جـــامعة منتــوري قسنطـــينة
كليـــة الحقــوق
قسم العـــــلوم السيـــاسية

الرقــم التسلــسلي : .................
رقــم التسجــــيل : ................

# تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي

*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية*
*فرع العلاقات الدولية و العولمة*

من إعــــداد الطالــبة : ويفــي خيــرة

إشراف الدكتـــــــور: جفـــال عمار

أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| الدكتور: بن حليلو فيصل | أستاذ بجامعة قسنطينة | رئيسا |
| الدكتور: جفال عمـــار | أستاذ بجامعة الجزائر | مشرفا |
| الدكتور : سعود صالح | أستاذ بجامعة الجزائر | عضوا |

السنة الدراسية:2005/2004م
1426/1425ه

باسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفـــــان

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور جفال عمار الذي لم يبخل علي بتوجيهاته وتشجيعاته و لم يدخر جهدا في نصحي ومساعدتي

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من رئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ شريط عبد الحفيظ الذي لم يدخر جهدا في مساعدتنا وتوجيهنا، والأستاذ الدكتور كيبش عبد الكريم ، والأستاذ الدكتور بوقارة حسين، والدكتور بشاينية سعد والأستاذ الدكتور ابن حليلو فيصل و الأستاذ الدكتور سعود صالح

أقدم شكري وعرفاني لكل أساتذة قسم العلوم السياسية اللذين قدموا لي مساعداتهم وتوجيهاتهم ، وأخص بالذكر الأستاذ يخلف عبد السلام ، الأستاذ دعاس، الأستاذ بوروبي والأستاذ دمدوم

أقدم شكري كذلك لكل عمال و عاملات قسم العلوم السياسية و بالمكتبة المركزية وأخص بالذكر عبد الحفيظ ولكل عمال مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ومكتبة معهد العلوم السياسية ومكتبة المدرسة العليا للإدارة بالجزائر العاصمة، وكذلك بجامعة باتنة

أقدم شكري و عرفاني لكل من ساعدني و ساندني من قريب أو بعيد

## مقدمة

### أ ـ التعريف بالموضوع:

يندرج موضوع بحثنا هذا ضمن مجال النزاعات الدولية، الذي يعد أحد مجالات دراسة العلاقات الدولية والتي تعد بدورها حقلا واسعا من حقول العلوم السياسية في إطار أعم، فمسألة الأقليات تعد أحد أهم العوامل المؤدية إلى إثارة النزاعات الداخلية وحتى النزاعات على المستوى الدولي، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى كونها مسألة تنتشر في العديد من دول العالم من جهة، وإلى طبيعة هذه الأقليات وطبيعة مطالبها وأهدافها وأساليب تحقيقها من جهة أخرى، إلى جانب طبيعة سياسة تعامل الدولة معها دون إغفال دور العامل الخارجي، التي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى صدامات مع الدولة تتعدى تأثيراتها إلى المستوى الخارجي فيما بعد.

### ب ـ أهمية الموضوع:

يستمد موضوعنا هذا أهميته من خلال إرتباطه بإحدى أهم المسائل الأكثر تعقيدا وبروزا في المرحلة الحالية على مستوى الحياة السياسية الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فموضوع الأكراد وربطه بمسألة الإستقرار في المنطقة التي يتواجدون بها، يعد من بين أهم المسائل التي باتت تطرح عند الحديث عن مسألة المجموعات العرقية والأقليات، بإعتبار أن الأكراد يمثلون إحدى أكبر القوميات في منطقة الشرق الأوسط، هذا إلى جانب تميزها بخصوصية كونها موجودة في وضعية الأقلية في كل الدول التي يتوزعون فيها مع وجود جاليات هامة في الخارج خاصة في أوروبا.

إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية التي تتميز بها المناطق التي تنتشر فيها الجماعات الكردية حيث تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي كانت ولا تزال تعرف الكثير من التوترات والنزاعات وتصادم المصالح بها، خاصة مصالح الأطراف الخارجية، التي زاد إهتمامها بالمسألة الكردية في إطار الإهتمام بالدول التي تتواجد بها هذه الجماعات من أهمية هذه المسألة.

إلى جانب هذا، فهذه المسألة ترتبط بعدد من الدول العربية والإسلامية مما جعلها مسألة حساسة عند التطرق إليها أو طرحها، خاصة في ظل التطورات التي تشهدها بعض هذه الدول في المرحلة الحالية وبشكل خاص العراق.

فدراسة هذا الموضوع تمكن من معرفة طبيعة النتائج والإنعكاسات التي باتت تحدثها مسألة العرقية والأقليات على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي والدولي، خاصة داخل البلدان العربية في إطار التطورات والتحولات التي تعرفها هذه الدول والتي يعرفها العالم ككل.

## جـ ـ أسباب إختيار الموضوع:

### جـ ـ 1 ـ الأسباب الموضوعية:

ترجع هذه الأسباب بالدرجة الأولى إلى أهمية الموضوع بحد ذاته من جهة، ومن جهة أخرى إلى خصوصية هذه المسألة التي شكلت ولا تزال تشكل مصدر تخوف لدى الدول المعنية بها، بعدما شهدته من نزاعات داخلية بسببها خلفت خسائر بشرية و مادية هامة.

إضافة إلى محاولة إثراء هذا الموضوع وتسليط الضوء بقدر الإمكان على مختلف جوانبه وأبعاده، خاصة وأن الكثير لا يعرف وبشكل واضح، كل ما يتعلق بهذه الأقلية التي أثارت ولا تزال تثير الكثير من الخلافات حول طبيعتها وتاريخها الذي لا يزال يعتبره الكثير تاريخا غامضا.

### جـ ـ 2 ـ الأسباب الذاتية:

على الرغم من إدراكنا لصعوبة إختيار هذا الموضوع، إلا أننا فضلنا التطرق إليه لرغبة ذاتية في التعرف على مختلف جوانبه، إلى جانب محاولة إثراء مكتبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمثل هذه المواضيع، أي مواضيع جماعات الأقليات، بإعتبارها باتت من أهم المواضيع التي تطرح في إطار هذا التخصص.

## د ـ الإشكالية:

تعد مسألة المجموعات العرقية والأقليات من بين أهم المسائل التي أخذت تبرز بشكل هام على الساحة الدولية ، وذلك إبتداء من نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين ويستمر ذلك إلى وقتنا الحالي، كما أنها باتت من بين أهم المواضيع التي أصبحت تهتم بها دراسة العلاقات الدولية، حيث ذهب العديد من الباحثين إلى الإعتقاد بأن عقد السبعينيات من القرن العشرين قد أصبح عقد الهوية المسألة المرتبطة بمسألة الجماعات العرقية والأقليات وغيرها.

لقد جاء الإهتمام بدراسة مسألة العرقية والأقليات في إطار دراسة العلاقات الدولية بعد مرحلة من التطور التي عرفها العالم وكذا النظام الدولي من أحداث وحروب، كان لها الأثر الهام في بروز هذه المسألة بشكل يوضح مدى الدور الذي باتت تلعبه، خاصة وأنها أصبحت لا تعد فقط من الشؤون الداخلية للدول التي توجد بها، بل تعدى الأمر إلى نطاق جغرافي وسياسي أوسع، مما أدى إلى إتخاذ هذه المسائل بعدا داخليا وآخر خارجيا سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي.

لعل أهم نقطة تثار عند الحديث عن مسألة المجموعات العرقية والأقليات هي إرتباطها بمسألة الوحدة الوطنية وإستقرار الدول التي توجد بها وحتى الإستقرار الإقليمي والدولي، نظرا لتواجد هذه المسألة في العديد من دول العالم، التي شهدت وتشهد في الكثير من الأحيان صراعات داخلية وحروبا أهلية طويلة الأمد، أثرت على مختلف جوانب الحياة بها من سياسة وإقتصاد وعلاقات إجتماعية وحتى نزاعات فيما بينها.

فمسألة الأقليات تطورت بشكل جعلها تأخذ طابع النزاع الداخلي، وظلت دراسة هذه المسألة تعتبرها متعلقة بمسألة داخلية تخص الدولة لا غير، ومن هنا فإن التعامل مع هذه المسألة يكون مرتبطا بالسياسة الداخلية والقانونية للدولة، إلا أن تطور وتغير الظروف الداخلية للدول وكذلك على المستوى الخارجي أدى إلى إتساع رقعة هذه المسائل إلى المستوى الخارجي نظرا لسرعة إنتشارها وإختلاف مطالب جماعات الأقليات، فمنها من يطالب بحق المساواة في إطار المجتمع الواحد، ومنها من يطالب بالإنفصال عن الدولة المتواجدة بها لتأسيس هوية مستقلة بها.

وما يزيد من توسيع نطاق هذه المسألة، الدور الذي تلعبه الأطراف الخارجية التي ومن خلال مصالحها في الكثير من مناطق العالم، تؤدي إلى جعل هذه المسألة ذات أبعاد خارجية. وهذا ما جعل منها أحد عوامل الإستقرار السياسي سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي.

في هذا الإطار تبرز المسألة الكردية في المنطقة التي يتواجدون بها، كأهم قضية تثار عند الحديث عن مسألة المجموعات العرقية والأقليات في منطقة الشرق الأوسط، حيث شكلت هذه المسألة ولا تزال تشكل موضوع إهتمام العديد من الباحثين. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المسألة الكردية تعد من بين أهم القضايا التي عرفت ولا تزال تعرف إختلافات عديدة في إطار تحديد أصل الأكراد وموطنهم وتعدادهم وذلك نظرا لتواجدهم في خمس دول هي العراق، تركيا، إيران، سوريا والجمهوريات السوفياتية سابقا خاصة أرمينيا.

إن الحديث عن المسألة الكردية يثير العديد من القضايا المرتبطة بطبيعة الأكراد ذاتهم، إضافة إلى نقطة أساسية وهامة تتمثل في وضع الأكراد كأقلية وبالأخص الوضع الجغرافي والوضع السياسي، مع أهمية التطورات التي شهدتها هذه المسألة في علاقتها مع الدول المعنية بها وبالأساس تركيا، العراق وإيران، حيث شكل وضع الأكراد الجغرافي والسياسي ولا يزال يشكل أحد أهم القضايا التي تشغل هذه الدول الثلاث خاصة تركيا والعراق، سواء على المستوى الداخلي أو في إطار العلاقات فيما بينها خاصة بعد التطورات التي عرفتها المجموعة الكردية والتي أدت إلى إتخاذها طابع الحركات القومية والسياسية والمناداة بالإنفصال وتكوين ما يسمى بالدولة الكردية المستقلة، تضم جميع الأكراد المتواجدين في كل من تركيا و العراق وإيران بالأساس.

هذا إلى جانب إختلاف هذه الحركات عبر هذه الدول، في طبيعة مطالبها التي تراوحت ما بين المطالبة بالإنفصال والمطالبة بالحكم الذاتي، نظرا لإختلاف توجهاتها وإيديولوجياتها وكذلك إختلاف ظروفها عبر هذه الدول، إضافة إلى إختلاف إرتباطاتها الخارجية، الأمر الذي أدى إلى إتخاذ مسألة الأكراد في المنطقة التي يتواجدون بها أهمية كبيرة، خاصة في إطار إرتباطها بالأحداث التي عرفتها وتعرفها المنطقة.

الأمر الذي ظهر بشكل خاص إبتداء من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، ميزتها حرب الخليج الثانية التي أدت إلى طرح العديد من القضايا بشكل أوسع وحتى حساس، كانت من أهمها المسألة الكردية.

على هذا الأساس يمكن أن نعبر عن الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع من خلال طرح تساؤل رئيسي تندرج ضمنه مجموعة من التساؤلات الجزئية وذلك كالتالي:

ــ كيف تؤثر المسألة الكردية على الإستقرار الداخلي والإقليمي؟.

أ ــ كيف تتعامل الدول المعنية مع المسألة الكردية؟.

ب ــ ما هي طبيعة الإستقرار أو عدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط؟.

جـ ــ ما هي الأبعاد الداخلية والإقليمية لهذه المسألة؟.

**هـ ــ فرضية الدراسة:**

من خلال الإشكالية المطروحة، سنحاول دراسة هذا الموضوع انطلاقا من فرضية أساسية،مفادها وجود ارتباط وثيق بين المسألة الكردية و الإستقرار الداخلي و الإقليمي بالمنطقة التي تتواجد بها الجماعات الكردية، و ذلك من خلال الصياغة التالية:

- تؤثر المسألة الكردية على إستقرار الدول المعنية بها، و يتعدى هذا التأثير إلى المستوى الإقليمي، من خلال إثارة التوترات و النزاعات بين هذه الدول.

**و ــ منهج الدراسة:**

لبلوغ الهدف من هذه الدراسة إعتمدنا وحسب طبيعة الموضوع المنهج النظامي أو منهج النظام الدولي، الذي ينظر إلى الظواهر الدولية على أنها أجزاء تتفاعل في إطار نظام أعم وأشمل و وجود تأثير وتأثر بين هذه الظواهر وطبيعة هذا النظام، وهذا لمقدرته على تجاوز الحدود التي تفصل بين المستوى الداخلي والمستوى الخارجي في التحليل وإيجاد العلاقة التي تربط بين مختلف المتغيرات التي تتميز بحالة التفاعل فيما بينها، بحيث أن أي تغيير يحدث في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغيرات في مجموعة أخرى من المتغيرات، وهذا على إعتبار أن مجال تأثير الظاهرة التي نحاول دراستها يتعدى المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي. ويساعدنا هذا المنهج في معرفة طبيعة العلاقة بين المسألة الكردية والإستقرار في المنطقة التي يتواجدون بها.

إلى جانمب إستخدامنا للمنهج التاريخي الذي يساعدنا في توضيح التطورات التي مرت بها هذه المسألة وكذلك أهم الأحداث التي تمس بطريقة مباشرة موضوعنا هذا.

**م ــ تقسيم الدراسة:**

إرتأينا تقسيم دراستنا هذه إلى:

أ ــ مقدمة.

ب ــ ثلاثة فصول.

جـ ــ خاتمة.

د ــ مجموعة ملاحق: قائمة جداول ومجموعة خرائط.

بعد المقدمة قدمنا في الفصل الأول إطارا نظريا لموضوع الأقلية وتعرضنا من خلاله إلى:

أ ــ تحديد مفهوم الأقلية من خلال تقديم تعريف لها وتوضيح علاقة هذا المفهوم مع بعض المصطلحات المرتبطة به، هذا إلى جانب توضيح أهم المعايير المعتمدة في تصنيف الأقليات.

ب ــ تحديد أهداف الأقليات و وسائل تحقيقها.

جـ ــ تحديد طبيعة العلاقة بين الأقليات والإستقرار السياسي من خلال توضيح طبيعة تأثيرها على الإستقرار الداخلي للدول وكذلك على الإستقرار الإقليمي والدولي.

الفصل الثاني: خصصناه لدراسة الوضع الإقليمي للمجموعة الكردية وتعرضا فيه إلى:

أ ــ التطرق إلى المجموعة الكردية من حيث التعريف بالأكراد وخصائصهم القومية، تعدادهم ومناطق توزيعهم.

ب ــ توضيح المسار السياسي للحركة القومية الكردية، سواء قبل الحرب العالمية الأولى أو أثناءها، ثم بروز المسألة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى كمسألة دولية.

جـ ــ توضيح دور الأطراف الخارجية خاصة بريطانيا، الإتحاد السوفياتي سابقا، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في تطور هذه المسألة.

الفصل الثالث: خصصناه بالدراسة والتحليل لتطور المسألة الكردية في المنطقة التي تتوزع فيها المجموعة الكردية وتأثيراتها الإقليمية، وتعرضا فيه إلى:

أ ــ أهم مراحل تطور المسألة الكردية في الدول المعنية بهذه المسألة خاصة تركيا، العراق وإيران وذلك إبتداء من بروز هذه المسألة داخل هذه الدول بعد الحرب العالمية الأولى إلى المرحلة الحالية، دون إغفال الدور الخارجي في ذلك.

ب ــ دراسة وتحليل الأبعاد الإقليمية لهذه المسألة من خلال توضيح تأثيراتها على العلاقات بين دول المنطقة: العراق ــ تركيا، تركيا ــ سوريا، العراق ــ إيران.

جـ ــ توضيح آفاق المسألة الكردية وتأثيراتها الإقليمية.

وأنهينا بحثنا هذا بخاتمة إستعرضنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة.

**ل ــ الصعوبات:**

إعترض بحثنا هذا عدة صعوبات، كان أهمها تعقيد هذا الموضوع من جهة، ومن جهة أخرى تلك المتعلقة بطبيعة المراجع وطريقة إستغلالها، فعلى الرغم من توفر العديد من الكتابات حول هذا الموضوع إلا أنه يغلب عليها طابع الخلاف والتضارب في العديد من تفاصيل هذا الموضوع، في ظل وجود كتابات لدارسين أكراد وآخرين عرب، وكتابات لدارسين وباحثين أجانب. إلا أننا حاولنا بذل جهد لمحاولة تناول أهم المراجع المتعلقة بهذا الموضوع والمقارنة بينها، للوصول إلى نتائج ذات طابع علمي موضوعي ومنطقي في التحليل.

## إهــــــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز الناس، قرة عيني، ينبوع الحنان، المنارة التي أضاءت

دربي أمي الحبيبة

إلى من غمرني بعطفه وحنانه أبي الحبيب

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء وخاصة الأخ العزيز الغالي رابح

إلى جدتي فاطمة الزهراء

إلى كل أفراد العائلة القريب منهم والبعيد
إلى كل أفراد عائلة بحري
إلى حبيبتي سعاد

إلى جميع صديقاتي الحبيبات

إلى جميع زملائي وزميلاتي الأعزاء بقسم الماجستير

إلى الذي لن أنسى ما قدمه لي من مساعدة وتشجيع الأخ كربوسة عمراني

إلى اللذين لن أنسى مساعداتهما وتشجيعاتهما لي الأخ فوزي والأخ لمين

إلى كل من كان له الفضل في تربيتي وتعليمي

## مقدمة الفصل

لقد أثارت مسألة الأقليات العديد من النقاشات والإشكاليات، التي طرحت ولا تزال تطرح في مجال الدراسات الإجتماعية عموما والدراسات السياسية خصوصا، إذ أصبحت هذه المسألة تطرح بشدة على مستوى الحياة السياسية الدولية في عالمنا المعاصر، نظرا للإشكاليات التي تثيرها دراسة هذه المسألة والتي تتمثل أساسا في:

**أ ــ** إشكالية تحديد المصطلحات وضبطها: ويتمثل ذلك في صعوبة تحديد مفهوم الأقلية.

**ب ــ** إشكالية حقوق الأقليات وحمايتها.

**ج ــ** إشكالية تأثير مسألة الأقليات على الإستقرار السياسي.

لهذا الغرض خصصنا هذا الفصل لتقديم أهم التعاريف التي جاءت بصدد مصطلح الأقلية، ومحاولة الخروج بتعريف نعتمده في دراستنا هذه، مع تحديد بعض المصطلحات المرتبطة بمفهوم الأقلية وكذا تقديم أهم ما يتم الإرتكاز عليه في تصنيف الأقليات.

إضافة إلى التطرق إلى أهداف الأقليات و وسائل تحقيقها، مع توضيح طبيعة العلاقة بين مسألة الأقليات والإستقرار السياسي، سواء على المستوى الداخلي للدول أو على المستويين الإقليمي والدولي.

ويعتبر الإلمام بمختلف هذه الجوانب في هذه الدراسة، خطوة هامة لتوضيح موضوع البحث ومختلف جوانبه والتي سنتطرق إليها في الفصول القادمة.

## المبحث الأول: تحديد مفهوم الأقلية

حظيت مسألة الأقليات بإهتمام العديد من الباحثين والدارسين، إذ درست في إطار علم الإجتماع، علم النفس وعلم الأنثروبولوجيا، إضافة إلى ميداني القانون الدولي والسياسة الدولية، مما جعلها من بين الدراسات الصعبة. و يعد تحديد المفاهيم خطوة هامة في دراسة هذه المسألة، إذ لا بد من تحديد مفهوم مصطلح الأقلية وعلاقته ببعض المصطلحات الأخرى، التي قد تحمل دلالات مشابهة أحيانا، ومكملة له أحيانا أخرى، إضافة إلى تحديد أهم المعايير التي يمكن من خلالها التمييز بين جماعات الأقليات المختلفة.

### المطلب الأول: تعريف الأقلية

يعرف مصطلح الأقلية في تعريفه جدلا وإختلافا كبيرين بين الدارسين والباحثين، مما شكل صعوبة في التوصل إلى تحديد تعريف دقيق له، إذ لا يوجد تعريف شامل للأقلية يحظى بالقبول عموما[1]. حتى أن بعض الدارسين عبر عن هذه الصعوبة مثل بلاسرو(Plasseraud) [*]، الذي كتب أن« كلمة أقليات تعد من بين الكلمات الحقائب، لما لها من مدلول واسع، حتى أنه في الأوساط الجامعية فإن تعريفات الباحثين للأقليات تختلف كثيرا في مضامينها و معانيها »[2].

وترجع صعوبة التوصل إلى تحديد تعريف واضح للأقلية إلى العديد من الأسباب نذكر منها:

أ ــ الطابع المتغير للأقليات: إذ لا يوجد إستقرار لحال الأقليات على صيغة واحدة، كما أنها تتباين في أوضاعها من بلد لآخر، وذلك لأسباب تاريخية أو جغرافية أو سياسية وحتى إقتصادية وإجتماعية[3].

**ب ــ** حساسية مصطلح الأقلية بالنسبة للدول، ويظهر ذلك جليا عند طرح مسألة حقوق الأقليات وحمايتها فإعتراف الدولة بالأقليات ومنحها هذه التسمية، من شأنه أن يعزز مبدأ حقوق الأقليات وحمايتها[4].

**جـ ــ** وجود إختلاف في تحديد طبيعة مسألة الأقليات، فالبعض يعتبرها مسألة "طبيعية" توجد في العديد من دول العالم، وتعرف الأقليات أوضاعا إجتماعية وإقتصادية تختلف عن أوضاع الأغلبية، سواء بالسلب

---

[1]ــ Group of research ,"Definition of a minority":
http://see.oneworld.net/article/view/33708/1/12 december2002.

[*]ــ شغل منصب رئاسة جماعة حقوق الأقليات منذ سنة1994، وهو من بين المدافعين عن حقوق الأقليات في أوروبا.

[2]ــ فورار العيدي جمال، مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي(رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2001، ص21.

[3]ــ دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي**: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي،(ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003)، ص27.

[4]ــ عبد الحكيم عموش، **تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات**: دراسة نموذج القضية الكردية(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر، 1994، ص6.

أوبالإيجاب، لكن ما يجعل منها مسألة "مرضية" حسب البعض، هي تلك المطالب غير"الإعتيادية" بالنسبة للدول، التي تتعارض مع أمنها الوطني[(1)].

من هنا فقد رأى البعض بأنه لا يوجد تعريف جامع لمصطلح الأقلية، وبالتالي فإن أي تعريف يجب أن يتفادى أمرين[(2)]:

**أ ــ** أن يكون التعريف واسعا بحيث يجرد المصطلح من أية فائدة.

**ب ــ** أن يكون ضيقا، مما يؤدي إلى عدم دقته وشموليته، وبالتالي يؤدي إلى حرمان أقليات تستحق الحماية.

رغم هذه الصعوبات، فقد طرحت العديد من التعاريف بصدد مصطلح الأقلية، وذلك من خلال المجهودات التي بذلها الباحثون وكذلك الهيئات المختصة، ميزها الإختلاف والتباين. وعليه نحاول أن نقدم هذه التعاريف وذلك كالتالي:

إهتمت منظمة الأمم المتحدة بمسألة الأقليات على غرار عصبة الأمم*، حيث جاء في إطار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات عدة تعاريف، نذكر منها إثنين:

**أ ــ** الأول والذي تقدم به الأستاذ فرانشيسكو كوبوتورتي (Francesco Capotorti) سنة 1979، حيث تضمن مايلي: « مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة، يوجدون في وضعية غير مسيطرة أعضاؤها هم من مواطني تلك الدولة ويتمتعون من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، و يظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن إتجاه الإحتفاظ بثقافتهم تقاليدهم ودينهم أو لغتهم »[(3)].

**ب ــ** أما الثاني فهو الذي تقدم به الأستاذ ستانيسلاف تشيرنيتشنكو(Stanislav Tchernitchenco) سنة 1997، حيث عرف الأقلية بـــ « نقصد بالأقلية مجموعة من الأشخاص يقطنون أساسا بصفة دائمة على إقليم الدولة، يمثلون أقلية عددية بالنسبة لعدد باقي سكان هذه الدولة، بمعنى أنهم يمثلون نسبة أقل من نصف عدد المواطنين، ويتمتعون بخصائص قومية أو عرقية، دينية ولغوية، إضافة إلى عناصر أخرى

---

(1)ــ عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا،(ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية1993)، ص93.

(2)ــ Encyclopedie Universalis,(Paris, vol11,1997), p73.

*ــ لقد ركزنا على أهم ما جاء في منظمة الأمم المتحدة، من خلال أعمال اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات. للإطلاع أكثر أنظر:

Joseph Yacoub, **Les minorités dans le monde** : fait et analyses,(Paris : Desclée de Brouwer,1998), 1ére partie.

(3)ــ Joseph Yacoub, Les minorités dans le monde, op.cit, p121.

كالثقافة والتقاليد، تختلف عن تلك التي يحملها باقي السكان، كما أنهم يظهرون إرادة في الحفاظ على وجود وهوية الجماعة »[1].

إن الملاحظ على هذه النماذج من التعاريف هو غلبة الطابع القانوني عليها، حيث أنها تنفي صفة "الشعب" عن الأقلية، وإعتبارها جزء من السكان، إضافة إلى حصر رغبة هذه الأقلية في الحفاظ على هويتها، في حين قد تمتد هذه الأهداف إلى نطاق أوسع، كما سنوضح ذلك في المبحث القادم.

إذا كانت هذه التعاريف قد أعطت أهمية للجانب الكمي، أي المعيار العددي في تعريف الأقلية، بحيث يكون عددها أقل من عدد باقي السكان، فإن باحثين آخرين إعتبروا هذا المعيار غير كاف* ، وإتجهوا إلى الإهتمام بالوضع الإجتماعي السياسي، كمعيار لتعريف الأقلية.

بهذا الصدد كتب الأستاذ وليم سليمان قلادة: « نحن لا نضع هنا نصب أعيننا الأهمية الديمغرافية للأقليات المعينة، بقدر ما نأخذ بنظر الإعتبار وزنها الإقتصادي والسياسي والاجتماعي »[2]. كما أن نيفين عبد المنعم مسعد رأت بأن المعيار العددي يؤدي إلى نتائج" مظللة"ــ على حد قولهاــ، إذ كتبت: «...حرصت منذ البداية على أن أوضح أن معيار العدد لن يستوقفني كثيرا في دراسة الأقلية والأغلبية، لأن هناك خطورة معينة تكمن في الإعتماد عليه، تتمثل في مجافاته في بعض الأحيان لما تكون عليه صورة التفاعلات السياسية بين الجماعات وبعضها البعض، بمعنى أني جعلت تحكم الجماعةــ أياما كانت نسبتها في مجتمعهاــ في السلطة السياسية ومن ثم في العوائد الإقتصادية، مبررا لوصفها بالجماعة المسيطرة كما أنني جعلت إستبعاد الجماعة والتمييز السياسي والإقتصادي والإجتماعي ضدهاــ أياما كانت نسبتها في مجتمعهاــ مبررا لوصفها بالأقلية. فالمعيار الذي أقمت عليه التفريق بين كلتا الجماعتين هو معيار الموقع من السلطة السياسية وأحسبها إحدى إضافات البحث وليست إحدى مطاعنه،...لأنه لو إعتمدنا على المعيار العددي وحده لجعلنا جماعة كالعلويين في سوريا أقلية »[3].

من هنا عرفت نيفين مسعد الأقلية بأنها: « جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية والطبيعية وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي

---

(1)ــ Ibid, p123.

*ــ إعتبرت المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم أن إعتماد المعيار العددي في تعريف الأقلية هو أمر مشكوك فيه وغير مضمون العواقب، فقد تكون في بعض الأحيان أغلبية السكان في وضع أقلية إجتماعية.

(2)ــ وليم سليمان قلادة،"حوار علمي حول الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي"، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد92، أفريل 2003)، ص281.

(3)ــ نفس المرجع، ص282.

بتمايزهم في مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسي والإجتماعي ــ الإقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه »[1].

وفي تعريف آخر إعتبرت الأقلية: « جماعة إجتماعية يتم فرزها عن غيرها في المجتمع الذي تعيش فيه لصفات تختص بها: جسمية وثقافية، تحمل على معاملتها معاملة غير متساوية، فتعتبر نفسها محل تمييز جمعي، كما يتضمن وضع الأقلية إستبعادها من المشاركة الكاملة في حياة المجتمع »[2].

من خلال هذه النماذج من التعاريف، تبدو الأقلية على أنها كل جماعة تعيش في وضع غير مسيطر في مجتمعها، أو تكون مضطهدة ومستضعفة نتيجة التمايز ضدها.

وفق كل ما تقدم يبدو لنا أنه لا بد من توضيح بعض العناصر الهامة، التي ترتبط بمفهوم الأقلية، عند التطرق لهذا المصطلح في دراستنا هذه وذلك كما يلي:

أ ــ إن تبلور جماعة الأقلية كان نتيجة العديد من العوامل، كالمولد، العرق، الدين وغيرها، فأعضاء هذه الجماعة ينتمون إليها بفعل عوامل خارجة عن إرادتهم، فهم يولدون ويكتسبون صفاتها[3]. فالأقلية هي بالأساس مسألة ثقافية، يشترك أفرادها في واحد أو أكثر من المقومات التالية: الدين، اللغة والعرق وغيرها،و التي تشكل خصائص تميزها عن الجماعات الأخرى.

**ب ــ** إن الخاصية العددية لمصطلح الأقلية، تعتبر مؤشرا هاما في معرفة الحدود الفاصلة بينها وبين الأغلبية، إلا أن ذلك ليس بصفة مطلقة، فلا يمكن تناول الأقلية من جانبها العددي فقط، بل يجب تناولها كذلك من حيث وزنها داخل الدولة، وليست كجماعة صغيرة تتميز بخصائص معينة[4]. كما أن النظر إلى الأقلية يكون من خلال مقارنتها مع الأغلبية على المستوى الوطني وليس الإقليمي، فقد تكون الأقلية ممثلة لأغلبية عددية في بعض أقاليم الدولة، ومع ذلك تبقى أقلية، إلا أن ذلك قد يمنحها عامل قوة في تحقيق أهدافها.

**جـ ــ** يعتبر المتغير الذاتي أهم عوامل بلورة الأقلية، فلا يمكن الحديث عن أقلية دون أن يكون لدى أفرادها إدراك لذاتيتهم وتمايزهم[5]. وعادة ما يتشكل هذا الإدراك نتيجة المعاملة التمييزية التي يتعرض لها أفراد هذه الجماعة من قبل الآخرين، وبغياب هذا العامل نكون أمام جماعات تتعايش فيما بينها وفقط.

---

[1]ــ نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي،(ط1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة العربية، 1988)، ص د.

[2]ــ أبو يوسف يوسف، **الأقباط والقومية العربية**: دراسة إستطلاعية،(ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987) ص198.

[3]ــ عبد المنعم المشاط، **الأمن القومي العربي**: أبعاده ومتطلباته،(بيروت، معهد البحوث والدراسات العربية، 1995)، ص266.

[4]— Encyclopedia Universalis, op.cit, p73.

[5]ــ عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص269.

**د ــ** يعتبر البعض أنه لا يمكن الحديث عن أقلية إلا إذا مورس عليها نوع من "الإضطهاد" و"القهر" الأمر الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الأقلية والأغلبية، وقد يتجسد هذا الإضطهاد في الحرمان الإقليمي من حيث الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، مع رغبة الدولة في الإبقاء عليه. مع ذلك فليست كل أقلية بالضرورة هي مضطهدة أو غير مسيطرة، بل توجد العديد من الأقليات المسيطرة في مجتمعاتها.

إنطلاقا من كل هذه الاعتبارات والتوضيحات، تبرز لنا الأقلية على أنها:

« جماعة تزيد نسبتها أو تقل إلى إجمالي السكان، تشترك في واحد أو أكثر من الخصائص التالية: العرق اللغة، الدين أو الثقافة، ينشأ لدى أفرادها شعور بالتمايز، بسبب التمييز ضدهم ــ أحيانا ــ، يدفعهم إلى تضامنهم وترابطهم من أجل الحفاظ على ذاتيتهم، وتحقيق أهدافهم ومصالحهم ».

## المطلب الثاني: علاقة مفهوم الأقلية ببعض المصطلحات المرتبطة به

يرتبط مفهوم الأقلية ببعض المصطلحات، التي تستعمل عند التطرق إليه، كما تستعمل في حالات أخرى لتوضيحه أكثر، وتتمثل خاصة في كل من القومية، العرقية والطائفية. ونحاول أن نوضح مفهوم كل منها وعلاقته بالأقلية.

**أ ــ القومية:**

تعني القومية بمفهومها العام صلة تربط بين أفراد جماعة أو مجتمع معين، بحيث يكون لدى هؤلاء ميل وشعور بالإنتماء إلى جماعة معينة، تتميز بخصائص تدفع بهم إلى الرغبة في التضامن والترابط من أجل تحقيق أهداف مشتركة، في ظل إحساس عام بوحدة المصير[1].

لقد أرجع العديد من الدارسين جملة العناصر التي تؤدي إلى قيام قومية وخلق هذا النوع من الشعور وحتى الولاء للجماعة إلى:

أ ــ وحدة الأصول العنصرية أو العرقية: أي الإنحدار من أصل عرقي واحد، و يؤدي هذا العامل إلى قيام القومية عندما يشكل رابطة قوية بين أفراد الجماعة، تميزها عن باقي الجماعات الأخرى، وتصبح العامل المحرك والمؤثر في باقي الروابط التي تجمع بين أفراد الجماعة[2]. ومن جهة أخرى فإن توفر الوعي بالوجود العرقي، أي أن تملك الجماعة صورة عن نفسها وعن ماضيها الجماعي، يعد عاملا هاما في تكون القومية وخلق المزيد من التضامن بين أفرادها وتقوية الشعور بالإنتماء إليها[3].

---

(1)ــ إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**: دراسة في الأصول والنظريات،(ط4، الكويت: منشورات ذات السلاسل،1985)، ص97.

(2)ــ شفيق الغبرا، "**الإثنية المسيسة**: الأدبيات والحقائق، مجلة العلوم الإجتماعية،(الكويت: العدد3، 1988)، ص47.

(3)ــ نفس المرجع، ص49.

مع ذلك فإن البعض يرى بأن القومية لا ترتبط كثيرا بالجنس والسلالة، على إعتبار أنه لا توجد سلالة أصلية ونقية، إذ توجد الكثير من القوميات التي تضم أصولا مختلفة[1].

ب ــ الروابط الإقليمية والجغرافية: تلعب دورا مهما في تبلور ونمو القوميات، على إعتبار أن الوحدة الجغرافية تعد دافعا لتلاحم وترابط الجماعة القومية[2]. مع ذلك فإن الحواجز الجغرافية لم تمنع من قيام قوميات قوية الترابط فيما بين أفرادها، كما أن الوحدة الجغرافية لم تمنع هي الأخرى من تشكل عدة قوميات بها.

جـ ــ اللغة: لها أهميتها في تكوين القومية، فهي وسيلة التخاطب بين الأفراد وعامل تجانس داخل الجماعة. ومع هذا توجد قوميات تتعدد فيها اللغات، وكذا الأمر بالنسبة للدين والتاريخ المشترك.

ترتبط القومية أيضا بمفهوم "الأمة" والتي تعني شعبا تربط بين أفراده روابط معنوية وأخرى موضوعية، فحسب مارسيل موس (Marcel Mauss) فإن الأمة هي: « مجتمع معنوي، يسود بين أفراده شعور بتواجد سلطة دائمة ومستقرة »[3].

ومنه فإن الدولة تختلف عن الأمة، إذ للدولة مدلول سياسي وهي تشكل هيكلا مستقلا، لديها نظام وقانون خاص، بينما الأمة فهي ذات مدلول نفسي ثقافي. وقد تتواجد الدولة والأمة بصفة منفصلة، بحيث تكون لدينا دولة بلا أمة، أو أمة بلا دولة ، لكنه عندما تجتمع عناصر الدولة مع عناصر الأمة، نكون أمام الدولة الأمة أو الدولة القومية، أي وجود نظام سياسي وإجتماعي ثقافي مستقل[4].

كنتيجة، فإن القومية هي التي تشكل الرابطة التي تجمع بين أفراد الأقلية، وتعزز رغبتهم في الحفاظ على خصائصهم وتحقيق أهدافهم، من خلال إشتراك هؤلاء الأفراد في واحد أو بعض أو كل العناصر التي تشكل القومية، وتخلق لديهم شعورا بالإنتماء للجماعة.

**ب ــ العرقية:**

كلمة عرقية مشتقة من الكلمة اليونانية(ETHNOS)، التي تعني شعب أو أمة أو جنس، تستخدم للإشارة إلى أي جماعة بشرية يشترك أفرادها في الأصل والملامح الجسمانية، إضافة إلى التقاليد واللغة والدين[5].

---

[1]ــ محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية،(لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1968)، ص62

[2]ــ إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص98 ــ ص99.

[3]— Cité dans : Guy Hermet et des autres, Dictionnaire de la science politique,(3éme édition Paris :Armand Colin,1998),p175.

[4]— Michael Smith and others, Perspectives on world politics,(London: The open university Croom Helm,1981),pp 37—38.

[5]ــ عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص266.

الأمر الذي يجعل الأشخاص يتميزون عن بعضهم في صفاتهم وثقافتهم، مع ذلك فإن بعض الباحثين خاصة علماء الأنثروبولوجيا يستبعدون أن تكون هناك جماعة نقية، إذ أن عوامل الهجرة والتزاوج أدت إلى إحداث إختلاط بين الأجناس.

من هنا فإن العرقية تعتبر من بين أهم العناصر التي تميز شخصا عن آخر، ويتضح بأن جماعة الأقلية يكون لديها إنتماء إلى أصول مشتركة، مما يجعل من العرقية أحد العوامل التي تؤدي إلى بلورة جماعة الأقلية.

**جـ ـ الطائفية:**

ترتبط الطائفية بالمعتقدات الدينية، أين يكون الفرد منتميا إلى فئة دينية معينة، مما يجعله يختلف عن أفراد آخرين ينتمون إلى فئات دينية أخرى[1]. كما أن الإنتماء إلى جماعة دينية قد يكون على شكل هرمي، بحيث يكون الفرد منتميا إلى جماعة دينية تشكل جزءا من جماعة أخرى أكبر منها كالمذهب من الطائفة، كأن يكون الفرد مسلما شيعيا، أو مسيحيا كاثوليكيا أو بروتستانتيا.

من خلال ما تقدم فإن جماعة الأقلية قد تقوم على أسس دينية وعقائدية مشتركة، مما يجعل الأقلية ترتبط مباشرة بالطائفية.

## <u>المطلب الثالث: تصنيف الأقليات</u>

تختلف جماعات الأقليات عن بعضها البعض وذلك من خلال العديد من الخصائص، منها الذاتية كالعرق والدين واللغة، وأخرى مرتبطة بالوضع الإجتماعي والسياسي لهذه الجماعات. من هنا فإنه لا يمكن تصنيف الأقليات وفق معيار واحد، حتى أن الدارسين إختلفوا فيما بينهم من حيث المعايير التي تصنف من خلالها الأقليات. لكننا نحاول التطرق إلى أهم هذه المعايير، لتوضيح الفروق الموجودة بين الأقليات.

ركز العديد من الباحثين على معيار الصفات المميزة للأقلية في تصنيف الأقليات والتفرقة بينها ويسميه البعض الآخر بمعيار المقومات الذاتية للأقلية.

يقصد بهذا المعيار تلك الخصائص والصفات التي تميز جماعة أقلية عن جماعات أخرى، والتي تلازمها عند الإشارة إليها، تتمثل أساسا في الدين، اللغة والعرق... إلخ، من هنا قد يشترك أفراد أقلية ما في واحد أوأكثر من هذه الخصائص، فنجد: أقلية عرقية، أقلية دينية، أقلية لغوية... إلخ. كما لخص باحثون آخرون هذا المعيار في: المعيار الثقافي، وأكد البعض منهم على أن « المحتوى الثقافي هو أحد المداخل المتاحة لتصنيف الأقليات »[2]. وبمقوماته المختلفة اللغوية والدينية والعرقية والقومية[3].

---

(1)ـــ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،(ج3، ط2، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1993)، ص745.

(2)ـــ نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص66.

(3)ـــ وليم سليمان قلادة، مرجع سابق، ص277.

من خلال هذا المعيار يمكن أن نعرف بعضا من أنواع الأقليات:

أ ــ الأقلية العرقية: ويسميها البعض بالأقلية السلالية، يقصد بها جماعة الأقلية التي تصل بين أفرادها رابطة الأصل المشترك، كما تعد السمات الجسمانية كلون البشرة عنصرا هاما في تمييز جماعة بشرية عن أخرى[(1)]. وتنتشر الأقليات السلالية في العديد من دول العالم كالزنوج، البشتون والأوزبك... إلخ.

ب ــ الأقلية الدينية: تعد رابطة الدين من أهم العوامل التي تؤدي إلى توحيد الشعوب، حتى وإن إختلفت سلالاتهم، الأمر الذي جعل البعض مثل نيفين مسعد يكتب: « الديانات العالمية كالإسلام تعتبر القوميات مرحلة مؤقتة على خلق الأمية الدينية التي تجمع مختلف الأقوام »[(2)].

جـ ــ الأقلية اللغوية: وهي جماعة الأقلية التي تعتبر اللغة المقوم الأساسي الذي يميزها عن باقي الجماعات في مجتمعاتها، كما توجد دول تتعدد فيها اللغات كإسبانيا، تركيا و كندا... إلخ.

في مقابل معيار المقومات الذاتية للأقلية، يعتبر بعض الباحثين الآخرين أن معيار المولد وطبيعة النشأة من المعايير الهامة في تصنيف الأقليات، ووفقا لهذا العامل توجد أقليات تمثل السكان الأصليين للدولة، وهم السكان اللذين قطنوا إقليم هذه الدولة قبل قيام أي تنظيم سياسي عليه، كالهنود الحمر في أمريكا وغيرها من الجماعات الأخرى، وغالبا ما تكون هذه الجماعات قد تعرضت"للقهر" و"الإضطهاد" وحتى" الإبادة" من قبل شعوب أخرى إستقرت بهذه الأقاليم التي تمثل الموطن الأصلي أوالموطن "الأم" لهذه الأقلية. مع ذلك لا تزال العديد من هذه الجماعات موجودة في العديد من الدول، تعيش وفق نمط إجتماعي خاص بها، وتعمل على المحافظة على ثقافتها وخصائصها، الأمر الذي فسره البعض بفرضية فادها أنه كلما كانت إستمرارية الأقلية من خلال السلالات المتوالدة، كلما أدى ذلك إلى صعوبة إقتلاعها نتيجة تمسكها بموطنها الأصلي[(3)].

في مقابل السكان الأصليين توجد الأقليات المهاجرة، سواء تلك التي هجرت بالقوة، كما فعل الإستعمار الأوروبي مع شعوب إفريقيا لإستخدامها كيد عاملة، أو تلك التي هاجرت لأسباب مختلفة: إجتماعية، سياسية، إقتصادية أو أمنية[*]. فالهجرة بمختلف أشكالها ومنذ بداية التنقلات الهامة للجماعات

---

[(1)]ــ صلاح الدين الشامي، **الدولة**: دراسة في الجغرافيا السياسية،(مصر: منشأة المعارف، 2001)، ص118.

[(2)]ــ وليم سليمان قلادة، مرجع سابق، ص277.

[(3)]ــ عماد جاد، "المتغيرات السكانية والصراعات السياسية"، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد119، جانفي 1995)، ص62.

[*]ــ مثل الصينيين المتواجدين خارج الصين في كل من سنغافورة ، ماليزيا، أندونيسيا والتايوان، والذين مع مرور الزمن عجزوا أو لم يرغبوا في العودة إلى وطنهم.

البشرية، سواء لتعمير المستعمرات أو من أجل الدفاع والحماية، كانت من بين الأسباب الهامة التي أدت إلى تشكل جماعات الأقليات وتميزها عن باقي الجماعات الأخرى(1).

رغم هذا فإن بعض فقهاء القانون الدولي يستبعدون إعتبار فئة الأجانب أقلية، على إعتبار أن الأقليات هي دوما وطنية، تشتمل سكان الدولة وتحمل جنسيتها(2).

تختلف الأقليات كذلك من حيث إنتشارها وتمركزها الجغرافي، إذ توجد أقليات تتركز في جهة محددة من الدولة وذلك بصورتين: إما أن تشكل هذه الأقلية غالبية سكان هذا الإقليم كالناطقين بالفرنسية في كيبيك الكندية، أو لاتمثل أهمية من حيث نسبتها العددية كاللادين لمنطقة الدولوميت*.

كما توجد أقليات موزعة على إقليم الدولة دون أن تكون لها منطقة محددة فيها، إضافة إلى تركز أقليات أخرى على حدود الدولة، كالألمان في تشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية، مع تواجد أقليات أخرى تشارك دولة مجاورة قوميتها، وإذا كانت من الأقليات من تتواجد داخل إقليم معين، فهناك أقليات أخرى مجزءة أو مشتتة عبر العديد من الدول كالباسك في كل من إسبانيا وفرنسا.

إلى جانب هذه المعايير التي تم توضيحها، يصنف باحثون آخرون الأقليات وفق الوضع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، بحيث توجد أقليات في وضع أفضل من غيرها من الجماعات، من حيث مستوى المعيشة أو المشاركة السياسية داخل مجتمعاتها، كما توجد أقليات مسيطرة وأخرى غير مسيطرة.

رغم الإختلاف الذي عرفه الباحثون في تحديد المعايير التي تصنف من خلالها الأقليات، إلا أنها تعتبر ذات أهمية كبيرة من حيث كونها قد تشكل عاملا فعالا في توجيه سلوك الأقليات وحتى في تحديد توجهاتها وأهدافها.

(1)– Groupe des chercheurs, "Minorités, Encyclopedie yahoo" : http://FR.encyclopedia.yahoo.com/articles/ni/ni-1417-po.htm.

(2)– فورار العيدي جمال، مرجع سابق، ص23.

*– هم سكان ضموا إلى إيطاليا بموجب إتفاقية فرساي بعد الحرب العالمية الأولى، ولا يشكلون حاليا بها، سوى نسبة 3 إلى4%من سكان مقاطعات أديج العليا، ترانتو و بولزانو.

## المبحث الأول: تعريف الأكراد و توزيعهم الجغرافي

تتفق العديد إن لم نقل أغلب الدراسات سواء التاريخية أو اللغوية وحتى الأنثروبولوجية، على أن لأكراد يشكلون قومية لها خصائصها التي تميزها عن غيرها من القوميات الأخرى، سواء من ناحية الأصول العرقية أو من ناحية الدين واللغة وحتى من جانبها التاريخي، ومع ذلك فإن دراسة الشؤون الكردية تعد من الدراسات الصعبة، إذ يسودها أحيانا نوع من الغموض، وفي الكثير من الأحيان التضارب في الآراء والإتجاهات، إلا أنه يوجد إطار عام حول موضوع المجموعة الكردية، نحاول توضيحه، سواء من جانب التعريف بهم من ناحية الأصل واللغة والدين والتاريخ، أو من جانب تعدادهم وتوزيعهم الجغرافي.

### المطلب الأول: تعريف الأكراد

**أ ــ أصل الأكراد:**

يختلف الباحثون والمختصون في تحديد أصل ومنشأ الأكراد، ويرى البعض بأن هذا الإختلاف يرجع إلى كون موضوع الأكراد أو الكرد، لم يدرس بصفة كافية ووافية حتى الآن[1]. ويدور هذا الخلاف حول إمكانية إرجاع الأكراد إلى العرب أم للأتراك، أم إلى الآريين.

من خلال هذا ظهرت العديد من الآراء، وتعددت النظريات حول أصل الأكراد، ويمكن توضيح أهم هذه الآراء والنظريات فيما يلي:

أ ــ يرى بعض المؤرخين والكتاب ــ ومعظمهم مسلمين ــ بأن أصل الأكراد يعود إلى العرب من خلال إنتسابهم إلى ربيعة بن بكر بن وائل أو إلى مضر بن نزار، ولقد عاشوا بالجبال سعيا وراء المياه والمراعي، كما ينسبهم البعض الآخر إلى إماءــ جمع أمة ــ سليمان بن داود، الذي كان يعتقد بأن من نسلهن الأكراد[2]. ويرجع المؤرخ العراقي العباسي المسعودي أصل الأكراد، إلى القبائل الإيرانية التي لجأت إلى الجبال "هربا" من إضطهاد الملك الإيراني "الضحاك"*. في حين يرى توفيق وهبي بأن أكراد اليوم هم أحفاد الميديين أو الماد، وذلك بالإستناد إلى ما يراه بعض المؤرخين من كون الأكراد الحاليين

---

[1]ــ حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا،(ط1، القاهرة: مكتبة مذ بولي، 2002)، ص17.

[2]ــ عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية،(مج7، ط1، بدون مكان النشر، الدار العربية للموسوعات،1986) ص13.

*ــ يرى البعض بأن هذا الرأي يعد من بين الأساطير السائدة حول أصل الأكراد.

أنظر: سليم مطر، **جدل الهويات**:عرب، أكراد، تركمان، سريان، يزيدية، صراع الإنتماءات في العراق والشرق الأوسط،(الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2003)، ص55.

كانوا يقطنون في الماضي بالمنطقة التي كانت تسمى ببلاد ميديا، ولذلك فهم أحفاد الميديين الذين قطنوا بلاد فارس سنة 836 قبل الميلاد[1].

**ب ــ** على خلاف ما تقدم، يرى العديد من المختصين في الدراسات اللغوية وخاصة الكردية، بأن كلمة كرد أو أكراد ذكرت لأول مرة من قبل المؤرخ اليوناني القديم إكزينوفون (Xènophon)، وذلك في كتابه أناباس (L'Anabase) سنة 400 ق.م، حيث أرجع أصل الأكراد إلى الشعب الكردوخي أو شعب كردوخ الذي سكن منطقة كردستان[2]. وبالتالي فإن الكردوخيين ما هم إلا أجداد الأكراد حسب هذا الإعتقاد.

**جـ ــ** إضافة إلى هذا، ظهرت العديد من النظريات التي حاولت تحديد أصل الأكراد، أهمها تلك التي تقدم بها العالم الروسي فلاديمير مينورسكي (Vladimir Minorsky)* والذي طرحها لأول مرة في كتاب له تحت عنوان "الكرد ملاحظات وإنطباعات سنة1915"*.

يرى مينورسكي بأن الأكراد هم من أصل آري، قدموا إلى منطقة كردستان منذ عدة قرون ترجع إلى ما قبل الميلاد، كما أكد في دراسة أخرى، بأن الأكراد هم أحفاد الميديين اللذين شكلوا في السابق إلى جانب الفارسيين مجموعتين من القبائل الإيرانية التي يرجع تاريخها إلى النصف الثاني من القرن 9 ق.م. وهناك إحتمال كبير حسب مينورسكي، بأن يكون الشعب الكردي قد هاجر في الأصل من شرقي إيران أوالهضبة الإيرانية في الشرق نحو الغرب، أو مناطقهم الحالية أي كردستان ومكثوا بها منذ فجر التاريخ، ثم إمتزجوا مع مرور الزمن مع عناصر أخرى قدمت إلى المنطقة، ليكون الأكراد بذلك مزيجا من القبائل العديدة والمتنقلة[3].

**د ــ** في رأي آخر، يشير سيدني سميث (Sidney Smith) إلى أن الشعب الكردي وفي فجر التاريخ الآشوري هو من الأقوام الهندو إيرانية* التي جاءت إلى موطنها الحالي تزامنا مع مجيء الميديين إلى ميديا والإيرانيين إلى إيران، حيث وصلوا إلى موطنهم الحالي بعد سنة 650 ق.م.

---

[1]ــ ورد في: عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص13.

[2]ــ ورد في:

Sabri Cigerbi, Les kurdes et leurs histoire,(Paris : L'Harmatton,1999), p18 .

*ــ يعد فلاديمير مينورسكي من أكبر المستشرقين العالميين اللذين أعطوا المسألة الكردية إهتماما كبيرا.

*ــ دعم مينورسكي نظريته سنة 1966 قبل وفاته سنة 1969، من خلال دراسة في شكل رسالة وجهها إلى العالم الكردي السوفياتي ق.كوردييف تحت عنوان "الكرد أحفاد الميديين".

[3]ــ ورد في: أحمد وهبان، مرجع سابق، ص193.

*ــ يتفق مع هذا الرأي ما تقدم به الأستاذ سايس من كون أن الشعب الميدي كان يتشكل من قبائل أو عشائر كردية، كانت حدود بلادها تمتد إلى جنوبي بحر قزوين، وبالتالي فإن الشعب الكردي هو من القبائل أو من الأمم الهندو أوروبية، حتى أن اللغة الميدية حسب هذا الباحث كانت هي ذاتها لغة الأكراد أو على الأقل كانت أساسا لها.

أنظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص18.

ه ــ أما الآراء الحديثة حول أصل الأكراد، فأهمها ما تقدم به جاسم محمد الخلف حول أن الأكراد ينحدرون من جنس البحر المتوسط، وهم ينتسبون إلى شعوب" زاغروس" التي تقطن المنطقة التي تقع جنوب بحيرة وان، ويرى محمد غلاب، بأن أراضي الجزيرة وشمال العراق ظلت لفترة طويلة من الزمن وجهة للمهاجرين من البدو الهندية ــ الأوروبية من وسط آسيا[1].

ويتفق باحثون آخرون على أن الأكراد الحاليين هم من أصل البحر المتوسط، وهم يشبهون الجنوبي أوروبيين والشرقيين في البشرة واللون، كما يبرز العنصر الأشقر الألبي في قلب أرض كردستان[2].

أما الباحث الكردي معروف جيادوك فيرى بأن النظر إلى أن الأكراد هم من أبناء العرب ليس بالأمر المؤكد ولا المقنع، ويؤكد على أن ما ذهب إليه الباحثون في علم الشعوب من أن الأكراد هم من أصل آري* هو القول الأصح والأجدر بالتصديق[3].

من خلال ما تقدم نستنتج بأنه يوجد إتفاق عام أو أكبر بين أكثر العلماء والباحثين حول أصل الأكراد مفاده بأنه منذ أقدم العصور ومنذ فجر التاريخ كانت تعيش في منطقة جبال زاغروس والمسماة حاليا بكردستان، أقوام وعشائر تاريخية مختلفة ومتنوعة، المعروف منها هي: شعوب " كوتى"، "لولو"، "خالدى" أو" كالدى"، " كاسى"، "سووبار" و"هورى"، ولقد عرفت هذه المنطقة موجات هجرة كبيرة لشعوب وقبائل هندو أوروبية أو آرية، يتفق إلى حد ما على أنها جاءت من الشرق منذ 2000 سنة ق.م، ومن أهم هذه القبائل: القبائل الإيرانية، الميديين، البازيين والفرس وقسم من الأقوام السامية[4].

ومن هنا حدث تعايش وتمازج بين القبائل والشعوب الأصلية في المنطقة وبين القبائل الوافدة على مر العصور، أين غلب العنصر الهندو أوروبي أو الآري على هذه الشعوب الأصلية وعلى كل شعوب المنطقة، خاصة غلبة الميديين اللذين كانوا من أقوى الأقوام الوافدة[5].

---

(1)ــ ورد في: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص15.

(2)ــ Group of research, " Kurds and Kurdistan : facts and figures", The International Journal of Kurdish Studies,(The Kurdish Libruary, vol5, 1992): http://www.xs4all.nl/thank/kurdish/n docs/facts/race.html (20/3/2004).

*ــ يقال بأن الأكراد ذاتهم يرجعون أنفسهم إلى الأصل الميدي.

أنظر:

Kjersti L'Ken, Sven Gunnar Simonsen, " The kurds " : The Columbi Encyclopedia,(6th edition 2001) :
http:// www. Prio.no/ htm/ osce- kurds- asp/google.fr.

(3)ــ ورد في: عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص13.

(4)ــ حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص18.

(5) - Group of research, Kurds and Kurdistan, op.cit.

من هنا يتضح بأن الشعب الكردي هو نتاج التمازج الذي حدث على مر العصور بين الأقوام الأصلية لجبال زاغروس التي تعد الأصل الأقدم لهم و بين الأقوام الآرية الوافدة، وبالتالي فإن الأكراد هم آريو الأصل وسكنوا بلادهم منذ فجر التاريخ حسب ما بينته أغلب الدراسات.

مع ذلك فإن الأكراد يختلفون عن باقي الأقوام ولهم خصائصهم المميزة، الأمر الذي أكده عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي فيلد (Field) من خلال دراسته للعنصر الكردي، التي أثبتت بأن الأكراد يشكلون مجموعة متوحدة ومنسجمة بحيث لا يوجد إختلاف بينها في الصفات، في حين أنهم يختلفون تماما عن عرب الجنوب وسكان القفقاس[1].

في حين يرى بعض من علماء الأجناس بأن الشعب الكردي يحمل العديد من التأثيرات الثقافية والسكانية، حيث لاحظ البعض منهم بأن الأكراد اللذين يتواجدون بصفة خاصة في غرب زاغروس قريبون من ناحية العرق والثقافة إلى سكان شمال الرافديين، حتى أن بعض القبائل الكردية المعروفة في العراق مثل قبائل "الجاف" و "بابان" و "الطلباني" وغيرها، تعتقد بأنها تعود إلى أصول عربية، وهو الأمر الذي ذكره الرحالة الأوروبي هاي، الذي زار المنطقة في أوائل القرن العشرين[2].

**ب ــ لغة الأكراد:**

لغة الأكراد أو اللغة الكردية حسب الأخصائيين هي لغة قديمة، تعد من أقدم اللغات في بلاد آسيا الغربية، وفي هذا الإطار كتب الباحث المختص في علم اللغات موريزيو غارزوني( Maurizio Garzoni) في كتابه "Gramatica Vocabulario Dela Lingua Kurda" حول القواعد النحوية والصرفية للغة الكردية سنة 1787 بروما، بأن اللغة الكردية هي لغة أصلية تختلف عن باقي اللغات[3].

يتفق أغلب الباحثين على أن اللغة الكردية المعاصرة ترجع إلى مجموعة أو عائلة اللغات الهندو أوروبية، فرع اللغات الآرية أو الهندو إيرانية، في الفرع أو المجموعة الشمالية الغربية لعائلة اللغات الإيرانية، بحيث تتكون هذه الأخيرة من عدة لغات: الفارسية، الكردية، الباشتونية، الأفغانية، البالوخية أوالبالوشية، الطاجيكية والأستيتية أو الأوستية، وبذلك فاللغة الكردية تختلف عن كل من العربية والتركية والسومارية وغيرها من اللغات[4].

---

[1]ــ ورد في: عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص85.

[2]ــ سليم مطر، مرجع سابق، ص55 ــ ص56.

[3]ــ ورد في:

Thomas Bois," Langue et littérature", dans : " Kurdes" : Encyclopedia Universalis,(Paris: corps13 n°=104, 1996), p387.

[4]ــ Group of research, Kurds and Kurdistan, op.cit.

كما يوضح العديد من الباحثين بأن اللغة الكردية هي لغة آرية نقية، ليست مشتقة من الفارسية، بل تمتلك قواعدا نحوية وصرفية خاصة بها، على إعتبار أنها لغة مستقلة بذاتها[1].

تتميز اللغة الكردية من جهة أخرى بتعدد وتتنوع لهجاتها، الذي يرجعه البعض إلى غياب وحدة سياسية تتمتع بها كردستان، وبالتالي كان تجزؤ اللغة الكردية كتجزؤ الأكراد ذاتهم من منطقة لأخرى.

على هذا الأساس فإن اللغة الكردية تتضمن لهجتين أساسيتين: الكورمانجي أو الكرمانجية والسوراني أولهجة الشمال ولهجة الجنوب:

أ ــ **لهجة الكورمانجي**: وهي لهجة يتحدث بها الأكراد في تركيا وسوريا وفي الجزء الشمالي من المنطقة الكردية العراقية وكذلك في أرمينيا[2]. وتعرف في العراق بالبهدنانية.

ب ــ **لهجة السوراني**: ويتحدث بها أغلبية أكراد إيران والعراق حيث أصبحت لغة رسمية بها، إذ تسود في القسم الشرقي من المنطقة الكردية العراقية أي السليمانية وما حولها وأربيل وكركوك ، وفي المناطق الكردية الإيرانية المجاورة في محافظة كردستان[3].

وتجدر الإشارة إلى أن لهجة السوراني، هي اللهجة السائدة في الأدب الكردي المعاصر والتي يعتمد عليها الأكراد في كتاباتهم ومؤلفاتهم.

إضافة إلى هاتين اللهجتين الأساسيتين، هناك لهجات كردية أخرى تعتبر لهجات ثانوية، منها:

أ ــ اللهجة الزازائية: وهي لهجة إيرانية حسب البعض، يتحدث بها حوالي 4 ملايين كردي أو جزء من أكراد تركيا[4].

ب ــ اللهجة الكرمنشاهية: وتسود في كل من خانقين ومندلي في العراق وفي باقي المناطق الإيرانية المجاورة كمدينة كرمنشاه.

ج ــ اللهجة الفيلية: ويقال بأنها تأثرت باللغة العربية وكذلك باللورية وأخذت منها، وهي تسود بالمناطق الجنوبية الحدودية الواقعة على الحدود بين العراق وإيران، بين فيلية الكوت وبغداد والمناطق اللورية في إيران[5].

د ــ لهجة الكوراني: ويتحدث بها حوالي 3 ملايين كردي و تنتشر في بعض القبائل بالعراق[6].

---

[1]ــ عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص17.

[2]— Thomas Bois, op.cit, dans : Kurdes, op.cit, p387.

[3]ــ أحمد وهبان، مرجع سابق، ص143.

[4]— Group of research, Kurds and Kurdistan, op.cit.

[5]ــ سليم مطر، مرجع سابق، ص53.

[6]— Group of research, Kurds and Kurdistan, op.cit.

إن هذا التعدد في اللهجات الكردية خلق في الكثير من الأحيان وحسب البعض صعوبة لدى أصحاب اللغة الواحدة في فهم لهجات أكراد يقطنون في مناطق أخرى*.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن اللغة الكردية تكتب بالأحرف اللاتينية(السريالية)، إلا أن الكتابة بالأحرف العربية أخذت تنتشر في أوساط الكتابات الكردية[1]. ومن هنا أصبحت اللغة الكردية تكتب بالأحرف العربية بصفة أكثر انتشارا، إلى جانب الكتابة بالأحرف اللاتينية.

**جـ ـــ دين الأكراد:**

يدين أغلب الأكراد، إن لم نقل كلهم بالإسلام (حوالي ثلاثة أخماس)، و قد إعتنقوه بعد أن كانوا يتبعون ديانات مختلفة، ويرى البعض بأنهم إعتنقوا الإسلام في السنة الثانية من الهجرة[2]. في حين يرى البعض الآخر بأنهم إعتنقوه في السنة 15 للهجرة. ويتبع أغلب الأكراد المسلمين المذهب السني الشافعي ويوجد من بينهم من يتبع المذهب الشيعي، خاصة في مدن كرمنشاه، حمدان وبيجار بإيران وهم يقاربون النصف مليون. ويلاحظ بأن الأغلبية الساحقة من الأكراد لا يزالون يتبعون الطرق الصوفية وأهمها: الطريقة القادرية في شرق و وسط كردستان، الطريقة النربخشية في الجنوب، والطريقة النقشبندية في غرب وشمال كردستان، إلا أن أبرز هذه الطرق هي الطريقتان القادرية والنقشبندية، ففي العراق مثلا تسود الطريقة القادرية بين السورانيين وتتزعمها عائلة الطالباني، في حين تسود الطريقة النقشبندية بين الكورمانجيين أو البهدنانيين وتتزعمها عائلة البرازاني[3].

أما بقية الأكراد فتتواجد بهم جماعات تتبع معتقدات دينية منذ القدم، يعتبرها البعض غامضة كاليزيدية في غرب وغرب وسط كردستان بنسبة 2% من مجموع الأكراد، وجماعة ما يعرف بـــ" أهل الحق" بنسبة 13%، إضافة إلى العلويين(العلى إلهية) في جنوبي كردستان، مع وجود أقلية مسيحية تقدر ببعض مئات من الآلاف، في بعض مناطق كردستان كمردين بتركيا والموصل بالعراق وحول نهر أوروميا بإيران، في حين أن الأقلية الكردية اليهودية التي كانت تقطن كردستان قد هاجرت تدريجيا إلى فلسطين[4].

---

*ـــ على سبيل المثال نجد بأن سكان السليمانية في العراق يصعب عليهم التفاهم مع سكان العمادية، والحال نفسه بين الأكراد في الموصل وأربيل وبين أكراد السليمانية، ويسود هذا الوضع داخل الدولة الواحدة وبين المناطق الكردية المختلفة في بقية الدول الأخرى.

أنظر: عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص17.

[1]ـــ Group of research, Kurds and Kurdistan, op.cit.

[2]ـــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص87.

[3]ـــ سليم مطر، مرجع سابق، ص54.

[4]ـــ Group of research, Kurds and Kurdistan, op.cit.

**د ــ لمحة عن تاريخ الأكراد:**

إن تميز المجموعة الكردية بهذه المقومات جعل العديد من الباحثين يؤكدون على أن الأكراد يملكون تاريخا قديما وعريقا، إذ يرى معروف جيادوك بأن الأمة الكردية قد نشأت منذ القدم في مناطقها المعاصرة (كردستان)[1]. في حين يرى المؤرخ مارك بلوش (Marc Bloch) بأنه قبل ميلاد القوميات في أوروبا وقبل قرون من التطرق إلى تسميات كفرنسي أو إنجليزي أو ألماني، تم التطرق إلى كلمة كردي أو أكراد ضمن دراسات لمؤرخين يونان ثم عرب وفرس[2]. وهذا ما يدل على أن الأكراد بلغتهم وثقافتهم وتقاليدهم يشكلون أحد أقدم القوميات في منطقة الشرق الأوسط.

مع ذلك يوجد شبه إتفاق على أن الأكراد بقوا لزمن طويل بدون مؤرخين، الأمر الذي جعل من تاريخهم خاصة القديم منه يسوده نوع من الغموض، على أساس أن العلماء الأكراد لم يدونوا تاريخهم والتطورات التي شهدوها[3]. حتى أن الكتابات والمنشورات باللغة الكردية لم تبرز إلا في الفترات المعاصرة.

يذكر التاريخ الكردي بأن سنة 612 ق.م كانت بمثابة سنة التحول في أوضاع الأكراد وكردستان وهو تاريخ سقوط نينيف (Ninive) ــ الموصل حاليا ــ في يد الميديين[4]. وهي السنة ذاتها التي إنهارت فيها الإمبراطورية الآشورية على يد الميديين بالتعاون مع كل من الفرس والبابانيين، لتتوزع بذلك ممتلكات الإمبراطورية المنهارة بين كل من الميديين والفرس والبابانيين، حيث إستولت الإمبراطورية الميدية على الجزء الأكبر(القسم الأكبر من إيران وبلاد آشور وشمال بلاد ما بين النهرين وأرمينيا التي كانت كردستان تعد جزءا منها).

بعد زوال الدولة الميدية على يد الفرس، خضعت العديد من الشعوب ومن بينها الشعب الكردي لحكم الفرس حتى سنة 331 ق.م، ليخضعوا فيما بعد لحكم الإسكندر المقدوني، وبعد الإستقلال بأرمينيا عادت كردستان لسكانها بعد مجيء الرومان، وخلال هذه الفترة ظهرت العديد من الإمارات الكردية والمقاطعات غير الموحدة، التي يمكن القول بأن الأكراد قد حكموا أنفسهم بأنفسهم من خلالها، لكنه ومع تشكل الإمبراطورية الساسانية سنة 266 ميلادي، وضعت كردستان إلى جانب مناطق أخرى تحت الحكم الساساني أي الحكم الفارسي من جديد[5].

---

(1)ــ ورد في: عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص16.

(2)ــ ورد في:

Chris Kutschera, **le défit kurde**: ou le rêve fou de l’indépendance,(Paris :Bayard Edition, 1997) pp 9 ـ 10.

(3)ـ Chris Kutschera, Le mouvement national kurde,(Paris : Flammarion,1979), p6.

(4)ـ Eric Rouleau, " histoire", dans : " Kurdes" : Encyclopedia Universalis, (Paris, corps13, n°=104 1996), p381.

(5)ــ حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص23 ــ ص24.

يذكر العديد من الباحثين بأن تاريخ الأكراد أصبح معروفا ــ ولو بدرجة ليست بالكبيرة ــ مع مجيء الإسلام إلى بلادهم، حيث أنه وبعد سقوط الإمبراطورية الفارسية على يد العرب سنة 640 م ودخول الأكراد الإسلام، إستقل هؤلاء بإدارة مناطقهم، مع الإبقاء على الإرتباط بمقر الخلافة الإسلامية، بعد أن كانوا يتقاسمون المهام فيها العرب، وخلال هذه الفترة عرفت منطقة كردستان عدة تقسيمات كردية، أهمها: الشداديين(951 ــ 1174م) في الشمال، الحسناويين(960 ــ 1015م) في المنطقة المسماة الآن بجنوب كردستان إيران، المروانيين(990 ــ 1096م) في ديار بكر، وتبقى العائلة الأيوبية في الغرب(1169ــ1250م) من أشهر هذه الدول(1). كما يعد صلاح الدين الأيوبي من أشهر الشخصيات الكردية، الذي حارب الصلبيين، إلا أنه لم يعمل على إقامة دولة كردية تضم كل المناطق الكردية.

إضافة إلى هذا، يشهد العديد من الباحثين بأن الأكراد قد ساهموا بصفة كبيرة في التاريخ الإسلامي إذ واجهوا الغزو ورفضوا الولاء لأية دولة كانت، كما حاربوا السلاجقة وغزو المغول والتاتار، اللذين هزموا على يد الأكراد في معركة العمادية الشهيرة، التي تعد معركة حاسمة، أوقف فيها الأكراد زحف "تيمورلنك".

من جهة أخرى، فقد شكلت المناطق الكردية مواقع تنافس بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية مع بداية القرن الــ 16 م، إذ حاولت الإمبراطورية الفارسية نشر مذهبها الشيعي و واجهتها الإمبراطورية العثمانية بالمذهب السني، ليقف الأكراد إلى جانب هذه الأخيرة في معركة" جالديران" أو" تشالديران" سنة1514 م، تبعتها إتفاقية سنة 1639م أقرت بتقسيم كردستان بين كل من العثمانيين والفرس، حيث تحصلت الإمبراطورية العثمانية على الجزء الأكبر، ليصبح فيما بعد أغلب الأكراد تابعين للسلطة العثمانية(2).

خلال حكم العثمانيين الذي دام حوالي 4 قرون، عرفت منطقة كردستان العثمانية نوعا من الإستقرار النسبي، إذ بقيت مناطق الأكراد تحت إدارة زعمائهم، فمنها ما كان يتمتع بالحكم الذاتي ومنها ما كان في شكل إمارات أو مماليك مستقلة، في حين إكتفت الدولة العثمانية بمراقبة المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية والعسكرية. إلا أن السياسة العثمانية تغيرت بعد هزيمة فيينا سنة 1683 م، وتجسد ذلك من خلال التدخل في الشؤون الكردية، إضافة إلى العمل على تشتيت الإمارات الكردية، الأمر الذي أدى إلى حدوث العديد من الإضطرابات والثورات(3). وربما كانت هذه هي بداية بروز الروح القومية لدى الجماعات الكردية.

(1)ــ Chris Kutschera, Le mouvement national kurde, op.cit, p7.

(2)ــ أحمد وهبان، مرجع سابق، ص143.

(3)ــ Chris Kutschera, Le mouvement national kurde, op.cit, pp7 ــ 8.

أما كردستان التي كانت تخضع للحكم الفارسي فقد عرفت هي الأخرى نوعا من الإستقرار، كما عرفت حكم كريم خان ــ أمير من الأسرة الزندية وهي إحدى العائلات الكردية ــ الذي يرى البعض بأنه كان مثل صلاح الدين الأيوبي، لم يعمل على توحيد المناطق الكردية[4].

من هنا بقيت كردستان مقسمة وعرف الأكراد بذلك حالة التشتت. ونحاول في أقسام لاحقة من البحث توضيح أهم القضايا المتعلقة بقيام الحركات الكردية وموقفها من توحيد منطقة كردستان.

إذا كان هذا هو وضع الأكراد من الناحية التاريخية، فإن وضعهم من الناحية الثقافية يشهد له العديد من الباحثين بأنه ثرات أدبي وثقافي غني وعريق، فالأكراد يملكون ثراتا غنيا من الشعر والأدب وحتى في مجال الفولكلور والأغاني، حيث يذكر الشاعر ميلا جيزري(1570 ــ 1640م) على أنه أول شاعر كردي تقليدي.

ومع أن العديد من الباحثين يرون بأن العزلة التي فرضتها الظروف الطبيعية لمنطقة كردستان، شكلت إحدى العوامل التي لم تمكن من تشكل مركز حضاري تاريخي معروف وهام بها، على الرغم من أنها كانت محاطة بأكبر المراكز الحضارية في منطقة الشرق الأوسط(العراق وإيران والأناضول)، إلا أن الأدب الكردي قد تطور عبر مراحل عديدة من التاريخ*، وبرز ذلك خاصة مع الأعمال الأدبية لكتاب وشعراء أكراد، من خلال أعمال الترجمة والنشر في الصحف والمجلات التي إنتعشت مع مطلع القرن العشرين.

## المطلب الثاني: تعداد الأكراد و توزيعهم الجغرافي

### أ ــ تعداد الأكراد:

إتضح من خلال المطلب الأول أن الجدل لا يزال قائما بين الدارسين والباحثين حول تحديد أصل الأكراد، والأمر ذاته بالنسبة لمسألة تحديد تعداد الأكراد والمناطق التي يتواجدون بها، ويمكن القول بأن هذه المسألة تعد من المسائل الأكثر تعقيدا وتضاربا، مما يزيد في دراسة موضوع الأكراد تعقيدا وصعوبة.

ويمكن إرجاع هذه الصعوبة إلى ذلك التضارب بين الإحصائيات التي تقدمها الدول التي تتواجد بها الجماعات الكردية وتلك التي تقدمها المصادر الكردية، إضافة إلى تقديرات تقدمها أطراف خارجية. ويتفق

---

[4]ــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص90.

*ــ للمزيد من التفاصيل حول هذه النقاط أنظر:

أحمد السيد، "الثقافة الكردية تتعرض للإهمال من المثقفين العرب(حوار مع د.مثنى أحمد أمين عضو جمعية الكتاب المسلمين الكردية)"، مجلة العالم الإسلامي،(السعودية: رابطة العالم الإسلامي، العدد1819، 17 نوفمبر 2003)، ص3.

الكثير على أن المصادر الكردية تميل إلى الزيادة أو "المبالغة" في تقديم تعداد الأكراد، بينما تميل حكومات الدول التي يتواجد بها الأكراد إلى تقليص هذا العدد[1].

عموما فإن تعداد الأكراد يخضع للتقدير، فحسب إحصائيات سنة 1968 قدرت المصادر الكردية عدد الأكراد بحوالي 13 مليون نسمة، في حين قدرته لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي بحوالي 8.9 مليون نسمة موزعين كالتالي: 4 مليون نسمة في تركيا، 2.5 مليون نسمة في إيران، 1.5 مليون نسمة في العراق و 0.5 مليون نسمة في سوريا والاتحاد السوفيتي- سابقا-[1]. في حين كانت تقديرات أواخر سنوات الثمانينيات تشير إلى أن عدد الأكراد يقارب 20 مليون نسمة مع تواجد أكبر عدد منهم في تركيا، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم1: حجم الجماعات الكردية أواخر سنوات الثمانينيات.

| الدولة | النسبة إلى السكان | العدد بالملايين |
|---|---|---|
| إيران | %10 | 5 |
| العراق | %23 | 3.9 |
| تركيا | %19 | 9.6 |
| سوريا | %8 | 0.9 |
| الاتحاد السوفييتي | .... | 0.3 |
| التقديرات الكلية لسنة1987 | .... | 19.7 |

المصدر: عن جدول: Size of kurdish communities,late 1980s في:
Map of Kurdistan : http://www.google.mb.ca/kahel/kurdistan.html.

أما إحصائيات سنة 1997 فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم2: تعداد الأكراد حسب إحصائيات سنة 1997.

| الدولة | تعدادها من السكان(مليون) | الأكراد(مليون) | نسبهم المئوية% |
|---|---|---|---|
| تركيا | 50 | 13 | 23 |
| العراق | 60 | 4.3 | 23 |
| إيران | 64 | 5.3 | 10 |
| سوريا | 14 | 1 | 7 |

[1]ـ Sabri Cigerbi, op.cit, p20.

[1]ـ محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص67.

| لبنان | 4 | 80 ألف | |
|---|---|---|---|
| أرمينيا وأذربيجان | .... | 400 ألف | |
| أوروبا | .... | 700 ألف | |
| المجموع | 24.800 | | |

المصدر: محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم،(ج1،ط1، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص81.

تجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات حول تعداد الأكراد قليلة وربما يرجع ذلك إلى عدم قيام الدول التي تتواجد بها هذه الجماعات بإجراء مثل هذه الإحصائيات، نظرا لما تشكله المسألة الكردية بالنسبة لبعض هذه الدول ـــ خاصة العراق وتركيا ـــ من نقاط حساسة سواء على المستوى الداخلي أو المستويين الإقليمي والدولي، كما أن العديد من التقديرات تركز على تقديم تعداد الجماعات الكردية التي تتواجد في كل من تركيا والعراق وإيران، نظرا لأهمية المسألة الكردية بها خاصة تركيا والعراق.

بصفة عامة يمكن القول إنطلاقا من بعض التقديرات المقدمة، أن تعداد الأكراد يتراوح ما بين 20 إلى 30 مليون نسمة، وأن أكبر الجماعات الكردية عددا هي تلك التي تتواجد بتركيا، تليها تلك التي تقطن بإيران والعراق، بينما توجد جماعات أقل عددا في كل من سوريا وأرمينيا(الجمهوريات السوفياتية سابق). كما يوجد إتفاق عام بين مختلف الدراسات والبحوث على أن الأكراد يشكلون المجموعة العرقية الرابعة في منطقة الشرق الأوسط من حيث إتساعها بعد كل من العرب، الإيرانيين والأتراك. إذ يمثلون حسب بعض التقديرات حوالي 15% من مجموع سكان المنطقة، كما تثير بعض التوقعات بأنه في حالة إستمرار تزايد عدد الجماعات الكردية، فإنه من الممكن أن يحل الأكراد محل الأتراك وقد يصبحون ثالث أكبر جماعة عرقية في منطقة الشرق الأوسط(1).

**<u>ب ـــ التوزيع الجغرافي للأكراد:</u>**

إن الجماعات الكردية مهما كان حجمها وتعدادها تتوزع على خمس دول أساسية وذلك على النحو التالي:

أ ـــ تركيا: توجد بها أكبر الجماعات الكردية عددا كما ذكر سالفا، وتجمع أغلب الدراسات على أن أوسع المناطق الكردية توجد كذلك بتركيا وتقدر بعض الدراسات مساحتها بحوالي 230 ألف كلم$^2$، أي بنسبة 30% من مساحة تركيا كلها(2). في حين تقدرها مصادر أخرى بحوالي 194 ألف كلم$^2$(3). ويتواجد

(1)ـــ Group of research, Kurds and Kurdistan, op.cit.

(2) ـــ Sabri Cigerbi, op.cit , p20.

الأكراد في كامل المنطقة الشرقية لتركيا ثم في المدن الجنوبية وأهمها: ديار بكر التي تعتبر من بين أقدم المدن الكردية، وان، هكارى أو حكارى، بتليس ودرسيم[4].

ب ـــ إيران: يتوزع الأكراد في إيران على مساحة تقدر بنحو125 ألف كلم$^2$ أي بنسبة 8% من مساحة إيران كلها[1]. وأهم المناطق الكردية في إيران هي ولاتي كرمنشاه وأردلان إضافة إلى مقاطعتي لورستان وخوراسان[2].

جـ ـــ العراق: يتوزع الأكراد في العراق على مساحة تقدر بحوالي172 ألف كلم$^2$[3].وتتمثل أهم المناطق الكردية بالعراق في المحافظات الشمالية: السليمانية، أربيل، دهوك وكركوك، إضافة إلى كل من الموصل وديالى وخانقين ومندلي.

د ـــ سوريا: تمتد المنطقة الكردية في سوريا في الشمال وهي أقل من المساحة الكردية في الدول السابقة الذكر، كما أنها تمتد في الجنوب من جبل سنجار في الشرق إلى جبل كرداغ(جبل الأكراد). وعموما فإن أكراد سوريا يتمركزون بصفة خاصة في كل من جبل الأكراد(شرق نهر الفرات)، شمال مدينة حلب ودمشق، اللاذقية، حمص ومنطقة الجزيرة ما بين طرفي خابور مع رأس العين. وبذلك فهم تابعون إداريا إلى ست محافظات إدارية.

ه ـــ الإتحاد السوفياتي(سابقا): تعيش غالبية الجماعات الكردية في الإتحاد السوفياتي(سابقا) بشكل خاص بأرمينيا(بريفان)، كما يتواجد جزء منها في كل من أذربيجان، جورجيا، كازاخستان وتركمستان. ويفسر البعض هذا التقسيم لأسباب سياسية ودينية ترجع إلى الحروب الروسية التركية أين حاولت روسيا القيصرية إثارة الأكراد ضد الإمبراطورية العثمانية والفرس حتى يهاجروا إلى أراضيها، كما يرجع ذلك إلى هجرة وتنقل الأكراد من دولة لأخرى للأسباب ذاتها[4].

إضافة إلى تواجد الأكراد في هذه المناطق*، توجد جماعات كردية بأوروبا تقدر بما بين 700 إلى 800 ألف نسمة قدمت منذ سنوات الستينيات كلاجئين سياسيين أو عمالا مهاجرين. ومع ذلك فإن أغلب

---

[3]ـــ صلاح سالم،" المشكلة الكردية وإنعكاساتها على دول المنطقة"، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد116، أفريل 1994)، ص193.

[4]ـــ أحمد وهبان، مرجع سابق، ص142.

[1] ـ Sabri Cigerbi, op.cit , p23.

[2]ـــ أحمد وهبان، مرجع سابق، ص143.

[3]ـــ صلاح سالم، مرجع سابق، ص193.

[4] ـ Sabri Cigerbi, op.cit , p170.

*ـــ تجدر الإشارة إلى أن بعض المناطق التي يتواجد بها الأكراد ليست بمناطق أصلية لهم، فإضافة إلى مناطقهم الأصلية قطن الأكراد مناطق أخرى، ولقد أدت إلى ذلك العديد من العوامل منها عامل الترحال والهجرة التي يتميز به المجتمع الكردي إضافة إلى عمليات التهجير التي مست الجماعات الكردية داخل بعض الدول، وهذا ما ساهم فيما يسميه البعض

الدراسات حول موضوع المسألة الكردية تركز على توزيع الأكراد في كل من تركيا والعراق وإيران وبالأخص في تركيا والعراق.

عموما فإن التواجد الكردي يرتبط بالمنطقة المقسمة بين الدول الأساسية والمسماة بـــ"كردستان" أو "بلاد الأكراد"*، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنطقة لم تعرف وعلى مر التاريخ مفهوم الدولة الموحدة ذات حدود سياسية واضحة ومؤكدة تجمع بين مختلف المناطق الكردية، كما أنه لا يعترف بها قانونيا ودوليا ولا تستعمل في الخرائط وكتب الأطلس الجغرافية[1].

إذا كان الباحثون قد إختلفوا في تحديد أصل الأكراد وتعدادهم فالأمر ذاته بالنسبة لمسألة حدود كردستان ومساحتها. إذ تشير بعض الدراسات إلى أن كردستان تقع بين خطي30°ــ 40° شرقا وخطي عرض37°ــ 48° شمالا[2].

وتشير دراسات أخرى إلى أن إقليم كردستان هو عبارة عن منطقة أو سهل واسع أو منطقة جبلية في جنوب غرب آسيا، تشمل أجزاء في شرق تركيا، شمال العراق، شمال غرب إيران وأقساما صغيرة في شرق سوريا وأرمينيا. وهي كذلك المنطقة التي تربط بين جبال زاغروس الواقعة بين إيران والعراق وجبال طوروس بتركيا، وتتجه جنوبا نحو نهري الدجلة والفرات وتقدر مساحتها بحوالي 191.660كلم$^2$[3]

وكتب الباحث الكردي عبد الرحمن غاسملوا بأن الحدود التقريبية لكردستان يمكن رسمها كالآتي:

« يبدأ خط مستقيم عند قمة أرارات في الشمال الشرقي، ينحدر جنوبا إلى الجزء الجنوبي من زاغروس (غرب إيران)، ومن تلك المنطقة نرسم خطا مستقيما نحو الغرب إلى الموصل في العراق، ثم خطا

بتكريد المناطق على يد الأكراد، إضافة إلى أنهم يشكلون الأغلبية في بعض المناطق، وفي مناطق أخرى يمثلون قومية تعيش إلى جانب قوميات أخرى كالأتراك والعرب وغيرهم.

أنظر: سليم مطر، مرجع سابق، ص57 ــ ص58.

*ــ مصطلح كردستان هو لفظ فارسي الأصل يتألف من شقين: "كرد" وتعني الشجعان و" ستان" وتعني بلاد ومنه لفظ كردستان تعني" بلاد الشجعان".

أنظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص9.

ــ تذكر مصادر أخرى بأن السلطان السلجوقي سنجار قام في أواسط القرن 6 للهجرة بفصل البلدان الواقعة غربي إقليم الجبال التي كانت تابعة لمقاطعة كرمنشاه و سماها بكردستان، كما جعلها مقاطعة مستقلة بذاتها وولى أخاه سليمان شاه حاكما عليها ما بين سنتي 554هــ و 556هــ كانت عاصمتها" بهار" التي أصبحت فيما بعد تسمى بـــ"سلطان أباد"، بعدها تم تعميم مصطلح كردستان ليشمل المناطق والأراضي الكردية أو بلاد الأكراد عموما و هو الرأي الأكثر إنتشارا وإتفاقا بين العديد من الباحثين.

أنظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص10.

[1]ــ حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص10.

[2]ــ نفس المرجع، ص11.

[3]ــ Kjersti L'Ken, Sven Gunnar Simonsen, op.cit.

مستقيما نحو الغرب يمتد من الموصل إلى المنطقة الكردية من لواء الإسكندرونة، ومن تلك المنطقة يمتد نحو الشمال الشرقي حتى أرضروم في تركيا، ثم من أرضروم يمتد الخط نحو الشرق إلى قمة أرارات وتقدر المساحة الكلية لهذه الأرض بحوالي 409.650 كلم$^2$ »[4].

ما هو متفق عليه عموما هو أن كردستان هي منطقة جبلية تقع في المنطقة التي تربط بين جبال زاغروس وشرقي جبال طوروس، وبأنه توجد أقاليم كردية في القسم الجنوبي الشرقي لتركيا، القسم الشمالي الشرقي للعراق، القسم الغربي لإيران مع قسم في شمال شرقي سوريا وفي غرب أرمينيا، وإن كانت مساحة هذه المنطقة محل خلاف بين الباحثين فإن ما هو متفق عليه هو أن أكبر قسم منها يقع بتركيا.

تتسم منطقة كردستان بكونها منطقة مرتفعة(منطقة جبلية) حيث ترتفع عن سطح البحر بما بين1000و 1500متر ويسمونها بــ" بلاد الجبال العالية والهضاب العالية"، وبذلك فهي تحتل موقعا إستراتيجيا لكونها منطقة جبلية محصنة. إذ تعد الجبال الكردية جبالا وعرة يصعب التغلغل إليها، كما أنها لا تملك هضبة جامعة ولا واد نهري أساسي بها، الأمر الذي شكل أحد العوامل ــ حسب البعض ــ التي لم تعمل على توحد الأكراد في إطار دولة واحدة. كما أن الجبال الكردية تتميز كذلك بكونها مغلقة وضيقة الممرات، لم تسمح حسب البعض بمرور التجار والغزاة، مما جعل الأكراد يعيشون وعبر قرون من الزمن بصفة مستقلة أو شبه مستقلة[1]. مع ذلك ظلت كردستان وخلال فترات مختلفة من التاريخ مطمعا للإمبراطوريات المجاورة وهدفا للغزاة والمحتلين.

أما من ناحية المناخ فمنطقة كردستان تتميز بكونها تقع في المنطقة الشمالية المعتدلة وبالمناخ الصحراوي[*]، مما جعلها منطقة غنية بالثروة المائية وبمصادرها المتنوعة من أمطار وأنهار وأودية، إذ تنبع منها أشهر الأنهار المعروفة في المنطقة كالدجلة والفرات اللذان يعتبران " مصدر الحياة" لكل من تركيا والعراق وسوريا[2]. إضافة إلى العديد من الأنهار الفرعية والبحيرات أشهرها بحيرة "وان".

---

[4]ــ ورد في: أحمد وهبان، مرجع سابق، ص20.

[1]ــ سليم مطر، مرجع سابق، ص51.

[*]ــ يستمر الشتاء بالمنطقة مدة طويلة وبأمطار غزيرة يبلغ مستواها السنوي ما بين 135 ــ 500 مم وقد تصل هذه النسبة إلى 1000مم وذلك بالمناطق العالية وتكون في أحيان أخرى في شكل ثلوج سريعة الذوبان، أما درجة الحرارة فهي تتراوح ما بين 31° و 40° وذلك في المناطق المعتدلة بينما تبلغ ما بين 37° و 48° في المنخفضات حيث المناخ شبه الصحراوي، في حين تكون بالمناطق ذات المناخ القاري الشتوي ما بين 21° و54°، وقد تنخفض درجة الحرارة في بعض المناطق العالية إلى ما بين 15° و 20° تحت الصفر.

أنظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص13ــ ص14.

[2]ــ Sabri Cigerbi, op.cit, p20.

وقد ميزت هذه الطبيعة المناخية منطقة كردستان بتواجد الأراضي الصالحة للزراعة التي تعتبرها بعض الدراسات بأنها أراض أخصب من تلك التي تتواجد بالمدن في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى الأراضي المخصصة للرعي، إذ تعد الزراعة أهم نشاط يمارسه الأكراد بمناطقهم حيث تطورت على مر التاريخ العديد من المنتجات الزراعية بالمنطقة وبالأخص الحبوب، الخضر والفواكه، القطن، الأرز والبنجر السكري، هذا إلى جانب تميز المنطقة بكثافة غاباتها التي تغطي معظم جبالها إذ أن معظم أراضي كردستان تسودها الغابات[1].

إضافة إلى الثروة المائية فكردستان تتميز بغناها بالثروات الطبيعية أو المعدنية أهمها النفط، إذ تحتوي المنطقة على نسبة هامة من الإحتياطي العالمي تقدر بـــ 9%[2]. خاصة بتركيا والعراق حيث تتركز أكبر الآبار النفطية في كل من مدينة كركوك ومدينة الموصل بالعراق، أما بتركيا فتتركز الآبار بصفة خاصة في كل من منطقة رامان وغازان وبدياربكر، إضافة إلى ثروات أخرى كالنحاس الحديد الفحم، الفوسفات والكروم[3].

أما عن تنظيم المجتمع الكردي فإن السمة البارزة داخل هذا المجتمع هو كونه مجتمعا بدويا والأكراد هم بالأساس رعاة بدو رحل* ، ينتظمون في إطار قبائل، فهو مجتمع قبلي، الولاء فيه يكون في المقام الأول للعائلة ثم للقبيلة وغالبا ما يكون هذا الولاء مرتبطا بالولاء للقرابة والولاء الإقليمي أو المحلي وترى العديد من الدراسات بأن هذا النمط من العيش في إطار الحس العشائري وغلبة الشخصية القبلية، كان وعلى مر فترات طويلة من الزمن سببا في الإختلافات والإنقسامات التي تحدث داخل المجتمع الكردي ذاته[4].

وعلى الرغم من أن المجتمع الكردي قد عرف تطورات عديدة خاصة مع بداية القرن العشرين ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل أهمها تطور المنطقة الكردية إقتصاديا خاصة ما بين القرنين الـــ 16و19 وتوسع الأسواق الداخلية بها إضافة إلى ظاهرة الهجرة نحو المدن(طلبا للعمل أو الدراسة)، مع تنامي الشعور القومي والسياسي وبروز نخب جديدة مثقفة، إلا أن الطابع الريفي والقبلي لا يزال يميز هذا المجتمع ولا تزال القبيلة محل ولاء للكثير من أفراد هذا الشعب[5].

---

[1] ـــ Group of research, Kurds and Kurdistan, op.cit.

[2] ـــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص100.

[3] ـــ Kjersti L'Ken, Sven Gunnar Simonsen, op.cit.

* ـــ معظم الأكراد كانوا ولا يزالون بدوا رحلا ينتقلون بين الجبال والأودية، حيث يصعدون إلى الجبال صيفا وينزلون إلى الوديان والوديان الدافئة شتاء بحثا عن الكلأ.

أنظر: سليم مطر، مرجع سابق، ص58.

[4] ـــ Group of research, Kurds and Kurdistan, op.cit.

[5] ـــ Ibid.

إن كل هذه المميزات التي تتمتع بها منطقة كردستان جعلت منها منطقة ذات أهمية إستراتيجية سواء من الجانب الإقتصادي أو من الجانب السياسي، كما أن الطبيعة الجبلية الصعبة للمنطقة أكسبت الأكراد كما كتب البعض شخصية "الشجاعة" و"تحمل الصعاب"، كما أدت إلى بروز النزعة القومية والشعور بالإنتماء إلى وحدة المصير وذلك بالرغم من أن الجماعات الكردية لم تنجح على مر التاريخ في تشكيل دولة موحدة تجمع بين مختلف الجماعات الكردية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من إمتلاك كردستان لمصادر طبيعية وثروات معدنية هامة، إلا أن طابع النشاط الزراعي لا يزال يغلب على المنطقة. وتجمع الكثير من الدراسات على أن المناطق الكردية هي مناطق متخلفة خاصة في الميدان الصناعي وبأنها تعيش حسب ما أشارت إليه بعض الدراسات أوضاعا إقتصادية وإجتماعية "مزرية"، أرجع البعض أسباب ذلك إلى العديد من العوامل منها ما هو مرتبط بالنزاعات التي تدور بالمنطقة ومنها ما يرتبط بالسياسة التي تتبعها الدول المعنية إتجاه المناطق الكردية بها، وأسباب أخرى يراها البعض هامة نحاول توضيحها في أقسام لاحقة من هذه الدراسة.

## المبحث الثاني: أهداف الأقليات و وسائل تحقيقها

إتضح من خلال المبحث السابق أنه من بين الخصائص التي تميز جماعة الأقلية، رغبتها في المحافظة على خصائصها الدينية أو اللغوية أو غيرها، هذه الرغبة تتجسد في الكثير من الأحيان في أهداف تسعى إلى تحقيقها، من خلال وسائل تعتبرها مناسبة لذلك، وهذا يرجع بصفة هامة إلى طبيعة هذه الأقلية و وضعيتها، وبالتالي فإن أهداف الأقليات و وسائل تحقيقها تختلف بإختلاف هذه العوامل*، وغالبا ما تتبنى حركات الأقليات هذه الأهداف والوسائل على إعتبار أن حركة الأقلية تمثل « حركة سياسية منظمة تنشأ في إطار جماعة الأقلية، يكون لها برنامج عمل ينطوي على ما تصبوا إليه من أهداف وما تتوسل به من وسائل بغية بلوغ هذه الأهداف » [1].

### المطلب الأول: أهداف الأقليات

يمكن توضيحها في الأهداف التالية:

**أ ــ تحقيق مبدأ المساواة:**

يتمثل هذا الهدف في سعي الأقلية إلى أن تعامل وفقا لمبدأ المساواة في علاقاتها مع الجماعات الأخرى[2]. هذا يعني إعتراف باقي أفراد المجتمع التي تتواجد به بها، مهما كانت الصفات التي تميزها عنهم، مع خضوعها لمساواة قانونية بعيدة عن التمييز.

**ب ــ ضم الأقليات والأقاليم:**

من خلال هذا الهدف تحاول الأقيات إعادة تجميع جماعاتها المختلفة التي تتواجد في عدة أقاليم ودول مجاورة وذلك في إطار الدولة "الأم"[3]. ولعل أهم ما يحرك هذا الهدف هو تنامي الشعور القومي الذي يتضمن إدراكا بالإنتماء و وحدة المصير.

**جـ ــ الحكم الذاتي:**

يعتبر هذا الهدف بمثابة مرحلة متقدمة بالمقارنة مع الهدفين السابقين، ويمكن تعريف الحكم الذاتي بأنه « حق الدولة أو منطقة رئيسية منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية، دون الخضوع لتوجيهات

---

*ــ تختلف الأقليات في السمة التي تميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى، كما تختلف هذه الأقليات من حيث وضعها التاريخي، السياسي، الإقتصادي والإجتماعي، وكذلك من حيث توزيعها الجغرافي وطبيعة نشأتها، و منه فإن هذه العوامل من شأنها أن تبلور أهدافا و وسائل خاصة بجماعة أقلية تختلف عن الأهداف والوسائل التي تتبناها جماعة أقلية أخرى.

[1]ــ أحمد وهبان، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر،(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،1997)، ص105

[2]ــ نفس المرجع، ص101.

[3]ــ رابح مرابط، **أثر المجموعة العرقية على إستقرار الدول**: دراسة خاصة عن نيجيريا(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر،1990، ص25.

أو أوامر أية دولة خارجية»[1]. أي أن الأقاليم التي تتمتع بهذا النظام تسير من خلال حكومة ومجلس قوانين لا تخضع لرقابة السلطة المركزية، دون أن يخل ذلك أو يمس بوحدة السلطة و وحدة القانون داخل الدولة[2].

وفقا لهذا النظام، فإن جماعات الأقليات من خلال حركاتها المنظمة قد تعمل للوصول إلى تحقيق الإستقلال الذاتي للأقاليم التي تقطنها داخل الدولة، بحيث تسير شؤونها الداخلية وتمارس حقوقها الثقافية، الدينية واللغوية، إن تم الإتفاق على ذلك مع هذه الدولة* دون مناقشة الشؤون الخارجية، لأن ذلك يبقى من صلاحيات الدولة وحدها.

كثيرا ما يعتبر تحقيق الحكم الذاتي بمثابة مرحلة أولية لتحقيق الإستقلال الكلي أو الإنفصال، حيث بإمكان جماعات الأقليات التي لا تملك الوسائل الكافية ولا الظروف المناسبة لتحقيق الإستقلال لأقاليمها أن تطالب بالحكم الذاتي كحل أولي، في إنتظار توفر الظروف الملائمة.

**د ــ الإنفصالية:**

تعد الإنفصالية أهم أهداف الأقليات على الإطلاق، كما يعتبر هدفها النهائي الذي تسعى لتحقيقه بغية المحافظة على ذاتيتها العرقية، اللغوية والدينية؛ فغاي هيرو (Guy Heraud) يعتبر أن: « لا يمكن تحقيق المساواة في عالم الدول ذات السيادة، إلا عن طريق الإستقلال السياسي أو الإنضمام إلى الدولة المتجانسة عرقيا، أي عن طريق الإنفصال »[3].

تعني الإنفصالية سعي الحركة الأقلية إلى الإنفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها وإقامة دولة مستقلة. وتعني من جهة أخرى تعميق أو تكريس تجزئة الحركة الوطنية أو الوحدة الممثلة في تركيب الدولة، بهذا فالإنفصال يؤدي إلى إقامة دولة كاملة السيادة، تسير شؤونها الداخلية والخارجية دون تأثير خارجي.

يعتبر العديد من الباحثين أن هدف الإنفصالية لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت جماعة الأقلية متمركزة في إقليم أو جزء من الدولة التي تريد الإنفصال عنها، مع ذلك فالعديد من هذه الجماعات تمكنت من تحقيقه أوعلى الأقل الوصول إلى بلوغ الحكم الذاتي، إذ أن الأقليات التي تتركز في مناطق تقع على حدود الدولة تكون رغبتها متجهة نحو تحقيق أحد الهدفين: الإنفصال أو تحقيق درجة عالية من الحكم الذاتي.

كما أن تواجد الأقلية على المناطق الحدودية وتشكيلها إمتدادا عرقيا داخل الدولة المجاورة، يعتبر عاملا مساعدا في الضغط لتحقيق أهدافها.

---

[1]ــ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،(ج2، ط3، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997)، ص562.

[2]ــ رابح مرابط، مرجع سابق، ص25.

*ــ حيث يمكن أن تعترف الدولة بالإستقلال اللغوي والثقافي لهذه الأقاليم، كما يمكن أن لا تعترف بذلك.

[3]ــ ورد في: فورار العيدي جمال، مرجع سابق، ص45.

أما الأقلية التي تشارك دولة مجاورة قوميتها، فهي عادة ما تهدف إلى تعديل الحدود حتى تتمكن من أن تنظم إلى الدولة المجاورة، وقد تستجيب لذلك هذه الدولة، إلا أن هدف الإنفصالية قد يكون في بعض الأحيان بغرض الإنضمام إلى دولة مجاورة تقاسم الأقلية التي تريد الإنفصال مقوماتها العرقية أو اللغوية أو غيرها.

إذا كان هدف الإنفصالية يعتبر لدى العديد من جماعات الأقليات كحق من حقوقها الأساسية، فإن بعض الباحثين يقدمون جملة من الشروط التي يمكن أن تشكل مبررات للمطالبة بالإنفصال، يأتي في مقدمتها تعرض هذه الأقلية لنوع من "الإضطهاد" عبر تاريخها الطويل، أو يكون الجزء الذي تقطنه من الدولة قد ضم بالقوة، إضافة إلى فشل نظام الدولة في تأمين الحماية لسكان هذا الإقليم والمحافظة على حقوقهم الرئيسية، أو أن هذه الأقلية قد مورس في حقها التمييز سواء من ناحية حقوقها السياسية أو من حيث النشاط الإجتماعي والإقتصادي[1].

## المطلب الثاني: وسائل تحقيق أهداف الأقليات

تتراوح أساليب الأقليات في تحقيق أهدافها ما بين الوسائل ذات الطابع السلمي وأخرى ترتكز إلى العنف، ويمكن توضيح هذه الوسائل كالتالي:

**أ ـــ الوسائل السلمية:**

تتضمن أن تعمل الأقليات في إطار سلمي من أجل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تنظيم عمل ذو طابع إجتماعي بإنشاء الأحزاب السياسية، الجمعيات، الحركات الثقافية أو منظمات للدفاع عن مبادئها ويغلب على نشاطها أسلوب الحوار وطرح الحجج حتى يستجاب لمطالبها، حيث تعمل على المشاركة في الحياة السياسية والإجتماعية داخل الدولة، كالمشاركة في العمليات الإنتخابية وفي التنمية المحلية والوطنية وكمثال على ذلك الحزب الكيبيكي في كندا، الذي يطالب بالإستقلال الذاتي السياسي، الإداري، الثقافي والتربوي لمقاطعة الكيبيك.

**ب ـــ الوسائل العنيفة:**

تتمثل هذه الوسائل فيما يسمى بصفة عامة بالتمرد، وهو يعبر عن حالة الرفض والمقاومة للسلطة وللنظام السائد، ويتخذ التمرد أشكالا عديدة، فقد يكون تمردا معنويا من خلال رفض الأفكار وطبيعة العلاقات القائمة داخل النظام السياسي، كما يمكن أن يتخذ شكل التمرد الفردي، حيث يتم إستخدام العنف لمنع العناصر الممثلة للسلطة من آداء مهامها، لكن أخطر أشكال التمرد هو التمرد الجماعي، إذ أنه غالبا

---

[1]ـــ أحمد عباس عبد البديع، "الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي"، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد114، 1993)، ص168.

ما يقترن بإستخدام السلاح، حيث يهدف إلى التأثير في النظام السياسي القائم وحتى تغييره جذريا، الأمر الذي يهدد أمن الدولة و وحدتها الوطنية.

إن العمل المسلح هو الأكثر إنتشارا بين جماعات الأقليات، خاصة تلك التي تهدف إلى تحقيق الإنفصال، كما أن نجاح هذا العمل يعتمد على توفر الدعم بمختلف أشكاله: المالي، العسكري وحتى الإعلامي، حيث أن المساندة الخارجية تلعب دورا هاما في تعزيز هذا الموقف خاصة إذا كانت من دول الجوار.

كما تعد حرب العصابات من أخطر أشكال العمل المسلح وأنجحها، بإتخاذه أشكالا متميزة من القتال، حيث تواجه الدولة صعوبات كثيرة في التحكم والقضاء عليه.

إن هذه الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها جماعات الأقليات من خلال إستخدام وسائل تختلف من جماعة لأخرى، من شأنها أن تشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة، إذ تصل إلى حد تهديد إستقرارها ووحدتها الوطنية، وقد يتعدى ذلك إلى المستويين الإقليمي والدولي، خاصة مع إنتشار حركات الأقليات في العديد من الدول، أبرزها الحركات الإنفصالية.

## المبحث الثالث: تأثير الأقليات على الإستقرار السياسي

لقد ظهرت العديد من الدراسات والبحوث بعد الحرب العالمية الثانية، التي تستبعد إحتمال إستمرار مسائل كالأقليات والجماعات العرقية في إطار الدولة الحديثة[1]. كما ساد الإعتقاد بأن العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة قد عرف نهاية التوترات والنزاعات ودخل مرحلة جديدة من التنظيم والإستقرار، كما أن الثورة التكنولوجية التي برزت بقوة في هذه المرحلة والتي تمثلت خاصة في تطور وسائل الإتصال وتوسع شبكة المواصلات، من شأنها أن تقرب المسافات وتسهل الحوار بين الدول وحتى بين الشعوب.

على هذا الأساس ظهر إتجاهان على مستوى الدراسات الغربية أحدهما لبرالي وآخر يساري:

**أ ــ الإتجاه اللبرالي**: يرى بأن تطور الإتصالات ونموها، وتطور الثقافات داخل المجتمعات الحديثة إضافة إلى نمو المؤسسات بمختلف أشكالها ومهامها داخل الدولة الحديثة، من شأنه أن يؤدي إلى "إنصهار" وإلغاء ما يسمى بــ "العلاقات الأولية"* داخل المجتمع وإستبدالها بعلاقات جديدة حديثة، يكون فيها الولاء للدولة لا للجماعات، وبالتالي زوال الفروق القائمة على أساس العرق أو القبيلة أو غيرهما ويرى أحد الباحثين في هذا المجال أن: « كلا من العرق والقبيلة وغيرها هي بقايا نظام تقليدي بصدد الزوال »[2].

**ب ــ الإتجاه اليساري**: يرى بأن الإيديولوجية الشيوعية من شأنها أن تؤدي إلى زوال مثل هذه العلاقات كما أن إنتصار البروليتاريا من شأنه هو الآخر أن يخلق ثقافة جديدة، تختلف عن الثقافة القديمة التي تستند إلى كل من العرق أو الدين أو اللغة أو غيرها[3].

في مقابل هذين الإتجاهين، ظهر إتجاه آخر مخالف يرى بأن العالم مع نهاية القرن العشرين قد عرف مرحلة أخرى من الفوضى أو"حالة اللانظام" كما يسميها البعض[4]. وذلك بناء على ما ميز هذه المرحلة من ظواهر كإختراق السيادة الوطنية، مع زوال مفهوم الحدود الجغرافية، وظهور قضايا جديدة أصبحت تلعب دورا مهما في تسيير مجرى التفاعلات الدولية، أي ظهور متغيرات جديدة أصبحت تؤثر سواء على العلاقات داخل الدولة ذاتها أو العلاقات بين الدول أو على المستوى الدولي، وبرزت المتغيرات الداخلية من جماعات إجتماعية أهمها الأقليات من بين أهم القضايا التي أصبحت تشغل الدول والحياة السياسية الدولية على حد سواء.

---

(1)ــ شفيق الغبرا، مرجع سابق، ص45.

*ــ يقصد بها العلاقات القائمة على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو غيرها.

(2)ــ ورد في : شفيق الغبرا، مرجع سابق، ص45.

(3)ــ رابح مرابط، مرجع سابق، ص29.

(4)ــ دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص12.

ففي أواخر الستينيات من القرن العشرين بدأت العديد من المشاكل كمشاكل العرقيات والأقليات بالتفجر، الأمر الذي يعني بروز أشكال جديدة من الصراع، وأصبح ما يحدث داخل دولة ما له أهميته ووزنه بالنسبة لباقي الدول، وحتى بالنسبة للمنظمات الدولية خاصة غير الحكومية منها، التي أصبح لها دور فعال على المستوى الدولي من خلال آليات التدخل سواء لتقديم المساعدات أو للحماية.

من خلال كل هذا ومع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، رأى علماء السياسة أنه لا بد من التفكير بجدية في مسألة الأقليات، نظرا لما أصبحت تشكله حسب البعض في الكثير من الأحيان من "أخطار" بالنسبة للدولة وللعالم ككل[1].

إنطلاقا من هذه المعطيات ظهر جيل جديد من دارسي العلاقات الدولية يرى بأن الدولة لم تعد أساس الدراسة، بعد أن إعتبرت من قبل دراسات سابقة ألى وهي الدراسة الواقعية الفاعل الأساسي الوحيد في العلاقات الدولية، كما أن أي تفاعل يحدث على مستوى الساحة الدولية هو تفاعل بين الدول لا غير، على إعتبار أن الدولة هي الفاعل الوحيد في التاريخ وأن العالم مكون سياسيا من الدول[2].

من هنا تم الإنتقال إلى دراسة أشمل للعلاقات الدولية، من خلال دراسة مختلف المتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية، كما تم الإهتمام بدراسة تأثير الأقليات على الإستقرار السياسي سواء داخل الدولة أوعلى المستويين الإقليمي والدولي، خاصة إذا تطورت الأوضاع إلى حد ما يسمى بـــ "عنف الأقليات" أو" نزاعات الأقليات". إضافة إلى تطور دراسة النزاعات من خلال الإهتمام بدراسة مختلف التفاعلات التي يمكن أن تحدث بين النزاعات الناشئة عن الجماعات الصغيرة والنزاع على المستوى الدولي[3].

وأهم الدراسات النظرية والفرضيات التي جاءت لتبرز تأثير مسألة الأقليات وما ينجر عنها من نزاعات على الإستقرار الدولي على غرار تأثيرها على الإستقرار الداخلي للدول، هي ما يعرف بـــ "عامل الترابط"، وأول من إستعمله وطوره إلى نظرية هو جيمس روزنو (James N.Rosenau) الذي يعتبر أن: « الظاهرة المتعاقبة لسلوك يجد مصدره في نسق واحد يكون له رد فعل في نسق آخر»[4].
بمعنى أن ما يحدث داخل محيط واحد له تأثير وتأثر بما يحدث في محيط آخر، مما يعني كذلك وجود إرتباط بين النظام الوطني أو الداخلي والنظام الدولي. ويطلق جيمس روزنو على الظاهرة المتعاقبة للسلوك الذي يجد مصدره في نسق واحد تسمية "مدخلات السياسة" و" مخرجات السياسة" على رد الفعل الذي يحدث في نسق آخر[5].

---

[1]ــ شفيق الغبرا، مرجع سابق، ص46.

[2]— Michael Smith and others, op.cit, p48.

[3]— Abdelkrim Kibeche, **Conflict and cooperation in north Africa**: A linkage perspective (Submitted for the degree of PH.D, in the Departement of Politics), University of Lancaster 1985, p20.

[4]— James N.Rosenau, Linkage politics,(New York: Free Press, 1969), p45.

[5]— Idem.

كما نجد دارسين آخرين في حقل العلاقات الدولية يشيرون إلى العلاقة بين السلوك النزاعي الداخلي والسلوك النزاعي الخارجي، ومن بينهم ريتشارد روزكرانس (Richard Rosecrance) الذي يرى بأن النزاع الداخلي بإمكانه أن يشكل تهديدا كبيرا للمجتمع أو للنظام السياسي، وبالتالي للإستقرار السياسي[1]. أما إرنست هاس (Ernest Hass) فيشير إلى أن الجماعات يمكن أن تنتهج سياسة نزاعية خارجية من أجل الدفاع عن ذاتها ضد التهديد الذي قد يلحقها سواء من الأعداء الداخليين أو الخارجين[2]. كما يشير جورج رميل (George Rumel) إلى أن إستمرار النزاع يصبح شرطا من شروط البقاء والإستمرارية للجماعات الصغيرة[3].

من خلال ما تقدم نحاول توضيح تأثير الأقليات على الإستقرار الداخلي للدول وأبعاد هذا التأثير على المستويين الإقليمي والدولي.

## المطلب الأول: تأثير الأقليات على الإستقرار الداخلي للدول

يبدو وبغرض توضيح تأثير الأقليات على الإستقرار الداخلي للدول ضرورة التطرق إلى مسألة أساسية وهي مسألة التعدد الإجتماعي والثقافي داخل الدولة أو داخل المجتمع.

يرى المختصون في الدراسات العرقية بأن ظاهرة التعدد الإجتماعي والثقافي هي ظاهرة تميز العديد من الدول إن لم نقل أغلبها، وهذه الخاصية تطبع حتى تلك الدول التي تبدو متجانسة من حيث تكوينها الإجتماعي، كما أنها لا ترتبط بدرجة تقدم أو تخلف الدولة فهي ظاهرة تعرفها الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء[4]. وتأتت هذه التعددية نتيجة عدة عوامل، أهمها تحرك وتنقل الجماعات البشرية من مكان إلى آخر بحثا عن ظروف أنسب للإستقرار الإجتماعي، إضافة إلى السياسات الإستعمارية المتمثلة أساسا في تقسيم مناطق النفوذ دون مراعاة العوامل البشرية، مما أدى إلى خلق حدود سياسية وجغرافية لا تتفق مع الحدود التي تفصل بين الشعوب[5].

من خلال هذا، فإن الدول تنقسم من حيث التركيب الأثنوغرافي* إلى دول ذات تركيب أثنوغرافي بسيط لكنها بساطة نسبية، نظرا لعملية المزج بين الجماعات التي تمت داخل هذه الدولة منذ زمن طويل وأخرى ذات تركيب أثنوغرافي ملتئم بحيث تظهر فيه الفوارق بين الجماعات نظرا لغياب عملية المزج داخل هذه الدول، أما النوع الأهم من الدول من حيث التركيب الأثنوغرافي فهي الدول المركبة والتي

---

(1)— Abdelkrim Kibeche, op.cit, p43.

(2)— Ibid, p42.

(3)— Ibid, p43.

(4)— دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص21.

(5)— محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص119.

*— يقصد به مجموع الشعوب أو القوميات التي توجد داخل الوحدة السياسية.

يميزها غياب عملية المزج بين الجماعات المختلفة بل بقاء كل واحدة منها محتفظة بذاتيتها وقيمها، الأمر الذي قد يكون حسب البعض مصدرا لضعف الدولة وتهديدا لتماسكها[(1)].

من خلال ما تقدم، يعتبر بعض الباحثين بأن ظاهرة التعددية الثقافية تعد من بين أهم المشاكل التي تواجه بناء الدولة الحديثة، خاصة من حيث تأثيرها على الإستقرار السياسي[(2)]. فالدولة المتجانسة عرقيا أودينيا أو لغويا تكون أكثر إستقرارا من الدولة المتنوعة، و في هذا الإطار قدم (كمنور) دراسة بيّن من خلالها أنه من بين 132 دولة معاصرة توجد 12 منها أي بنسبة 9.2 % يمكن إعتبارها دولا متجانسة عرقيا، بينما توجد 25 دولة من عينة الدراسة أي بنسبة 8.9 % توجد بها مجموعة عرقية تزيد نسبتها عن 90% من مجموع سكان تلك الدول، مما يقدم نتيجة مفادها أن التباعد العرقي يعد مشكلا أمام بناء الدولة[(3)].

فهذا التنوع من شأنه أن يخلق توترات داخل هذه الدول، أخطرها نشوب النزاعات والحروب الأهلية، سواء بين الجماعات المختلفة أو بين هذه الأخيرة وبين السلطة الحاكمة، الأمر الذي يهدد إستقرار الدولة وأمنها الداخلي.

فالتنافس بين جماعات الأقليات وغيرها من الجماعات، سواء حول الموارد الطبيعية أو السلطة السياسية قد يؤدي إلى تبني العنف وخلق النزاعات داخل الدولة، ومن هنا فطبيعة العلاقة بين الجماعات المختلفة من حيث كونها علاقات إنسجام أو صراع، تلعب دورا هاما في إستقرار أو عدم إستقرار الدولة وذلك بدرجات متفاوتة.

ولعل أبرز مثال على ذلك النموذج اللبناني، الذي يعد خير مثال على التعدد الديني واللغوي، إذ أشارت الإحصائيات في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، إلى أن المجتمع اللبناني يتشكل من: 51.5% مسلمين، 49.5% مسيحيين وكلاهما تتدرج بداخله العديد من الإنقسامات الأخرى التي يميزها الإختلاف الطائفي من سنة وشيعة والدروز والعلويين، مقابل الكاثوليك والأرثودوكس والبروتيستانت[(4)].

هذا الإختلاف ميزه كذلك الإختلاف في المواقف من القضايا الداخلية، الأمر الذي أدى إلى إشتعال حرب أوحروب أهلية لم تشهد مثلها أية دولة عربية أخرى على حد تعبير الدكتور أنطوان مسرة، إذ بلغت الخسائر البشرية والمادية في مطلع سنة 1986 حوالي 100 ألف قتيل و 20 مليار دولار[(5)].

مع ذلك فإن فريقا آخر من الباحثين يرى بأن التعدد داخل الدولة ليس دائما السبب في نشوب الحروب والنزاعات الداخلية، فأسباب هذه الصراعات عديدة ومختلفة، أما ما يجعل من التعدد مشكلا أمام

---

(1)ــ محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص64 ــ ص65.

(2)ــ نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص110.

(3)ــ رابح مرابط، مرجع سابق، ص20.

(4)ــ نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص110ــ ص111.

(5)ــ نفس المرجع، ص114.

بناء الدولة فهو تدخل العديد من العوامل، التي من شأنها أن تثير مثل هذه النزاعات، وقد ترتبط هذه العوامل بطبيعة الأقليات ذاتها أو بطبيعة التعامل معها أو حتى بالموروث التاريخي، التي من شأنها أن تكون أسبابا في إثارة مثل هذه النزاعات.

من خلال ما تقدم، حاول بعض الباحثين تحديد جملة من العوامل تختلف من دولة لأخرى، والتي يمكن أن تؤدي إلى ما يسمى بـــ "عنف الأقليات"، التي تصبح تشكل تهديدا لأمن الدولة و وحدتها الوطنية وذلك في محاولة للإجابة عن تساؤل رئيسي وهام مفاده: متى تصبح الأقليات مشكلة حقيقية بالنسبة للدولة؟ ومتى يمكن أن تشكل هذه الأقليات خطرا على الوحدة الوطنية للدولة وتهديدا لإستقرارها الداخلي؟.

ويمكن توضيح هذه العوامل أو الأسباب فيما يلي:

**أ ـــ دور النظم السياسية:**

نالت مسألة الترابط بين الأقليات والنظام السياسي إهتمام العديد من الباحثين، اللذين حاولوا توضيح إلى أي مدى يمكن أن تؤدي العلاقة " الإيجابية" بين النظام السياسي وجماعات المجتمع المختلفة إلى تحقيق الإستقرار والأمن الداخليين، وإلى أي مدى يمكن أن تؤدي العلاقة "السلبية" بين مختلف هذه الأطراف إلى خلق عدم الإستقرار السياسي داخل الدولة.

من هنا يرى البعض بأن أخطر ما يمكن أن يواجه الدولة هو عجز نظامها السياسي عن بناء أطر ومؤسسات يمكنها أن تحقق " الرضا" و"الإجماع" من جانب الأقليات أو الجماعات الأخرى، الأمر الذي قد يخلق ضعفا في الترابط الإجتماعي والسياسي داخل الدولة، مما قد يؤدي إلى أن يسود الإختلاف والتنافر وبالتالي النزاع داخل المجتمع[(1)]. كما يرى البعض الآخر بأن هذه العلاقة تختلف من مجتمع لآخر وتتخذ أشكالا مختلفة، حيث يغلب عليها طابع التوتر والنزاع والتصادم الذي قد يتطور بشكل قد يهدد الإستقرار السياسي داخل الدولة[(2)].

من هنا يتضح بأن تعامل الأنظمة السياسية مع جماعات الأقليات، يلعب دورا هاما في تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين، إذ يرى بعض الدارسين بأن الدول التي لا تراعي خصوصيات الأقليات وظروفها وأوضاعها قد تلجأ إلى إتباع سياسات تعامل قد تكون نتائجها "وخيمة"[(3)].

فإتباع سياسة "الإضطهاد" أو"القمع" أو" التمييز" من قبل النظام السياسي في مواجهة مطالب الأقليات، أو محاولة إستبعاد هذه الجماعات من الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية، بإمكانه أن يولد الشعور بالحرمان ويزيد من نسبة حدوث التوترات والنزاعات بين هذه الجماعات والسلطة الحاكمة.

---

[(1)]ـــ دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص14.

[(2)]ـــ نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص144.

[(3)]ـــ شفيق الغبرا، مرجع سابق، ص52.

في هذا الإطار، توصل بعض الباحثين إلى نتيجة مفادها أن: « التمييز السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي يظل هو المحدد لشكل وطبيعة التفاعل بين مختلف الجماعات *».

من جهة أخرى فتخوف النظام السياسي "غير المبرر" من هذه الجماعات ومطالبها، حسب البعض قد يؤدي إلى إتباع" أعمال القمع" التي من شأنها أن تزيد من حدة التوتر و وزن مسألة الأقليات داخل الدولة. إلى جانب هذا فإن بعض الدول قد تحاول إيجاد حلول لمسألة تواجد الأقليات بها من خلال إتباع سياسات أخرى، أهمها إتباع سياسة الذمج القسري أو التهجير الإجباري لجماعات الأقليات، إذ تعد رغبة المسيطرين في تحقيق الذمج القسري الثقافي والاجتماعي، مع رفض الخاضعين له من أكثر أشكال العلاقات الصراعية التي قد تنشأ بين جماعات الأقليات والسلطة السياسية الحاكمة[1].

والمثال على ذلك ما قام به الإتحاد السوفياتي من عمليات ترحيل لبعض الأقليات من مناطق تواجدهم خلال الحرب العالمية الثانية كالتاتار وتوزيعهم في مناطق أخرى من الدولة السوفياتية، في محاولة لتفادي ما قد ينجر عن هذه الأقليات من مشاكل، إضافة إلى ألمانيا التي إتبعت سياسات الطرد الجماعي والتهجير الإجباري لتصفية المناطق التي تقطنها أقليات غير ألمانية وتوطين الألمان بها[2].

إذا كان بعض الباحثين يرى بأن تعامل الدولة مع جماعات الأقليات من خلال سياسات التمييز والحرمان الإجتماعي والإقتصادي ومواجهتها للأقليات الثائرة بالعنف والقمع، من شأنه أن يزيد من نسبة التوتر والنزاع بين الدولة وهذه الجماعات، فإن باحثين آخرين كبرهان غليون يرى بأن: « عنف الأقليات والمشاكل الناجمة عن ذلك لا يبرز إلا في أوقات الأزمات الإجتماعية والسياسية الإقتصادية التي تواجه المجتمعات، في حين يبقى الأمر خافتا في الظروف الإعتيادية، وفي وقت الإزدهار، لأنه من المعروف أن حالة النمو والتوسع الإقتصادي والثقافي، تعد عاملا من عوامل الإنذماج والتقارب »[3].

هذا ما يبين أن الأقليات يمكن أن تشكل عاملا من عوامل الإستقرار داخل الدولة، من خلال إضفاء أبعاد ثقافية، كالإنجازات الأدبية مثلا، أو أبعاد إقتصادية من خلال إنعاش الإقتصاد الوطني، على إعتبار أن جماعات الأقليات غالبا ما تمارس مهنا تتخصص فيها.

إلا أن هذه المسائل تبقى نسبية، لكون أن ظروف و وزن الأقليات يختلف من دولة لأخرى، وبالتالي فإن درجة التأثير تختلف هي كذلك من دولة لأخرى و من مجتمع لآخر.

---

*ـــ النتيجة التي توصلت إليها الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد من خلال دراستها للأقليات وعلاقتها بالإستقرار السياسي في الوطن العربي.

أنظر: وليم سليمان قلادة، مرجع سابق، ص277.

(1)ـــ عماد جاد، مرجع سابق، ص63.

(2)ـــ إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص108.

(3)ـــ دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص29.

**ب ــ طبيعة مطالب الأقليات:**

يبرز المشكل الداخلي بين الدولة والأقليات المتواجدة بها من جهة أخرى، حسب طبيعة مطالب وأهداف هذه الجماعات والوسائل التي تستخدمها في تحقيق ذلك، و يتضح ذلك في مسألة المطالبة بالإنفصال مع اللجوء إلى العنف وأعمال التخريب في محاولة لتحقيق ذلك وتكوين دولة مستقلة، وقد تتصاعد هذه الأعمال مع مقاومة الدولة لهذه المطالب.

من جهة أخرى فتحقيق درجة عالية من الحكم الذاتي، من شأنه كذلك أن يخلق تهديدا لوحدة الدولة ويؤثر على الإنسجام بمختلف أشكاله، الذي يعد عاملا من عوامل الإستقرار داخل أية دولة كانت.

من خلال هذا، يتضح بأن تعامل الدولة مع مطالب الأقليات والسياسات التي تتبعها في مواجهتها تلعب دورا هاما في الحد أو الرفع من شدة التصادم الذي ينشأ بين سلطات الدولة وأقلياتها، ويلاحظ لجوء الدولة في حالات كثيرة إلى إستخدام العنف من جهتها، بناء على فكرة تماسك الدولة وسيادة سلطة واحدة هي سلطة الدولة، أما مختلف الجماعات فهي خاضعة لهذه السلطة.

مع ذلك، تحاول بعض الدول إستيعاب الموقف من خلال الموافقة على منح الإستقلال الذاتي مثلا أومحاولة خلق نوع من المساواة في المعاملة بين الأقلية وباقي أفراد المجتمع، إضافة إلى ذلك، قد تسمح الدولة بإنفصال الأقلية، وقد تتعدد الأسباب وراء ذلك، منها تراجع قوة الدولة وعجزها عن السيطرة على الأقلية التي تصر على الإنفصال، أو نتيجة للضغوط الخارجية التي قد تتعرض لها الدولة للإعتراف بحق الإنفصال لهذه الأقلية.

لكن ما تجدر الإشارة إليه كذلك، هو أن جماعات الأقليات تختلف من حيث تأثيرها على الإسقرار داخل الدولة تبعا لطبيعتها، خاصة إذا كانت تكتسي طابعا قوميا، ذلك أن الدولة تجد صعوبة في إرجاع الأقلية القومية عما تطمح إليه، لأنها تبقى تطالب به بإستمرار خاصة إذا كانت جماعة الأقلية تتسم بالتجانس السياسي، مما يولد نوعا من التنسيق فيما بين أفرادها[1].

في هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأقليات، لكل منها طبيعته الخاصة وتأثيره الخاص على الإستقرار داخل الدولة[2]:

**أ ــ النوعية الأولى:** هي تلك الأقليات التي يسميها البعض بـــ "المحتضرة" والتي لم تشكل من قبل أوكفت عن أن تشكل في الوقت الراهن أي مصدر تهديد لإستقرار الدولة، وذلك إما بسبب تعرضها لسياسات طبقتها عليها الدولة جعلتها تكف عن ذلك، أو بسبب أنها عرفت تطورات جعلتها تتخلى عن مصالح تتعارض وتوجهات الدولة.

---

(1)ــ عماد جاد، مرجع سابق، ص63.

(2)ــ نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص121 ــ ص127.

**ب ــ النوعية الثانية:** هي تلك الأقليات التي حدثت لها عملية مزج داخل مجتمعاتها، إما لأسباب تاريخية أو لكون شعورها كان يميل طيلة تاريخها إلى الإنتماء إلى الدولة التي تتواجد بها، مما جعلها لا تشكل أي تهديد للدولة.

**ج ــ النوعية الثالثة:** تتضمن الأقليات التي تشكل فعلا مصدر تهديد لأمن الدولة وإستقرارها، سواء كان هذا التهديد محدودا زمانيا أو مكانيا، أو أنه يشكل محور صراع دائم بينها وبين الدولة[1].

**ج ــ دورالعامل الخارجي:**

يرى بعض الباحثين أنه بالرغم من كون الأزمة بين النظم السياسية والأقليات كثيرا ما تتولد عن صراعات داخلية، إلا أنه لا بد من الأخذ بعين الإعتبار دور العوامل الخارجية التي كثيرا ما تؤدي إلى تفاقم مشكلة التفكك داخل الدولة خاصة إذا كانت متعددة العرقيات[2].

يتجلى دور العامل الخارجي في تأزيم الموقف بين الدولة وأقلياتها من خلال عدة أساليب، أهمها إستخدام الأقليات "كورقة" ضغط لتهديد أمن الدولة وإستقرارها، الأمر الذي يعني أن هذا التدخل من شأنه أن يفتعل النزاعات الداخلية من خلال الإعتراف بمطالب هذه الجماعات، وحتى تقديم الدعم بمختلف أشكاله من دعم عسكري أو مادي أو حتى إعلامي لنشر تطلعات الأقلية. إلا أن أهم ما عرفه العالم بعد نهاية الحرب الباردة هو بروز قضايا حقوق الإنسان وحماية الأقليات، مما أباح إن صح القول حق التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة باسم حق المجتمع الدولي في التدخل لحماية حقوق الإنسان والأقليات، الأمر الذي أدى في الكثير من الأحيان إلى تقديم الدعم وإن كان معنويا للعديد من الأقليات في سعيها خاصة للمطالبة بالإنفصال عن الدولة "الأم".

**د ــ التطور التكنولوجي:**

على الرغم من أن العديد من الباحثين يرون بأن التقدم التكنولوجي، وما يتضمنه من تقدم وتطور على مستوى الإنتعاش الإقتصادي والإجتماعي وتوسيع شبكة الإتصالات، من شأنه أن يخفف بل يقضي على أسباب الصراعات داخل الدولة، إلا أن البعض الآخر يرى بأن هذا التقدم قد يشكل مصدر خطر للأقليات من خلال شعورها بأنه يهدد قيمها وذاتيتها، ويرغمها على الإندماج في قيم وثقافات تختلف عن تلك التي تتميز بها، مما قد يخلق شعورا لدى جماعة الأقلية بضرورة التلاحم من أجل الحفاظ على هذه القيم.

من خلال ما تقدم يتضح بأن مفهوم الأمن لدى الدولة قد تغير، فبعد أن كان مرتبطا بالأمن العسكري أصبحت له أبعاد متعددة مرتبطة بالجماعات الإجتماعية وتفاعلاتها، مع ظهور نوع جديد من التهديد وهو التهديد الداخلي إضافة إلى التهديد الخارجي، ومن هنا أصبحت الدول تعمل على حماية أمنها الداخلي

---

[1]ــ إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص106 ــ ص108.

[2]ــ سعيد لطيفان،"القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيون منها(الورقة الإيرانية)": في: مجموعة باحثين، **العلاقات العربية الإيرانية**: الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل(ندوة)،(ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص566.

والخارجي معا، وقد تكون حماية الأمن الداخلي عاملا من العوامل المساعدة على حماية الدولة من التهديدات الخارجية التي من شأنها أن تفكك وحدة المجتمع.

وكنتيجة يمكن القول بأن الأقليات قد تشكل في الكثير من الأحيان تهديدا للإستقرار الداخلي للدولة ولوحدتها الوطنية، وقد يدعم ذلك العديد من العوامل التي تم ذكرها آنفا، إلا أن ما يمكن قوله هو أن درجة هذا التهديد تختلف من دولة لأخرى تبعا للعوامل ذاتها، إذ توجد أقليات لا تشكل أي خطر بل لا يثور الحديث عنها إطلاقا كمصدر لتهديد الدولة حتى وإن كانت" مضطهدة " كالأرمن مثلا، في حين توجد أقليات أخرى تتمتع بوضع "جيد" داخل دولها، ومع ذلك تسعى لتعزيز هذه المكانة كالسكان الذين يقطنون منطقة كيبيك في كندا.

## المطلب الثاني: تأثير الأقليات على الإستقرار الإقليمي والدولي

إذا كانت الأقليات تؤدي في الكثير من الأحيان إلى المساس بالوحدة الوطنية للدولة، فإن تأثيرها قد يمتد إلى خارج حدود الدولة وبإمكان ذلك أن يعمل على "الإخلال بالتوازن" الإقليمي والدولي ويفجر النزاعات و الحروب عبر العالم.

شهد العالم بروز مخاطر الأقليات بصفة حادة مع تفجر الإنقسامات القومية والنزاعات العرقية في الإتحاد السوفياتي ثم في جمهورية يوغسلافيا وفي مناطق أخرى من العالم، إذ وصفت السنوات الأخيرة من الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، من قبل أحد التقارير الصادرة عن معهد السلام في أستوكهولم بأنها سنوات التوترات العرقية.

إذ بلغ عدد النزاعات التي نشبت بين القوميات المختلفة بما يزيد عن ثلاثين نزاعا في أنحاء مختلفة من العالم، بدء بمشكلة القوميات التي أثارتها جمهوريات البلطيق الثلاث*، من خلال مطالبتها بالإنفصال عن الإتحاد السوفياتي، ثم لحقتها العديد من الأقاليم معلنة إستقلالها الواحدة تلوى الأخرى، إضافة إلى تلك النزاعات التي نشبت في كل من البوسنة والهرسك وكشمير والهند وسيريلانكا[(1)].

وبالرجوع إلى الماضي يتضح بأنه من بين الأسباب التي أدت إلى إندلاع الحرب العالمية الأولى هو النزاع العرقي، أين قام مواطن من البوسنة ذو إنتماء قومي صربي بإغتيال ولي عهد النمسا وزوجته بسراييفو في 28 جوان 1914[(2)]. وفي هذا الإطار كتب بيار جورج (Pierre George): « لقد كانت الأقليات في قلب صراعين الأكثر دموية في هذا القرن، ورغم عدم كونها السبب الرئيسي، إلا أنها كانت جزءا من المبرر والحجة »[(3)].

*ــ لتوانيا و ليتونيا و لستونيا.

(1)ــ أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص165.

(2)ــ نفس المرجع، ص165 ــ ص166.

(3)ــ فورار العيدي جمال، مرجع سابق، ص49.

لقد تفاقمت إضطرابات الأقليات والجماعات القومية منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين إلى وقتنا الحالي بشكل يفوق ما كانت عليه الأمور فيما مضى، من تنامي الوعي القومي وتفجر النزاعات، وذلك يرجع إلى العديد من الأسباب حاول أنطوني هربيرش أن يحدد أهمها في كتابه" القومية والتكامل القومي" سنة 1989، إذ كتب: « إن ظروف السبعينيات والثمانينيات جعلت حركات الأقليات القومية أكثر جاذبية وأشد إستهواء لمشاعر الجماهير والرأي العام مما كانت عليه في بداية القرن » [1].
وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي[2]:
أ ــ طغيان ثقافة الأغلبية من خلال إنتشار التلفزيون بشكل واسع، الأمر الذي أدى إلى تهميش ثقافات جماعات الأقليات وهذا ما أثار مشاعرها وجعلها تسعى للدفاع عن قيمها لإدراكها بأنها أصبحت مهددة بالزوال.
ب ــ تركز الكثير من مراكز الأعمال في المدن الكبرى نتيجة التطور الصناعي الذي عرفته الكثير من الدول المتقدمة منذ الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى عجز جماعات الأقليات والتي تقطن "المناطق الهامشية" عن التحكم في أوضاعها الإقتصادية التي باتت تحت سيطرة السلطة الحاكمة.
جـ ــ إستفادة جماعات الأقليات من برامج الأخبار التلفزيونية من خلال توفير الظروف لممارسة أنشطتها الدعائية، إذ أصبح بإمكان هذه الجماعات تبليغ توجهاتها وأهدافها إلى الرأي العام سواء الداخلي أوالدولي*.

تتزايد خطورة الإنقسامات العرقية على المستوى الإقليمي والدولي عندما تتجاوز نشاط الجماعات القومية حدود الدولة إلى طلب الدعم أو التأييد من سلطات الدول المجاورة، أو عندما توجه أعمال العنف عبر الحدود الوطنية، أو عندما تكون هناك حركة للاجئين من هذه الجماعات إلى الدول المجاورة، الأمر الذي يعتبر من بين أخطر المسائل التي تهدد الإستقرار الدولي، لأن ذلك من شأنه أن يفسح المجال أمام التدخل أو التهديد بإستعمال القوة بدعوى حماية الأقليات أو إثارة مطالب إقليمية معينة[3].
الأمر الذي يعني بأن الدول التي تستقبل هذه الجماعات أو التي تتعرض أراضيها لأعمال العنف قد تدخل في نزاعات فيما بينها. أما ما يمكن أن يؤثر في العلاقات بين الدول هو تواجد الأقلية في العديد من الدول ويكمن الخطر هنا في إمكانية دعم الأقلية خاصة تلك التي لها مطالب إنفصالية، حيث تقوم بعض الدول بدعم أقلية خارج إقليمها، بإستعمال نفوذها في ذلك لخلق أزمات داخل دولة غير حليفة[4].

(1)ــ أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص169.
(2)ــ نفس المرجع، ص169 ــ ص170.
*ــ في سنة 1976 تمكنت الحركة القومية لمليوس الجنوبية والتي كانت تعمل للإنفصال عن إندونيسيا من جلب الإهتمام لها بعد قيامها بإختطاف قطار في إحدى ضواحي هولندا.
(3)ــ أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص169.
(4)ــ رابح مرابط، مرجع سابق، ص23.

إذ يرى بوكاتولا(Pokatolat) أنه: « يمكن أن ينتقل مشكل الأقليات إلى القانون الدولي، عن طريق الأقليات المشتتة أو الموزعة جغرافيا بين عدة دول، فعندما تكون مجموعة الأقلية عابرة للحدود، أي لا يقف تواجدها عند دولة واحدة، فإنها بذلك تشكل محور إتصال بين النظام الداخلي والنظام الدولي»[(1)].

من خلال هذا، يتضح بأن النزاعات الناجمة عن الأقليات قد إنتشرت بصفة كبيرة في مختلف قارات العالم، فأوربا عرفت مشكلة الأقليات منذ العصور الوسطى، مع بروز مسألة حماية الأقليات الدينية، التي تجسدت من خلال إهتمام أوربا بالمسيحيين الأوربيين المتواجدين في المناطق الإسلامية، حيث منحت لها العديد من الإمتيازات الواسعة في إطار مبدأ حرية العقيدة الدينية والمساواة عند إقتطاع أو التنازل عن الأقاليم.

مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ومع تصاعد الموجة القومية، تحول إهتمام الأقليات إلى الدفاع عن الوحدة القومية، وإصطدم ذلك بالإختلاف العرقي والديني، مما أدى إلى بروز مشكلة الأقليات في أوربا الوسطى والشرقية بشكل كبير في القرن العشرين وحتى وقتنا الحالي، نظرا لتنوع وتعدد القوميات بهذه المناطق[(2)]. إذ تنتشر هذه المشكلة في كل من بولونيا، هنغاريا، دول البلقان خاصة ألبانيا وبلغاريا ورومانيا، فرنسا وإسبانيا مع مشكلة الباسك غيرها.

إذا كان هذا هو حال أوربا، فالعالم الثالث يعرف بدوره مشاكل الأقليات ونزاعاتها خاصة في أفريقيا إذ لعب عامل الإستعمار دورا كبيرا في بروز الفوارق داخل هذه الدول، من خلال خلق الحدود "المصطنعة" دون مراعاة مسائل العرقية والقبيلة، حيث أدت هذه الفوارق إلى نشوب النزاعات المحلية وإنتشار الحركات الإنفصالية ونشوب الحروب الأهلية في العديد من الدول الأفريقية كنيجيريا، الكونغو والصومال وغيرها.

في ظل كل هذه التطورات عمل التنظيم الدولي على محاولة إيجاد حلول للمشاكل التي ثارت و يمكن أن تثور بسبب جماعات الأقليات، وتجلى ذلك في وضع إلتزامات دولية تمنح العديد من الحقوق لهذه الجماعات وحمايتها وحتى تقرير مصيرها، ففي سنة 1869 أعلنت الدول الإشتراكية حق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى رأسها النمسا وذلك على أساس التعدد القومي في الإمبراطورية النمساوية– المجرية[(3)].

بعد الحرب العالمية الأولى أبرمت العديد من المعاهدات الخاصة بحماية الأقليات بين الدول المنتصرة وكل من بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا، رومانيا واليونان، حتى أن الإلتزام بإحترام حقوق الأقليات مهما كان نوعها، كان شرطا أساسيا من شروط إنضمام بعض الدول إلى عصبة الأمم، خاصة بالنسبة

---

(1)– فورار العيدي جمال، مرجع سابق، ص49.

(2)– Joseph Yacoub," Minorités nationales et prolifération étatique", La Revue Internationale et Stratégique,(printemps 2000), pp 84 – 85.

(3)– محمد السماك، الأقليات بين العروبة والإسلام،(ط1، لبنان: دار الملايين، 1990)، ص9.

لدول أوربا الشرقية. ومع مجيء منظمة الأمم المتحدة، دعم ميثاقها الأساسي التأكيد على إحترام الحقوق الإنسانية ومنع التمييز القائم على أساس العرق أو الدين أو اللغة، وتعزز ذلك بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، وبالإتفاقيات التي تبعته، منها الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية سنة 1966.

إضافة إلى ما تقدمت به منظمة الأمم المتحدة فيما يخص مسألة الأقليات، عملت أوربا بدورها على محاولة إيجاد حلول للمشاكل التي تنجر عن هذه المسألة، إذ يلاحظ بأن مختلف الهيئات والمنظمات الأوربية قد كرست نظاما متميزا لحماية الأقليات، بدء بالتوقيع على الإتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في 4 نوفمبر 1950، مرورا بإعتماد مادة خاصة بالأقليات على مستوى المجلس الأوربي سنة 1961 تضمن لهم بعض الحقوق، وصولا إلى مناقشة المسألة على مستوى مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، إذ تم إقتراح مشروع لحماية حقوق الأقليات الوطنية في مؤتمر هلسنكي سنة 1975، إلا أنه لم يطبق نظرا لإعتراض أغلبية الدول الأوربية.

إلا أن مؤتمر فيينا لسنة 1989 والذي جاء مع تفكك الإتحاد السوفياتي، أعطى دفعا قويا لمسألة حماية الأقليات، وتجلى ذلك في العديد من المبادرات، منها تعيين منظمة الأمن والتعاون في أوربا للمفوض السامي لشؤون الأقليات القومية في جانفي 1993، يتولى حل المشاكل التي تنجر عن هذه المسألة. إلى جانب إصدار إعلان حماية حقوق الأقليات في 14 نوفمبر 1994، الذي يقر بحق الأقليات في ممارسة حقوقها الجماعية والفردية، إضافة إلى الميثاق الأوربي حول لغات الأقليات الذي دخل حيز التنفيذ في 8 فيفري 1998[1].

رغم كل هذه المبادرت والمواثيق سواء على مستوى منظمة الأمم المتحدة أو على المستوى الأوربي إلا أن العديد من الباحثين كأنطوني هربيرش يرى وذلك في كتاب له ذكر آنفا، بأن الحقوق التي منحت للأقليات هي حقوق للأفراد وليست للجماعات، الأمر الذي يؤدي إلى الوقوع فيما يسميه بـــ" المصيدة العرقية"، التي يقصد بها أن تحقيق مطلب من مطالب الأقلية قد يترتب عليه حرمانها من الإستفادة من تحقيق مطلب آخر[2]. وهذا يعني أن تحقيق مطالب أفراد الأقلية يختلف عن تحقيق مطالب الأقلية كجماعة لأن ذلك يعني الإعتراف بهذه الأخيرة كهوية لها خصوصياتها ومميزاتها.

من جهة أخرى، يرى بعض الباحثين بأن القيم المعاصرة كحقوق الإنسان ومبدأ حق تقرير المصير الذي يمكن تعريفه بـــ: « العمل على توفير الحرية الكاملة لكل قومية في أن تقرر مصيرها السياسي، وأن

---

[1]— Sabine Riedel, **Minorités nationales en Europe et protection des droits de l'homme**: un enjeu pour l'élargissement, Revue Politique Etrangère ,(Paris : Institut Française des Relations Internationales, n°=3, 2002), pp 650 — 654.

[2]— أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص171— ص172.

تمكن من إدارة شؤونها الذاتية بعيدا عن الوصاية التي يمكن أن تمارس عليها من قبل أطراف دولية خارجية »[1]. قد لعبت دورا هاما في تحريك مشاعر الأقليات ومنحها إنطباعا بالنضال والمقاومة.
في هذا الإطار، توقعت بعض الدراسات إستمرار تصاعد موجات الإنتفاضة العرقية وحركات الأقليات من بينها ما جاء في كتاب " البحث عن تقرير المصير" سنة 1979، حيث ورد: « إن الدلالة المنطقية والنتيجة المتوقعة لتقبل مبدأ تقرير المصير هو تشتت الدول القائمة إلى وحدات صغرى تقوم على أساس التقسيمات العرقية »[2].

إلا أن ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار، هو أن إنتشار حركات الأقليات عبر العالم وسعيها إلى تحقيق أهدافها، مما شكل تهديدا للإستقرار الدولي، قد جعل المجتمع الدولي يندد بهذه الحركات ولا يعترف بها، خاصة تلك التي تطالب بالإنفصال، إذ يلاحظ بأنه نادرا ما يكون الحق في تقرير المصير عن طريق الإنفصال مقبولا على المستوى الدولي، في حين أن تطبيقه يكون بصفة أساسية في حالات الإستعمار، أما خارج هذا النطاق فهو يشكل مصدرا من مصادر التفكك على المستوى الدولي[3].
هذا ما يعني وحسب ما يراه البعض، أن المجتمع الدولي من الناحية الواقعية يعمل على "قمع" الحريات التي تعكسها هذه الثقافة السياسية المعاصرة، من خلال إثبات فشل العديد من الدويلات في تأمين حمايتها بالنظر إلى متطلبات الحياة الدولية المعاصرة، التي لا يبدو بأن "دويلات الأقليات" أينما كانت، قادرة على تحقيقها[4].

## خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم في هذا الفصل، يتضح بأن دراسة الأقليات من جانب محاولة التعرف على طبيعتها وظروفها سواء من الناحية العددية أو التاريخية، إضافة إلى توزيعها الجغرافي و وزنها السياسي، التي تختلف من مجتمع لآخر، تمكن من إعطاء نظرة شاملة حول طبيعة هذه الجماعات وجوانب الإختلاف فيما بينها، إلى جانب التعرف على أهدافها وتوجهاتها، خاصة تلك المتعلقة بالدخول في نزاعات سواء فيما بينها أو بينها وبين السلطة الحاكمة.
هذه المشاكل أو النزاعات يمكن أن تنشب بسبب العديد من العوامل، التي تختلف بدورها من دولة لأخرى سواء تعلقت بطبيعة الأقلية ذاتها وبطبيعة مطالبها وأهدافها، أو تعلقت بطبيعة تعامل النظم السياسة مع جماعات الأقليات المتواجدة بها، إضافة إلى تأثير مختلف التطورات التي تعرفها المجتمعات خاصة التقدم التكنولوجي، دون إغفال دور العامل الخارجي في ذلك.

(1)ــ إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص111.
(2)ــ أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص162.
(3)ــ فورار العيدي جمال، مرجع سابق، 45.
(4)ــ وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص16ــ ص17.

من هنا يلاحظ بأن الأقليات المنتشرة عبر مختلف دول العالم، تشكل في الكثير من الأحيان سببا رئيسيا في حدوث التوترات ونشوب النزاعات داخل العديد من هذه الدول، مع تجاوز هذه المشاكل حدود الدولة إلى الدول المجاورة، وهذا ما منح هذه المسألة بعدا إقليميا ودوليا، نظرا لما أصبحت تشكله من تهديد لإستقرار العالم. ولهذا فقد سعى المجتمع الدولي إلى محاولة إيجاد حلول لمثل هذه المشاكل من خلال تطوير نظام خاص بالأقليات يضمن لها حقوقها و يحميها، دون أن يقضي ذلك على أسباب المشاكل ذاتها، فلا يزال نشاط حركات الأقليات في نمو وتصاعد، ولا يزال العالم يشهد نزاعات الأقليات والحروب الأهلية الناجمة عن ذلك، مما يشكل تهديدا فعليا لإستقرار الدول والعالم معا.

## مقدمة الفصل

تعد المجموعة الكردية أهم المجموعات العرقية والقومية في منطقة الشرق الأوسط، كما تشكل المسألة الكردية أهم مسألة تطرح عند التطرق إلى مسألة الجماعات العرقية والأقليات بالمنطقة، وعلى الرغم من مساهمة هذه المجموعة في العديد من الأحداث التاريخية التي مرت بها المنطقة، إلا أن الكثير لا يعرف عنها العديد من الأمور والقضايا، ولعل ذلك يرجع إلى كونها تفتقد إلى كيان سياسي موحد يجمع بين جميع الأكراد داخل المنطقة.

وبالتالي فإن تناول المسألة الكردية بالدراسة والتحليل، من ناحية تطورها وطبيعة علاقتها بالإستقرار الإقليمي، يتطلب التطرق إلى طبيعة الأقلية الكردية بحد ذاتها، مع توضيح المسار السياسي الذي مرت به الحركة الكردية كحركة قومية، والذي أدى إلى بروزها كمسألة ذات بعد سياسي وقومي بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بتوضيح أهم الظروف الداخلية والدولية التي ساهمت في تطور الحركة الكردية وبروزها كمسألة هامة على الساحة الإقليمية والدولية فيما بعد.

وعليه نتطرق في هذا الفصل، إلى التعريف بالأكراد وتوزيعهم الجغرافي في المنطقة، إلى جانب توضيح المسار السياسي للحركة الكردية منذ ظهورها إلى غاية السنوات الأولى التي عقبت الحرب العالمية الأولى، مع توضيح مدى أهمية الأطراف الخارجية في تطور المسألة الكردية.

ويعد التطرق إلى جملة هذه العناصر، خطوة منهجية هامة لتوضيح بقية جوانب دراستنا هذه.

# المبحث الثاني: المسار السياسي للحركة القومية الكردية

## المطلب الأول: الحركة القومية الكردية قبل الحرب العالمية الأولى

يرى البعض بأن مسألة الأقليات تعد من بين القضايا التي لم يهتم بها الفكر العربي، و بأنها لم تأت في المقام الأول كمشكلة من مشكلات المجتمع العربي، وذلك يرجع حسب البعض إلى إمتلاك المجتمع العربي لأغلبية متجانسة ذات ثقافة "متسامحة" إتجاه الأقليات(1). من هنا فقد ظل الموقف العربي من مسألة الأقليات قبل الحرب العالمية الأولى يعتمد على الفهم الإسلامي للمشكلة، من خلال عدم التفريق بين قومية و أخرى.

على هذا الأساس يرى البعض بأن مشكلة الأقليات العرقية لم تظهر في إطار الدولة الإسلامية سواء تلك التي إعتنقت الدين الإسلامي أو تلك التي لم تعتنقه. وما دعم هذا الأمر هو أن العديد من المسلمين من غير العرب قد وجدوا أنفسهم يتمتعون بحقوق وإمتيازات داخل الدولة الإسلامية، حتى أن حالات الصراع بين العناصر العربية وغير العربية، لم تؤد إلى إنهيار الدولة الإسلامية بإستثناء ما حدث مع الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين(2).

إلا أن التطورات التي حدثت على الساحة الدولية، جعلت الإهتمام بمسألة الأقليات على مستوى الفكر العربي ومجالات الفكر الأخرى أمرا يحظى في الكثير من الأحيان بالأولوية. فنهاية القرن الـــ 19 كانت بمثابة اليقظة الفعلية للأفكار القومية وبروز وقيام الدولة القومية، إذ أصبحت هذه الأفكار ذات تأثير هام في الكثير من الشعوب، منها شعوب المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط من خلال المطالبة بالحقوق القومية، الأمر الذي تبنته العديد من شعوب العالم.

لم تخرج الجماعات الكردية عن هذا الإطار رغم أن البعض يرى بأن ظهور الوعي القومي لديهم جاء في مرحلة متأخرة، بالنظر إلى كونهم لم يشكلوا عبر تاريخهم الطويل دولة مستقلة خاصة بهم. إلا أن إستقصاء التاريخ من خلال معرفة بأن الأكراد قد واجهوا مختلف حملات الغزو والإستيطان، من خلال مقاومتهم للعديد من الشعوب الغازية، قد يدفع إلى القول بأن الوعي القومي كان متواجدا لدى الجماعات الكردية منذ القدم، إلا أنه لم يتبلور و يبرز إلا مع ظهور موجة الأفكار القومية التي عرفتها العديد من

---

(1)ـــ مجموعة باحثين، **الأمن العربي**: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية( ندوة)،(ط1، لبنان: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996)، ص124.

(2)ـــ سعد ناجي جواد،"القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيون منها(الورقة العربية)، في: مجموعة باحثين، **العلاقات العربية الإيرانية**: الإتجاهات الراهنة آفاق المستقبل(ندوة)،(ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص545ـــ ص546.

شعوب العالم مع نهاية القرن الـــ19، إذ ظل الأكراد مقسمين بين كل من الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية، إلا أنهم واجهوا محاولات ذمجهم في إطار كل منهما.

إضافة إلى هذا فقد إستغل الأكراد من خلال إستخدامهم كمقاتلين لحماية حدود الدول التي ينتمون إليها، في مقابل تمكنهم من الحصول على بعض المكتسبات كتكوين إمارات خاصة بهم. وبذلك ظل الأكراد" يخدمون" دولا أخرى دون مقدرتهم على تأسيس دولة كردية مستقلة تجمع بين مختلف الجماعات الكردية المنتشرة في منطقة كردستان، وهو الهدف الذي ظل يلازم الجماعات الكردية خاصة الزعماء منها اللذين قادوا " المقاومة الكردية" في الدول التي يقطنون بها. وبالتالي شهد القرن الـــ19 بروز وتبلور العديد من الحركات الكردية التي وصفت في الكثير من الأحيان بأنها حركات إنفصالية.

بدأت القومية الكردية في منطقة الشرق الأوسط بالبروز مع النصف الأول من القرن الـــ19 وتبطورت مع نهاية ذات القرن[1]. فظاهرة القومية في هذه الفترة وبهذا الشكل الحديث إعتبرها البعض ظاهرة جديدة بمنطقة كردستان، فالمجتمع الكردي حسب هؤلاء لم" يثر" وبهذا الشكل بالمقارنة مع فترات تاريخية سابقة[2].

تمثلت الحركة القومية الكردية خلال القرن الـــ19 في قيام العديد من الثورات والإنتفاضات وحتى الحركات المسلحة التي عرفتها كل من الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية الإيرانية، حيث هدفت إلى الإنفصال للتخلص حسب البعض من "ظلم" الأتراك بصفة خاصة ومن الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي كان يعيشها الأكراد في إطار هاتين الإمبراطورتين[3].

يعتبر بعض الباحثين سنة 1806 بمثابة سنة أول ثورة للأكراد في هذا القرن تحت زعامةالبابانيين[4]. في حين يرى البعض الآخر بأن عبد الرحمن باشا بابان قد تزعم حركة إنفصالية كردية بكردستان التركية في الفترة الممتدة ما بين سنوات 1788 و 1812، إضافة إلى هذا فقد عرفت الدولة العثمانية العديد من الثورات والإنتفاضات والحركات الإنفصالية سواء تلك التي ظهرت خلال القرن الـــ19 أو تلك التي إستمرت خلال القرن الـــ20 قدر عددها بحوالي 15 ثورة وإنتفاضة وحركة مسلحة، منها حركة سير محمد حاكم راوندوز التي إستمرت ما بين 1812 و 1836، حيث عمل على تكوين قوة مسلحة وأخذ في السعي إلى ضم العديد من المناطق الكردية إلى مقاطعته وأعلن سنة 1818 إستقلال المناطق الخاضعة لحكمه عن الدولة العثمانية، فتمكن بذلك من بسط نفوذه على مناطق عديدة تمتد من الموصل حتى الحدود

---

[1]– Khattar Abou Diab, "les éternelles victimes de la géopolitique" ,dans : Groupe des chercheurs,"Les kurdes une guerre sans fin",Arabies,(Paris :Christian Dior n°-146 fevrier 1996), p17.

[2]– Chris Kutschera, Le mouvement national kurde, op.cit.p8.

[3]– Chris Kutschera, Le défit kurde, op.cit, p11.

[4]– Hamit Bozarslan, **La question kurde**: état et minorités au moyen orient,(Paris: Presse de La Fondation National des Sciences Politiques,1997).p24.

الإيرانية مع أوائل ثلاثينيات القرن الــ19، كما نجح في ضم بعض المناطق الكردية الموجودة بإيران إلى أراضيه، الأمر الذي أثار تخوف السلطان العثماني آنذاك من تشكيل دولة كردية مستقلة، مما دفعه إلى محاولة القضاء على قواته، لتنهار هذه الحركة سنة 1836 وتستعيد بذلك الإمبراطورية العثمانية سيطرتها على منطقة راوندوز[1].

إلا أن أشهر وأهم حركة كردية ظهرت خلال القرن الــ19 هي حركة بدر خان الزعيم الكردي وأمير بوتان الذي تزعم ثورته ما بين 1830 و1847 وتمكن من إقامة وحدة إقليمية شبه مستقلة بين بحريتي وان وأوروميا شمالا وبين الموصل وراوندوز جنوبا[2].

هدف بدر خان إلى تحرير كردستان عن الإمبراطورتين، كما إستغل حالة الإضطراب التي عرفها الأتراك بعد معركة" نصيبين" ضد محمد علي حاكم مصر وتمكن من بسط نفوذه على كل من وان الموصل سوجيولاق، أوروميا وديار بكر بالإستعانة بالتحالف مع زعماء أكراد آخرين[3].

لذلك يعتبر العديد من الباحثين بدر خان " الأب الروحي" للحركة القومية الكردية وبأنه تمكن من تحويل الشعور بالثورة إلى حركة قومية قوية. فبالرغم من أنه كان ينتمي إلى عائلة تعد من بين أقدم العائلات في كردستان، إلا أنه واجه صعوبة في البداية في عملية التعبئة الشعبية، ومع ذلك فقد تمكن من بسط نفوذه على العديد من المناطق، كما حاول أن " يؤمن" للأكراد دولة يسودها " القانون والعدالة" في فترة كانت تسيطر فيها الإدارة العثمانية على زمام الأمور[4]. إلا أن حركة بدر خان فشلت هي الأخرى بعد أن قضت عليها القوات العثمانية سنة 1847.

لم تخمد المقاومة أو الحركة الكردية بعد بدر خان وتمثلت أهم الثورات التي ظهرت بعد ذلك في ثورة الشيخ عبيد الله نهري( 1878- 1881)* الذي عمل في بداية الأمر على توحيد رؤساء العشائر الكردية وخلق أكبر إجماع ممكن، كما تحالف مع كل من مسيحي كردستان والحركة القومية الأرمينية ولم يحصر نشاطه في كردستان العثمانية بل إمتد ذلك إلى كردستان إيران الفارسية[5].

---

(1)ــ أحمد وهبان، مرجع سابق، ص165 ــ ص166.

(2)ــ محمد مصطفى شحاتة،"الحركة الكردية في العراق وتركيا"، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام، العدد 107، جانفي 1992)، ص229.

(3)ــ أحمد وهبان، مرجع سابق، ص166.

(4)ــ Chris Kutschera, Le mouvement national kurde, op.cit,p16.

*ــ ظهرت داخل المجتمع الكردي طبقة جديدة من الزعماء والمنظمين تعرف بالشيوخ أو رجال الدين وبالأخص شيوخ الطرق الصوفية القادرية والنقشبندية و كان من أشهرهم الشيخ عبيد الله نهري.

أنظر:

Chris Kutschera, Le défit kurde, op.cit,p13.

(5)ــ أحمد وهبان، مرجع سابق، ص166- ص167.

رأى الشيخ عبيد الله بأن الحل الوحيد لما وصفه بـــ" مأساة الأكراد"* هو إنشاء كردستان مستقلة تجمع بين جميع الأجزاء الكردية التركية والفارسية[1]. كما أنه تزعم أول مؤتمر عقد لزعماء الدين والعشائر الكردية سنة 1880 وهوالحدث الذي إعتبر بمثابة مرحلة وضع برنامج إستقلالي من خلال الدعوة إلى حق الأكراد في تسيير شؤونهم بأنفسهم[2]. كما رفع شعار تحرير أكراد تركيا وإيران إذ أعلن الشيخ عبيد الله أن الشعب الكردي هو شعب قائم بذاته ولا بد من أن تكون أموره بيده*. إلا أن هذه الحركة فشلت كغيرها رغم ما حققته من نجاحات.

أرجع بعض الباحثين أسباب فشل الثورات الكردية خلال القرن الـــ19 إلى عدة عوامل أهمها:

**أ ــ** الإنشقاق الداخلي الذي ميز الحركة الكردية، الأمر الذي مكن الدولة العثمانية والفارسية من إستمالة الزعماء إلى صفوفها ومن إثارة الإمارات الكردية بعضها على بعض.

**ب ــ** حدوث هذه الثورات في فترة تميزت بوضع إقتصادي وإجتماعي لا يتناسب مع مثل هذا النوع من الثورات، إذ قامت هذه الأخيرة بقيادة الزعماء بعيدا عن القاعدة الإجتماعية الكردية، إضافة إلى العمل المستقل للعديد من القادة الأكراد، فإرتبطت الحركة بشخص القائد، الأمر الذي صعب عملية مواصلة الجماهير للعمل الثوري في غيابه.

**جـ ــ** الطبيعة العشائرية للمجتمع الكردي ولهذه الثورات، إلى جانب الطبيعة الإقطاعية للعديد من الزعماء التي ولدت النزاعات بين القادة والزعماء الأكراد، أدت إلى تمكن الأتراك بشكل خاص من إستغلال الأوضاع والقضاء على هذه الثورات[3].

من جهة أخرى عملت الدولة العثمانية على إستغلال الأكراد كحاجز عسكري ضد الروس، محاولة بذلك إخضاع الأكراد لسيطرتها من جهة والقضاء على تطور الحركة الكردية من جهة أخرى، إلى جانب محاولة القضاء على حركات إنفصالية أخرى أهمها الحركة الأرمينية، حيث إستخدمت بعض الفرق

*ــ لقد أدت الحرب التركية الروسية إلى تأزم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في مناطق كردستان خاصة العثمانية منها ففي سنة 1880 عرفت كل من ديار بكر و الموصل وضعا "مزريا"، كما إنتشرت المجاعات في كردستان إيران في الفترة ما بين 1877 و 1880 نتيجة للجفاف الذي عرفته المنطقة.

أنظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص75.

(1)ــ Chris Kutschera, Le mouvement national kurde, op.cit,p17.

(2)ــ Hamit Bozarslan, op.cit, p24.

*ــ يقول الشيخ عبيد الله: « إن الأمة الكردية أمة قائمة بذاتها، و زعماء كردستان سواء الخاضعين للأتراك أو الفرس وسكان كردستان مسيحيون ومسلمون، متحدون ومتفقون على عدم قبول إستمرار الأمور على شكلها الحالي مع الحكومتين التركية والفارسية، إننا حررنا أرضنا بأنفسنا».

ورد في:

Chris Kutschera, Le défit kurde, op.cit,p13.

(3)ــ حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص66 ــ ص68.

الكردية تعرف بإسم" الحميدية" ضد الروس كحاجز أمني وضد الأرمن حتى تتمكن من توتير العلاقات الكردية الأرمينية. وتجدر الإشارة إلى أن الحركة الأرمينية ظهرت داخل الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن الـــ19 كمسألة خاصة بالأقليات المسيحية نظرا لتدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لمناطق الأرمن. ولقد تلقت هذه الحركة دعم روسيا لها لتحقيق أهدافها القومية والتحرر، بعد أن هزمت تركيا أمام روسيا في الفترة ما بين 1877 و 1878. إلا أن المسألة الأرمينية إستغلت هي الأخرى لتحقيق مصالح القوى الكبرى آنذاك.

رغم كل هذه التطورات لم تتمكن الدولة العثمانية من ذمج الأكراد داخل المجتمع التركي رغم محاولاتها في ذلك، كما لم تتمكن من القضاء على الشعور القومي الكردي ولا على الحركة الكردية خاصة في صفوف القبائل والعشائر التي ظلت متمسكة برغبتها في التحرر.

أخذت الحركة القومية الكردية في التطور والبحث عن إنتهاج سبل أخرى في عملها مع أواخر القرن الـــ19 وبرز أكثر مع بداية القرن الـــ20. حيث يرى العديد من الباحثين بأنه وبعد حوالي نصف قرن من الثورات المسلحة الكردية التي عرفت الفشل، حاول القادة الأكراد الجدد للحركة القومية الكردية التوضيح بأن "معركة" الأكراد من أجل الحصول على حقوقهم سواء الإنفصال أو الإستقلال، لا تجد فرصتها سوى في إيقاض الوعي الكردي وذلك من خلال تنمية التعليم الكردي وخلق إرتباط بين النخب والمحيط(1). بمعنى ضرورة التخطيط لأي عمل قومي مع مشاركة وأهمية القوى والقاعدة الشعبية فيه. ومن هنا إتجه القوميون الأكراد إلى إنتهاج سبل أخرى، تمثلت أساسا في العمل السياسي والإعلامي للتعريف بمسألتهم.

تطور الوعي القومي الكردي على يد الفئة المثقفة الكردية التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة والطبقات البرجوازية الكردية وتنحدر من أمراء تاريخيين خاصة عائلة بدر خان(2). حيث تركز نشاطهم في المهجر وكانت القاهرة مركزا تنظيميا هاما للحركة الكردية من خلال نشاط ممثلي هذه النخبة المثقفة الكردية*.

من هنا تأسست أول جريدة كردية على يدي مدحت بك بدر خان الذي أصدرها سنة 1898 تحت عنوان" كردستان"، ثم خلفه على رأسها أخاه عبد الرحمن بك بدر خان في القاهرة ثم بجنيف ثم في فولكستون ثم بلندن. ولقد إستمرت هذه الجريدة في الصدور أثناء الحرب العالمية الأولى تحت إشراف ثريا بدر خان(ابن الأمير أمين بدر خان)بالقاهرة.

---

(1)ـ Chris Kutschera, Le défit kurde, op.cit, p17.

(2)ـ Chris Kutschera, Le mouvement national kurde, op.cit, p18.

*ـــ كتب بعض الدارسين أن أغلب هؤلاء المثقفين الذين ينتمون إلى الصفوة الكردية تلقوا دراستهم بأوروبا، إضافة إلى أن عددا منهم لا يتحدث الكردية بل اللغة التركية كلغة ثقافية لهم.

أنظر:

Chris Kutschera, Le défit kurde, op.cit, p16.

وكان إتجاه هذه الجريدة في بداية الأمر لبراليا، لكن مع بداية تدهور الأوضاع بالدولة العثمانية وبروز حالة الثورة ضد النظام القائم، أصبح لهذه الجريدة موقف معارض من نظام الحكم[1].

إتجه نشاط القوميين الأكراد في بداية الأمر نحو مساندة الحركة القومية أو الإصلاحية التي ظهرت داخل الدولة العثمانية والحركة الدستورية الإيرانية في معارضتهم للنظم القائمة في كلا الدولتين، أملا في تحقيق أهدافهم دستوريا خاصة في الدولة الإيرانية. ومن بين الشخصيات الكردية التي نشطت في إطار هذا العمل إسحاق سوكوتي وعبد الله صفدات اللذان شاركا في تأسيس الحزب تركي الذي عرف بحركة الإتحاد والترقي بالقسطنطينية سنة 1889، إلى جانب كل من عبد الرحمن بدر خان وحكمت بابان اللذان شاركا في أول مؤتمر لهذه الحركة بباريس سنة 1902[2].

وتجدر الإشارة إلى أن النشاط القومي بالدولة العثمانية كان أبرز وأهم بل وأقوى منه داخل الدولة الفارسية التي عرفت حركة معارضة كردية إتجاه حكم الشاه، وبإستثناء تأسيس جمعية التعليم من قبل السيد عبد الرزاق لم تعرف كردستان إيران نشاطا قوميا كرديا كما حدث في الدولة العثمانية[3].

لقد أدى نجاح حركة تركيا الفتاة أو الإتحاد والترقي في الإطاحة بالسلطان العثماني محمود الثاني بمشاركة الأكراد، من خلال التحالف مع الحركات الوطنية في تركيا، إلى إعتقاد القادة الأكراد بأن النظام الجديد سوف يمكنهم من تحقيق أهدافهم وتلبية مطالب الأقليات القومية بتركيا*.

لكنه فيما بعد ظهرت القطيعة بين الحركة الكردية وتركيا الفتاة، نظرا لإعلان هذه الأخيرة إعتمادها سياسة الإنتماء التركي فقط لها، من هنا توجه النشاط القومي الكردي نحو تأسيس النوادي والجمعيات الثقافية والسياسية تحت إشراف المثقفين والمتعلمين. حيث كانت هذه النوادي بمثابة اللبنة الأولى لتأسيس الأحزاب السياسية بالمفهوم الحديث في إطار الحركة الكردية فيما بعد.

رغم ذلك لم تتمكن الحركة الكردية خلال هذه الفترة من إنتهاج عمل سياسي معلن، بالنظر إلى الظروف التي كانت تعرفها داخل الدولة العثمانية. مع ذلك يمكن القول بأن هذه النوادي والجمعيات كانت ذات غطاء ثقافي ومضمون سياسي بالرغم من عدم نجاحها الكبير، الذي أرجعه البعض إلى كون مسيريها كانوا من المثقفين اللذين يفتقرون إلى الخبرة السياسية. إلا أن التطور الذي حدث داخل الحركة الكردية بعد ذلك مكن من ظهور الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث وببرامج عمل بارزة و واضحة.

---

(1)ــ حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص82 ــ ص83.

(2)ــ Chris Kutschera, Le mouvement national kurde, op.cit, p19.

(3)ــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص111.

*ــ كان حكم قادة تركيا الفتاة في البداية ضعيفا، لذلك عملوا على كسب تأييد القادة الأكراد، حيث تم إنتخاب عبد القادر إبن الشيخ عبيد الله رئيسا لمجلس الشيوخ في البرلمان العثماني وخليل باي قائدا للشرطة.

أنظر:

Chris Kutschera, Le défit kurde, op.cit, p17.

كانت أولى هذه النوادي والجمعيات جمعية تعالى وترقى كردستان بأوروبا* التي تأسست سنة 1908 ومن بين مؤسسيها الأمير أمين بدر خان، عبد القادر الشمديني، شريف باشا وأحمد توفيق باشا، إضافة إلى جمعية تنمية المعارف الكردية سنة 1910 التي أسست مدرسة كردية بإسطنبول[1].

إضافة إلى هذا فقد تم فتح العديد من النوادي الكردية بكردستان وأرمينيا الغربية والعراق وفي العديد من المدن الكردية بتركيا(مالاتيا، مردين، خاربوت وديار بكر)[2].

ما يلاحظ هنا هو أن القادة والزعماء الأكراد التاريخيين بشكل خاص لعبوا دورا هاما في تطور الحركة القومية الكردية وعلى رأسهم عائلة بدر خان، وبالتالي فإن كلا من أحفاد بدر خان، أحفاد السورانيين والبابان، أحفاد عبيد الله نهري، عبد القادر وطه من الشمدنان، إضافة إلى كل من شريف باشا ومصطفى باشا والعديد من كبار القادة الأكراد من ديار بكر شكلوا النواة الأولى للقوميين الأكراد[3]. وبالرغم من السياسة التي إنتهجتها حركة تركيا الفتاة من غلق للعديد من النوادي والمدارس الكردية وإعتقال العديد من القادة الأكراد لم يتوقف النشاط والعمل الكردي، بل تواصل وكان ذلك من خلال تأسيس جمعية طلابية تحت إسم الأمل(هيفى) بإسطنبول سنة 1910* .

من خلال ما تقدم نستنتج بأن الحركة القومية الكردية ليست وليدة العصور الحديثة بل إنها نمت وتطورت خلال القرن الـــ19 وتدعمت وبرزت مع بداية القرن الـــ20، إلا أن الطبيعة المنعزلة للمنطقة الكردية وقوة الدولة العثمانية، إضافة إلى حالة التشتت وغياب إستراتيجية عمل واضحة لم تمكن هذه الحركة من بتحقيق الأهداف المرجوة. إلا أن هذا العمل شكل الخطوة الأولى في مسار الحركة الكردية التي أخذت أبعادا أخرى برزت بعد الحرب العالمية الأولى وتطورت فيما بعد، لتأخذ الحركة مسارات جديدة حملت تغيرات على مستوى إستراتيجية العمل وكذلك على مستوى كيفية تحقيق أهدافها القومية.

---

*ــ أصدرت هذه الجمعية صحيفة ناطقة بإسمها هي جريدة الترقى والمساعدة الكردية المتبادلة، ولقد نشرت هذه الصحيفة بوجه خاص دراسات حول ضرورة تثبيت لغة جيدة تكون مفتاح التعلم والحضارة وتستند إلى الثرات الأدبي الكردي، أما في مقالات أخرى سياسية، فقد كانت تدعو إلى ضرورة خلق قومية قوية تتضمن أصولا عشائرية وقبلية.

أنظر:

Chris Kutschera, Le mouvement national kurde, op.cit.p20.

[1]ــ محمد مصطفى شحاتة،" الحركة الكردية في العراق وتركيا"، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد 107، جانفي 1992)، ص229.

[2]ــ Chris Kutschera, Le défit kurde, op.cit, p17.

[3] ــ Chris Kutschera, Le mouvement national kurde, op.cit.p19.

*ــ للمزيد من التفاصيل أنظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص88 ــ ص89.

**المطلب الثاني: مسار الحركة القومية الكردية أثناء الحرب العالمية الأولى**

ظل الأكراد مقسمين بين الدولتين العثمانية والفارسية إلى غاية القرن الــ20 وحتى أثناء الحرب العالمية الأولى. وعرفت الحركة الكردية عشية هذه الحرب نشاطا رأى البعض بأنها لم تعرفه منذ ثورة الشيخ عبيد الله نهري.

شكل نظام الحكم الجديد بقيادة تركيا الفتاة أحد أهم الأسباب في تدهور الأوضاع داخل الإمبراطورية العثمانية، كما سبب لها العديد من الأزمات السياسية سواء على المستوى الداخلي أو ا لمستوى الخارجي إذ ظهرت حركة معادية للحكم القائم على رأسها حزب الحرية والإئتلاف الذي ضم العديد من معارضي تركيا الفتاة، من بينهم العديد من القادة الأكراد وذلك منذ النصف الثاني من سنة 1911.

حيث دعا العديد منهم خاصة السيد عبد الرزاق خلال المؤتمر الذي إنعقد بأرضروم إلى ضرورة توحيد القوى المعارضة والقيام بثورة كردية شاملة داخل الإمبراطورية*، وذلك تزامنا مع هزيمة تركيا في العديد من الحروب التي خاضتها أنذاك كان أهمها مع إيطاليا في شمال أفريقيا(برقة وطرابلس)، بلغاريا بلاد الصرب، الجبل الأسود ومقدونيا، حيث خسرت أراضيها في أفريقيا وتقريبا جميع الأراضي التابعة لها في أوروبا[(1)]. كل هذه الظروف شجعت الدول الإستعمارية على وضع مخطط لتقسيم أراضي الإمبراطورية فيما بينها.

بعد تسلم حزب الحرية والإئتلاف الحكم في تركيا سنة 1912 ساد الأمل لدى الأكراد خاصة القادة والزعماء منهم كباقي القوميات الأخرى المتواجدة بالإمبراطورية في الحصول على حقوقهم القومية. إلا أن المبادرات التي قام بها الحكم الجديد لكسب تأييد الأكراد لم تكن بالكافية أو الهامة بالنسبة لهم*.

من هنا دخل الأكراد إبتداء من سنة 1912 في صراع مع الحكم الجديد وشهدت الفترة ما بين 1913 1914 نشاطا قوميا كرديا مكثفا، حيث إعتبر العديد من الباحثين بأن هذه الفترة كانت مرحلة تحديد الأسس

---

*ــ لقد إزداد عدد المناصرين لهذا الإتجاه إلى جانب توجه القادة الأكراد إلى الطرف الخارجي والمتمثل خاصة في الطرف الروسي الذي عرف عداء طويلا مع تركيا، إذ توجه العديد من القادة الأكراد خاصة منهم اليزيديون والزازا والعشائر الكردية في الجنوب إلى القنصليات الروسية بتركيا بطلبات لتقديم المساعدة والحماية في مواجهة الحكم القائم الذي رأى فيه الزازا تدعيما لحكم الأتراك وتقوية سلطانه على الأكراد. وبذلك إستمر نشاط الثوار الأكراد اللذين لجؤوا إلى الجبال مواصلين عملياتهم الهجومية، ولم تتمكن الإمبراطورية من إخماد هذه العمليات، كما لم تتمكن من الوصول إلى إتفاق مع العشائر الكردية خاصة الزازا منهم سوى بصفة مؤقتة و بقيت بذلك درسيم بؤرة هامة للحركات الكردية المعادية.

أنظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص99 ــ ص100.

(1)ــ حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص99.

*ــ تم تأسيس رابطة كردية إنظم إليها حوالي 1700 شخص، إضافة إلى سعي الحكم الجديد إلى ربط وإقامة الإتصالات مع رؤساء العشائر الكردية الأكثر نفوذا.

أنظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص 100.

الإيديولوجية للعمل الكردي، الأمر الذي كان غائبا في الفترات السابقة. إلا أن حالة التشتت والخلاف ظلت قائمة بين القادة الأكراد، خاصة حول قيادة الإمارة الكردية التي دعا إلى إقامتها العديد منهم خاصة البدرخانيون وأنصارهم منذ سنة 1913، حيث طالبوا بكردستان مستقلة بدعم سياسي ومادي روسي، الأمر الذي يبين سعي الحركة الكردية في اللجوء إلى الدعم الخارجي لتحقيق أهدافها خاصة من الأطراف المعادية لتركيا وعلى رأسها روسيا.

تجدر الإشارة إلى أن الخلاف في تحقيق أهداف الحركة القومية الكردية كان يدور حول مسألتين أساسيتين و هما:

أ ــ المطالبة بالإنفصال وتكوين دولة كردية مستقلة.

ب ــ تحقيق الإستقلال الذاتي لكردستان خاصة في إطار الدولة العثمانية.

حيث تبنى الإتجاه الثاني العديد من القادة الأكراد حتى قبل هذه الفترة ومن بينهم عبد القادر(إبن الشيخ عبيد الله نهري) الذي كان إحدى الشخصيات المناصرة لفكرة الحكم الذاتي للأكراد ضمن الإمبراطورية العثمانية[1]. وربما ترجع الأسباب في ذلك إلى أن الظروف آنذاك لم تكن تسمح بإعلان الأهداف الفعلية للحركة أو لكون الطبقة التي كانت تقود هذا الإتجاه لديها إرتباطات مع الدولة العثمانية سواء من الناحية الثقافية أو من ناحية المناصب التي تولتها في إطارها.

وبغض النظر عن هذه القضايا، يجمع الكثير من الباحثين على أن الحركة الكردية خاصة بتركيا عرفت إنتعاشا وتطورا كبيرين عشية الحرب العالمية الأولى من خلال سعيها للسماح بنشر اللغة والثقافة الكردية، كما أنها ألحقت أضرارا بتركيا من خلال الثورات التي قادتها والتي ساهمت في تعميق أزماتها.

شكلت منطقة كردستان إلى جانب مناطق أخرى خلال الحرب ميدانا للمعارك بين القوات المتحاربة كما أنها شكلت مجالا للتنافس بين القوى الكبرى. ونظرا لكون الأكراد معروفون بقدراتهم القتالية منذ القدم والتي خبرها الأتراك سواء في حروبهم السابقة خاصة مع روسيا أو على المستوى الداخلي من خلال محاربة الحركات التحررية وعلى رأسها الحركة الأرمينية، سعت تركيا لإستخدامهم كقوة مقاتلة في مواجهة خصومها.

إلى جانب تمكن الأتراك من توجيه الأكراد لمحاربة المسيحيين من الآثوريين والأرمن اللذين تحالفوا مع الحلفاء ضد تركيا . فشهدت بذلك المناطق الكردية خاصة بتركيا حالة من الفوضى والخسائر المادية والبشرية نتيجة للمعارك التي دارت بها، كما تراجع النشاط السياسي للحركة الكردية.

مع ذلك فإن العديد من الباحثين أكدوا على أنه ومن وجهة نظر عسكرية لم يكن للأكراد دور كبير في عمليات القوات التركية المسلحة، إذ كانت قدراتهم القتالية في أدنى مستوياتها نظرا لعدم ثقة القيادة

[1]ــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص109.

التركية بهم، فلم يتم تزويدهم بالسلاح والخيول والمعدات العسكرية بكميات كافية[1]. وذلك بسبب التخوف من أن الإمداد الكافي قد يجعل الأكراد يستغلون الأوضاع لمحاربة تركيا ذاتها.

إلى جانب هذا قدمت تركيا وعودا للحركة الكردية بتحرير الشعب الكردي وتمكينه من حقوقه القومية، كما عملت على إثارة العشائر الكردية ضد بعضها، خاصة تلك التي وقفت إلى جانب كل من روسيا وبريطانيا ضد تركيا في الحرب. إلا أن الأكراد أدركوا وخاصة في السنوات الأخيرة من هذه الحرب أن هذه الوعود التركية لا يمكن أن تتحقق، خاصة مع توجه تركيا نحو محاربة الأكراد* وكذلك الأرمن بعد أن بدا بأنه من غير الممكن أن تتم إستمالة الأكراد بشكل مطلق، حيث ظهر تراجع العديد منهم خلال مجريات الحرب.

أما الأطراف الخارجية فقد عملت من جهتها على إستمالة الأكراد خاصة روسيا، فرنسا وبريطانيا من خلال الوعود بتحرير الشعب الكردي* كما فعلت تركيا. وتمثلت أهم هذه الوعود في التصريح البريطاني ــ الفرنسي في 28 ديسمبر 1918 الذي أكدتا فيه هدفهما في تحرير الشعوب من "إستعباد" الأتراك نهائيا وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من إرادة السكان الأصليين*.

---

[1]ــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص 112.

*ــ قامت تركيا بتهجير الأكراد من المناطق المجاورة لجهات القتال إلى غرب الأناضول بنسبة 10أكراد مقابل 100 كردي في المنطقة، و تم تهجير حوالي 700 ألف كردي في إطار حملة لجنة الإتحاد والترقي لتطهير تركيا من العناصر غير التركية، حيث نضمت سياسة تهجير الأكراد إلى المناطق التركية كثيفة السكان. ولقد توفي عدد كبير من الأكراد يقدر بالآلاف خلال عمليات التهجير نتيجة الجوع والبرد نظرا لكونها جرت في فصل الشتاء وهذا حسب ما تقدم به الباحث عبد العزيز باماركي.

ورد في: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص115ــ ص119.

*ــ أشارت بعض الدراسات إلى أن بريطانيا وجهت حملة ضد الأتراك في صفوف الأكراد، من خلال إرسال مبعوثين لها إلى منطقة كردستان تركيا يتكلمون الكردية بغرض تحريض السكان للقيام بثورة ضد السلطة التركية المركزية مقابل وعود بالإستقلال أو على الأقل الحكم الذاتي.

أنظر:

Christiane More," les kurdes une fois encore oubliés", Le Monde Diplomatique , (décembre 1990) (sur : CD : Le Monde Diplomatique : 1980 ــ 2000).

*ــ إلتقى شريف باشا في نهاية الحرب في مرسيليا بتاريخ 3 جوان 1918 مع المفوض البريطاني بيرسي كوكس، أين بأنه على البريطانيين أن يعملوا وبصفة سريعة على إستقلال الأكراد وأن يكون مركز إدارة كردستان بالموصل. وإستمرت المفاوضات البريطانية مع الزعماء الأكراد بعد هدنة مودروس في30 أكتوبر 1918 بين بريطانيا وتركيا فيما يخص الحكم الذاتي لكردستان الجنوبية تحت الحماية البريطانية، ولقد تمكنت بريطانيا من كسب تأييد العديد من الزعماء الأكراد والعشائر الكردية في السليمانية وغيرها مما سهل مهمتها في السيطرة على المنطقة خاصة مع إقتراب إنهيار الدولة العثمانية.

إلا أن هذه الوعود لم تكن لخدمة الشعب الكردي ذاته وإنما كان الهدف هو كسب تأييد الأكراد للحد من توسع تركيا والقضاء على قوتها، أما الهدف الأساسي فقد كان العمل على تقسيم الإمبراطورية فيما بين الدول الإستعمارية، الأمر الذي شرعت في الإعداد له منذ السنوات الأولى للحرب، حيث تجسدت مخططات الدول الكبرى آنذاك في إتفاقية سايكس بيكو(السرية) التي أبرمت سنة 1916، بعد أن تنبأت الدول الكبرى بإنهزام كل من ألمانيا والدولة العثمانية في الحرب.

فبعد تبادل المراسلات بين كل من سفير فرنسا بلندن السيد بول كومبو (Paul Combo) وكاتب الدولة للخارجية البريطانية السيد إدوارد غراي (Edward Gray )، جرت مباحثات بين السير مارك سايكس (Sir Mark Sykes) وزير خارجية بريطانيا وتشارلز فرنيسس جورج بيكو (George Picot) وزير خارجية فرنسا إنتهت بعقد هذه الإتفاقية أين تم تقسيم الأراضي العثمانية كالتالي:[1].

أ ــ المنطقة الزرقاء: تحصلت عليها فرنسا وتضم معظم أراضي سوريا الكبرى(سوريا ولبنان) وجزء من كردستان الشمالية الغربية(جنوب شرقي تركيا)، كما أنها تشمل منطقة الموصل في شمال العراق وإقليم كيليكيا و ولاية أطنة التي أغلب سكانها من الأكراد إلى جانب الموصل.

**ب ــ** المنطقة البريطانية: تشمل أراضي الرافدين من خانقين شمالا(كردستان الجنوبية) حتى الخليج العربي. أما فلسطين فقد تقرر أن تصبح كيانا دوليا تحت الوصاية البريطانية.

**جـ ــ** المنطقة الروسية: تشمل المنطقة الشمالية الغربية من كردستان وهو الجزء الذي تنازلت روسيا عن معظمه لتركيا بمقتضى هدنة سيرت ليتوفيسك في 3 مارس 1918.

من خلال هذا التقسيم تمت تجزئة كردستان إلى ثلاث مناطق هي:[2].

**أ ــ المنطقة البريطانية:** وتشمل الأراضي الكردية شرق الأناضول ومنطقة كركوك.

**ب ــ المنطقة الفرنسية:** وتشمل أرمينيا الصغرى ومنطقة هامة من كردستان تدخل فيها ولاية الموصل النفطية.

**جـ ــ المنطقة الروسية:** وتشمل جزء كبيرا من كردستان تركيا(حاليا) والتي ضمت منطقة أرضروم طرابيزون، وان وبتليس وتكون في غالبيتها كردستان المركزية التركية. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تنفيذ الجزء من الإتفاقية المتعلقة بهذه المنطقة نظرا لقيام الثورة البلشفية بروسيا سنة 1917 وعقد هدنة ليتوفسيك.

إلا أن هذه الإتفاقية تم تعديلها من قبل بريطانيا بعد إحتلالها لولاية الموصل التي وجدت فيها منطقة إستراتيجية هامة، إضافة إلى تخوفها من التهديد الذي قد تشكله روسيا على مناطق نفوذها بعد قيام الثورة البلشفية، وعلى إثر ذلك تنازلت فرنسا عن ولاية الموصل لصالح بريطانيا عقب الحرب.

---

[1]ــ ورد في: أحمد وهبان، مرجع سابق، ص144.

[2]ــ ورد في: عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص116.

من خلال ما تقدم نستنتج بأن الأكراد قد إستخدموا خلال الحرب العالمية الأولى سواء من قبل تركيا أو من قبل الدول الإستعمارية لتحقيق مصالحها الذاتية. وعلى الرغم من كون نشاط الحركة الكردية يظهر بشكل كبير نظرا لظروف الحرب إلا أن التطلعات القومية الكردية تزايدت وأخذت بالإنتشار مع إقتراب نهاية الحرب وإنهيار الدولة العثمانية.

## المطلب الثالث: بروز المسألة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى

تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بقيام دول جديدة على الساحة الدولية وبالأخص تلك التي كانت خاضعة للحكم العثماني، حيث أدى تفكك الإمبراطورية العثمانية وإنهيار الإدارة الحكومية التركية إلى تكون العديد من الدول الحديثة والمستقلة كمصر وسوريا والعراق وغيرها.

إضافة إلى هذا فقد كان لإعلان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون عن مبادئه الـــ14 نهاية الحرب والتي كان من بينها حق الشعوب التي كانت خاضعة للدولة العثمانية في تقرير مصيرها الأثر البالغ في تطلع العديد من القوميات لإقامة كيان سياسي خاص بها كغيرها من الدول الأخرى التي تشكلت. وفي خضم هذه الأحداث برزت التطلعات الكردية بشكل أكبر في إقامة دولة كردية مستقلة على أساس أن ذلك يعتبر حقا من حقوقها القومية كغيرها من القوميات في منطقة الشرق الأوسط وهو الإعتقاد الذي برر به العديد من القادة الأكراد تطلعاتهم هذه.

على هذا الأساس تميزت هذه الفترة بعودة الحركة الكردية إلى نشاطها السياسي وبشكل أقوى مما عرفته في الفترات السابقة، حيث ظهرت العديد من التنظيمات والجمعيات السياسية الكردية، كما عادت تنظيمات أخرى للعمل مجددا لتحقيق أهدافها القومية. فعرفت تركيا أول تنظيم سياسي بعد الحرب تحت اسم جمعية البعث الكردية(جمعية تعالى الأكراد أو جمعية طلائع كردستان) التي أسسها القاضي سعيد النورسي وخليل حيالى وحمزة باي وكان مقرها ديار بكر، كما كانت لها فروع في كل من بتليس وخربوط ومركز قيادي بالقسطنطينية.

هدفت هذه الجمعية إلى تمكين الأكراد من الإستفادة من مبادئ ويلسون المتعلقة بحق تقرير المصير، كما كان من أبرز نشاطاتها وأهدافها الدعوة لتعلم اللغة الكردية(قراءة وكتابة) على إعتبار أن اللغة تعد إحدى أهم أسس القومية. إلى جانب إهتمامها بنشر الثقافة الكردية وتنشيطها والدعوة إلى التمسك بالقيم والأصول القومية[*]. كما عادت جمعية الأمل للعمل من جديد. إضافة إلى ظهور تنظيمات أخرى منها جمعية إستقلال

---

[*]ــ تجاوب العديد من المثقفين والمتعلمين الأكراد مع هذه الأهداف، فتطورت هذه الجمعية ليصبح لها قيادة ومجلس إداري يتألف من : السيد عبد القادر الشمديني رئيسا وعضوية أمين علي بدر خان و اللواء فؤاد باشا نوابا و اللواء الركن فريد حمدي باشا أمينا عاما. كما أنها كانت الجمعية التي تولت مباحثة الجهات الدولية المسؤولة وممثليها بإسطنبول حيث إعتمدت الجنرال شريف باشا خاندان ليكون ممثلا للشعب الكردي في مؤتمر سيفر فيما بعد.

أنظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص123ــ ص124.

كردستان التي تأسست على يد ثريا بدر خان، إلى جانب إعادة فتح العديد من النوادي التي أغلقت خلال فترات سابقة[1].

تميز النشاط الذي ظهرت به الحركة الكردية بعد الحرب العامية الأولى بإختلاف الآراء حول كيفية تحديد مصير الأكراد وكردستان، لذلك لم يظهر إتجاه موحد بهذا الخصوص وبرزت في إطار نشاط الحركة الكردية ثلاثة إتجاهات أو تيارات رئيسية هي:[2].

أ ـــ الإتجاه التركي الكردي الذي إشتمل أساسا على القوميين الأتراك ودعا إلى محاربة الإحتلال البريطاني لكردستان الشمال(ولاية الموصل) ومنع إقامة دولة أرمينية، إضافة إلى أنه وفي حالة قيام دولة كردية فإنها سوف تكون تحت سيطرة دولة أجنبية.

ب ـــ إتجاه دعا إلى الحكم الذاتي في كردستان ومثله أساسا السيد عبد القادر الشمديني.

ج ـــ إتجاه إستقلالي إنفصالي بقيادة الأمير أمين علي بدر خان.

في خضم هذا الوضع السياسي للحركة الكردية شكلت كردستان كما كان الأمر خلال الحرب منطقة تنافس بين العديد من الدول، حيث ظهر التمسك التركي والإيراني بها والرغبة الفرنسية والبريطانية في السيطرة عليها. فتمكنت بريطانيا مع نهاية الحرب العالمية الأولى من إستكمال إحتلالها لأغلب المناطق العثمانية العربية، حيث أتمت سيطرتها على المناطق العربية بالعراق من خلال إحتلال كل من ولاية الموصل التي قسمتها إلى أربع محافظات : الموصل، أربيل، السليمانية وكركوك(تم ضم محافظة دهوك فيما بعد سنة 1970) و ولاية البصرة و ولاية بغداد[3].

كما ظهرت المنافسة الشديدة على المناطق الكردية بالنسبة لبريطانيا من خلال التعديلات التي أدخلتها على الإفاقية سايكس بيكو بعد أن وجدت في ولاية الموصل التي تدخل وفقا لهذه الإتفاقية ضمن مناطق النفوذ الفرنسية أهمية إستراتيجية وعسكرية هامة، خاصة بعد إنسحاب روسيا بعد قيام الثورة البلشفية من المنطقة. فإستغلت بريطانيا تواجد رئيس وزراء فرنسا كليمانصو بلندن في ديسمبر سنة 1918 وإنتهت المحادثات بين الطرفين بإتفاق قبلت من خلاله فرنسا التنازل عن ولاية الموصل لصالح بريطانيا في مقابل حصولها على نسبة 26% من الثروات النفطية بها[4].

إن ما ميز فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى هو دخول الدول المنتصرة والدول المنهزمة في مسار تسوية الأوضاع بينها في إطار ما خلفته الحرب من نتائج، وكان ذلك من خلال عقد الإتفاقيات والمعاهدات. وكانت الدولة العثمانية من بين الدول التي عقدت معها دول الحلفاء جزء من هذه المعاهدات.

---

(1)ـــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص118.

(2)ـــ Chris Kutschera, Le mouvement national, op.cit, p27.

(3)ـــ سعد ناجي جواد، " أكراد العراق وأزمة الهوية":
http://www.Aljazeera.net/in-depth/fights/2000/11/11-23-1.htm.

(4)ـــ حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص109.

فوجد القوميون الأكراد في بداية عملية التسوية مع الدولة العثمانية الفرصة لطرح مطالبهم القومية، الأمر الذي أدى إلى تزايد المساعي الكردية للدخول في هذه المحادثات الدولية. فخاض القوميون الأكراد بذلك وللمرة الأولى تجربة العمل الدبلوماسي المباشر وكان لكردستان غير الموحدة ممثليها اللذين كان لهم وضع دبلوماسي كباقي وفود القوميات الأخرى التي دخلت هذه المباحثات الدولية* . حيث بدا للقادة الأكراد بأن"مرحلة الكفاح" ضد الأتراك والإيرانيين سوف تعطي نتائجها من خلال التمكن من تشكيل دولة كردية مستقلة وكانت أول فرصة لهم لطرح مطالبهم في مؤتمر الصلح بفرساي بباريس سنة 1919.

درست المسألة الكردية في هذا المؤتمر إلى جانب مسائل أخرى كالمسألة التركية، الأرمينية والعربية حيث تقدم شريف باشا الذي تم إنتخابه من قبل التشكيلات السياسية والإجتماعية الكردية كممثل للوفد الكردي في هذا المؤتمر، في 22 مارس 1919 بمذكرة تتضمن المطالب الكردية على غرار ما فعل الوفد الأرميني تحت رئاسة بوغوس نوبار باشا . تمثلت أساسا في المطالبة بالإستقلال وذلك من خلال رسم حدود الدولة الكردية وفقا للمبدأ القومي الذي يعني أن تضم الدولة الكردية المطالب بها كل الأجزاء الكردية في تركيا وإيران و ولاية الموصل وتستغل ثروات هذه المناطق من قبل الأكراد وحدهم[1].

إلا أنه تم تجاهل هذه المطالب الكردية، في حين نالت المسألة الأرمينية إهتماما أكبر من خلال قرار المؤتمر الذي جاء في مادته الأولى: « ... ولمثل هذه الأسباب ولاسيما سوء الإدارة التركية التاريخية في معاملة الشعوب الخاضعة لها وللمذابح الأرمينية الهائلة وسواها في السنوات الخمس الأخيرة، قرر الحلفاء والدول المشتركة معهم فصل أرمينيا و سوريا والعراق وفلسطين وبلاد العرب، فصلا تاما عن الدولة التركية، من دون إلحاق ضرر بسكان الأقسام الأخرى من هذه الدولة »[2].

يتضح من خلال هذا أن نوايا الحلفاء كانت تتجه نحو إنشاء دولة أرمينية تمتد حدودها من ساحل بحر قزوين إلى ساحل البحر المتوسط، أي على حساب جزء كبير من كردستان التي تمثل ولايات الأناضول كلها(سيواس، أرضروم، ديار بكر، بتليس و وان ذات الأغلبية كردية). لذلك جاء التحرك الكردي لتوضيح الأمور مع الوفد الأرميني، حيث إنتهت المناقشات بين شريف باشا و بوغوس نوبار باشا بإتفاق يقضي بأن تكون الدولة الكردية المطالب بها مستقلة عن الدولة الأرمينية المزمع إعلانها وتم رفع وثيقة إلى المؤتمر تتضمن إتفاق الطرفين[3].

ما يمكن إستنتاجه هو أن الحركة الكردية لم تتمكن من الخروج بنتائج إيجابية من مؤتمر الصلح على أساس أن مطالبها إعتبرت لا تتناسب مع مصالح الدول المتنافسة خاصة بريطانيا التي لم تبد نيتها في

*ــ للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر:

Chris Kutschera, Le mouvement national, op.cit, pp 22 ـ 35.

(1)ــ ورد في: عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص125ــ ص125.

(2)ــ ورد في: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص126.

(3)ــ نفس المرجع، نفس الصفحة.

تلبية ما وعدت به الأكراد خلال الحرب العالمية الأولى، ليتم تأجيل النظر في المسألة الكردية بناء على إقتراح بريطاني.

خلال هذه الفترة عرفت المنطقة أول مواجهة بين الأكراد والإحتلال البريطاني وحتى ضد تركيا بعد الحرب تمثلت في ثورة الشيخ محمود البرزنجي*، بعد أن تكشفت الأطماع البريطانية في مؤتمر الصلح من خلال تجاهلها معالجة المسألة الكردية.

إلى جانب هذا ظهرت بتركيا حركة مقاومة للإحتلال البريطاني لتحرير تركيا ثم توحيدها، مثلها مصطفى كمال أتاتورك* وعرفت بـ" الحركة الكمالية". عملت هذه الحركة على إستمالة الأكراد إلى جانبها كما عملت في نفس الوقت على محاربة الحركة التحررية الكردية الصاعدة، حيث تجلت الجهود الكمالية لتحقيق ذلك من خلال مؤتمر أرضروم(10ـــ13 جويلية 1919) ومؤتمر سيواس(11 سبتمبر 1919).

تخللت المؤتمر الأول محاولات لإستمالة زعماء العشائر الكردية ومن بينهم زعيم عشيرة" موتكر" حاجي موسى بك وجميل حتو بك زعيم إحدى العشائر الكردية في غرزان، إضافة إلى توضيح الرغبة في محاربة بريطانيا. أما المؤتمر الثاني فلم يشارك فيه سوى عدد قليل من الزعماء الأكراد وممثلي المناطق الكردية في محاولة لمنع تطور وتنامي الحركة الكردية.

يتضح من خلال قرارات هذين المؤتمرين أن الحركة الكمالية أبدت رغبتها في الإحتفاظ بالأراضي الكردية كجزء من الإمبراطورية لا يمكن التخلي عنه، مما يوضح تجاهلها لحقوق الأقليات وبالأخص الأكراد، على إعتبار أن الحركة الكردية أخذت تشكل حسب الكماليين خطورة فعلية على الوحدة التركية.

بعد مؤتمر الصلح طرحت المسألة الكردية في مؤتمر سيفر الذي إنعقد في 10 أوت 1919 أين تم التطرق إلى كيفية إيجاد حل لها وذلك في المواد 62، 63 و 64 من هذه المعاهدة مع الأخذ بعين الإعتبار الإتفاق الكردي الأرميني. أقرت هذه المواد حق الأكراد في إنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تركيا إضافة إلى ولاية الموصل تتمتع بالحكم الذاتي أولا ثم الإستقلال.

تضمنت المادة 62 من المعاهدة: « تجتمع في الأستانة(أوروبا) لجنة من ثلاثة أعضاء تعينهم حكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على التوالي لتضع في مدى ستة شهور من تاريخ بدء تنفيذ هذه

---

*ـــ ينتمي الشيخ محمود البرزنجي إلى إحدى أكبر العائلات الكردية في كردستان الشمالية بالعراق وكان يتمتع بمكانة دينية مرموقة وخضعت العديد من القوات المسلحة الكردية لإمرته. تقربت منه السلطات التركية لمواجهة بريطانيا حيث تسلم إدارة السليمانية باسم الدولة العثمانية، كما تقربت منه بريطانيا من جهتها لإضعاف تركيا. لكن نتائج مؤتمر الصلح دفعته إلى القيام بثورة ضد بريطانيا إمتدت إلى كل المناطق الكردية في تركيا وإيران.

للمزيد من التفاصيل حول هذه الثورة أنظر: أحمد وهبان، مرجع سابق، ص180ـــ ص182.

*ـــ كان من الأعضاء البارزين في حزب الإتحاد والترقي وتولى منصب مفتش عام للقوات التركية بمنطقتي أرضروم وسيواس ثم واليا على أرضروم.

المعاهدة مشروعا للحكم الذاتي يتعلق بالمناطق التي للأكراد فيها الأغلبية، والتي تقع شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا(كما سيتم إستقرارها فيما بعد)، وشمال حدود تركيا وسوريا وبلاد النهرين»[1].

أما المادة 63 فقد نصت على: « إن الحكومة توافق على قبول وتنفيذ قرارات اللجان المنوه بها في المادة 62 في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغها لها»[2].

في حين أقرت المادة 64 بـــ: « إذا حدث خلال سنة من التصديق على هذه الاتفاقية، أن تقدم الأكراد إلى عصبة الأمم طالبين الإستقلال عن تركيا، وإذا إعترفت العصبة بأهلية هؤلاء السكان في حياة مستقلة، ــ وإذا أوصي بأن يمنح لهم ــ فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية والتخلي عن كل حق في هذه المنطقة وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعا لإتفاقية منفصلة بين كبار الحلفاء وتركيا، وإذا ما تم تخلي تركيا عن هذه الحقوق، فإن الحلفاء لن يثيروا أي إعتراض ضد قيام أكراد ولاية الموصل بالإنضمام الإختياري إلى هذه الدولة(الدولة الكردية)»[3].

صحيح أن معاهدة سيفر كانت بمثابة حدث هام في تاريخ الأكراد والحركة الكردية، إذ تعتبر المرة الأولى التي يتم فيها الإعتراف بالأكراد كشعب يتعين أن يكون له الحق في تقرير مصيره، كما أنها المرة الأولى التي تطرح فيها المسألة الكردية على الساحة الدولية. إلا أن التمعن في بنود هذه الإتفاقية والمتعلقة بالمسألة الكردية يوضح بأن الهدف لم يكن خدمة الشعب الكردي ذاته بل إن المسألة موجهة لخدمة مصالح الدول المتحالفة على رأسها بريطانيا و ذلك من خلال النقاط التالية:

أ ــ إن هذه المواد أعادت وبصياغة أدق بما يتناسب والإتفاقية التي أبرمتها دول الحلفاء فيما بينها خاصة فرنسا وبريطانيا في سان ريمو في أفريل 1920 بإيطاليا، حيث تم الإتفاق على إقتسام مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط بطريقة جديدة، فتحصلت فرنسا على كل سوريا الكبرى في حين تحصلت بريطانيا على العراق بما فيها ولاية الموصل والأردن وفلسطين[4].

ب ــ إن المناطق التركية التي خصت بالحكم الذاتي تمثل المناطق الكردية جنوب الولايات التي تضم أغلبية كردية(جنوب شرق الأناضول أي منطقة حكارى ومنطقة بوتان)، التي تقع بين حدود العراق وسوريا جنوبا، بحيث لا تمثل المناطق الحقيقية للأكراد داخل تركيا بل جزء منها(أقل من خمس مجموع أراضي كردستان الفعلية)[5].

---

[1]ــ ورد في: أحمد وهبان، مرجع سابق، ص164.

[2]ــ ورد في: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص163.

[3]ــ ورد في: أحمد وهبان، مرجع سابق، ص164.

[4]ــ يسرى عبد الرزاق الجوهري، جغرافية الشعوب الإسلامية،(الإسكندرية: منشأة المعارف جلال حزى وشركاه،1981) ص165.

[5]ــ حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص164.

جـ ـــ لم توضح هذه المواد شكل الدولة الكردية التي من الممكن أن تقام ولا كيفية الإعلان عنها، إضافة إلى أن قيام هذه الدولة إقترن بشرطين متلازمين: رغبة الأهالي في الإستقلال وإعتراف عصبة الأمم بجدارتهم لذلك، مما يشكل صعوبة في تنفيذ الوعود إتجاه الاكراد.

د ـــ تكمن النقطة الهامة هنا في أن هذه المواد لم تشر إلى المناطق الكردية التابعة لإيران ولا لتلك التي توجد بسوريا، بل إقتصر الأمر على جزء من كردستان تركيا، مما يوضح أن الهدف لم يكن الرغبة في تشكيل دولة كردية تضم جميع الأجزاء الكردية في المنطقة وإنما محاولة إضعاف وحدة تركيا والقضاء على قوتها.

إلى جانب هذا فإن رغبة تركيا في الإحتفاظ بالمناطق الكردية بها دفعتها تتحرك لبذل المساعي وإستغلال الظروف الداخلية والدولية لإلغاء ما تضمنته معاهدة سيفرـــ التي بقيت حبرا على ورق ـــ.

وقد بدأت هذه المساعي من خلال الميثاق الوطني التركي في 28 نوفمبر 1920 الذي إستند إلى كل من مؤتمر أرضروم و مؤتمر سيواس وعبر عن برنامج الحركة الكمالية حول تحرير تركيا، حيث تضمن تقرير مصير المناطق ذات الأغلبية العربية فقط، مما يعني إستبعاد القوميات الأخرى وعلى رأسها الأكراد. كما برز التمسك التركي بولاية الموصل وبالمناطق الكردية حيث أعلن كمال أتاتورك وحدة تركيا التي لا يمكن تجزئتها وعبر عن رفضه لمعاهدة سيفر، وجدد رفضه هذا في مؤتمر لندن الذي عقد في 21 مارس 1921 بدعوة من بريطانيا للوصول إلى إتفاق حول تسوية الأوضاع بينها وبين تركيا(1).

خلال هذه الفترة التي ثارت فيها الحركة الكمالية تمكنت تركيا من الإنتصار على كل من بريطانيا واليونان وفرنسا، مما سمح لها بإسترجاع معظم أراضيها وبسط نفوذها على المناطق الكردية خاصة بعد أن تمكنت من تصفية الوجود الفرنسي بمساعدة العشائر الكردية، حيث عقدت معاهدة فرانكلين ـــ بويون بأنقرة في 20 نوفمبر 1921 لتسوية الأوضاع بين تركيا وفرنسا، تم بموجبها الإنسحاب الفرنسي من كيليكيا والمناطق في الشمال من الحدود التركية السورية(2).

شكلت هذه المساعي التركية مرحلة صعبة أمام تطور الحركة الكردية والتي تأكدت في معاهدة لوزان سنة 1923، حيث لم يبق إلى غاية هذه المعاهدة سوى الإشكال حول ولاية الموصل بعد أن إسترجعت تركيا معظم أراضيها التي كانت خاضعة للقوات المحتلة.

لكن الطرفان التركي والبريطاني لم يتوصلا إلى إيجاد حل للمسألة الكردية في مؤتمر لوزان الأول(27 أكتوبر1922ـــ 4 فيفري 1923)، نظرا لكون أن المطالب البريطانية كانت تتمثل في حدود تزيد عن

(1)ـــ ورد في: د. بشرى قبيسي موسى مخول، **الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين**: أوروبا، آسيا،(ط1، لبنان: بيسان للنشر والتوزيع، 1997)، ص17.

(2)ـــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص128-129.

حدود ولاية الموصل الشمالية مع إصرارها على إحتفاظ العراق بهذه الولاية. بينما كانت تركيا تطالب بإعادة كل الولاية إليها على إعتبار أنها تستجيب للمعايير الثقافية المقترحة حول حدود تركيا.
وتم بذلك تأجيل النظر في مسألة الموصل وإعطاء مهلة للطرفين للوصول إلى إتفاق في غضون تسعة أشهر يرفع بعدها النزاع إلى عصبة الأمم في حالة عدم حدوث هذا الإتفاق. إضافة إلى هذا تم رسم الحدود التركية السورية وفقا لإتفاقية فرانكلين بويون، أين وضعت فرنسا يدها على سوريا وبالتالي على المناطق الكردية بها[1].

ما يلاحظ هنا هو أن معاهدة لوزان لم تدرس المسألة الكردية بطريقة شاملة، بل إقتصر الأمر على حل مشكلة الموصل، وتم بذلك التراجع بصفة نهائية عما جاء في إتفاقية سيفر، حيث لم تتم الإشارة إلى فكرة الدولة الكردية المستقلة. ليتم تقسيم منطقة كردستان بشكل نهائي والذي بقي إلى حد الآن وذلك في مؤتمر لوزان الثاني سنة 1923، حيث ضمت ولاية الموصل إلى العراق التي أشرفت على إستقلالها وبالتالي إنقسمت كردستان بين كل من تركيا، إيران، العراق، سوريا وأرمينيا.

من خلال ما تقدم يتضح بأن الحركة القومية الكردية دخلت مرحلتها الهامة مع نهاية الحرب العالمية الأولى، أين برزت المسألة الكردية كقضية تطرح لأول مرة على الساحة الدولية، وعرفت تعقيدا أكثر مما كانت عليه، على عكس التوقعات الكردية التي كانت ترى الحل لمشكلتها في نهاية الحرب وإنهيار الدولة العثمانية، وأدت الأوضاع الداخلية لتركيا بشكل خاص وكذلك الأوضاع الدولية إلى إتخاذ المسألة الكردية فيما بعد مسارا آخر تخللته تطورات هامة داخل الحركة الكردية.

---

[1]ـ حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص177ـ ص178.

## المبحث الثالث: دور الأطراف الخارجية في تطور المسألة الكردية

شكلت المسألة الكردية منذ نشأتها وبروزها بعد الحرب العالمية الأولى، موضع إهتمام المجتمع الدولي بصفة عامة، والأطراف الخارجية سواء الإقليمية منها أو الدولية بصفة خاصة، ويرجع هذا الإهتمام إلى ما تشكله المناطق الكردية عبر مختلف الدول التي تنتشر فيها الجماعات الكردية من أهمية إقتصادية وإستراتيجية، جعلت العديد من الدول والأطراف الخارجية ترى فيها مناطق هامة، في إطار التنافس لإكتساب مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط ككل، وبالتالي فقد إرتبطت العديد من مصالح هذه القوى بهذه المناطق، كما شكل ظهور وبروز الحركة الكردية بالمنطقة نقطة إهتمام لها، في إطار العمل على تنفيذ المشاريع التي من شأنها خدمة المصالح المختلفة لهذه الدول.

فمن جهة، دفعت هذه المصالح القوى الخارجية إلى مساندة المسألة الكردية في مراحل تاريخية من تطورها، ومن جهة أخرى دفعت ذات المصالح هذه الأطراف إلى التخلي عن دعم الحركة الكردية وبالتالي ومن خلال سياستي الدعم والتخلي، عرفت المسألة الكردية إستغلالا من قبل القوى الخارجية والذي كان من بين أسباب تحقيق هذه الحركة للعديد من النتائج، خلال مراحل تاريخية من تطورها، كما شكل خلال مراحل أخرى أحد أسباب تراجع الحركة وفشلها.

ونحاول توضيح الدور التي لعبته أهم هذه القوى في تطور المسألة الكردية، وبشكل خاص دور كل من: بريطانيا، الإتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

### المطلب الأول: دور بريطانيا

تعد بريطانيا إلى جانب كل من فرنسا وروسيا القيصرية أهم الأطراف الخارجية ذات الإهتمام التقليدي بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وبالمسألة الكردية بصفة خاصة، وصاحبة الدور الأول فيهما على أساس أن كلا من منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج إعتبرتا بالنسبة لبريطانيا بمثابة إرث إستعماري لا يمكن التنازل عنه، لذلك ظهرت المنافسة بين كل من بريطانيا والعديد من الدول حول هذه المناطق، حيث عملت على مواجهة أي نوع من المنافسة يمكن أن تثيرها دول أخرى.

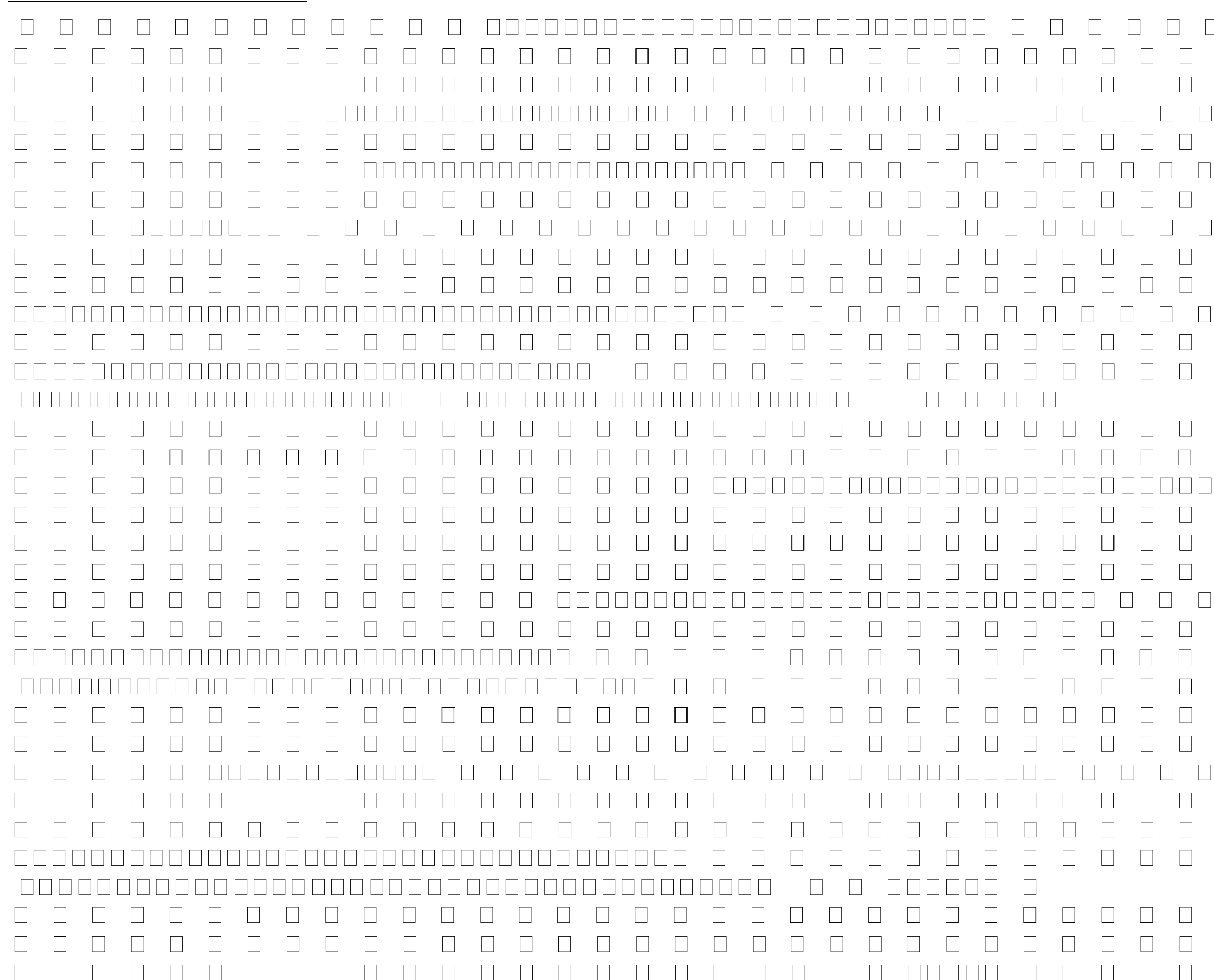
لقد كانت بريطانيا تطمح إلى الوصول إلى أهم المناطق الإستعمارية لها(الهند)، وهو الأمر الذي دفعها إلى مواجهة أي نوع من المنافسة حول منطقتي الشرق الأوسط والخليج، حتى تتمكن من تأمين الطريق إلى هذه المستعمرة، ولذلك قامت بإنشاء شركة الهند الشرقية مع مطلع القرن الـ 19 لبسط نفوذها السياسي والإقتصادي.

مهدت هذه الشركة الطريق أمام بريطانيا للتوغل داخل المنطقة الكردية حينما أدركت أهميتها الإقتصادية والإستراتيجية، فكانت صاحبة الوساطة لحل النزاع القائم بين الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية العثمانية حول مسائل الحدود ومناطق النفوذ، حيث أدى دخول القوات الفارسية مدينة السليمانية إلى إمكانية تأزم الأمور بين الطرفين، لكن بريطانيا تمكنت من التوصل إلى عقد معاهدة أرضروم الثانية سنة 1847، التي بموجبها تنازلت تركيا عن منطقة المحمرة(خور مشهر) وعن الساحل الأيمن لشط العرب لصالح إيران[1].

إزداد الإهتمام البريطاني بالمنطقة الكردية مع بروز أهميتها النفطية مع مطلع القرن العشرين، فعملت عل إحكام السيطرة على زمام الأمور بهذه المنطقة، بهدف خلق ضمانات تأمين إستمرار تدفق النفط، على إعتبار أن المنطقة الكردية تقع بمحاذاة إحدى أكبر الإحتياطات النفطية في العالم. من هنا إتبعت بريطانيا

العديد من الأساليب للعب دور هام في المسألة الكردية وإستغلالها لتحقيق أهدافها في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وفي المنطقة الكردية بصفة خاصة، وكان ذلك من خلال ما يلي:

أ ــ إستخدام الأقلية الكردية في مواجهة سياسات الدول المعارضة لسياسة بريطانيا في المنطقة، ومن الأمثلة على ذلك التعبئة البريطانية لهذه الأقلية ضد روسيا القيصرية، وذلك مع بداية التطلع الروسي في منطقة كردستان الشرقية، إلى جانب إستخدام ذات الأقلية ضد الدولة العثمانية ــ التي برزت بها الحركة الكردية بقوة ــ، فبعد تمكن بريطانيا من إخماد الثورة التي قادتها الدولة العثمانية ضد الإحتلال البريطاني تمكنت كذلك من إستمالة العديد من الزعماء الأكراد إلى جانبها، وكان ذلك من خلال إستغلال التطلعات القومية الكردية، وتقديم الدعم المالي والعسكري لرؤساء العشائر الكردية وتشجيع روح الزعامة الفردية لديهم*.

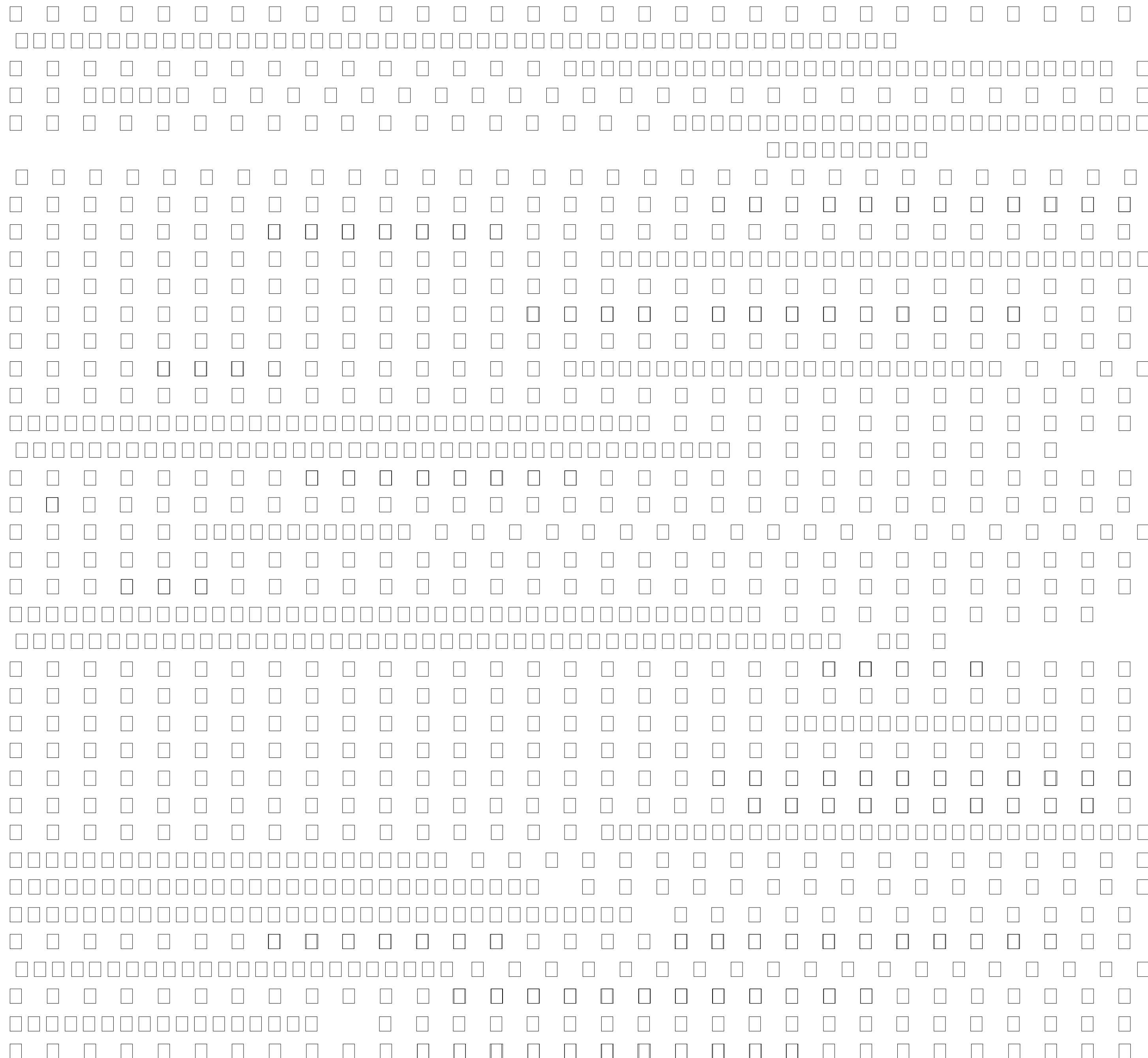


وبالنظر إلى أن مسألة الإنفصال الكردي ظلت تشكل أحد العوامل المهددة لوحدة لكل من العراق وتركيا فقد إستغلت بريطانيا ذلك للضغط على حكومات هذه الدول، بغرض فرض معاهدات إستعمارية والحصول على إمتيازات نفطية، كما حدث مع مسألة الموصل حين هددت بريطانيا بفصل هذه الولاية عن العراق لتتنازل عنها فرنسا فيما بعد لصالح بريطانيا.

**ب ــ** تأليب العشائر الكردية بعضها على بعض، من خلال العمل على تدعيم الطبيعة العشائرية الذي يتميز بها المجتمع الكردي وإستمالة زعماء القبائل الكردية وتقوية نفوذهم من خلال مسألة ملكية

الأراضي[1]. كما إستخدمت بريطانيا مسألة الإنتخابات، من خلال تنظيم العديد من الإستفتاءات في المنطقة الكردية بغرض إخضاعها لنفوذها.

جـ ــ إلى جانب هذا، فقد إزدادت أهمية مسألة العلاقات بين القوميات في شرق الأناضول بتركيا بالنسبة لبريطانيا وخاصة المسألة الكردية، فكانت من بين الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى التي إستخدمت هذه المسألة في علاقاتها الدبلوماسية والسياسية من جهة، وفي علاقاتها التنافسية حول مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى. و من بين المسائل التي عززت هذا الإهتمام، المشروع الذي تقدم به العقيد ف. ر ماوثيل في ديسمبر 1918 حول تشكيل دولتين مستقلتين: أرمينية وكردية بحيث تمتد الأولى من بحيرة وان حتى البحر الأسود، أما الثانية فتقع جنوب بحيرة وان*.



**د ـــ** من جهة أخرى، ظهر إستغلال بريطانيا للمسألة الكردية من خلال مشروع الرائد الإنجليزي نوئيل الذي إقترح إستخدام البدرخانيين ضد الكماليين الأتراك من جهة، في حالة تشكيلهم خطرا على المصالح البريطانية وضد الإتحاديين من جهة أخرى، ففي إطار إستمالة الأكراد رشح نوئيل العديد من الزعماء البدرخانيين لمناصب هامة وكولاة متصرفين بالمنطقة الكردية بتركيا، وهو ما يوضح أن مشروع إدخال الإدارة الكرديةـــ مع أنه لم يتحقق ـــ كان من تدبير وتخطيط بريطاني.

كما قام الرائد نوئيل بزيارة إلى كردستان تركيا سنة 1919، أين إستقبل من قبل العديد من الزعماء البارزين في الحركة الكردية*، نتج عنها عقد مؤتمر وضحت فيه المبادىء الأساسية لكردستان مستقلة

وتلته العديد من الإتصالات بين الإدارة البريطانية والعديد من القادة الأكراد، قدمت خلالها بريطانيا وعودا بتلبية مطالب الأكراد وتشكيل الدولة الكردية المستقلة.

وعلى الرغم من أن مسألة طبيعة النظام القائم بكردستان تركيا وأشكال المساهمة البريطانية فيه شكل نقطة خلاف بين العديد من ممثلي بريطانيا بمنطقة الشرق الأوسط، إلا أن نوئيل إقترح تلبية مطالب الحركة الكردية*، في حالة فشل مؤتمر الصلح في إيجاد حل للمسألة الكردية، وهذا مع مراعاة المصالح البريطانية بطبيعة الحال.

إلا أن بريطانيا لم تلتزم بما قدمته من وعود، وظهر تجاهلها للمسألة وللمطالب الكردية خلال مؤتمر الصلح، و حتى بعد مؤتمر سيفر، مع بروز الحركة الكمالية في تركيا التي عملت على إلغاء ما جاء في هذا المؤتمر فيما يخص المسألة الكردية، وتجسد ذلك في معاهدة لوزان.

من هنا يتضح بأن بريطانيا دفعتها مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وفي المنطقة الكردية إلى مساندة الحركة الكردية، وهي ذات المصالح التي دفعتها إلى التراجع عن مشروع الدولة الكردية التي وعدت به الأكراد أثناء الحرب العالمية الأولى، وذات المصالح جعلتها تدعم الإمبراطورية الفارسية والمملكة العراقية والجمهورية التركية في مواجهة الحركات الكردية داخل أراضيها.

حيث شكلت موارد النفط أحد أهم العوامل إن لم نقل أقواها، التي حركت الدور البريطاني في العراق وفي المنطقة الكردية به، إذ أن قرار تخلي بريطانيا عن مشروع الدولة الكردية بولاية الموصل إرتبط بالرغبة البريطانية في تأمين الدولة العراقية التي عملت على إنشائها وعقدت معها معاهدة إنتداب وتأمين تدفق النفط العراقي والإستفادة من العائدات المالية النفطية بما فيها الموارد المالية النفطية للمنطقة الكردية.

من جهة أخرى رأت بريطانيا بأن ضمان تدفق النفط من هذه المناطق يتطلب توفير عامل الإستقرار داخل هذه الدول بما فيها العراق، فدعمت كلا من تركيا والعراق وحتى إيران لمواجهة الحركة الكردية من خلال التوصل إلى عقد إتفاقية سعد أباد سنة 1937 وحلف بغداد وغيرها من الإتفاقيات الثنائية والجماعية التي تضمنت في العديد من جوانبها كيفية مواجهة الحركة الكردية، وعلى النقيض من ذلك لم تتردد في إستخدام ذات الحركة في ضرب العديد من الدول في حالة قيامها بما يتنافى والمصالح والسياسات البريطانية بها.

فمع إستكمال بريطانيا إحتلالها للعراق سنة 1918، ظهر توجهها نحو الإهتمام بالمسألة الكردية في إطار الإهتمام بمسألة التعدد الطائفي والعرقي به، وكانت البداية مع تنفيذ نص لائحة الإنتداب البريطاني للعراق والمتعلق بخلق وضع خاص للأكراد يتيح لهم فرصة إقامة حكم ذاتي، لتظهر بعد ذلك ضغوط بريطانية تمثلت في إمكانية إستمرار الرفض الكردي لمسألة التخلي عن مطالبه القومية والإندماج داخل المجتمع العراقي في حالة رفض الحكومة العراقية التوقيع على معاهدة طويلة الأمد مع بريطانيا، إلى جانب إمكانية خسارة ولاية الموصل التي كانت محل خلاف بين تركيا والعراق.

بعد توقيع المعاهدة سنة 1922 مع الملك فيصل، جاء الإعلان عن الإستعداد البريطاني لتبيين الحدود العراقية حتى تتمكن من الإنضمام إلى عصبة الأمم، والذي كان مشروطا بتنفيذ بنود المعاهدة المبرمة بين الطرفين، وهذا ما يوضح أن المسألة الكردية شكلت "ورقة ضغط" إستخدمتها بريطانيا لإرغام الحكومة العراقية على القبول ببنود المعاهدة التي من شأنها تثبيت الإستعمار البريطاني داخل العراق وتأمين إمكانية التنقيب عن البترول من جهة، ومواجهة أية حركة وطنية تطالب بالإستقلال من جهة أخرى.

إلا أن بريطانيا تراجعت فيما بعد عن دعمها للحركة الكردية العراقية، كما حدث في المعاهدة التي أبرمتها مع العراق سنة 1930، حيث لم تشر إلى أي بند يتعلق بالمسألة الكردية، في حين عادت لمساندة الحركة من جديد مع ظهور ثورة الملا مصطفى البرازاني للضغط على الحكومة العراقية لكي لا تتمكن من القيام بأية حركة مضادة للإحتلال البريطاني[1].

كما ظهر الضغط البريطاني على الحكومة العراقية من خلال المسألة الكردية وبشكل واضح، في المرحلة التي برزت فيها المطالب العراقية بتأمين ثرواته النفطية، خاصة خلال فترة التوتر التي عرفتها علاقة نظام عبد الكريم قاسم مع شركات النفط الأجنبية.

من خلال ما تقدم يتضح بأن المسألة الكردية ليست وليدة السياسة البريطانية، إلا أن الدعم البريطاني للحركة الكردية ساهم في الكثير من الأحيان في تطورها، كما ساهم تخليها عن هذا الدعم في إضعاف هذه الحركة في العديد من المراحل، كلما إقتضت المصالح البريطانية ذلك.

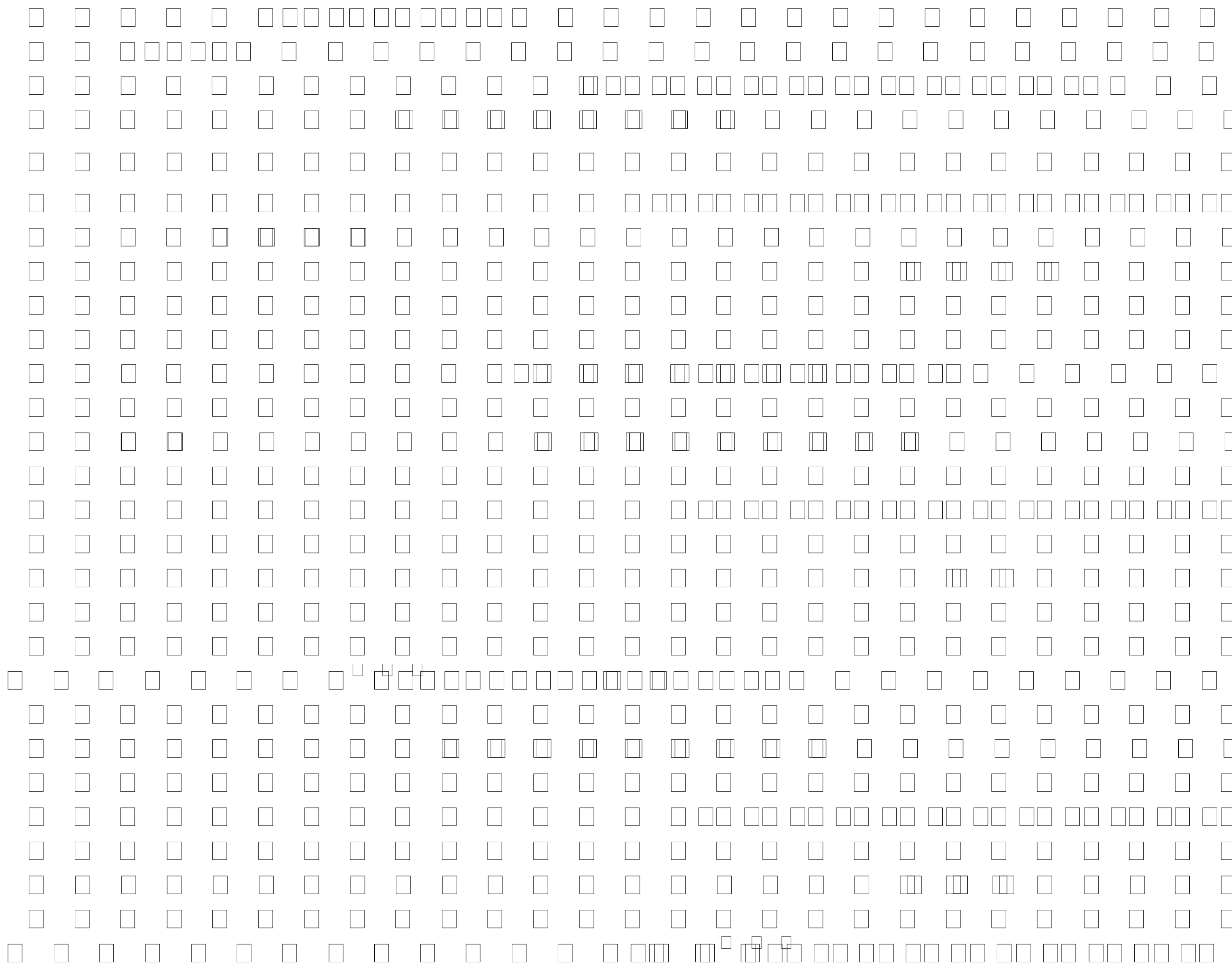
وعلى الرغم من تراجع الدور البريطاني في المسألة الكردية بعد الحرب العالمية الثانية، نظرا لبروز وهيمنة الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وفي هذه المسألة كذلك، إلا أن ذلك لم يمنع بريطانيا من لعب دور هام في العديد مراحل تطور الحركة الكردية، كما ظهر ذلك في حرب الخليج الثانية من خلال تقديمها الدعم للقوات الأمريكية في شمال العراق، إلى جانب إحتضان العديد من الإجتماعات التي جمعت قادة بارزين في الحركة السياسية الكردية.

## المطلب الثاني: دور الإتحاد السوفياتي

يرجع إهتمام روسيا القيصرية بالمنطقة الكردية إلى إهتمامها بالمناطق المحاذية لهذه المنطقة، حيث برز التوغل الروسي فيها من خلال الرحلات الإستطلاعية والعلمية[2]. إلا أن هذه الأخيرة لاقت معارضة

بريطانيا التي كانت تعمل آنذاك على الوقوف في وجه أية منافسة أو مطمع من شأنه أن يهدد مصالحها في المنطقة.

كان التعامل الأولي لروسيا القيصرية مع الأكراد من خلال إستخدام قدراتهم القتالية التي يعرفون بها في حروبها مع كل



مليون

غير السوفيات. وأدى تراجع الإتحاد السوفياتي عن دعم الحركة الكردية العراقية إلى إتجاهها إلى البحث عن دعم خارجي آخر والذي وجدته لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، خاصة بعد الإتفاقية التي أبرمها الإتحاد السوفياتي مع العراق سنة 1972، حيث تعهد بتقديم الدعم له(ا لسلاح) والوقوف في وجه أي إعتداء ضده.

مليون

مليون

غير السوفيات. وأدى تراجع الإتحاد السوفياتي عن دعم الحركة الكردية العراقية إلى إتجاهها إلى البحث عن دعم خارجي آخر والذي وجدته لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، خاصة بعد الإتفاقية التي أبرمها الإتحاد السوفياتي مع العراق سنة 1972، حيث تعهد بتقديم الدعم له(ا لسلاح) والوقوف في وجه أي إعتداء ضده.

مليون

مليون

غير السوفيات. وأدى تراجع الإتحاد السوفياتي عن دعم الحركة الكردية العراقية إلى إتجاهها إلى البحث عن دعم خارجي آخر والذي وجدته لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، خاصة بعد الإتفاقية التي أبرمها الإتحاد السوفياتي مع العراق سنة 1972، حيث تعهد بتقديم الدعم له(ا لسلاح) والوقوف في وجه أي إعتداء ضده.

مليون

مليون

غير

السوفيات. وأدى تراجع الإتحاد السوفياتي عن دعم الحركة الكردية العراقية إلى إتجاهها إلى البحث عن دعم خارجي آخر والذي وجدته لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، خاصة بعد الإتفاقية التي أبرمها الإتحاد السوفياتي مع العراق سنة 1972، حيث تعهد بتقديم الدعم له(ا لسلاح) والوقوف في وجه أي إعتداء ضده.

مليون

مليون

غ

ير السوفيات. وأدى تراجع الإتحاد السوفياتي عن دعم الحركة الكردية العراقية إلى إتجاهها إلى البحث عن دعم خارجي آخر والذي وجدته لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، خاصة بعد الإتفاقية التي أبرمها الإتحاد السوفياتي مع العراق سنة 1972، حيث تعهد بتقديم الدعم له(ا لسلاح) والوقوف في وجه أي إعتداء ضده.

مليون

غير

السوفيات. وأدى تراجع الإتحاد السوفياتي عن دعم الحركة الكردية العراقية إلى إتجاهها إلى البحث عن دعم خارجي آخر والذي وجدته لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، خاصة بعد الإتفاقية التي أبرمها الإتحاد السوفياتي مع العراق سنة 1972، حيث تعهد بتقديم الدعم له(ا لسلاح) والوقوف في وجه أي إعتداء ضده.

مليون

مليون



مليون

مليون

غير السوفيات. وأدى تراجع الإتحاد السوفياتي عن دعم الحركة الكردية العراقية إلى إتجاهها إلى البحث عن دعم خارجي آخر والذي وجدته لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، خاصة بعد الإتفاقية التي أبرمها الإتحاد السوفياتي مع العراق سنة 1972، حيث تعهد بتقديم الدعم له(ا لسلاح) والوقوف في وجه أي إعتداء ضده.

مليون

غير السوفيات. وأدى تراجع الإتحاد السوفياتي عن دعم الحركة الكردية العراقية إلى إتجاهها إلى البحث عن دعم خارجي آخر والذي وجدته لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، خاصة بعد الإتفاقية التي أبرمها الإتحاد السوفياتي مع العراق سنة 1972، حيث تعهد بتقديم الدعم له(ا لسلاح) والوقوف في وجه أي إعتداء ضده.

مليون

مليون

غير السوفيات. وأدى تراجع الإتحاد السوفياتي عن دعم الحركة الكردية العراقية إلى إتجاهها إلى البحث عن دعم خارجي آخر والذي وجدته لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، خاصة بعد الإتفاقية التي أبرمها الإتحاد السوفياتي مع العراق سنة 1972، حيث تعهد بتقديم الدعم له(ا لسلاح) والوقوف في وجه أي إعتداء ضده.

غير السوفيات. وأدى تراجع الإتحاد السوفياتي عن دعم الحركة الكردية العراقية إلى إتجاهها إلى البحث عن دعم خارجي آخر والذي وجدته لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، خاصة بعد الإتفاقية التي أبرمها الإتحاد السوفياتي مع العراق سنة 1972، حيث تعهد بتقديم الدعم له(ا لسلاح) والوقوف في وجه أي إعتداء ضده.

مع ذلك، لم يتراجع الإتحاد السوفياتي عن السعي نحو إيجاد موقع هام له في منطقة الشرق الأوسط خاصة مع تراجع الدور البريطاني بها، وذلك في إطار محاولة إضعاف الدور والتأثير الأمريكي داخل المنطقة، وهذا ما يوضح بأن الدور السوفياتي في المسألة الكردية، كانت تحركه المصالح السوفياتية في كل من العراق وتركيا وغيرها من الدول في منطقة الشرق الأوسط.

## المطلب الثالث: دور الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

### أ ــ دور الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتبر الدور الأمريكي في المسألة الكردية دورا حديثا بالمقارنة مع كل من الدور البريطاني والدور الروسي القيصري(الإتحاد السوفياتي)، حيث برز الإهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط وتزايد دورها بها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كما إزدادت أهمية العديد من الدول داخل هذه المنطقة بالنسبة لها

مليون

أهمها تركيا، إيران والعراق، حيث إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الدول بمثابة "خط دفاع" في مواجهة ما أسمته بالتهديد السوفياتي في المنطقة.

إلى جانب هذا، فقد تزايد الإهتمام الأمريكي بالمنطقة الكردية بعد تراجع الدور البريطاني والسوفياتي نظرا لبروز أهميتها النفطية، كما إرتبط هذا الإهتمام بالمتطلبات التي فرضتها ظروف الحرب الباردة في مواجهة الإتحاد السوفياتي، خاصة خلال الفترة التي دعم فيها هذا الأخير الحركة الكردية وبالأخص تجربة ماهاباد، حيث إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الدعم وسيلة من وسائل التوغل السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط.

في البداية لم تشهد المسألة الكردية تدخلا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية م أ، على إعتبار أن كلا من العراق وتركيا وإيران كانت تشكل دولا حليفة لها في إطار حلف بغداد وحلف الأطلسي، فعلى سبيل المثال عرفت العلاقات الأمريكية العراقية تطورا وإنتعاشا بلغ درجة كبيرة مع تشكيل حلف بغداد سنة 1955.

إلا أن نهاية حلف بغداد وإنهيار النظام الملكي في العراق سنة 1958 إلى جانب العديد من الأحداث التي عرفها العراق أنذاك، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من توجه الإتحاد السوفياتي إلى العمل على كسب تأييد الحكومة العراقية(حكومة قاسم)، خاصة بعد بدء عملية صفقات بيع الأسلحة السوفياتية لكل من مصر وسوريا سنة 1955.

تعزز الدور الأمريكي في المسألة الكردية بعد سقوط نظام قاسم في العراق، خاصة مع إبداء العديد من القادة والزعماء الأكراد إستعدادهم للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعم ذلك مع مجيء حكومة البعث(حزب البعث العربي الإشتراكي) إلى السلطة سنة 1968، الذي تبنى سياسة معارضة للمصالح الأمريكية في المنطقة، في حين أظهر تأييدا للسياسة السوفياتية.

من هنا ظهر التوجه الأمريكي في إستخدام المسألة الكردية، حيث تدخلت العديد من العوامل والأسباب في تحريك الدعم الأمريكي للحركة الكردية العراقية أهمها:

**أ ـــ** الإتفاق الحكومي الكردي سنة 1970 الذي تضمن منح الحكم الذاتي للأكراد، وهو ما أثار آنذاك الطرف الإيراني أي الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

**ب ـــ** التوقيع على معاهدة صداقة بين العراق والإتحاد السوفياتي سنة 1972، وهو الأمر الذي من شأنه زيادة النفوذ السوفياتي في المنطقة وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية، وعلى هذا الأساس بدء العمل الأمريكي لإضعاف العراق في إطار سياسة إضعاف أية دولة تعمل على إقامة علاقات مع الإتحاد السوفياتي، وكان ذلك من خلال التوجه إلى مساعدة الحركة الكردية[1]. التي إعتبرت من بين المسائل التي أثارت العديد من المشاكل داخل العراق.

**جـ ــ** تأمين العراق لشركات النفط الأجنبية المتواجدة على أراضيه، والتي إمتلكتها الدول الغربية مدة طويلة من الزمن، إذ بعد إعلان العراق قرار التأمين جاء الدعم العسكري والمالي الأمريكي للحركة الكردية*، بهدف إستغلال النفط العراقي والضغط على الحكومة العراقية من جهة، ومنع الدول الأخرى من القيام بنفس المبادرة التي أقدم العراق عليها من جهة أخرى.

لقد جاء الدعم الأمريكي للحركة الكردية عن طريق إيران، من خلال الإتفاق الذي جمع الولايات المتحدة الأمريكية وشاه إيران سنة 1972، في إطار محاولة إضعاف العراق، ومن هنا تدعمت العلاقات الكردية الأمريكية خاصة مع الملا البرازاني، إذ مكن هذا الدعم من جعل المسألة الكردية تشكل مصدر تخوف للنظام العراقي لمدة من الزمن، فعلى سبيل المثال لم يتمكن العراق من المشاركة بقوة في الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967، تفاديا لأي تهديد يمكن أن تحدثه الحركة الكردية داخله[(1)].

إذ برز الهدف الأمريكي إتجاه المسألة الكردية العراقية بصفة واضحة من خلال التقرير الذي أعدته اللجنة الخاصة التي شكلها الكونغرس الأمريكي برئاسة أوتيس بايك، حيث تضمن:« إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدة الأكراد لم يكن تمكينهم من إحراز إنتصار يمكن لهم من بعده أن يحصلوا ولو على حق الإستقلال الذاتي، إن حصول الأكراد في العراق على هذا الحق يمكن أن يؤثر على أكراد إيران وهذا يسبب مشاكل للشاه، وبالتالي فقد كان المطلوب هو ضبط حد لمساعدة الملا مصطفى، بحيث يظل دائما على مستوى معين، مستوى يستطيع عنده إستنزاف قوة الجيش العراقي وإنهاك أسلحته وقيادته وأفراده وفي نفس الوقت، مستوى لا يستطيع معه إحراز إنتصار مؤثر يحقق الإستقلال ويؤثر على أكراد إيــــران»[(2)].

من هنا يتضح بأن الدعم الأمريكي للحركة الكردية كانت تحركه مصالحها في دول المنطقة. ففي الوقت الذي إستخدمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الحركة الكردية ضد العراق، وقفت إلى جانب كل من إيران وتركيا في مواجهة ذات الحركة داخل أراضيها، حيث منحت الأولوية لتركيا في نشر قواعدها

---

16 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
مليون دولار أمريكي خلال الفترة ما بين شهر أوت 1972 وشهر مارس 1975.

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

□ □ □ 16 مليون دولار أمريكي خلال الفترة ما بين شهر أوت 1972 وشهر مارس 1975.

ورد في: دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق عن:

S.M.Koreshi,Contemporary power politics and Pakistan,(Islm Abad : Institute of Policy Studies,1991),p211.

(1)ــ حنا يوسف فريح،" المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة"، مجلة قراءات سياسية،(العدد3 1993)، ص15ــ ص16.

(2)ــ ورد في: دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص262ــ ص263 عن: محمود حسين هيكل، الحل والحرب،(ط7بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1988)، ص139.

العسكرية وقوات تدخلها السريع في الأراضي الكردية، من خلال إقامة الثكنات العسكرية وقواعد إطلاق الصواريخ خاصة بمناطق وان وباتمان[3]. وهذا ما يدل على أنها لم تكن تهدف إلى تحقيق مطالب وتطلعات هذه الحركة، وإنما إستخدام هذه التطلعات القومية لأغراضها السياسية والإستراتيجية لا غير.

توقفت المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية للحركة الكردية بالعراق بعد إنعقاد إتفاق الجزائر بين إيران والعراق سنة 1975، مما أدى إلى تراجع الحركة وفشلها، وإكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بتقديم الدعم السياسي من خلال فسح المجال أمام العديد من الزعماء الأكراد بممارسة النشاط السياسي داخل أراضيها.

لكن هذا الدعم ظهر فيما بعد خاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية، من خلال فسح المجال أمام المساعدات الإيرانية للحركة الكردية بالعراق، وبصفة أكبر خلال حرب الخليج الثانية، حيث عملت على التدخل في المسألة الكردية بالضغط من خلال مسألة إحترام حقوق الإنسان، وذلك بالسماح بتدخل المنظمات الإنسانية لتقديم المساعدات للمدنيين العراقيين وللأكراد في الشمال، و وصلت إلى حد التدخل العسكري شمال العراق لإقامة ما يسمى بالمناطق الآمنة لحماية الأكراد العراقيين.

على الرغم ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية من دعم للحركة الكردية خاصة العراقية منها، إلا أن إرتباطه بمصالحها مع دول المنطقة خاصة تركيا التي من شأنها لعب دور إستراتيجي لخدمة المصالح الأمريكية، لم يمكنها من بلورة موقف فعال يكون في صالح الأكراد ويحقق لهم مطالبهم القومية، حيث تم التعامل مع المسألة الكردية في الكثير من الأحيان من خلال طرحها من جانبها الإنساني فقط ــ خاصة بعد حرب الخليج الثانية ــ، دون التطرق إلى الجانب القومي والسياسي الذي تتطلع إليه الحركة الكردية وذلك تجنبا لما يمكن أن تثيره هذه المسألة من "خلط" في حسابات المصالح الأمريكية في المنطقة.

**ب ــ دور إسرائيل:**

لم تكن المسألة الكردية بعيدة عن الإهتمام الإسرائيلي الحليف الأول والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في إطار الإرتباط بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الأمريكية في المنطقة، وبرز ذلك في الإهتمام بالحركة الكردية في العراق بوجه خاص، الذي يرجع إلى الموقف العراقي من الصراع العربي الإسرائيلي ومشاركة الجيش العراقي في مختلف الحروب العربية الإسرائيلية، ومن هنا سعت إسرائيل من جهتها إلى إستخدام المسألة الكردية لإضعاف العراق بالدرجة الأولى.

---

[3]_ Hussein Yilderim," Le Kurdistan après trois ans de dictatures", Le Monde Diplomatique (décembre 1983) : (sur CD : Le Monde Diplomatique: 1980_2000).

إنطلقت الإستراتيجية الإسرائيلية إتجاه المسألة الكردية من كون أن مساعدة الأكراد ستمكنهم من تعزيز قوتهم في مواجهة النظام العراقي، مما يؤدي إلى إضعاف قوة العراق في مواجهة المخططات الإسرائيلية وعدم التمكن من المشاركة في تحرير الأراضي العربية[1].

تشير العديد من الدراسات إلى أن بداية التحرك الإسرائيلي في المسألة الكردية في العراق كان مع بداية الستينيات مع بداية المواجهة بين الحركة الكردية والحكومة العراقية سنة 1961، حيث قدمت إسرائيل دعمها لهذه الحركة بمختلف أشكاله(مادي ومعنوي)، وذلك إنطلاقا من الأراضي التركية والأراضي الإيرانية[2]. كما جرت العديد من الإتصالات سنة 1963 بين الطرف الإسرائيلي(شيمون بيريز نائب وزير الدفاع آنذاك) والعديد من القادة الأكراد الذين أبدوا رغبتهم في الإستعانة بإسرائيل لمواجهة النظام العراقي.

تعززت العلاقات الكردية الإسرائيلية بعد إرسال إسرائيل ليعقوب نمرودي(ملحق عسكري في إيران آنذاك) للتنسيق مع القادة الأكراد لتفعيل العمل في مواجهة الحكومة العراقية، إلى جانب إرسال ديفيد كمحي سنة 1965 إلى كردستان العراق لدراسة الوضع بها والإتصال بالقيادات الكردية، نتج عنها تحديد أساليب المساعدات الإسرائيلية للحركة الكردية وذلك من خلال ما يلي:

**أ ــ** الدعم بالأسلحة بمختلف أشكالها الخفيفة والمتوسطة و بمختلف أنواع المتفجرات.

**ب ــ** توفير التدريب وإعداد الكوادر الكردية.

**جـ ــ** تقديم المساعدات الطبية من أدوية وغيرها[1].

دخلت العلاقات الكردية الإسرائيلية مرحلة هامة سنة 1966، مع القرار الإسرائيلي بدعم الحركة الكردية في العراق بشكل رسمي، وذلك بعد الزيارة التي قام بها كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي اشكول و وزير الخارجية إبا إيبان إلى طهران، لتتعزز بعدها هذه العلاقات مع مرور الوقت، حيث وصل الدعم الإسرائيلي للحركة الكردية مراحل متقدمة، سواء من ناحية توفير الأسلحة أو من ناحية توفير التدريب وذلك بالتعاون مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إذ إعتبر العديد من قادة الحركة الدعم الخارجي عاملا هاما وأساسيا لتحقيق أهداف الحركة والحصول على تنازلات من خلال الضغط على الدول المعنية.

إستمرت الإتصالات بين الطرفين الكردي والإسرائيلي( جهاز المخابرات) خلال فترة الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات، بالرغم من تراجع الحركة الكردية بعد سنة 1975 خاصة في العراق، كما تواصل الدعم الإسرائيلي لها، حيث بلغ مرحلة هامة خلال حرب الخليج الثانية، في إطار التحالف مع

---

[1]ــ دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص240.

[2]ــ ورد في: نفس المرجع، ص242 عن: وليد عبد الناصر،" الأكراد وإسرائيل"، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد 135، 1999)، ص131.

[1]ــ دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص242 ــ ص243.

الولايات المتحدة الأمريكية في ضرب العراق، وذلك من خلال الإتصال مع الفصائل الكردية بالعراق ودعمها بالمال والأسلحة، وقد أدى هذا الدعم إلى جانب الدعم الأمريكي والبريطاني، إلى إحراز نتائج هامة في المنطقة الكردية بالعراق، تمثلت في خلق وضع شبه إنفصالي بها، وذلك لأول مرة في تاريخ الحركة الكردية العراقية.

وهذا ما يوضح أن إسرائيل إستخدمت المسألة الكردية لتحقيق أهدافها في منطقة الشرق الأوسط مثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية ولإضعاف الدول التي ترى أنه بإمكانها أن تشكل تهديدا لهذه الأهداف والمصالح.

من خلال ما تقدم يتضح بأن المسألة الكردية شكلت ورقة ضغط إستخدمتها الأطراف الخارجية سواء بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد السوفياتي وحتى إسرائيل، للتمكن من تحقيق وتأمين مصالحها، التي حركت دور وتدخل هذه القوى في تطور هذه المسألة.

إذ تم إستغلال التطلعات القومية الكردية للضغط على الدول المعنية في حالة قيامها بما يتنافى وهذه المصالح، فمن جهة تم تقديم الدعم والوعود

## مقدمة الفصل

لقد ساهمت العديد من العوامل في تطور المسألة الكردية داخل الدول المعنية بها، إذ لم تنحصر فقط في الشعور بالتميز و"ظلم التاريخ" للمجموعة الكردية، بل تجاوزتها إلى الظروف الإقتصادية والإجتماعية لهذه المجموعة، التي تميزت بالتدهور بشكل عام، على الرغم من غنى المناطق الكردية بثروات هامة أهمها النفط، وهو ما أدى إلى إمتزاج المطالب السياسية والقومية بالمطالب الإجتماعية والإقتصادية والدخول في مواجهات مع الدول المعنية.

هذا إلى جانب طبيعة سياسة تعامل هذه الدول مع المسألة الكردية منذ ظهورها بها، إضافة إلى الدور الخارجي والمصالح الخارجية، في تطور وحتى توجيه هذه المسألة، التي تعرض الدول المعنية للتوتر وحتى عدم الإستقرار.

إذا كانت وضعية التجزئة التي تعرفها المجموعة الكردية، وعرفتها طيلة تاريخها، قد منعت من تشكيل إتصال بارز بين نشاطات الحركات الكردية المختلفة في فترة واحدة، وفي كامل المنطقة المعنية فإن جميع الحركات الهامة التي قامت داخل كل دولة وبالأخص تركيا، العراق وإيران، كان لها تأثير مباشر أوغير مباشر على الحركات الكردية الأخرى، فإذا كانت المسألة الكردية داخل كل دولة تطور بصفة مستقلة، فإن تأثيراتها كانت ولا تزال تمتد إلى الدول المجاورة، و تؤثر في علاقاتها مع بعضها البعض كما تمتد هذه التأثيرات إلى كامل المنطقة المعنية بهذه المسألة.

من هنا فالمسألة الكردية كانت ولا تزال ذات تأثيرات داخلية وإقليمية، إلى جانب تأثرها هي كذلك بالتطورات الداخلية والخارجية، سواء الإقليمية أو الدولية، ولذلك فلا يمكن دراسة هذه المسألة في إطارها الداخلي، فطبيعتها تستوجب التطرق بالدراسة والتوضيح لأبعادها الإقليمية.

وعلى هذا الأساس فالمسألة الكردية ظهرت منذ بدايتها كإحدى القضايا التي تعني أمن وإستقرار الدول المعنية، وكذلك أمن وإستقرار المنطقة المعنية بها، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال تتبع تطور المسألة الكردية وتأثيراتها الداخلية والإقليمية.

لهذا نتطرق في هذا الفصل إلى تتبع تطور المسألة الكردية داخل الدول المعنية، وبالأخص تركيا العراق وإيران، وتوضيح تأثيراتها الداخلية، مع دراسة أبعاد وتأثيرات هذه المسألة على الإستقرار الإقليمي، من خلال دراستها في أهم التفاعلات والعلاقات بين الدول المعنية، وهي العلاقات العراقية التركية، العلاقات التركية السورية والعلاقات العراقية الإيرانية، هذا إلى جانب توضيح آفاق المسألة الكردية وتأثيراتها المحتملة على المستوى الإقليمي، إنطلاقا من التطورات الحالية داخل العراق منذ الإحتلال الأمريكي له.

## المبحث الأول: تطور المسألة الكردية في الدول المعنية

إحتلت المسألة الكردية منذ ظهورها مكانة هامة داخل الدول التي تتقاسم الجماعات والمناطق الكردية، ولقد أدى تنامي الوعي القومي لدى الجماعات الكردية، إلى جانب تدخل عوامل داخلية وخارجية، إلى تطور ونمو الحركات الكردية، التي إختلفت أهدافها ووسائل عملها بإختلاف هذه العوامل والظروف.

وعلى الرغم من إختلاف توجهات هذه الحركات، إلا أنها شكلت منذ البداية تحديا داخل الدول التي ظهرت بها، ووصلت إلى حد المساس بأمنها وإستقرارها، ويتضح ذلك من خلال تتبع تطور المسألة الكردية داخل هذه الدول، التي عرف البعض منها تطورا هاما لهذه المسألة داخلها وإستمر لمدة طويلة من الزمن، حيث أن تأثيراتها لاتزال قائمة إلى حد اليوم، في حين تراجع هذا التأثير داخل دول أخرى، بعد أن شكلت هذه المسألة تهديدا فعليا لها، خلال فترات هامة من تاريخها، بينما لا تطرح المسألة الكردية بشكل هام وحاد داخل دول أخرى، نتيجة العديد من العوامل، منها ما يتعلق بالجماعات الكردية ذاتها و منها ما يتعلق بأوضاع الدول التي يتواجدون بها.

### المطلب الأول: تطور المسألة الكردية في تركيا

مرت المسألة الكردية في تركيا بعدة مراحل، يمكن توضيحها كالتالي:

#### المرحلة الأولى: المسألة الكردية في تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية سنة 1950:

أخذت المسألة الكردية مكانتها وأهميتها داخل تركيا، بعد بروزها بها على إثر نهاية الحرب العالمية الأولى، وإزدادت هذه الأهمية إلى درجة وصولها إلى حالة التعقد، بعد إبرام معاهدة لوزان سنة 1923) إذ برز تأثير هذه المسألة في التوجهات السياسية، الإجتماعية والثقافية التركية، الأمر الذي طرح بحدة إبتداء من عهد مصطفى كمال أتاتورك، وبدا أن مسألة الأقيات التي رفضت تركيا طيلة فترات تاريخية أن تثار بداخلها، قد أصبحت مسألة تطرح بحدة سواء داخل تركيا أوغيرها من دول المنطقة.

إعتبرت معاهدة لوزان بمثابة الضربة التي وجهت للأكراد وخيبت آمالهم في تحقيق أهداف الحركة القومية الكردية في تشكيل دولة كردية مستقلة، إذ يرى الزعيم الكردي جلال الطالباني (زعيم الإتحاد الوطني الكردستاني في العراق)، أن « القضية الكردية قد نجمت أساسا من الظلم التاريخي الذي ألحقته

بها المتغيرات الدولية... فالتغير الدولي الذي أدى إلى إقرار إتفاقية لوزان حرم الشعب الكردي من جميع حقوقه. إن الشعب الكردي هو ضحية المظالم الناجمة عن المتغيرات الدولية »[1].

إلى جانب هذا، فقد وجد أكراد تركيا أنفسهم بعد هذه الإتفاقية، بعيدين عما جاء في مختلف القرارات الدولية الخاصة بالأقليات وحمايتها، وعن الوعود التي قدمتها لهم الحكومة التركية بقيادة أتاتورك للأكراد وإتضح أنها مجرد وسيلة لكسب تأييد الأكراد لتحقيق الأهداف التركية وهو الأمر الذي إتضح بعد إنتصار تركيا في حروبها مع كل من اليونان وفرنسا وبريطانيا، إذ شرعت تركيا منذ بداية تشكيل الجمهورية التركية الجديدة بإتباع سياسة التتريك، لمواجهة الحركة الكردية، حيث جاء في تصريح وزير العدل التركي السيد (E.Rozkurt) الصادر في يومية (Milliyet) لـــ31 أوت 1930 أن « كل من ليس لديهم أصولا تركية ليس أمامهم سوى أن يكونوا خدما، وأن يكون لهم الحق في أن يكونوا عبيدا »[1]. بالتالي فإن هذه المباديء تعتبر كل الشعوب التي تقطن تركيا شعوبا تركية لا غير.

أصدرت الحكومة التركية في3 مارس 1924 تاريخ الإعلان عن إنهيار الدولة العثمانية مرسوما يقضي بمنع إستخدام اللغة الكردية وإغلاق المدارس والجرائد والجمعيات الكردية ومنع الأكراد من إظهار ملامحهم القومية والثقافية، كما تم حل أول جمعية وطنية كانت تضم 72 نائبا كرديا[2]. ونفي العديد من المثقفين والزعماء الأكراد بسبب توجهاتهم القومية[3].

فكانت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى في سياسة تركيا إتجاه المسألة الكردية، والتي تقوم على أساس عدم الإعتراف بحقوق الأقليات عموما وحقوق الأكراد خصوصا*، الأمر الذي ظهر مع إطلاق تسمية أتراك الجبال وسكان الأناضول الشرقية(كردستان)، وبالتالي لم يتمكن الأكراد بعدها ولمدة قاربت 70 سنة من إتخاذ صفتهم كقومية قائمة بذاتها، وهذا ما يوضح أن تركيا قد تعاملت منذ البداية مع المسألة الكردية على أنها مسألة أمنية بالنظر إلى النمو الذي عرفته الحركة القومية الكردية بها.

---

[1]ـــ ورد في: زكريا عبد الجواد،"حوار مع مسعود البرازاني وجلال الطالباني"، مجلة العربي،(الكويت: وزارة الإعلام العدد 508، مارس 2001)، ص37.

[1]— Cité dans : Kandal Nezan," Privés d'état, les kurdes ne peuvent oublier les leçons de l'histoire", Le Monde Diplomatique,(juin 1990): (sur CD: Le Monde Diplomatique: 1980—2000).

[2]— Ibid.

[3]— Eric Rouleau, op.cit, dans : kurde, op.cit, p381.

*ـــ دعمت المادة 88 من الدستور التركي من الناحية القانونية الإجراءات التي تقدم بها أتاتورك، إذ نصت على: « جميع سكان تركيا هم أتراك، أيا كانت ديانتهم أو قوميتهم».

للمزيد من التفاصيل أنظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق.

إضافة إلى هذا، فقد شكل الموقف التركي من المسألة الدينية إلى الجانب المسألة القومية نقطة تعارض بين القومية التركية والقومية الكردية، حيث رفض الأكراد ما جاء بصدد فصل الدين عن الدولة وما تبعهما من الإجراءات التي إتبعتها تركيا خلال السنوات الأولى لقيام الجمهورية التركية الجديدة.
على هذا الأساس أدت المعارضة الكردية للسياسة التركية إلى إندلاع موجة ثورية عنيفة عرفتها وتمثلت أهم الثورات التي عرفتها المنطقة الكردية بتركيا بعد إنهيار الدولة العثمانية في:

**أ ــ** ثورة الشيخ سعيد البيراني(من بيران)،(1923 ــ 1925): كانت من أبرز الثروات التي شهدتها منطقة كردستان التركية خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث جاءت كرد فعل مباشر على سياسة التتريك التركية إتجاه الأكراد، وأعدت لهذه الثورة منظمة إنفصالية كردية عرفت باسم لجنة الإستقلال الكردي أو لجنة إستقلال كردستان(أزادي)*.

**ب ــ** ثورة جيال أرارات(1927 ــ 1931): جاءت هذه الثورة نتيجة العمل الذي تولته المنظمات الوطنية الكردية، من خلال العمل تحت قيادة زعماء أكراد ينشطون خارج كردستان تركيا، وتشكلت بذلك منظمة كردية تعرف باسم حزب خويبون(الرابطة الوطنية الكردية الإستقلال، بهدف تصفية الوجود التركي من الأراضي الكردية، كما قام بتنسيق نشاطه مع الأحزاب الأرمنية، وتشكل فصائل كردية(تحت قيادة إحسان نوري باشا الضابط السابق في الجيش التركي)، تمكنت خلال سنتي 1928 و1929 من إلحاق هزائم بالقوات الحكومية التركية إلا أن القوات التركية تمكنت من القضاء على هذه المقاومة بحلول سنة 1931 بعد أن حققت القوات الكردية سيطرتها على معظم الولايات الشرقية الشمالية سنة 1930*.

**جـ ــ** ثورة درسيم(1936 ــ 1938): بقيادة سيد رضا زعيم درسيم، الذي تمكن من إعداد جيش قوي بعد نجاحه في إقناع العديد من العشائر الكردية بالإنضمام إلى قواته مع بداية سنة 1937 ولقد تمكنت القوات الكردية من القيام بالعديد من العمليات الهجومية، إلا أن هذه الثورة فشلت بعد تمكن القوات التركية من القضاء عليها سنة 1938.

---

*ــ قام الشيخ سعيد بعملية تعبئة واسعة عبر القرى الكردية، لتندلع الثورة في كامل كردستان، و يتم الإعلان عن قيام حكومة كردية مؤقتة سنة 1924، وبلغ تعداد جيش هذه الثورة 20 ألف مقاتل رفعوا شعارات التحرير ومع مرور الوقت تم الإستيلاء على مناطق واسعة من كردستان تركيا، إلا أن القوات التركية تمكنت من القضاء على هذه الثورة، بتجنيد قوة عسكرية قوامها حوالي 70 ألف جندي، ولقد كلفت مقاومة هذه الثورة الميزانية التركية حوالي 50 مليون ليرة، التي كانت تشكل آنذاك 25 % من معدل النفقات في هذه الميزانية.
أنظر: أحمد وهبان، مرجع سابق، ص167 ــ ص168.

*ــ ذكرت صحيفة زاريا فوستوكا بأن الهجوم التركي على المناطق الكردية خلال هذه الإنتفاضة قد أدى إلى خسائر كبيرة سواء من جهة الثوار أو المدنيين، وقد قدرت هذه الصحيفة عدد الضحايا من الثوار بالآلاف، في حين قدر عدد الضحايا من المدنيين ما بين 10 ــ 15 ألف، أما لجنة خويبون فصرحت بتدمير حوالي 660 قرية و15206 منزلا.
للمزيد من التفاصيل أنظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص215 ــ ص227.

تميزت هذه الثورات الثلاث بوضوح أهدافها، إذ سعت جميعها إلى ضرورة قيام دولة كردية مستقلة. وعلى الرغم من تحقيقها العديد من الإنتصارات والسيطرة على مناطق واسعة من منطقة كردستان تركيا إلا أن قوة الطرف التركي وطبيعة العشائر الكردية إلى جانب نقص الدعم الخارجي، شكلت أسبابا أدت إلى فشلها وإنهيارها.

رغم ذلك فقد شكلت المسألة الكردية عامل توتر داخل تركيا في فترة ما بين الحربين العالميتين، مما دفعها إلى تجنيد مختلف قواتها للقضاء على الحركة الكردية، فكانت ثورة درسيم الثورة الكردية الأخيرة خلال هذه الفترة، عملت بعدها تركيا على إتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار المراسيم والقوانين بغرض تتريك الأكراد*، وفرضت على المنطقة الكردية رقابة عسكرية شديدة، ومنع دخول الأجانب ومراسلي الصحف المحلية والأجنبية إليها إلى غاية 1965 ليتم بعدها محو كلمة أكراد وكردستان بصفة نهائية من المصطلحات الرسمية للغة التركية.

ظلت المنطقة الكردية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية*، تحت سيطرة جزء هام من القوات العسكرية التركية، بهدف منع ظهور أية مقاومة أخرى، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو الصعوبات الإقتصادية التي عرفتها تركيا، مما ولد حالة من التدهور والتذمر عمت الكثير من المناطق التركية بما فيها المناطق الكردية.

إذ شهدت المنطقة الحدودية التركية العراقية ثورة بقيادة الشيخ سعيد بيروكي سنة 1943، تزامنا مع ثورة مصطفى البرزاني بالعراق، وإنضمت إليها العديد من القبائل مطالبة بالإستقلال الذاتي لأكراد تركيا، لكنه سرعان ما تم القضاء على هذه الثورة[1]. لتستمر السياسة التركية في عدم الإعتراف بالمسألة الكردية داخلها تركيا، وفي المقابل عرفت المنظمات الكردية تراجعا في نشاطاتها، إلا أن التحولات السياسية التي

---

*ــ صدر في 5 ماي 1932 قانون لتهجير الأكراد، حيث تم ترحيل أعداد كبيرة من الأكراد خلال سنوات العشرينيات والثلاثينيات بصفة منتظمة، إلى جانب توطين حوالي مليون ونصف المليون من الأكراد في أواسط الأناضول.

أنظر: أحمد وهبان، مرجع سابق، ص171.

ــ وما بين سنوات 1938 و1946 أرغم العديد من السكان الأكراد على دفع غرامات مالية نتيجة تلفظهم بالكلمات الكردية في الشوارع.

أنظر:

Sabri Cigerbi, op.cit, p47.

*ــ كتب العديد من الباحثين أنه لا يمكن الحديث عن مختلف الأحداث التي جرت خلال هذه الفترة في المنطقة الكردية بصورة دقيقة، ما عدا بعض الأخبار التي تناقلتها بعض الصحف عن بعض الأحداث التي جرت بين الأكراد والقوات التركية، وذلك يرجع إلى الحصار الذي فرض على المنطقة مما صعب عملية الإتصال بها.

(1)ــ حامد محمود عسى، مرجع سابق، ص237 ــ ص238.

عرفتها تركيا بعد نهاية الحرب، أدت إلى تجدد النشاط الكردي، وأمل الزعماء الأكراد في إيجاد حل نهائي للمسألة الكردية بتركيا.

عرفت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات سياسية هامة، مع بداية التحول نحو التعددية الحزبية سنة 1946، لتدخل مرحلة جديدة تولى حكمها عصمت أنونو، بعد وفاة كمال أتاتورك سنة 1938.

في ظل هذا التغيير، عرفت الطرق الدينية والصوفية التي تنشر بالمناطق الكردية بصفة خاصة تطورا كبيرا، إذ أصبحت ذات طابع إجتماعي وثقافي وحتى ذات طابع سياسي، فتبنت موقفا معارضا للسياسة التركية إتجاه الأكراد، وهذا ما أدى على زيادة المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية التركية التي ظهرت بها حاجة الأحزاب السياسية إلى الحصول على أكبر عدد من الأصوات بما فيها أصوات الأكراد.

هذا ما جعل هذه الأحزاب تتقرب من الشيوخ وزعماء القبائل الكردية الذين إتضح تأثيرهم في توجيه الأصوات الكردية، مما أدى إلى زيادة نفوذ هؤلاء وتوسع نشاطاتهم، وبذلك عرفت السياسة التركية إتجاه الأكراد نوعا من التراجع، إذ تم تقديم الوعود للأكراد من قبل الأحزاب السياسية التركية، كما قام الحزب الشعبي الجمهوري الحاكم سنة 1947 بالعمل على إستمالة الأكراد إلى صفه من خلال إتخاذ العديد من الإجراءات كإستدعائهم إلى الجيش.

كما أصدر مجلس الأمة التركي في 8 جوان 1947 القانون رقم 5098، الذي يقضي بالسماح للأكراد اللذين هاجروا أو هجروا من قبل بالعودة إلى مناطقهم أو المناطق المجاورة بعد الحصول على موافقة الدولة[1]. ونتيجة للوعود التي قدمها الحزب الديمقراطي المعارض بقيادة سلال بيار للأكراد بتلبية مطالبهم ومنحهم الحقوق القومية على قدر المساواة مع الأتراك، صوت الأكراد لصالحه أثناء الحملة الإنتخابية لمجلس الأمة التركي سنة 1950[2].

إلا أن الإمتيازات التي إستفادت منها المنطقة الكردية من مدارس ومستشفيات لم تدم طويلا، إذ تواصلت السياسة التركية السابقة إتجاه الأكراد، لتنتهي بذلك وعود الحزب الديمقراطي بعد توليه الحكم* ولقد أدت هذه الظروف إلى توتر الأوضاع السياسية في تركيا بعد التمهيد لفشل التجربة الديمقراطية الأولى داخلها.

**<u>المرحلة الثانية: المسألة الكردية والإنقلاب العسكري الأول(27 ماي 1960):</u>**

---

(1)ــ نفس المرجع، ص237 ــ ص248.

(2)ــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص141.

*ــ لم تكن هناك خطوات هامة لصالح الأكراد سوى القانون الذي أصدره الحزب في 3 أوت 1951، والذي يعيد النظر في قانون المستوطنات رقم 5098 بقانون جديد رقم 5826 يقضي بتحديد المناطق في المقاطعات التي شملها الحظر، والتي يمكن عند الحاجة إنشاء مراكز سكانية جديدة بها.

سمحت الظروف السياسية والإقتصادية التي عرفتها تركيا في أواخر سنوات الخمسينيات بقيام الإنقلاب العسكري الأول في تاريخ تركيا في 27 ماي 1960، نتيجة لرغبة المؤسسة العسكرية في إسترجاع إمتيازاتها، التي إعتبرت التحول نحو التعددية الحزبية ومنح الديمقراطية مكانة الأولوية داخل البلاد قد حد منها من جهة، ومن جهة أخرى لمواجهة المسألة الكردية بالنظر إلى ما أصبحت تشكله من تهديد لوحدة تركيا وأمنها.

بعد ذلك تولت لجنة الإتحاد الوطني(لجنة الوحدة الوطنية) الحكم داخل تركيا، وأصبح غورسيل بموجب الدستور الجديد رئيسا للجمهورية التركية وعصمت أنونو رئيسا للوزراء*.

لم تتراجع سياسة تركيا إتجاه المسألة القومية ومسألة الأقليات وبالأخص إتجاه المسألة الكردية، إذ لم يتخل الدستور الجديد لتركيا الصادر سنة 1961 والذي خلف دستور سنة 1924 عن المواد المتعلقة بالموقف التركي من هذه المسائل*.

فكانت من نتائج ذلك، القيام بالعديد من عمليات الإعتقال في صفوف القادة والشخصيات الكردية (معتقل سيواس)، في محاولة للقضاء على الحركة الكردية، إلى جانب العديد من الإجراءات التي إتخذتها السلطات التركية في محاولة لصهر الأكراد في إطار المجتمع التركي من خلال منع فتح المدارس الكردية وإصدار المنشورات والمطبوعات باللغة الكردية، إضافة إلى منع دخول الأسطوانات والتسجيلات وصدورها باللغة الكردية، كما تم إنشاء مدارس خاصة لنشر الثقافة واللغة التركية في أوساط الأكراد، وتم تدعيم هذه الإجراءات من خلال إنشاء محطات إذاعية برمجت باللغة التركية في كل من ديار بكر و وان وأرضروم وغيرها من مناطق كردستان.

لم يمنع إستمرار هذه الإجراءات خلال سنوات الستينيات، حيث وضعت تركيا المسألة الكردية كأولى إهتماماتها، من إنتعاش الحركة الكردية ونشاطها الثقافي، الذي دعمه ما كان يحدث في العراق، إلى جانب إنتشار الأفكار اليسارية في أوساط الأكراد وحتى في أوساط الأتراك، وتجسد نشاط الحركة الكردية على

---

*ــ بعد الإنقلاب قام العسكريون بإصدار أحكام بالإعدام سنة 1961 في حق كل من رئيس الجمهورية سلال بيار ورئيس الحكومة عدنان مندريس و وزير الخارجية و وزير المالية، تم تنفيذ هذه الأحكام بإستثناء عقوبة بيار التي إستبدلت بالسجن المؤبد.

*ــ لكن الدستور الجديد أدخل تعديلات جديدة، إستهدفت منع الإحتكار السياسي لحزب واحد، وإنشاء مجلس تشريعي ثان وهو مجلس الشيوخ، كما تضمن إنشاء محكمة دستورية والعديد من اللوائح التي منحت الحرية والإستقلالية للجامعات ووسائل الإعلام وغيرها.

لكن لجنة الإتحاد الوطني أصدرت قبل هذا سنة 1961 قانونا يقضي بترحيل العائلات الكردية غير المرغوب فيها إلى مناطق أخرى من تركيا، وتم بموجبه تهجير 55 شخص سنة 1961 من الولايات الشرقية إلى الولايات الغربية، كان أكثرهم من الشخصيات الكردية البارزة في كردستان، إلى جانب العديد من الأكراد اللذين كانوا ينشطون داخل الحزب الديمقراطي من قبل.

أنظر: حامد محمود عسى، مرجع سابق، ص265 ــ ص257.

أرض الواقع من خلال إستمرار العمليات العسكرية الكردية وصدور العديد من المجلات والمنشورات والصحف باللغة الكردية بطريقة سرية.

إلى جانب هذا، فقد تزايد الوعي السياسي في الأوساط الكردية، فعلى الرغم من قانون الأحزاب السياسية التركي(جويلية 1965)، الذي يمنع تشكيل أي حزب سياسي يؤكد الطابع القومي المتعدد لسكان البلاد، أو يدافع عن مصالح الأقليات القومية، ظهرت العديد من التنظيمات السياسية الكردية من خلال تأسيس الحزب الديمقراطي كردستان تركيا سنة 1965[*]، وحزب تحرير أكراد تركيا سنة 1968 والجمعية من أجل الحرية(كوما أزادي).

وإعتبرت هذه التنظيمات بمثابة أولى مجالات التنظيم السياسي الكردي داخل تركيا، كما إزداد النشاط الثقافي الكردي في محاولة منع تتريك الأكراد، حيث تأسست إبتداء من سنة 1966 المنظمات الثقافية الثورية لشرق الأناضول أو النوادي الثقافية التقدمية لشرق الأناضول، التي نشطت في العديد من المدن الكردية إلى جانب نشاط الحركة الطلابية.

دفعت الأوضاع الإقتصادية والسياسية التي عرفتها تركيا خلال السنوات الأخيرة من الستينيات إلى ظهور حركة عمالية واسعة، طالبت بتغيير الأوضاع بها، مما زاد من حدة الأزمة

حيث شهدت هذه السنوات العديد من المظاهرات العمالية والعمليات المسلحة، شكلت تهديدا لأمن وإستقرار تركيا، فكانت الحركة الكردية من بين الحركات التي إزداد نشاطها خلال هذه الفترة إذ شهدت المناطق الكردية حالة من الإضطراب والمظاهرات، طالبت بتغيير الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية بهذه المناطق، إلى جانب ضرورة الإعتراف بالحقوق القومية الكردية.

**المرحلة الثالثة: تطور الحركة القومية الكردية خلال سنوات السبعينيات:**

دخلت تركيا عقد السبعينيات وهي تعاني من أوضاع إقتصادية وسياسية صعبة، بعد أن عمت الفوضى البلاد في أواخر سنوات الستينيات، إلى جانب التنافس بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار، وعلى

---

[*]ـ كان أول هذه التنظيمات، هدف إلى الإعتراف بحقوق الشعب الكردي وإقرار الثقافة القومية واللغة الكردية. كان تأسيسه على منهج ما حدث في العراق وإيران(الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي وغيره)، كان له تأثير بارز في كردستان تركيا. بعدها حدثت إنشقاقات بين أعضائه، أدت إلى الإستبعاد التدريجي للمحافظين منه، نتج عنه تغيير إسم الحزب إلى حزب عمال كردستان سنة 1971، ليتغير مرة أخرى سنة 1977 إلى الحزب الطلائعي لعمال كردستان. إلى جانب هذا فقد نشط العديد من اليساريين الأكراد في صفوف حزب العمال التركي، الذي يعد الحزب التركي الأول الذي إعترف بالأكراد وبحقهم في مطالبهم القومية، وذلك في مؤتمره الرابع سنة 1970.

أنظر:

Christiane More,"La question kurde depuis 1970" : dans :"Kurde", Encyclopedia Universalis (Paris: corps13, n°=104, 1996), p386.

و: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص259 ـ ص300.

إثر ذلك وجه الجيش إنذارا إلى رئيس الوزراء(الجمهورية) سليمان ديميريل، يطالبه فيه بضرورة إعادة الإستقرار إلى البلاد، وإتخاذ تدابير لإصلاح الأوضاع والقضاء على الفوضى، مع إمكانية تدخل الجيش في حالة عدم حدوث ذلك.

وبذلك عرفت تركيا ثاني إنقلاب عسكري في تاريخها في 21 مارس 1971، لإعادة الإستقرار إلى تركيا ــ حسب الإنقلابيين ــ ولمواجهة الحركات الثائرة ومن بينها الحركة الكردية، كما تقرر إجراء الإصلاحات وفق ما ينص عليه الدستور وتبعا لمباديء أتاتورك.

أعلنت الحكومة الإئتلافية بقيادة نهاد إيريم بعد ذلك، بأن تركيا تشكل وحدة موحدة وبأن جميع مواطنيها أتراك، ولا يمكن أن تقوم بها دولة أخرى غير الدولة التركية، وبأنه لا توجد لغة أخرى داخل تركيا غير اللغة التركية، وهذا ما يؤكد إستمرار السياسة التركية إتجاه مسألة الأقليات.

دلت الأحداث التي عقبت الإنقلاب العسكري وتشكيل الحكومة الجديدة، أن الهدف هو مواجهة الحركة العمالية داخل تركيا والقضاء على الحركة الكردية المطالبة بحقوقها القومية، إذ تم حل حزب العمال التركي ومحاكمة العديد من أعضائه، إلى جانب العديد من أعضاء الحزب الديمقراطي لكردستان تركيا كما جرت العديد من عمليات الإعتقال والمحاكمات في صفوف المثقفين والزعماء الأكراد.

دخلت تركيا بعد هذا الإنقلاب مرحلة جديدة، ميزها عجز الحكومات المتعاقبة، طيلة سنوات السبعينيات من إعادة الإستقرار السياسي للبلاد وتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمناطق الكردية، نتيجة تنامي حدة الأزمة الإقتصادية، التي لم تنجح هذه الحكومات المتعاقبة في تجاوزها.

إلا أن ذلك لم يمنع الحركة الكردية من مواصلة نشاطها، إذ كتب العديد من الدارسين أنها شهدت نهوضا ثوريا كبيرا خاصة بعد سنة 1979، وتمثل ذلك في عودة كل من الحزب الديمقراطي لكردستان تركيا و المنظمات الثقافية الثورية لشرق الأناضول لنشاطهما من جديد سنة 1975.

تجسد النشاط القومي الكردي خلال هذه الفترة في تشكيل العديد من الأحزاب السياسية الكردية ــ بالمفهوم الحديث ــ، التي إستمت بالتغير الجذري في عمل الحركة الكردية، وذلك ببروز العامل السياسي فيه ونمو الوعي القومي لديها، وكان ذلك من خلال تبني فكرة مفادها أن الأكراد داخل تركيا يشكلون أمة مستعمرة، مما جعل هذه الأحزاب السياسية(الثورية)، تجمع على هدف واحد، وهو الإنفصال عن تركيا كحل نهائي للمسألة الكردية داخل هذه الدولة، إضافة إلى هذا فقد برز التوجه نحو تبني الأفكار الماركسية الليبرالية والذي شكل أهم تيار ظهر في إطار الحركة الحزبية الكردية بتركيا آنذاك.

بدأ تشكيل هذه الأحزاب إبتداء من سنة 1974، مع تأسيس الحزب الإشتراكي لكردستان تركيا(طريق الحرية) وحزب التحرير(رزكاري) سنة 1976، الذين كان له نفوذ في بعض المناطق من كردستان تركيا. إلى جانب تأسيس أحزاب صغيرة أخرى أهمها حزب الأرزكاري (راية الحرية)، الذي ظهر على إثر الإنشقاق الذي حدث داخل حزب التحرير، وحزب كاوا الذي إنشق عنه حزب صوت كاوا، لكن هذه الأحزاب الأخيرة لم تعرف ظهورا قويا كالذي عرفته بقية التنظيمات الحزبية الكردية.

إلا أن أكبر وأهم تنظيم حزبي سياسي وعسكري عرفته ـــ ولا تزال ـــ الحركة الكردية بتركيا هو حزب العمال الكردستاني الذي تأسس سنة 1978 بقيادة زعيمه عبد الله أوجلان الذي قاد العمليات العسكرية ضد تركيا، ويختلف هذا الحزب عن باقي التشكيلات الحزبية الكردية بإعتباره يطالب بالإنفصال ويتبنى العمل العسكري إلى جانب العمل السياسي لتحقيق هذا الهدف*.

أسست هذه التنظيمات الحزبية العديد من المجلات والصحف للتعبير عن أفكارها ونشرها إلى جانب العمل على تقديم القضية الكردية في تركيا من وجهات نظر مختلفة، وتوضيح مطالب الشعب الكردي القومية والإجتماعية، مع تقديم الإنتقادات لسياسة السلطة التركية إتجاه المسألة الكردية، وكان أهم هذه الصحف والمجلات: مجلة روزاولات(شمس البلاد)، أوزغيوليوك أويلو (Ozgurluk Yolu)(طريق الحرية)، رزكاري(التحرير)، نيكوسين(النضال) وغيرها.

شهدت تركيا في نهاية السبعينيات أوضاعا إقتصادية وسياسية صعبة، ميزتها حالة من الفوضى سنة 1978 من مواجهات بين اليمين واليسار وعنف في الشوارع، مما دفعها إلى تشديد الإجراءات ضد الحركة العمالية المتنامية وضد الحركة الكردية*، حيث عرفت هذه السنة أحداثا دامية في منطقة كهرمان ماراس(قرمان ماراش)، نتيجة المواجهات المسلحة بين الأكراد والأتراك، خلفت المئات من القتلى والجرحى، مما دفع الحكومة التركية(بولند أجويد) إلى إعلان حالة الطوارىء في 19 ولاية ـــ بعض المصادر تشير إلى 13 ولاية ـــ يشكل فيها الأكراد القسم الأكبر من السكان، بإستثناء إسطنبول.

*ـــ على هامش هذه التنظيمات تأسست جماعة من المثقفين عرفت بجماعة(Razgari)، أصدرت مجلة تحت نفس الإسم باللغتين الكردية والتركية، عملت على دراسة تاريخ الحركة الكردية وطرح العديد من المقترحات لإيجاد الحلول المناسبة للمسألة الكردية، إذ هدفت هذه الجماعة إلى تشكيل حركة ثورية بكردستان تركيا، ثم القيام بثورة عامة وبناء الدولة الكردية المستقلة التي تضم جميع الأكراد والأجزاء الكردية في منطقة الشرق الأوسط. إلا أنه لم يكن بالإمكان تحقيق هذه الأهداف في ظل ظروف تلك الفترة.

أنظر:

Chris Kutschera, " Faiblesse d’une résistance divisée", Le Monde Diplomatique (septembre 1980) : (sur : CD : Le Monde Diplomatique : 1980 ـ 2000).

*ـــ عاشت الحركة الكردية منذ سنة 1978 حالة إستنفار وتشديد عسكري، إذ تم توقيف حتى الأطفال، وذلك حسب ما قدمه فرع ديار بكر لجمعية حقوق الإنسان في 13 ماي 1978، وذكرت المنظمة الأمريكية هلسنكي واتش(Helsinki Watch) في تقرير لها في 30 جوان 1978، حدوث العديد من عمليات الإعتقال والترحيل والقتل، والقيام بالعديد من المظاهرات التي رفعت شعارات إنشاء كردستان موحدة، مستقلة وإشتراكية.

أنظر:

Alain Gresh, " La Turquie ébrauler par les mutations régionales", Le Monde Diplomatique,(juillet 1991) : (sur CD : Le Monde Diplomatique : 1980ـ2000).

إلى جانب هذا، تم إتخاذ العديد من الإجراءات، تمثلت أساسا في منع إصدار وتوزيع العديد من المجلات والصحف، من بينها المطبوعات الكردية، ليتم تشديد الإجراءات سنة 1979 مع إعلان حالة الطواريء في 6 ولايات كردية أخرى، وهذا ما يدل على تأزم الأوضاع في تركيا خاصة بالنسبة للحركة الكردية مع نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات.

**المرحلة الرابعة: تصاعد المسألة الكردية منذ منتصف الثمانينيات:**

دخلت تركيا مرحلة الثمانينيات بحدوث إنقلاب عسكري ثالث في 12 سبتمبر 1980 وذلك للخروج من الأزمة التي تشهدها تركيا من جهة، ولمواجهة تنامي الحركة الكردية من جهة أخرى، حيث تشير العديد من المصادر إلى تعرض المناطق الكردية آنذاك لحالة من الإستنفار والتشديد العسكري.
كما تعرضت الحركة الكردية إلى العديد من عمليات الإعتقال في صفوف مناضليها، خاصة من حزب العمال الكردستاني، إذ تشير بعض الإحصائيات الكردية إلى تعرض أكثر من 2 مليون من التقدميين والوطنيين الأكراد والأتراك لعمليات الإعتقال*.

لم تتغير السياسة التركية إتجاه الأكراد، على الرغم من التحول التدريجي نحو النظام المدني سواء بعد الإنتخابات البرلمانية لسنة 1982 أو لسنة 1983، إذ منع دستور سنة 1983 الأكراد من ممارسة العديد من أشكال الحقوق السياسية كالنشاط الحزبي وإستخدام اللغة الكردية وغيرها. إلى جانب هذا، فقد دفعت الظروف السياسية والإقتصادية للمناطق الكردية إلى هجرة الملايين من الأكراد إلى مناطق أخرى من تركيا، كما هاجر عدة آلاف منهم إلى أوروبا الشرقية[1].

بالرغم من كل هذه الظروف إلا أن الحركة الكردية لم تتراجع، بل دخلت مرحلة جديدة في نزاعها مع السلطات التركية، حيث شهدت تركيا مرحلة من أصعب المراحل في مواجهتها للحركة الكردية بالنظر إلى ما خلفته من خسائر للجانبين، و وصلت الأمور إلى حد تهديد أمن وإستقرار تركيا، والتأثير على الحياة السياسية والإقتصادية بها وحتى التوجهات الخارجية لها خاصة مع دول الجوار.

---

* ـ كما تعرض أكثر من 115 شخص لعمليات القتل خاصة في صفوف حزب العمال الكردستاني، إلى جانب إصدار 173 حكما بالإعدام، كان من بينها 55 حكما في حق مناضلي حزب العمال الكردستاني، إضافة إلى مقتل الآلاف من الرجال والنساء في المدن والقرى الكردية التي تم تدمير الآلاف منها، حيث وصفت هذه العمليات بالمذابح في حق الشعب الكردي.
أنظر:

Hussein Yilderim, op.cit

[1] ـ Kendal Nezan," La Turquie s'embourbe au Kurdistan", Le Monde Diplomatique (septembre 1991) : (sur : CD : Le Monde Diplomatique: 1980 ـ 2000).

هذه المرحلة التي إستمرت إلى نهاية التسعينيات قادها حزب العمال الكردستاني، وذلك مع إعلانه عن بداية العمل المسلح إبتداء من 15 أوت 1984*، ففي الوقت الذي كان فيه الإقليم الكردي يخضع للقانون العسكري، أعلن الحزب إنشاء منظمة عسكرية(الجناح العسكري للحزب) وهي وحدة تحرير كردستان دون أن يعني ذلك تخليه عن العمل السياسي.

تمكن الحزب من القيام بعمليات مسلحة مكثفة إبتداء من سنة 1984 ضد السلطات التركية وإلحاق الخسائر بها، من خلال تبنيه أسلوب حرب العصابات*، وذلك لعدة أسباب منها الفوارق في العدة والعتاد بين قوته وقوة الطرف التركي، والعمل على تجنب الصعوبات التي يفرضها التواجد العسكري المكثف للقوات التركية بالمنطقة الكردية، كما ساهمت الطبيعة الجبلية للمنطقة في إختيار وتدعيم هذا الأسلوب الذي إنتهجه الحزب في عملياته المسلحة.

لم تقتصر عمليات حزب العمال الكردستاني داخل المناطق الكردية بل إمتدت خارجها لتنتقل إلى المدن التركية الكبرى كإسطنبول وأنقرة بصفة خاصة، إذ إستهدفت المنشآت الإقتصادية التركية، على جانب ضرب المنشآت والمناطق السياحية، لقناعة الحزب بأن عائدات قطاع السياحة تعتبر من الموارد الهامة لخزينة الدولة والتي تساهم في تمويل القوة التركية لضربه، كما أن هذه العمليات لم تستثن قوات الأمن وثكنات الجيش التركي، فضلا عن إنتشار عمليات الإغتيالات في صفوف الشخصيات والموظفين

---

* ـ غادر تركيا زعيم الحزب إلىجانب العديد من مناضليه، ليعودوا من جديد إلى كردستان بعد أن نظموا عملهم إلى كردستان، وذلك لإعلان وبعث حركة تحريرية في الشرق الأوسط، ولقد قدر عدد هؤلاء في البداية بالمئات، لكنه تزايد فيما بعد ليصل إلى أكثر من 10 آلاف محارب.

أنظر:

Barkey(Henri J), " Turkey’s kurdish Dimela", Survival, Oxfoed, Pergamon Press,(vol35, n°=4 1993), dans : Semith Vanner, " Dossier : Turquie la nouvelle donne", Revue du Problèmes Politique et Sociaux,(Paris : La Documentation Française, n°=757, novembre 1995), p31.

* ـ تمكن الحزب من توسيع القاعدة الشعبية المساندة له، وذلك مع تزايد عملياته المسلحة ومناداته بإقامة دولة كردية مستقلة، الأمر الذي جعل هذه القاعدة تعتبره المفجر العملي لإعادة الإعتبار إلى الذات الكردية، وساهمت الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها المناطق الكردية آنذاك في تدعيم هذه النظرة.

عمل الحزب من جهة أخرى على الإتفاق مع الحركات الكردية في العراق فيما يخص التنسيق في نشاطاتها كالإتفاق الذي جرى بين حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، إلا أن هذا الأخير تراجع عن إتفاقه هذا سنة 1987 بسبب الأساليب التي إستخدمها حزب العمال الكردستاني لتعزيز مكانته في صفوف الأكراد. كما أجرى إتفاقا آخر مع حزب الإتحاد الوطني الكردستاني سنة 1988، إذ كانت مجموعات صغيرة من الحزب تتسلل من شمال العراق وبعض المناطق الحدودية المجاورة للقيام بعمليات هجومية داخل تركيا ثم تعود إلى أماكنها خارج الحدود التركية.

أنظر: د.السيد عوض عثمان، "**حزب العمال الكردستاني التركي**: من الكفاح المسلح...إلى النضال السلمي" مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتجية الأهرام، العدد 149، 2002)، ص155.

المدنيين والعسكريين الأتراك في المنطقة الكردية، وحتى في صفوف المتعاونين من الأكراد مع السلطات التركية.

من جهة أخرى، لم تقتصر عمليات الحزب على الأراضي التركية، بل إنتقلت إلى الخارج بهدف إكساب القضية الكردية بعدا دوليا وتكوين رأي عام دولي مساند لها، وتمثل ذلك من خلال ضرب المصالح التركية في الخارج، إذ شهدت صائفة 1993 قيام الحزب بعدة عمليات في العديد من المدن والعواصم الأوربية(ألمانيا، فرنسا، سويسرا وبريطانيا)، إستهدفت مقرات السفارات والقنصليات والمصارف وحتى وكالات السفر التركية.

إلى جانب العمل المسلح في الخارج، إعتمد الحزب كذلك أسلوب العمل السياسي، وذلك من خلال تنظيم المظاهرات والمؤتمرات، كالتي جرت في كل من ألمانيا وبريطانيا(1993 ــ1994وهو الأمر الذي زاد من تعقد جوانب المسألة الكردية بالنسبة للسلطات التركية والوقوع بين أمرين: إستخدام الخيار العسكري أو الخيار السياسي في التعامل مع هذه المسألة.

لمواجهة هذا الوضع، لجأت تركيا إلى تشديد رقابتها العسكرية على المناطق الكردية، حيث تم وضعها تحت حالة الطواريء منذ سنة 1990، مع القيام بحملة إعتقالات واسعة في صفوف حزب العمال الكردستاني بشكل خاص، إلى جانب عمليات تهجير واسعة شملت القرى في المناطق الحدودية[(1)].

بالإضافة إلى هذا، إتخذت السلطات التركية العديد من الإجراءات تمنع الأكراد من إنشاء الأحزاب السياسية وممارسة النشاط الإعلامي، إذ أصدرت في 09 أفريل 1990 مرسوما(413) يمنح الصلاحية للحاكم العام لديار بكر بالحجز أو المنع المؤقت أو النهائي لأية نشرية تتضمن معلومات عن نشاط القوات التركية بالمنطقة، مع حقه في الإستيلاء على مطابع هذه النشريات[(2)].

من جهة أخرى إستعانت السلطات التركية للتصدي لمحاربي الحزب بالأكراد ذاتهم، وذلك بإنشاء وحدات تعرف باسم حماة القرى[*]، إلى جانب العمل على القضاء على مواقع حزب العمال الكردستاني، إذ جندت قواتها لملاحقة زعيمه وعناصره في الداخل والخارج، مما سمح لها بالتدخل بصفة دورية في الأراضي العراقية منذ سنة 1984، خاصة بعد الإتفاقية التي أبرمتها مع العراق، والتي تسمح للقوات

---

(1)ــ Christiane More,"Les kurde une fois encore oubliés", op.cit.

(2)ــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص154.

*ــ تنتمي أغلبها إلى القبائل والعشائر الكردية المعارضة للحزب، إذ إستعانت السلطات التركية بالعمال والمزارعين والموظفين الصغار الأكراد لتجنيدهم كحراس مدنيين لحراسة القرى الكردية، وتراوحت أعداد هذه القوات ما بين 24 و35 ألف كردي مسلح، تمنحهم الدولة التركية رواتب شهرية، ولقد كانت هذه القوات هدفا لمحاربي حزب العمال الكردستاني إلى جانب ملاك الأراضي الكبار الذين يملك 2% منهم نسبة 30.5% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في جنوب شرق الأناضول.

أنظر: د.السيد عوض عثمان، حزب العمال الكردستاني التركي، مرجع سابق، ص155.

العسكرية للبلدين بإختراق أو الدخول إلى إقليم الدولة الأخرى لمسافة 5 كلم، لملاحقة المقاتلين الأكراد لمدة محدد بـــ 3 أشهر[1].

و وصلت الأمور إلى حد السعي لإقامة منطقة عازلة على الحدود العراقية للفصل بين الأراضي التركية ونشاط مقاتلي الحزب في شمال العراق، إلى جانب غلق الحدود البرية مع سوريا والعراق لمنع تسربات المجموعات المسلحة الكردية.

لكن السلطات التركية وبغرض التخفيف من حدة التوتر، نتيجة وصول الأمور إلى حد خطير، عملت على منح الوسائل الإقتصادية مكانتها في مواجهة المسألة الكردية، على إعتبار أنه يمكن التعامل مع هذه المسألة بالتخفيف من حدة العمل العسكري واللجوء إلى وسائل أخرى من خلال محاولة تحسين وتطوير المناطق الكردية من الناحية الإقتصادية والإجتماعية.

كان ذلك من خلال مشروع الأناضول الكبير(GAP)[*]، الذي يعد أكبر مشروع عرفته تركيا[*]، وتتمثل أهميته في كونه مشروعا تنمويا جهويا، يغطي 8 مقاطعات في جنوب شرق الأناضول(كردستان بشكل خاص)، من بينها ديار بكر، مردين وباتمان، بمساحة إجمالية تقدر بما بين 73 و75 ألف كلم$^2$(مما يمثل حوالي 9,5% من مساحة تركيا كلها)، إذ يتضمن 13 مشروعا في مجال الري(بمساحة 1,5 مليون هكتار) وتوليد الطاقة الكهرومائية من خلال إنشاء 22 سدا، وما بين 17 و19 مركزا لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهري دجلة والفرات[2]. وكانت البداية مع إقامة سد أتاتورك الذي يعد من بين أكبر السدود في العالم.

أرفقت هذه المشاريع بمخططات تنموية شملت مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية مرورا بتطوير طرق الإتصالات، من خلال إنشاء طريق سريع وخط للسكة الحديدية وغيرها[3]. وتتمثل أهم الإنعكاسات المباشرة لهذا المشروع على النشاطات الإقتصادية في الإقليم، في كون أن برنامج الري موجه

---

(1)_ Christiane More, " Kurdistan : un lancinant conflit", Le Monde Diplomatique, (novembre 1987) : (sur CD : Le Monde Diplomatique : 1980 _ 2000).

*_ GAP: Guney Doger Anadolu Projesï, Great Anatolian Projet, Grand Projet Anatolien.

*_ خصصت تركيا ميزانية مالية قدرت بـــ 32 مليار دولار، وحددت مدة إنجازه في حدود 30 سنة(2010 أو2015) وسيمكن من خلق 3 ملايين منصب عمل وذلك حسب رئيس المشروع (M.Olcay Univer).

أنظر:

Christiane More," Les objectifs cachées du Grand Projet Anatolien", Le Monde Diplomatique (octobre 1993) : (sur CD : Le Monde Diplomatique : 1980 _ 2000).

(2)_ Goux Baudiment (Fabiene), " Le Gap : Projet Anatolie du Sud Est", Futurible, pp 117_ 120 Dans : Semith Vanner, op.cit, p58.

(3)_ Idem.

لإحداث تغيير جذري في طريقة الإنتاج على مستوى النشاط الزراعي وذلك من خلال المرور من الزراعة الجافة(التنظيم التقليدي) إلى زراعة محلية مروية ومتنوعة(خاصة الخضر والفواكه)، على إعتبار أن إمكانية التغيير أصبحت واردة بفضل المياه التي توفرها السدود(خاصة سد أتاتورك)، مما يعني محاولة الحصول على إنتاج ذي أهمية من الناحية التجارية، في ظل وجود إمكانية تحول الإقليم إلى قاعدة هامة للتصدير الزراعي ــ الصناعي(1).

من هنا فإن مشروع الأناضول من خلال برامجه التنموية، يهدف إلى تحديث إقليم جنوب شرق الأناضول أي المنطقة الكردية التي تعد من أفقر الأقاليم التركية وأقلها تنمية. إلى جانب تدعيم النمو الإقتصادي الوطني وتنمية التصدير وخلق نوع من الإستقرار الإجتماعي.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى طبيعة الوضع الإقتصادي والإجتماعي بالمنطقة الكردية*، فهي تختلف عن بقية مناطق تركيا خاصة من الجانب الصناعي، إذ تعد الزراعة أهم نشاط يمارس بها، فقد أشارت دراسة قدمتها الغرفة الصناعية بإسطنبول إلى أنه ما بين 14 إلى 18 من الإقطاعين الأكراد يحتلون المرتبة الأخيرة في قائمة المساهمين في الإنتاج السنوي الصافي في الفترة ما بين 1979 ــ 1986*.

---

(1)— Ibid, pp 59 — 60.

*ــ على الرغم من أن العديد من الدراسات تشير إلى صعوبة إجراء تحليل للوضع الإقتصادي بالأقاليم الكردية داخل الدول التي تتواجد بها الجماعات الكردية، وذلك يرجع إلى عاملين هامين هما:

أ ــ العامل الأول: يرتبط بكون أن المعطيات المقدمة، قد تحمل العديد من الأخطاء، بالنظر على التطورات التي تعرفها هذه المناطق.

ب ــ العامل الثاني: اللجوء إلى ضرورة معرفة المعطيات الإقتصادية الدقيقة والتفصيلية لكل مقاطعة من المقاطعات الكردية، لوضع جدول إقتصادي شامل لمنطقة كردستان عبر الدول التي تتواجد بها الجماعات الكردية، وهذا ما يزيد من صعوبة عملية التحليل.

أنظر:

Hamit Bozarslan, op.cit, p33.

*ــ أشارت إحدى الدراسات إلى أن نصيب 17 مقاطعة تركية والتي تضم غالبية كردية، من الدخل القومي قد قدر بــ 10.39 % سنة 1965، وتراجع إلى 8.17% سنة 1979، ثم إلى 7.68% سنة 1986. في حين قدر الدخل الفردي في كامل تركيا بــ 2032 دولار، بينما لم يتجاوز 300 دولار في شرقها خلال سنوات التسعينيات، وهذا ما يوضح الإختلاف بين غرب تركيا وشرقها من الناحية التنموية، على إعتبار أن الإقليم الشرقي لا يحض سوى بــ 4% من الإمدادات، بينما يوجه أكثر من 70% من الدعم إلى غرب البلاد.

أنظر:

Hamit Bozarslan, op.cit, pp 40 — 41.

من جهة أخرى، فعلى الرغم من إمتلاك المناطق الكردية لثروات طبيعية ومعدنية هامة تؤهلها لتصبح ذات أهمية إقتصادية خاصة من الجانب الصناعي، إلا أن هذا الأخير يشهد نقصا في الإهتمام به مقارنة مع بقية مناطق تركيا*.

من خلال ما تقدم، أوضحت العديد من الدراسات بأن مشروع الأناضول إلى جانب إعتباره مسألة داخلية تبرز إمكانيات تركيا وقدراتها في تطوير إقتصادها، فهو يعد بمثابة رد فعل إتجاه المنادين بالإنفصال الكردي، وذلك بالعمل على تحقيق التوازن بين المناطق الكردية وبقية مناطق تركي، وذلك من خلال تطوير هذه المناطق بخلق مؤسسات إقتصادية وتطوير التعليم وقطاع العمل وغيرها[(1)].

إلا أن بعض الدراسات ركزت على أن الهدف من هذا المشروع، يتمثل في وضع الإقليم الكردي تحت سيطرة الدولة التركية للتمكن من محاصرة المقاومة الكردية، على أساس أن تدعيم التنمية الإقتصادية من شأنه أن يساهم في التراجع عن طرح المسائل السياسية*.

ذلك على إعتبار أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها الأقاليم الكردية بتركيا، قد ساهمت بشكل كبير في نمو الحركة الكردية و وصولها إلى حد المطالبة بالإنفصال، ودعمها في ذلك السياسة التركية إتجاه هذه الأقاليم*.

فمن جوانب إحكام السيطرة على الإقليم، أن إقامة شبكة واسعة من طرق المواصلات من شأنها أن تسهل توغل وتحرك القوات التركية داخل هذه المناطق، إلى جانب السيطرة على مسألة تسيير الموارد المائية بها، مما يعني التحكم في نشاط المزارعين، فضلا عن أن توفير مناصب العمل بالمنطقة، سيؤدي إلى إنشغال السكان بالمسائل المعيشية وإهمال المقاومة.

من جهة أخرى فإن متطلبات المشروع من شق للطرقات وغيرها، سيؤدي إلى تدمير العديد من القرى الكردية(تطهير القرى والأودية)، حيث أدى إنشاء سد أتاتورك حسب أحد المسؤولين إلى تهديم 116 قرية وإضطر حوالي 55 ألف شخص إلى مغادرة الإقليم(عمليات هجرة وتهجير وإمكانية إقامة قرى جديدة)، ورأى البعض بأن هذه العمليات ترمي إلى تدمير الإرث التاريخي الكردي، مما يعني

---

*ــ للمزيد من التفاصيل حول هذه النقاط أنظر:

Hamit Bozarslan, op.cit, pp 40 ــ 41.

(1)ــ Goux Baudiment, op.cit, Dans : Semith Vanner, op.cit, p58.

*ــ شبه مشروع الأناضول من حيث أهدافه الفعلية بمشروع قسنطينة الذي تقدم به الجنرال ديغول سنة 1958.

*ــ ذكر Hamit Bozarslan في كتابه: La question kurde، ص38 ــ ص39، أن مذكرات بعض الكتاب الكماليين قد أشارت إلى أن تخلف كردستان تركيا هو بالدرجة الأولى خيار سياسي متعمد، حيث ذكر أحد الصحفيين أن أتاتورك خلال زيارته للمناطق الشرقية، أعطى موافقته لإنشاء طريق عسكري في حين إعتبر أنه لا توجود ضرورة لإنشاء المدارس، أو أي نوع آخر من أشكال التنمية.

محاولة تغيير الخريطة السياسية، الإجتماعية والإقتصادية لهذا الإقليم ودمجه مع باقي المناطق التركية الأمر الذي من شأنه محاصرة المقاومة الكردية وعزلها عن القاعدة المجتمعية التي تدعمها[1].

إلى جانب الإجراءات الإقتصادية، إتخذت تركيا بعض الإجراءات السياسية والثقافية إتجاه الأكراد وتجلى ذلك مع حرب الخليج الثانية، إذ إعتبرت سنة 1991 سنة هامة بالنسبة لهؤلاء. حيث ظهر تغير في السياسة التركية الرسمية إتجاه الأقلية الكردية، مع إعلان الرئيس التركي تورغوت أوزال في 27 جانفي 1991 رفع الحظر عن التحدث باللغة الكردية، الذي أقره البرلمان التركي في أفريل من نفس السنة، دون السماح بتدريسها[2]. حيث إعتبر هذا القرار بمثابة إعتراف رسمي بوجود أقلية كردية داخل تركيا*.

إلا أن التصريحات التركية لم تتبعها إجراءات فعلية لصالح الأكراد، مما دفع إلى الإعتقاد بأن ظروف حرب الخليج وتوتر الأوضاع بالمنطقة، إلى جانب التطورات التي عرفتها المسألة الكردية بالعراق خلال تلك الفترة، هي التي دفعت تركيا إلى إتخاذ مثل هذه الإجراءات والتصريحات للتخفيف من حدة التوتر التي شهدته آنذاك.

لم تتمكن تركيا من القضاء على نشاط حزب العمال الكردستاني بالمنطقة الكردية*، مما دفعها إلى العودة إلى العمل العسكري من جديد، حيث إعتبرت حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية تهدف إلى تهديد وحدة البلاد، وأصدرت قانونا لمكافحة الإرهاب في 12 أفريل1991[3].

---

[1]ـ Christiane More, Les objectifs cachées du Grand Projet Anatolien, op.cit.

[2]ـ Kendal Nezan, La Turquie s’embourbe au Kurdistan, op.cit.

*ـ إتخذت السلطات التركية من جهة أخرى بعض الإجراءات فيما يخص تخفيف العقوبات عن الأكراد، وذلك من خلال إلغاء المواد رقم 141، 142 و168 من قانون العقوبات الجنائية التركية، والتي فرضت على الآراء والأفكار كتبني الشيوعية والفاشية.

أنظر:

Kendal Nezan, La Turquie s’embourbe au Kurdistan, op.cit.

و وصل الأمر إلى حد ذهاب الرئيس أوزال إلى التعبير عن أن تركيا تضع نفسها حارسة لحقوق الأكراد ليس فقط في تركيا، وإنما في المنطقة ككل.

أنظر:محمد مصطفى شحاتة، مرجع سابق، ص228.

كما إقترح أوزال أثناء حرب الخليج شكلا من النظام الفدرالي يضمن التمثيل للعرب والأكراد والعرب.

أنظر:

Alain Gresh, op.cit.

*ـ قام حزب العمال الكردستاني حسب بعض التقديرات بحوالي 801 عملية خلال سنة 1991، و وصلت سنة 1994 إلى حد 1881 عملية، إلى جانب قيامه بالعديد من العمليات في الخارج.

أنظر: أحمد وهبان، مرجع سابق، ص172.

[3]ـ Kendal Nezan, La Turquie s’embourbe au Kurdistan, op.cit.

أسفرت المرحلة التي عاشتها تركيا منذ منتصف الثمانينيات عن خسائر كبيرة للطرفين الكردي والتركي، سواء من الناحية البشرية أو الإقتصادية والإجتماعية*، مما زاد في صعوبة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بالمناطق الكردية، إذ لم تتم الإستفادة من المشاريع التي كانت مبرمجة لإستغلال موارد هذه المناطق وإنعاش الإقتصاد الوطني.

عرفت تركيا من جهة أخرى، حالة سياسية صعبة خلال هذه الفترة، تمثلت في حدوث إنقسام داخل الأوساط السياسية التركية حول كيفية التعامل مع المسألة الكردية(الإنفتاح أو التشدد) التي أثرت وبشكل واضح في التوجهات والعلاقات الخارجية التركية، خاصة مع دول الجوار. كما ظهر هذا التأثير في مسألة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، حيث وجهت لها العديد من الإنتقادات، فيما يخص إحترام حقوق الإنسان، الذي شكل شرطا أساسيا في إنضمامها إلى هذا الإتحاد.

إلا أن أبرز الأحداث التي ميزت الحركة الكردية في تركيا في أواخر سنوات التسعينيات وبالأخص داخل حزب العمال الكردستاني، هي بداية التحول في طريقة وإستراتيجية عمله، بعد فشله في تجسيد فكرة وشعار كردستان المستقلة، من خلال الكفاح المسلح الذي قاده لمدة قاربت الـــ 15 سنة بزعامة عبد الله أوجلان.

ظهر هذا التحول من خلال المبادرات السياسية التي طرحها الحزب لحل المسألة الكردية داخل تركيا مع أوائل سنة 1998، والتي تمثلت أساسا في مبادراته لوقف إطلاق النار، وطرح زعيمه لفكرة الفيدرالية في إطار الدولة التركية، ولفكرة الحوار لحل هذه المسألة، وهذا ما يدل على التغير الجذري في مطالب الحزب، حيث إنتقلت من المطالبة بالإنفصال إلى المطالبة بفكرة الفدرالية.

ويمكن توضيح أهم العوامل التي أثرت في توجهات حزب العمال الكردستاني وتحوله إلى العمل السياسي أو السلمي) فيما يلي:

---

*ـــ قدر عدد القتلى بحوالي 30 ألف قتيل أغلبهم من المدنيين، وبلغ عدد القرى المهدمة بحوالي 3000 قرية.

أنظر:

Michel Verrier, " Quelle stratégie pour le Kurdistan", <u>Le Monde Diplomatique</u>, (février 1999) : (sur CD : Le Monde Diplomatique : 1980 ـــ 2000).

كما مست عمليات نقل السكان الأكراد سنة 1987، 52 مقاطعة من بين 67 داخل تركيا.

أنظر:

Christiane More, " Kurdistan : un lancinant conflit, op.cit.

من جهة أخرى فقد جندت تركيا القسم الأكبر من قواتها العسكرية في هذه المواجهة، قدر بحوالي 30 ألف جندي، وجهت له 30 % من ميزانية الدولة لمواجهة أعمال حزب العمال الكردستاني، وأشارت التقديرات إلى أن الحرب الكردية التركية كلفت تركيا حوالي 7 مليار دولار، في حين أشارت تقديرات أخرى بأكثر من 10 مليار دولار سنويا.

أنظر: د.السيد عوض عثمان، حزب العمال الكردستاني التركي، مرجع سابق، ص156.

أ ــ تراجع قوة الحزب ومعرفته لنوع من الضعف خاصة مع بداية سنة *1998، ويرجع ذلك إلى تصعيد تركيا من عملياتها العسكرية ضده، من خلال تجنيدها لأكثر من 80 ألف من قواتها العسكرية[1]. التي كانت مدعمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

**ب ــ** تمكن القوات التركية من إعتقال قيادات بارزة في صفوف الحزب، من بينها القائد العسكري شمدين صافيق في 13 أفريل 1998 في شمال العراق، إلا أن أهمها كان إلقاء القبض على عبد الله أوجلان في 16 أفريل 1999 بكينيا(نيروبي)، في ظل عملية إختطاف تضاربت الروايات حول الأطراف المشاركة فيها(تركيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك بعد أن تمكنت من طرده من سوريا، ليتجه إلى روسيا ثم إلى إيطاليا لطلب اللجوء السياسي، حيث أصبح مطلوبا من قبل بعض الدول الأوروبية بسبب الأعمال التخريبية التي قام بها حزبه في الخارج، إلى جانب مطالب تركيا بتسليمه لها، مما أثار العديد من المظاهرات الكردية في العديد من الدول الأوروبية خاصة في ألمانيا، الأمر الذي أعطى حسب البعض بعدا أوسع للمسألة الكردية داخل تركيا وحتى داخل الدول المجاورة.

بالقبض على أوجلان* وتراجع قوة حزبه، أظهرت تركيا نجاحها في القضاء على الحركة الكردية بها، خاصة بعد إعلانها عن نجاح إستخباراتها في إلقاء القبض على جواد سوسيال الذي يعد ثاني شخصية هامة في حزب العمال الكردستاني.

أبدى أوجلان خلال جلسات محاكمته إبتداء من سنة 1999، والتي صرحت السلطات التركية آنذاك بأنها ستكون عادلة، مواقف سياسية أظهر فيها رغبته في التعامل مع المسألة الكردية والصراع مع تركيا من خلال العمل السلمي، مع تراجعه عن فكرة الفيدرالية والمطالبة بالحصول على مجال أوسع من الحقوق السياسية والثقافية للأكراد داخل تركيا، كما طلب من الجناح العسكري لحزبه سحب قواته خارج حدود تركيا.

وهو الأمر الذي عزم عليه هذا الجناح إبتداء من الفاتح من سبتمبر1999 تعبيرا عن تلبيته لطلب أوجلان على الرغم من تمسك تركيا بضرورة إستسلام مقاتلي الحزب.

حكم على أوجلان بالإعدام سنة 2000، بتهمة الخيانة والعمل على تقسيم البلاد، وذلك حسب المادة 125 من قانون العقوبات التركي، التي تنص على أن هذه العقوبة تعد عقوبة قصوى لتهديد وحدة الأمة أو

---

*ــ تشير بعض الكتابات إلى أن الحزب قد عرف نقصا في الأسلحة والعتاد، مما إضطر عبد الله أوجلان إلى نقل نشاطه إلى المنطقة الكردية التابعة للإتحاد الوطني الكردستاني بشمال العراق، كما بلغ عدد القتلى في صفوفه 1700 قتيل سنة 1998، بينما قدر بـــ 280 قتيل في صفوف الجيش والأمن التركيين.

أنظر: حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص323.

[1]ــ د.السيد عوض عثمان، حزب العمال الكردستاني التركي، مرجع سابق، ص156.

*ــ سجن في جزيرة إيمرالي في بحيرة مرمرة بصفة إنفرادية.

الدولة، إلا أنه تم إرجاء تنفيذ هذا الحكم آنذاك لإنتظار صدور قرار في هذا الشأن من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

**جـ ــ** حدوث نوع من التقارب بين تركيا وسوريا وبين تركيا وإيران، مما صعب الأمور على مقاتلي حزب العمال الكردستاني*.

**د ــ** مدى إستفادة المسألة الكردية من قضية إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، والتي إقترنت بضرورة قيامها تركيا بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية، إلى جانب إصلاحات سياسية وقانونية خاصة في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إذا كان حزب العمال الكردستاني قد غير من إستراتيجية عمله بتوجهه إلى العمل السياسي فإن تركيا بدورها عملت في السنوات الأخيرة على إدخال العديد من الإصلاحات السياسية والقانونية والإجتماعية نتيجة العديد من الضغوطات الداخلية والخارجية، خاصة مسألة إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، التي ترى بأنه من شأنها أن تساهم في حل العديد من المسائل العالقة، خاصة من الجانب الإقتصادي، وقد جاءت هذه الإصلاحات بما يمكن الأكراد من الحصول على العديد من الحقوق الثقافية والسياسية داخل تركيا.

ففي إطار الإستحقاقات السياسية والديمقراطية للإنظمام إلى الإتحاد الأوروبي، أقر البرلمان التركي العديد من الإصلاحات بما يتفق ومعايير كوبنهاجن، حيث تتعهد تركيا بتغيير قانون الإنتخابات والأحزاب السياسية، وذلك من خلال خفض نسبة التمثيل النسبي من 10% إلى 5% لإتاحة الفرصة أمام المزيد من الأحزاب لدخول البرلمان، خاصة تلك المساندة للمسألة الكردية.

إضافة إلى بعض الإجراءات المتعلقة بتعديل قانون مكافحة الإرهاب لإفساح المجال أمام حرية الرأي والتعبير وإنشاء الجمعيات والمنتديات السياسية[(1)].

وفي خطوة هامة في مجال الإصلاح السياسي، وافق البرلمان التركي في 26 جويلية 2001 على تعديل مواد دستورية هامة شملت 27 مادة، بحيث تسمح بإستخدام اللغات غير التركية مثل الكردية والعربية في الإعلام والنشر، مما يسمح بإقامة محطات للبث الإذاعي والتلفزيوني وإصدار الصحف والمطبوعات

---

*ــ خاصة بعد توقيع بروتوكول أمني مع سوريا والذي ينص على مراقبة الحدود وإغلاق أماكن التدريب التابعة للحزب في سهل البقاع اللبناني، إلى جانب إعلان تركيا وإيران في 28 مارس 2000 لكل من حزب العمال الكردستاني ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة المسلحة على أنهما تنظيمين إرهابيين.

أنظر: د.السيد عوض عثمان، حزب العمال الكردستاني التركي، مرجع سابق، ص157.

(1)ــ د.السيد عوض عثمان، "دلالات أزمة الهوية في تركيا"، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد 150، 2002)، ص143.

باللغة العربية والكردية. إضافة إلى إنهاء حالة الإعتقالات السياسية بسبب مقولات أو خطب أو أفكار سياسية معارضة، وحظر ذلك في حالة تطور نشاط الجماعات المعارضة إلى فعل تخريبي*.

إلا أن أهم خطوة في إطار الإصلاحات السياسية داخل تركيا، هي موافقة البرلمان في 3 أوت 2002 على السماح بالنشر والتعليم والإعلان باللغات المحلية ومنها الكردية والعربية في المدارس الخاصة دون المدارس العامة، وذلك تحت إشراف الدولة. إلى جانب إلغاء عقوبة الإعدام إلا في حالة الحرب والطوارئ و إستبدالها بعقوبة السجن المؤبد أو بعقوبة مشددة، كما أدخلت العديد من التعديلات لمنح الأقليات الدينية غير المسلمة المزيد من الحقوق، على خلاف ما كان في السابق.

كل هذه الإجراءات تعبر عن تغير جذري في السياسة التركية الداخلية، بالرغم من معارضة بعض الأحزاب للعديد من هذه الإصلاحات خاصة المتعلقة بالأكراد والأقليات في تركيا التي دخلت مرحلة جديدة من الإصلاح السياسي والقانوني.

من خلال ما تقدم، يتضح بأن المسألة الكردية قد شكلت تحديا هاما بالنسبة للحكومات التركية المتعاقبة، فعلى الرغم من مختلف السياسات التي إتبعتها هذه الحكومات، سواء من ناحية عدم الإعتراف بمسألة الأقليات والقومية، أو من ناحية السياسات الإقتصادية والإجتماعية التي طبقتها في المناطق الكردية لمدة طويلة من الزمن، إلا أن المسألة الكردية فرضت نفسها داخل تركيا، وأثرت وبشكل فعلي على السياسات الداخلية والخارجية لها، حيث شكلت في الكثير من المرات إحدى الأسباب التي هددت وحدة وأمن تركيا، خاصة في عهد الحركة الكردية الحديثة بزعامة حزب العمال الكردستاني، الذي لا يزال أقوى التنظيمات الحزبية الكردية في تركيا حتى الآن.

وإن لم تنجح هذه الحركة في تحقيق الهدف الذي رافقها طيلة مراحل تطورها أي الإنفصال وتشكيل الدولة الكردية المستقلة، إلا أنها تمكنت من الحصول على تنازلات هامة في الميدان الثقافي والسياسي، الأمر الذي كان مستحيلا في مراحل سابقة.

كل هذه المسائل توضح بأن تطور المسألة الكردية داخل تركيا، قد إرتبط بطبيعة الظروف سواء الداخلية أو الخارجية، حيث كانت تثور تم تخمد ثم تثور مرة أخرى كلما سمحت هذه الظروف بذلك ولذلك فقد تطورت مطالب الحركة الكردية من المطالبة بالإنفصال إلى طرح فكرة الفدرالية، وصولا إلى المطالبة بتأمين حقوق الأكراد القومية، وهو الأمر الذي يمكن إعتباره جانب ربح هام لهذه الحركة داخل تركيا، التي ظلت لمدة طويلة من الزمن تنكر وجود شعب بها يسمى الشعب الكردي، لتخطو فيما بعد

*ــ إلى جانب هذا فقد أقر البرلمان في 28 مارس 2002 جملة من التعديلات، تضمنت:« السماح للمشتبه فيهم بقضايا تنظرها محاكم أمن الدولة التوكل بمحامين، وتخفيف القيود المفروضة على أنشطة المنظمات الطلابية وتوقيع غرامات مادية على رجال الشرطة اللذين تتم إدانتهم في حوادث تعذيب. هذا إلى جانب عدم إغلاق أي حزب سياسي بسبب آراءه السياسية والإكتفاء بتغريمه وحرمانه من الدعم الحكومي».

أنظر: د.السيد عوض عثمان، دلالات أزمة الهوية في تركيا، مرجع سابق، ص144.

خطوة هامة في مجال الإصلاحات السياسية والقانونية، التي تعترف بالأكراد وتمنحهم العديد من الحقوق الثقافية والسياسية والقانونية الهامة.

## المطلب الثاني: تطور المسألة الكردية في العراق

برزت المسألة الكردية داخل العراق منذ تشكيل الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى وذلك مع ظهور المطالب الكردية بإقامة دولة مستقلة، شأنها في ذلك شأن مختلف القوميات التي تطالب بتشكيل كيان سياسي خاص بها، في إطار مباديء تقرير المصير.

ويمكن توضيح مراحل تطور المسألة الكردية في العراق كما يلي:

### المرحلة الأولى: المسألة الكردية في العراق بعد الحرب العالمية الأولى إلى غاية سنوات الثلاثينيات:

تمثل التوجه القومي الكردي داخل العراق بعد الحرب العالمية الأولى، في ضرورة الحصول على نوع من الإستقلال الذاتي، مما يعني الإعتراف الداخلي والدولي بالأقلية الكردية كغيرها من الأقليات والقوميات المتواجدة في مختلف دول العالم.

من جهة أخرى فقد رأت لجنة الأمم التابعة لعصبة الأمم آنذاك أنه: « لو أخذ الجانب العرقي بالحسبان دون غيره من العناصر، فالنتيجة أن كل دولة كردية يجب أن تنشأ حيث يؤلف الأكراد أربعة أخماس السكان [*]»، الأمر الذي دفع الحركة الكردية العراقية إلى التطلع نحو تحقيق مطالبها القومية.

خلال هذه الفترة عرفت المناطق الكردية حركات معارضة للتواجد البريطاني كانت أولها الحركة المسلحة التي قادها الشيخ محمود البرزنجي سنة 1919، خاصة بعد تراجع بريطانيا عن فكرة إنشاء دولة كردية بالموصل وسعيها لضمها إلى العراق، إذ رأت بأن سيطرتها على الدولة العراقية التي كانت بصدد إنشائها من خلال الإنتداب، تضمن لها السيطرة على هذه المنطقة النفطية الهامة.

وهذا ما زاد في حجم المعارضة الكردية، خاصة تلك التي شهدتها محافظة السليمانية التي رفضت فيها جماعات كردية الإنضمام إلى العراق، خلال إستفتاء أجري بها لتنصيب الملك فيصل ملكا على العراق[1].

بعد تشكيل الدولة العراقية وقيام النظام الملكي بها، الذي عقبه ضم ثلاث ولايات عثمانية إلى بعضها البعض(الموصل البصرة وبغداد)، ظلت ولاية الموصل التي تضم غالبية كردية تمثل مشكلتين أساسيتين داخل الدولة العراقية وذلك من خلال:

أ ـــ المطالبة التركية بهذه الولاية على أساس أنها جزء لا يتجزأ منها وذلك لعدة أسباب أهمها ما تتمتع به الولاية من ثروة نفطية، جعلت تركيا ترغب وتعمل على الإحتفاظ بها.

---

[*]ـــ ورد في: دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص209.

[1]ـــ نفس المرجع، نفس الصفحة.

**ب ــ** إحتواء الولاية على المناطق الكردية الرئيسية في العراق(السليمانية، أربيل ودهوك) التي طالب سكانها بإقامة كيان مستقل خاص بهم كما حدث مع الدولة العراقية.

إلى جانب هذا فقد تحول الرفض الكردي من رفض للإدارة البريطانية إلى رفض لإنتشار وتوسع الإدارة العراقية الملكية في المناطق الكردية، لشكل بذلك المسألة الكردية تحديا بالنسبة للدولة العراقية منذ بداية عهدها، إلى حد إرتباطها بالإستقرار الداخلي للعراق وحتى بتوجهاته الخارجية.

في المقابل عملت بريطانيا منذ البداية على تثبيت وإستمرار نفوذها داخل العراق، وذلك بالضغط على الحكومة العراقية من خلال المسألة الكردية لتوقيع العديد من المعاهدات كإعتراف قانوني بهذا النفوذ (معاهدات سنة 1921، 1930،1927،1924) والتي تضمنت وبصفة خاصة إجراءات عسكرية تحد من حرية العراق، من بينها وضع القوات المشتركة البريطانية ــ العراقية تحت قيادة بريطانيا مع عدم إستخدام الجيش العراقي إلا بموافقة بريطانية، وذلك بهدف منع العراق من القيام بأية حركة مقاومة تطالب بالإستقلال عن بريطانيا، إلى جانب الحد من القدرات العراقية في مواجهة الحركات الكردية المسلحة التي كانت تثار تزامنا مع الضغوط البريطانية على الحكومة العراقية للحصول على إمتيازات أكبر[1].

كان أهم ما قامت به بريطانيا في إطار إستغلالها للمسألة الكردية، الضغط على الحكومة العراقية للتوقيع على معاهدة طويلة الأمد تضمن إستمرار النفوذ البريطاني من جهة وكسب تأييد الجماعات الكردية من جهة أخرى، إذ تم توقيع بيان بريطاني عراقي في 24 فيفري 1922 تضمن: « إعتراف الحكومتان العراقية والبريطانية بحقوق الأكراد القاطنين داخل حدود العراق في تشكيل حكومة كردية في إطار الدولة العراقية، وأن الأكراد سيرسلون مندوبين مسؤولين إلى بغداد لبحث علاقاتهم السياسية والإقتصادية مع الحكومتين »[2].

كما تمكنت من وضع إطار قانوني كحل نهائي لمسألة الموصل، إذ قررت عصبة الأمم في 16 ديسمبر 1925 ضم هذا الإقليم إلى العراق*، وذلك رغم معارضة الأكراد، حيث جاء في تقرير اللجنة التابعة لعصبة الأمم برئاسة الكونت هونغروا تيليك (Conte Hongrois Teleke) التي تم تفويضها لإستطلاع الأمور داخل هذا الإقليم، أن أغلبية سكانه لا يرغبون في العودة إلى السيطرة التركية ولا الإنضمام إلى بغداد، وإنما يرغبون في إنشاء دولة كردية مستقلة[3].

---

[1]ــ محمود الدرة، مرجع سابق، ص116 ــ 117.

[2]ــ ورد في: سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، مرجع سابق.

*ــ تحصلت بذلك فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على نسبة 23.75% من نشاطات شركة البترول التركية التي تحولت إلى شركة البترول العراقية(Irak Petroleum Company) وظلت تستفيد من بترول كردستان وعائداته حتى سنة 1972 أنظر:

Kendal Nezan, Privés d'état, les kurdes ne peuvent oublier les leçons de l'histoire,op.cit.

[3]ــ Kendal Nezan, Privés d'état, les kurdes ne peuvent oublier les leçons de l'histoire,op.cit.

على الرغم من عدم تنفيذ بريطانيا للإجراءات التي وعدت بها الأكراد، إلا أن العراق كان الدولة الوحيدة في المنطقة التي إعترفت رسميا بالأكراد، فلم يمنعوا من إستخدام اللغة الكردية ولا من التعبير عن هويتهم الثقافية، وهو ما يوضح أن الأكراد عرفوا منذ البداية وضعا خاصا في العراق لم تعرفه بقية الجماعات الكردية في الدول الأخرى من المنطقة.

يتضح من جهة أخرى أن طبيعة الأنظمة السياسية في العراق إلى جانب عوامل داخلية وأخرى خارجية لعبت دورا هاما في تحديد طبيعة الحركة الكردية به وطبيعة مطالبها، مما منح المسألة الكردية داخل العراق خصوصية تتميز بها عن ذات المسألة في الدول الأخرى المعنية بها.

فتعامل النظام العراقي مع المسألة الكردية في بداية بروزها به ميزه توجهين أساسيين هما:

**أ ــ** توجه المؤسسة العسكرية وقادتها: يرى ضرورة إخضاع المناطق الكردية لسلطة الحكومة المركزية كباقي مناطق العراق الأخرى حتى و إن إستدعى ذلك إستخدام القوة.

**ب ــ** توجه القيادات السياسية: خاصة الملك فيصل، ويرى بأن إستمرار الدولة العراقية الجديدة والمحافظة على وحدتها في ظل التنوع العرقي والديني فيها، يتطلب إحترام الخصوصيات المختلفة داخل المجتمع العراقي، وبالأخص الخصوصية الكردية.

لذلك تقرب النظام الملكي من الأكراد من خلال التركيز على رؤساء العشائر وأعوان المدن الكردية لما كان لهم من تأثير على الجماعات الكردية، إلى جانب التركيز على رؤساء الطرق الصوفية(القادرية والنقشبندية)*. وذلك لضمان إستمرار النظام الجديد والحفاظ على وحدة العراق من جهة والإحتفاظ بالمناطق الكردية الغنية بثرواتها المختلفة من جهة أخرى.

لم يمنع تقرب النظام الملكي من الأكراد من إستمرار المعارضة الكردية وتمسكها بمطالبها حيث إنضم العديد من نشطاها إلى حركة المعارضة العراقية ضد النظام الملكي القائم، فعرف بذلك العراق عدة حركات كردية مسلحة ذات الطابع العشائري، حيث رفضت توسع الإدارة العراقية لأن ذلك من شأنه أن يفقد العشائر نفوذها داخل هذه المناطق.

كانت أهم هذه الثورات تلك التي قادها الشيخ محمود البرزنجي الذي لم تخمد مقاومته بالرغم من القضاء على أول حركة مسلحة له سنة 1919، لتظهر من جديد خلال سنوات 1923 و1927 التي كان لها تأثير

*ــ رفض أهم شيوخها كالشيخ محمود السليماني وشيوخ الطالباني في كركوك وشيوخ القبائل البرازانية في برازان التعاون مع النظام الملكي، بالرغم من ذلك فقد تحصل الكثير من الأكراد على مناصب هامة في ظل هذا النظام.

أنظر:

Nouri Talabany," 1920 ـ 1998, La société kurde du Kurdistan Irakien", Revu Monde Arabe : Maghreb.Machrek (1ére édition, Paris : La Documentation Française,n°163, janvier ـ mars1999), pp168 ـ 169.

كبير في مسار الحركة الكردية في العراق. لكن الحكومة العراقية تمكنت من القضاء عليها بمساعدة القوات البريطانية، إلى جانب تعاون بعض العشائر الموالية للنظام الملكي*.

بعد إستقلال العراق سنة 1930 ظهرت موجة جديدة من الثورات الكردية* طالبت بالإستقلال والحصول على الحقوق القومية للأكراد، ويرجع ذلك إلى أن المعاهدة العراقية البريطانية حول إستقلال العراق لم تتضمن نصوصا فعلية من شأنها منح ضمانات دستورية يتمتع بها الأكراد داخل الدولة العراقية.

إلا أن هذه الثورات باءت بالفشل لعدة أسباب أهمها غياب برنامج عمل واضح للحركة الكردية إلى جانب التفوق العسكري العراقي الذي دعمته بريطانيا، حيث أن الحسم النهائي لهذه الثورات كان يتم من خلال تدخل السلاح الجوي البريطاني. الأمر الذي جعل العديد من الدارسين يؤكدون على أن بريطانيا عملت على إبقاء المشكلة الكردية داخل العراق دون حل حتى يتسنى لها التدخل كلما إقتضت مصالحها ذلك ولإبقاء العراق في حاجة دائمة لها وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز النفوذ البريطاني في العراق.

**<u>المرحلة الثانية: المسألة الكردية في العراق خلال سنوات الأربعينيات:</u>**

تطورت الحركة الكردية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية مع قيام ثورة الملا مصطفى البرازاني سنة 1943، بعد فشل ثوراته خلال سنوات الثلاثينيات، و لعلها جاءت مستغلة ظروف الحرب وظروف العراق آنذاك للحصول على تنازلات هامة من الحكومة العراقية.

تمكنت قوات البرازاني من إحراز إنتصارات هامة* على حساب القوات العراقية، نتج عنها تزايد نفوذ مقاتلي الحركة الكردية داخل كردستان، وإثارة تخوف السلطات العراقية وهو الأمر الذي أدى إلى تدخل بريطانيا لتهدئة الأوضاع من خلال تقديم وعود بالإستقلال الذاتي للأكراد بعد الحرب، فدخلت بذلك الحكومة العراقية في مفاوضات مع البرازاني سنة 1944 نتج عنها إتفاق حول مطالب هذا الأخير، التي تمثلت في:

---

*ــ للمزيد من التفاصيل حول هذه الثورات أنظر: عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق.

*ــ كانت أهمها إستمرار ثورات محمود البرزنجي التي أدت إلى السيطرة على مناطق واسعة من كردستان، إلى جانب ثورات أخرى منها: ثورات الملا مصطفى البرازاني وحركة مسلحة بقيادة الفلاحين في المناطق الكردية إلى جانب ثورة خليل خوشفي وثورة اليزيديين في سنجار وغيرها.

*ــ واجهت حركة البرازاني في البداية مشاكل تعلقت بنقص السلاح، مما دفعه إلى إتباع خطة للتمكن من الحصول على الأسلحة تمثلت في تنظيم قوة مسلحة إستهدفت مراكز الشرطة والإستلاء على ما بها من سلاح إذ بلغ عدد مراكز الشرطة التي إستولت قوات البرازاني على أسلحتها سنة 1943 حسب بعض التقديرات بــ 21 مركزا.

أنظر: أحمد وهبان، مرجع السابق، ص 182 ــ ص 183.

أ ــ إقامة ولاية كردية تضم كلامن: كركوك، السليمانية، أربيل، الموصل، دهوك، زاخو وعقيرة وتتمتع بالإستقلال الذاتي من الناحية الثقافية والإقتصادية والزراعية.

ب ــ إعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في هذه الولاية.

جـ ــ تعيين وكيل وزارة كردي في جميع الوزارات العراقية و وزير كردي يكون مسؤولا عن ولاية كردستان[1].

كما تضمنت هذه المطالب أمورا أخرى تتعلق بالسلاح وتقديم الموارد للقيام بمنجزات إجتماعية وإقتصادية بالمنطقة الكردية.

إلا أن هذا الإتفاق لم يؤد إلى وضع حل نهائي للمشاكل القائمة، حيث ظهر التراجع العراقي في تنفيذ ما تضمنه من نقاط، نتيجة ضغط المعارضة التي رفضت التعامل مع المسألة الكردية من خلال أسلوب الحوار، فتواصلت بذلك المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية وقوات البرازاني التي تراجعت نتيجة الدعم البريطاني الذي أدى إلى فشلها سنة 1945 وتراجع البرازاني إلى إيران ليساهم في إقامة جمهورية ماهاباد. لكن هذه الثورة ساهمت في نمو الوعي القومي لدى أكراد العراق وحتى في الدول الأخرى كتركيا وإيران.

لم يقتصر نشاط الحركة الكردية على العمل المسلح الذي برز بشكل أكبر مع ثورة البرازاني سنة 1943، وإنما تعداه إلى النشاط السياسي حيث تطورت هذه الحركة من الطابع العشائري إلى الطابع القومي، وكان ذلك من خلال ظهور الحركة الحزبية السياسية الكردية.

وتمثلت أهم هذه الأحزاب في حزب هيوا(الأمل) الذي تأسس سنة 1939* ويعد أول حزب سياسي كردي في العراق، حيث عمل على الوقوف في وجه محاولات صهر المجتمع الكردي كما دعا إلى إنشاء دولة كردية مستقلة، وتمكنت العديد من شخصياته من الحصول على مناصب وزارية داخل الحكومة العراقية إلا أن دوره تراجع بسبب العديد من العوامل، منها الصراعات الداخلية بين أعضائه[2].

كما برزت تنظيمات حزبية كردية أخرى بعد الحرب العالمية الثانية كالحزب الشيوعي سنة 1945* تأثرا بالأفكار اليسارية، وحزب رزكاري كورد(الخلاص الكردي) الذي عرف باسم حزب التحرير الكردي، إذ هدف إلى تحرير كردستان بعد تحرير العراق من الإحتلال*.

---

[1]ــ أحمد وهبان، مرجع سابق، ص183.

*ــ ضم هذا الحزب في صفوفه عناصر عديدة من مختلف شرائح المجتمع الكردي كانت أغلبيتهم تمثل البرجوازية المدنية ومن بين مؤسسيه توفيق وهبي، معروف جيادوك، رفيق حلمي والشيخ قادر برزنجي وآخرون.

[2]ــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص196.

*ــ عرف هذا الحزب باسم جريدة شورش الثورة، وجاء بعد إنحلال الحزب الشيوعي العراقي الذي إنقسم جناحه العربي على إتجاهين: إتجاه فضل الإنضمام إلى الجناح الشيوعي العراقي الذي تأسس من جديد والإتجاه الآخر إنضم إلى حزب الشعب، في حين أن الجناح الكردي قام بتأسيس الحزب الشيوعي في كردستان العراق.

إلا أن أبرز هذه التنظيمات السياسية هو الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي لا يزال حتى اليوم أكبر وأقدم تنظيم سياسي وعسكري على الساحة السياسية الكردية في العراق، إذ تأسس سنة 1946 برئاسة الملا مصطفى البرازاني، على نهج الحزب الديمقراطي لكردستان إيران وكان يهدف في تلك الفترة إلى ضرورة الحصول على الحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة العراقية، إلى جانب الكفاح المشترك مع العرب لتحرير العراق من السيطرة البريطانية ومن الحكم الموالي لها.

على هذا الأساس إنضم حزب البرازاني إلى الحركة الوطنية المعارضة للنظام الملكي والنظام البريطاني، وتمكن من ضم العديد من الأحزاب الكردية الصغيرة إلى جانبه، كما أظهر رفضه لسياسة التحالف التي إنتهجها العراق خاصة في إطار حلف بغداد، التي إعتبره موجها ضد الأكراد.

وقد فسرت العديد من الدراسات مواقف البرازاني هذه بأن رأى ضرورة تغيير إستراتيجية العمل والكفاح ضد الدولة العراقية، وذلك لإدراكه فشل العمل المسلح في تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن جهة أخرى فإن فشل تجربة الجمهورية الكردية بماهاباد جعله يدرك بأنها تجربة لم تظهر في الوقت المناسب، نظرا لإمكانيات الحركة الكردية ذاتها وطبيعة الواقع الإقليمي والدولي آنذاك التي صعبت من تجسيد فكرة إستقلال كردستان. لذلك رأى أنه في ظل واقع دولي تسيره المنافسة بين الشرق والغرب، فإن القوى الكبرى لن تسمح بأي تغيير على مستوى الحدود خاصة إذا تعلق الأمر بمنطقة حساسة تقع بين الإتحاد السوفياتي والخليج، لذلك فإن الإستقلال الذاتي ما هو إلا نظام من الديمقراطية المحلية، لن يكون له معنى في غياب نظام عراقي ديمقراطي برلماني تعددي يسمح لجماعات الأقليات بالمطالبة بحقوقها والدفاع عنها[1].

من هنا إتبع الحزب الديمقراطي الكردستاني مبدأ العمل السياسي السلمي الذي بإمكانه تحقيق أهداف الحركة الكردية، دون أن يعني ذلك تخليه عن العمل المسلح إن إستدعت الضرورة ذلك.

وقد تمكن هذا الحزب من قيادة العمل السياسي والعمل المسلح في مراحل لاحقة ليحقق نتائج هامة لصالح الحركة الكردية داخل العراق.

**المرحلة الثالثة: تطور المسألة الكردية في العراق منذ قيام الجمهورية:**

عرف العراق في 14 جويلية 1958 إنقلابا عسكريا بقيادة ضابط الجيش عبد الكريم قاسم أدى إلى الإطاحة بالنظام الملكي وتشكيل النظام الجمهوري في العراق.

---

أنظر: عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص 196.

*ـ إلى جانب هذين التنظيمين كان هناك فرع لحزب جمعية بعث كردستان الذي تأسس في تركيا بقيادة الأستاذ إبراهيم أحمد، والفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي بقيادة الملا شريف الإربيلي.

(1)ـ Kendal Nezan, Privés d'état, les kurdes ne peuvent oublier les leçons de l'histoire op.cit.

تزايدت تطلعات الحركة الكردية مع مجيء قاسم إلى الحكم، حيث رأت بأن نهاية الحكم الملكي من شأنها أن تشكل فرصة لتحقيق مطالبها القومية، في المقابل أعلن قاسم عن رغبته في إقامة نظام ديمقراطي في العراق والإعتراف بالأحزاب السياسية بما فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهذا في إطار سياسة التفتح على المسألة الكردية.

وتمثلت أهم الإجراءات التي إتخذتها حكومة قاسم لصالح الأكراد فيما يلي:

**أ ــ** إعلان عفو شامل لصالح المشاركين في الحركة الكردية تحت قيادة البرازاني والسماح لهم بالعودة إلى العراق، إلى جانب إطلاق سراح المساجين السياسيين من الأكراد. وهذا ما سمح للبرازاني بالعودة إلى العراق مع مناضلي حزبه بعد 12 سنة من النفي في الإتحاد السوفياتي وتمكن بذلك من إسترجاع جميع إمتيازاته وممتلكاته في المنطقة الكردية العراقية.

**ب ــ** تضمنت المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت في 26 جويلية 1958 أن الأكراد والعرب شركاء في الوطن العراقي مع ضرورة ضمان حقوقهم في إطار الدولة العراقية[1].

ويعتبر هذا الدستور الوثيقة الرسمية الأولى التي تعترف بشكل صريح ورسمي بالوجود الكردي داخل العراق، كما يعد أول دستور حديث لدولة من دول المنطقة التي تتواجد بها الجماعات والمناطق الكردية ينص على وجود شعب كردي داخلها.

وقد سمحت هذه الإجراءات بإصدار الصحف والمجلات والمنشورات باللغة الكردية وإقامة المهرجانات الثقافية والسياسية، كما سمحت للقادة الأكراد بممارسة نشاطاتهم بحرية لم يعرفوها من قبل.

**جـ ــ** إعتماد الحزب الديمقراطي الكردستاني بصفة رسمية سنة 1960* مما سمح له بإحتلال مكانة هامة على مستوى الحياة السياسية العراقية.

---

(1)ــ ورد في: سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، مرجع سابق.

*ــ تضمن برنامج عمل الحزب العديد من النقاط الهامة التي حددت أهدافه وطبيعة علاقته بالسلطة العراقية وبالشعب العربي وذلك كالتالي:

أ ــ تبنيه المبادىء الماركسية اللينينية في تعامله مع مختلف القضايا سواء السياسية أو الإجتماعية.

ب ــ يتمثل هدف الحزب في العمل على الحفاظ على الدولة العراقية وتدعيم إتجاهها الديمقراطي.

جـ ــ إن علاقة الشعب الكردي بالشعب العربي تتضمن علاقة أخوة ونفس الأمر مع باقي الأقليات المتواجدة بالعراق، مع تعزيز الوحدة الوطنية والعمل على تحقيق الأهداف القومية للأكراد من خلال الحكم الذاتي في إطار الوحدة العراقية وإقرار ذلك في الدستور.

د ــ تعزيز العلاقات مع التنظيمات الحزبية بالعراق المنادية بالديمقراطية مع تدعيم الكفاح السياسي في مختلف أجزاء كردستان وتعزيز هذه العلاقات مع مختلف التنظيمات الحزبية الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم، إضافة إلى دعم نضال الأكراد من أجل تقرير مصيرهم بأنفسهم.

أنظر: محمود الدرة، مرجع سابق، ص294 ــ ص195.

توطدت العلاقات بين البرازاني وحكومة قاسم إلى حد مشاركة الميليشيات الكردية التابعة له إلى جانب القوات الحكومية العراقية في مواجهة العديد من الحركات المعارضة حتى في صفوف الأكراد ذاتهم. وهو ما أوضح بأن تقرب الحكومة العراقية من الأكراد كان بهدف كسب تأييدهم ومساندتهم لها في مواجهة الحركة المعارضة للنظام، مما يمكنها من إخماد الحركة الكردية التي تشكل تهديدا فعليا لأمنها وإستقرارها.

إذ أن منح الأكراد مجالا أوسع من الحريات من شأنه أن يخفف من حدة التوتر، وقد يؤدي حتى إلى تراجع الحركة الكردية عن مطلب الحكم الذاتي. و قد تمكن قاسم من خلال هذه الإجراءات من وضع سيطرته على المنطقة الشمالية إلى جانب إحباط محاولات إنقلابية وجهت ضد نظامه منها محاولات عبد السلام عارف ورشيد الكيلاني والبعثيون وغيرها.

أخذ التعاون بين حكومة قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني في التراجع مع بداية ظهور العديد من الخلافات بين الطرفين وذلك لعدة أسباب أهمها:

**أ ــ** محاولة حزب البرازاني الضغط على حكومة قاسم لتلبية مطلب الحكم الذاتي، حيث قدم عريضة تؤكد على ضرورة جعل اللغة الكردية لغة رسمية بالمنطقة الكردية مع الإشراف على مختلف القطاعات الإجتماعية بها، إلى جانب نقاط أخرى تتعلق بمنح كردستان قسما كبيرا من عائدات النفط وضرورة أن تكون الشرطة والجيش بالمنطقة من الأكراد ذاتهم[1]. لكن الحكومة العراقية رأت أن الحرية التي يتمتع بها الأكراد والحقوق التي تحصلوا عليها تعد كافية لتعزيز مكانتهم داخل الدولة العراقية.

**ب ــ** تأخر الحكومة العراقية في تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية بالمنطقة الكردية وترددها في القيام بالإصلاحات اللازمة لذلك.

لكن الخلافات بين الطرفين إشتدت مع إقدام حكومة قاسم على تقليص نفوذ الأكراد والحزب الديمقراطي الكردستاني من خلال ملاحقة قادته والعمل على حله، إلى جانب العمل على إلغاء ما جاء في الدستور العراقي المؤقت[2].

تأزمت الأوضاع مع قيام موجة من الإضرابات دعا لها الحزب الديمقراطي الكردستاني بالمنطقة الكردية سنة 1961، تعبيرا عن رفض السكان لقانون الإصلاح الزراعي وفرض ضريبة على الأرض لكن الحكومة العراقية واجهت هذا الإحتجاج الشعبي بهجوم عام على كردستان في 10 سبتمبر 1961 مما أدى إلى تزايد العمل المسلح لرؤساء العشائر الكردية خاصة بمنطقة برازان التي إنضمت إليها قوات

---

(1)ــ دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص213 ــ ص216.

(2)ــ سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، مرجع سابق.

البرازاني[3]. لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من الحروب بين الحكومة العراقية والأكراد إبتداء من سنة 1962 تحت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

توسعت نشاطات الحزب لتتمكن من السيطرة على مساحات واسعة من مناطق كردستان ولم تتمكن حكومة قاسم من مواجهتها، رغم حجم القوات العراقية التي حشدت لذلك، بسبب الطبيعة القتالية للأكراد والطبيعة الجغرافية للمنطقة الكردية التي صعبت من مهمة القوات العراقية.

أدت هذه التطورات إلى تعزيز الحركة المعارضة التي رفضت منذ البداية سياسة قاسم إتجاه الأكراد وذلك في الوقت الذي عرفت فيه العلاقات بين حكومة قاسم وشركات النفط الأجنبية توترا كبيرا بسبب إقدامه على قرار تأمين الثروات النفطية العراقية.

من هنا شكلت المسألة الكردية أحد أهم الأسباب التي أدت إلى سقوط حكومة قاسم التي وجهت لها العديد من الإنتقادات في أوساط قادة الجيش والقوميين العرب خاصة حزب البعث الإشتراكي العربي الذي إزداد نفوذه حتى داخل الجيش.

وبالتالي سمحت هذه الظروف إلى قيام الإنقلاب العسكري الثاني من نوعه في العراق والأول في عهد الجمهورية العراقية سنة 1963 بقيادة أحمد حسن البكير من حزب البعث.

أعلن القادة الجدد للحكم(أحمد حسن البكير وعبد السلام عارف) عن الرغبة العراقية في العمل على حل المسألة الكردية بطريقة سلمية، حيث دعا أحمد حسن البكير إلى ضرورة تحقيق وحدة الشعب وتعزيز الأخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحها القومية ويقوي نضالها المشترك ضد الإستعمار وإحترام حقوق الأقليات وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية[1].

دخلت الحكومة الجديدة في مفاوضات مع الحركة الكردية، لكنها عرفت عدة خلافات تمثلت أساسا في تمسك مصطفى البرازاني بمطلب الحكم الذاتي ورفض الحكومة ذلك، حيث إكتفت بمشروع اللامركزية الإدارية. مع ذلك فقد تم التوصل إلى إتفاق أولي يقضي بالإدارة الذاتية للمنطقة الشمالية الكردية، لكن الخلاف حول حدود المنطقة التي يشملها هذا المشروع أدت إلى فشل المفاوضات بين الطرفين، لتستأنف الحرب من جديد إبتداء من صائفة نفس السنة.

أدى فشل الجيش العراقي في القضاء على الحركة المسلحة إلى جانب الخلافات والإنقسامات التي حدثت داخل حزب البعث* إلى سقوط حكومة هذا الأخير في نوفمبر 1963 وتولي عبد السلام عارف الحكم داخل العراق، والذي دخل في مفاوضات جديدة مع الأكراد لكن المواجهات عادت من جديد سنة

---

[3]ــ دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص215 ــ ص216.

[1]ــ ورد في: منذر الموصللي، مرجع سابق، ص395.

*ــ إنقسامات في التوجهات الإيدولوجية بين أنصار التيار اليساري بقيادة صالح السعدي وأنصار التيار اليميني بقيادة حازم جواد وطالب شبيب، وصلت إلى حد المواجهة.

1965، خاصة وأن الدستور المؤقت للجمهورية العراقية لـــ 14 أفريل 1964 لم يأت بما هو في صالح الأكراد فيما يخص المطالبة بالحكم الذاتي*.

كل هذا أدى إلى تزايد العمليات المسلحة في المنطقة الكردية وإتساعها، ليزداد أنصارها من القاعدة الشعبية الكردية، خاصة مع إستمرار دعم الأطراف الخارجية للحركة الكردية.

بعد تعيين عبد الرحمن البزاز(مدني من أنصار القومية العراقية) رئيسا للوزراء سنة 1965 أعلن أن هدف حكومته يتمثل في إنشاء نظام دستوري دائم والحفاظ على الوحدة الإقليمية العراقية، لكن سنة 1966 عرفت إنتصارا كبيرا لقوات البرازاني على حساب القوات العراقية مما أدى إلى التشكيك في جدوى سياسة القوة في حل المسألة الكردية، إلى جانب فقدان الثقة في وزير الدفاع عبد العزيز العقيلي.

أدت هذه التطورات إلى إقتراح البرازاني لمشروع الحل السلمي من خلال الإتفاق على برنامج يضم 12 نقطة[1]. لتلبية مطالب الأكراد، من بينها الإعتراف بالقومية الكردية وباللغة الكردية كلغة رسمية في المناطق التي يشكل فيها الأكراد غالبية السكان، هذا إلى جانب النظر في مسألة إنضمام الأكراد إلى البرلمان(وفقا لتعدادهم) ومساهمتهم في إدارة البلاد سواء من الجانب السياسي أو من الجانب العسكري إضافة إلى إجراءات أخرى تتعلق بالتعليم والسماح للأكراد الذين طردوا بالعودة إلى مناطقهم في العــراق[2].

شهدت الأوضاع داخل العراق بعد هذا الإتفاق هدوءا نسبيا، حيث إعتبر القادة الأكراد أن هذا الإتفاق بمثابة خطوة هامة نحو تحقيق مطلب الحكم الذاتي، إلا أن المعارضة العراقية في صفوف المؤسسة العسكرية أدت إلى إستقالة حكومة البزاز وتولي ناجي طالب الحكم، ولم يكن هناك أي إقدام على تنفيذ الإتفاق السابق، مما أدى إلى عودة المواجهات من جديد في صائفة سنة 1966.

لم تتمكن الحركة الكردية من تحقيق أهدافها إلى غاية 1968، حيث بلورت وبصفة واضحة مطلب الحكم الذاتي، الذي رفضته الحكومة العراقية على أساس أنه يهدد وحدة العراق، خاصة إذا تطور إلى المطالبة بالإنفصال، على إعتبار أن إمتيازات الحكم الذاتي قد تفسح المجال أمام الأكراد للعمل على تحقيقه إذا ما توفرت الظروف المناسبة لذلك سواء الداخلية منها أو الخارجية.

---

*ـــ جاء في المادة الأولى من الدستور أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية، هدفه الوحدة العربية الشاملة أما المادة 14 منه فتضمنت المساواة بين كافة العراقيين في الحقوق والواجبات وبأنه لا يوجد تمييز في ذلك لأسباب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، وعلى جميع المواطنين أن يحافظوا على كيان هذا الوطن سواء العرب أو الأكراد، وأن الدستور يقر حقوقهم ضمن الوحدة العراقية.

ورد في: محمود الدرة، مرجع سابق، ص 357.

[1]ـــ حنا يوسف فريج، مرجع سابق، ص 11.

[2]ـــ نفس المرجع، نفس الصفحة.

**<u>المرحلة الرابعة: نظام حزب البعث والمسألة الكردية في العراق:</u>**

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين أساسيتين وذلك كما يلي:

***<u>المرحلة الأولى: المسألة الكردية في العراق منذ تولي حزب البعث الحكم إلى غاية الحرب العراقية الإيرانية:</u>***

تمكن حزب البعث العربي الإشتراكي من العودة إلى الحكم سنة 1968 على إثر إنقلاب عسكري ثان أطاح بحكومة عارف. وشكل إيجاد حل للمسألة الكردية جوهر أولويات الحكم الجديد.

لقد سعى حزب البعث إلى السيطرة على العراق بأكمله*، حيث إعتبر قادته أن أية محاولة من الأكراد للحصول على الحكم الذاتي تعني محاولة إضعاف مكانة الدولة العراقية وتهديد إستقرارها، لذلك تبنى قادته الفكرة الأمنية من خلال رفضهم لمسألة المشاركة في السلطة مع أي كان خاصة الأكراد اللذين يمثلون أهم قوة منظمة في العراق.

من خلال هذا التوجه عمل الحزب على مواجهة الحركة الكردية في البداية من خلال الخيار العسكري، خاصة بعد عودة العمليات المسلحة للحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب عدم تقيد الحكم الجديد بما جاء في إتفاق سنة 1966.

إلا أن فشل نظام البعث في تحقيق إنتصار عسكري في مواجهة عمليات الحركة الكردية بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والتي أدت إلى المساس بمنشآت النفط التي تعد عصب الإقتصاد العراقي، إلى جانب مصاعب خارجية مع إيران ومحاولات تدخلات أجنبية خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، دفع الحكومة العراقية إلى تبني إستراتيجية جديدة من خلال اللجوء إلى العمل السلمي وإقتراح الإعتراف بالمطالب الكردية في الحكم الذاتي، على الرغم من ظهور العديد من النقاشات والخلافات داخل حزب البعث بين مؤيد ومعارض لهذه الإستراتيجية.

توصل قادة البعث ومصطفى البرازاني إلى إتفاق في 11 مارس 1970 تضمن بيانا مشتركا قدمت فيه وعود للأكراد بالحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية*، حيث إعتبر ذلك بمثابة حل للمسألة

*ــ طمح الحزب إلى أن يكون قائدا وزعيما للعراق كله وليس لجزء منه وهو الجزء العربي، وقد عبر عن ذلك الرئيس صدام حسين من خلال الإفصاح عن: « إن حزب البعث الإشتراكي العربي هو قائد الإدارة السياسية وهذه الإدارة لا تعتبر نفسها، عبر مؤسساتها الدستورية، إدارة ...(بل) ممثلة لإرادة العرب بالإضافة إلى الأكراد ...».

ورد في: حنا يوسف فريج، مرجع سابق، ص11.

*ــ بعد أن راجع حزب البعث النقاط الإثنتي عشرة لبرنامج البزاز، إلا أن هذا البيان جاء أكثر تفصيلا من هذه النقاط حيث تضمن منح الأكراد وضع ثاني لغة رسمية في العراق ومنح الإستقلال الذاتي للمقاطعات التي تسكنها الأغلبية الكردية، إلى جانب مشاركة كردية في الحكومة المركزية، مع الأخذ بعين الإعتبار أهميتهم العددية ضمن السكان العراقيين بعد الفصل في التركيبة العرقية للمدن المتنافس عليها وهي كركوك الغنية بالبترول وإجراء إنتخابات حرة في كامل العراق.

أنظر:

Kendal Nezan, Privés d'état, les kurdes ne peuvent oublier les leçons de l'histoire. op.cit.

الكردية داخل العراق وحددت مدة 4 سنوات لإصدار التشريعات المتعلقة بذلك أي فترة قبل دخوله حيز التنفيذ.

عرفت العلاقات الكردية العراقية هدوءا نسبيا في الفترة الممتدة ما بين 1970 و 1974 حيث تم وقف إطلاق النار، كما شهدت المناطق الكردية تحسنا في الوضع الإقتصادي والثقافي من خلال بعض الحقوق التي منحتها إياها السلطة المركزية، من بينها إنشاء العديد من المنشآت الثقافية و التعليمية كجامعة السليمانية والأكاديمية العلمية الكردية أو المديرية العامة للدراسات الكردية، كما تم إصدار العديد من الدوريات والكتب والدراسات الكردية في مختلف المجالات إلى جانب أن العديد من المنظمات العمالية والنقابات بدأت خلال هذه الفترة تأخذ أهميتها داخل المناطق الكردية[1].

إلا أن التوتر والخلاف عاد من جديد بين الطرفين الكردي والعراقي نتيجة ظهور العديد من نقاط الخلاف حول تنفيذ مشروع الحكم الذاتي، تمثلت أهمها في:

أ ــ الخلاف حول حدود منطقة الحكم الذاتي: فمشروع سنة 1974 الذي قدمته الحكومة العراقية يقضي بأن تكون أربيل عاصمة الإقليم الكردي بعد ضم مقاطعات السليمانية، أربيل ودهوك، في حين طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني بضم منطقة كركوك النفطية[2].

وبالتالي ظهرت مشكلة كركوك كأهم مشكلة إعترضت تطبيق مشروع الحكم الذاتي الصادر في مارس 1970، فتخلي الحكومة العراقية عنها لصالح الأكراد يعني خسارة أهم مورد للإقتصاد العراقي(خاصة في تلك الفترة)، كما أن منح المنطقة النفطية للأكراد حسب إعتقاد قادة حزب البعث من شأنه أن يؤدي إلى تطوير المنطقة الكردية مما يدفعها إلى العمل على الإنفصال مستقبلا، ولذلك تراجعت الحكومة العراقية عن العمل على تحديد التركيبة العرقية للمناطق التي يدور الخلاف حولها كما كان من المزمع إجراؤه.

**ب ــ** الخلاف حول صلاحيات مؤسسات الحكم الذاتي: إذ طالب البرازاني بمنح هذه المؤسسات التشريعية والتنفيذية صلاحيات واسعة وإستقلالية أكبر في إتخاذ القرارات في مختلف الجوانب السياسية، الإقتصادية الأمنية، الثقافية والإجتماعية، إلى جانب منح الأكراد مسؤوليات داخل السلطة المركزية العراقية.

في حين رفضت الحكومة العراقية هذه المطالب ورأت بضرورة منح مؤسسات الحكم الذاتي جزء من الصلاحيات المتعلقة بالشؤون العامة، بينما تبقى مسائل الدفاع والثروة البترولية والسياسة الخارجية من صلاحيات الحكومة لا غير.

عززت هذه الخلافات العديد من العوامل أهمها:

[1]ــ Nouri Talabany, op.cit, p170.

[2]ــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص207 ــ ص208.

أ ــ تخوف الزعامة الكردية مما ورد في الدستور العراقي من أن العراق جزء من الأمة العربية وبالتالي فإن إتحاد العراق مع دول عربية أخرى قد يؤدي إلى صهر الأكراد والإقليم الكردي ضمن هذه الوحدة العربية.

**ب ــ** تخوف البرازاني حسب بعض الدارسين من أن يؤدي النمو الإقتصادي والقومي داخل الإقليم الكردي إلى إضعاف مكانته وسلطته داخل هذا الإقليم، مما يمكن حزب البعث وبعض منافسيه خاصة جلال الطالباني من القضاء عليه، خاصة بعد تحالف الطالباني مع القوات الحكومية العراقية سنة 1969*.

**ج ــ** رفض حزب البعث مشاركة طرف آخر في مجلس قيادة الثورة، حيث إعتبرت المراكز الوزارية الخمسة التي منحت للأكراد مراكز شكلية فقط وليست فعلية.

**د ــ** تأميم العراق لشركة البترول العراقية (Irak Petroleum Company) مما سمح للحكومة العراقية بالسيطرة على نسبة كبيرة من الثروة النفطية، كما تمكنت بعد حرب أكتوبر 1973 من تأميم بقية الحصص المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ومجموعة غولبنكيان، مما سمح لها بالسيطرة المطلقة على الإنتاج النفطي بالعراق، وهذا ما أدى إلى توتر العلاقات بين البعث والبرازاني الذي إعتبر عملية التأميم تهدد إمكانية حصول المنطقة الكردية على موارد هامة من الإنتاج النفطي.

**ه ــ** توقيع العراق إتفاقية صداقة مع الإتحاد السوفياتي سنة 1972 التي إعتبرتها القيادة الكردية موجهة ضدها وضد بيان مارس 1970.

**و ــ** محاولات إغتيال البرازاني في أكتوبر 1971 والتي وجهت فيها أصابع الإتهام إلى كل من حزب البعث والطالباني[1].

---

*ــ سمح هذا التحالف للطلباني بنشر صحيفة النور التي وقفت إلى جانب الحكومة العراقية و وصفت الصراع في العراق بأنه بين ثورة كردية ورجعية كردية تدعمها الإمبريالية.

أنظر: حنا يوسف فريج، مرجع سابق، ص12.

[1]ــ حنا يوسف فريج، مرجع سابق، ص13.

أدت هذه الأوضاع إلى عودة المواجهات المسلحة بين الطرفين إبتداء من سنة 1974 فإتضح بذلك أن بيان 1970 لم يكن سوى حلا مؤقتا للمسألة الكردية، حيث تمسك البرازاني بمطلب الحكم الذاتي في حين رفض البعث ذلك.

كما إتضح أن تحديد فترة أربع سنوات لتنفيذ هذا البيان لم تكن سوى فترة لإسترجاع القوى من الجانبين فالبعث أراد أن يسترجع قواه بعد الخسائر المادية والبشرية التي عرفها الجيش العراقي جراء الحرب الطويلة مع قوات البرازاني، في حين أن هذا الأخير وحسب بعض المحللين أراد الحصول على قوة أكبر خاصة بعد إدراكه لأهمية الدعم الخارجي كمسألة حيوية للتمكن من تحقيق تجربة أخرى مماثلة لتجربة ماهاباد، وهو الأمر الذي دفعه إلى الموافقة على بيان مارس حتى يتمكن من التمهيد لمرحلة جديدة تحقق له الإستقلال الذي وعدته به القوى الخارجية.

إلا أن الحركة الكردية في العراق عرفت تراجعا كبيرا وصفه البعض بالإنتكاسة بعد توقيع العراق وإيران إتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975، التي على إثرها توقف الدعم الإيراني للحركة الكردية العراقية وتلاه الدعم الأمريكي، وبذلك تمكنت القوات العراقية من القضاء على الثورة الكردية والسيطرة على المنطقة الكردية.

ولإستكمال رقابتها على المنطقة الكردية قامت الحكومة العراقية بالعديد من الإجراءات للقضاء على إمكانية نشوب حرب جديدة، تمثلت في عمليات نقل واسعة للسكان الأكراد من مناطقهم إلى مناطق أخرى وسط وجنوب العراق*. في إطار العمل على تغيير التركيبة العرقية للمناطق الكردية التي تقرر تعريبها خاصة من خلال نقل السكان الأكراد من مناطقهم في كركوك وخانفين وتعويضهم بسكان عرب.

هذا إلى جانب تغيير أسماء القرى والأحياء الكردية بأسماء عربية مع غلق المدارس التي يتم فيها التعليم باللغة الكردية والعمل على تثبيت اللغة العربية بها، كما وضعت الصحف والمجلات تحت رقابة الأجهزة الحكومية العراقية[1].

أما بخصوص منطقة الحكم الذاتي فقد شرع إبتداء من سنة 1976 بتقليص حدودها من خلال ضم أجزاء منها إلى المحافظات العربية*. كما عملت السلطات العراقية على وضع مناطق عازلة على الحدود مع تركيا وإيران للحؤول دون إتصال أكراد العراق بأكراد الدول المجاورة.

---

*ـ شملت هذه العمليات حوالي 700 ألف كردي، حيث تم ما بين 1975 و 1979 إخلاء 1222 قرية كردية من سكانها وتدميرها في محافظات ديالى، السليمانية، أربيل، الموصل ودهوك.

أنظر:

Elizabeth Picard, " les kurdes d'Irak durcissent leurs revendication", Le Mode Diplomatique (juillet 1985) : (sur CD : Le Monde Diplomatique : 1980 – 2000).

(1)– Elizabeth Picard, op.cit.

لم تنجح القوات العراقية رغم كل هذه الإجراءات في إسترجاع الإستقرار إلى المنطقة الكردية التي عرفت عدة معارك ما بين سنتي 1976 و1977.

كما أنها لم تنجح في القضاء على الحركة الحزبية الكردية، حيث عرفت الساحة السياسية الكردية ظهور العديد من التنظيمات السياسية* بعد تراجع الحزب الديمقراطي الكردستاني(ترأسه مسعود البرازاني إبن مصطفى البرازاني بعد وفاة هذا الأخير سنة 1979 في الولايات المتحدة الأمريكية)، التي كان العديد منها مواليا للحكومة العراقية خاصة من المعارضين للبرازاني، في حين رفع البعض الآخر شعارات تحرير كردستان والعمل على إقامة دولة كردية بعد تحقيق مطلب الحكم الذاتي.

سمحت الحرب العراقية الإيرانية لأكراد العراق بالقيام بحرب جديدة ضد القوات العراقية حيث نشطت الأحزاب السياسية بشكل أكبر خاصة مع عودة الحزب الديمقراطي الكردستاني للعمل من جديد كما تمكنت القوات الكردية من السيطرة على مناطق كردية هامة في العراق مما دفع العراق إلى مواجهة جبهتين خلال هذه الحرب، الجبهة الخارجية(إيران) والجبهة الداخلية(الأكراد).

إلا أن القوات العراقية تمكنت في نهاية الحرب من إستعادة سيطرتها على كردستان الجنوبية بعد قيامها بعدة هجمات على المنطقة، كانت أهمها ما يعرف بأحداث مدينة حلبجة التي سوف نوضحها في المبحث اللاحق. ومن هنا فشلت الثورة الكردية من جديد، لكن ذلك لم يقضي على عوامل التوتر ذاتها التي تزايدت مع دخول العراق مرحلة جديدة في صراعها الإقليمي والدولي بالمنطقة وذلك إبتداء من حرب الخليج الثانية.

***<u>المرحلة الثانية: المسألة الكردية في العراق منذ حرب الخليج الثانية:</u>***

أعتبرت حرب الخليج بمثابة فرصة جديدة للحركة الكردية العراقية للعودة للعمل من جديد وبقوة بعد أن أدت أحداث سنة 1975 وتطورات الحرب العراقية الإيرانية إلى تراجعها، وقد ساعدت على ذلك التطورات الداخلية التي عرفها العراق من جهة والتطورات الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

---

*ـــ تم ضم 42 قرية تابعة لمقاطعة أربيل إلى مقاطعات تميم والموصل.

أنظر: عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص212.

*ـــ منها: الحزب الديمقراطي الكردستاني الموالي للحكومة بقيادة عزيز عقراوي، الحزب الإشتراكي الكردي سنة 1979 الإتحاد الديمقراطي الكردستاني. وكان أهمها الإتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال الطالباني سنة 1978 الذي يعد أهم حزب منافس للحزب الديمقراطي الكردستاني حتى اليوم، حيث وصل التنافس بينما إلى حد المواجهات المسلحة خلال سنوات التسعينيات.

أنظر: فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع والتحول الديمقراطي في العراق(سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي)،(مصر: مركز إبن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع للدراسات الإنمائية، 1995)، ص250.

لم تبادر الحركة الكردية العراقية إلى أي نوع من العمليات مع بداية الإجتياح العراقي للكويت في 2 أوت 1990، حيث أعلنت القيادة السياسية للجبهة الكردية*عن وقف العمليات المسلحة الكردية في أكتوبر 1990. ولعل ما دفع الحركة الكردية إلى إتخاذ هذا الموقف هو إلتماسها لوجود تذبذب في الموقف الغربي إتجاه هذا الإجتياح، في الوقت الذي أشارت فيه العديد من الأوساط الغربية إلى إمكانية حل المسألة بطريقة سلمية.

إلى جانب هذا فقد إتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص قد أبدت رفضها لتقديم المساعدة المادية والعسكرية التي طلبها جلال الطالباني، حيث توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد قيام الحرب بثلاثة أيام، أين أبدى إستعداده لحشد الألاف من المقاتلين للقضاء على نظام صدام حسين، إلا أن جلال الطالباني لم يحظ بإستقبال كتابة الدولة الأمريكية للخارجية وإكتفى بمقابلة عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي[1].

فسر الموقف الأمريكي هذا، بكون الولايات المتحدة الأمريكية كانت تبحث عن كيفية مناسبة للتعامل مع هذه الحرب وفقا لما يخدم مصالحها، وهذا ما خلق ترددا لدى الحركة الكردية في بداية الأمر حول القيام بأي نوع من العمليات داخل العراق، خاصة بعد الفشل الذي منيت به على إثر تحالفاتها السابقة سواء مع إيران أو مع الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها بعد سنة 1975 ونهاية الحرب العراقية الإيرانية.

إلا التردد الكردي في شن حرب جديدة زال مع بداية العمليات العسكرية لقوات الحلفاء في المنطقة للإطاحة بالنظام العراقي ورئيسه، على إعتبار أنه أصبح نظاما يهدد المصالح الأمريكية وحلفائها خاصة إسرائيل بالمنطقة.

من خلال هذه التطورات ظهر التصور الكردي حول أن إضعاف العراق للحصول على تنازلات أكبر قد تصل إلى حد الإستقلال يعتمد على التدخل والدعم الخارجي، في الوقت الذي رأت فيه دول الحلفاء وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بأن الحركة الكردية تعد قوة ضاربة هامة لابد من إستغلالها لإضعاف العراق، لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إستغلال الأكراد في الشمال

---

*ـــ شكلت هذه اللجنة لضم جهود جميع الأحزاب الكردية داخل العراق وذلك خلال الحرب العراقية الإيرانية سنة 1987 إلى جانب تنسيق العمل لتحقيق المصلحة العامة للأكراد. وضمت هذه اللجنة العديد من الأحزاب الكردية أهمها الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني.

أنظر:

Kendal Nezan, "Le malheur kurde", Le Monde Diplomatique,(octobre1996) : (sur CD : Le Monde Diplomatique : 1980 ـ 200).

[1]ـــ حنا يوسف فريج، مرجع سابق، ص22.

والشيعة في الجنوب لتطويق النظام العراقي من خلال فتح جبهتين داخليتين(شمالية وجنوبية) إلى جانب الجبهة الخارجية.

في ظل هذه الظروف عرفت المناطق الشمالية الكردية إنتفاضة جديدة بعد النداء الذي وجهه الرئيس الأمريكي جورج بوش(الأب) للأكراد للتمرد وذلك في 15 فيفري 1991[2].

كما ألقى الطيران الأمريكي والبريطاني منشورات بلغات عديدة منها اللغة الكردية تحث الشعب الكردي على الإطاحة بالنظام العراقي[3].

جاءت الإنتفاضة الكردية الجديدة إنطلاقا من مدينة رانيا بعد إستجابة الشيعة للنداء الأمريكي لتتوسع فيما بعد وتشمل كل الأراضي والمناطق الكردية، فتمكنت الميليشيات الكردية من إخضاع المنطقة الكردية لسيطرتها*، وبذلك شهد العراق فترة من عدم الإستقرار فقدت خلالها السلطة المركزية والجيش العراقي سيطرتهما ورقابتهما على الأجزاء الكردية من البلاد نتيجة إرهاق القوات العراقية في الحرب من جهة وفي مواجهة إنتفاضة الجنوب من جهة أخرى.

إلا أن هذه الأوضاع تغيرت مع قرار العراق قبول قرار مجلس الأمن القاضي بسحب قواته من الكويت إلى جانب الموافقة على باقي القرارات الأخرى، لتعلن بعد ذلك قوات الحلفاء وقف عملياتها العسكرية في العراق، ليتمكن بذلك الجيش العراقي من شن هجمات واسعة على المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، ليتم القضاء على إنتفاضة الجنوب في 27 مارس 1991، تلاه هجوم عام على المنطقة الكردية خاصة على مدينة كركوك(مركز النفط في الشمال).

وبذلك إستعادت السلطة العراقية رقابتها على هذه المدينة ومناطق كردية أخرى كأربيل والسليمانية ودهوك، إلى إسترجاع رقابتها على المنطقة الجنوبية من البلاد، وقد ساعدها في ذلك عدم منع الجيش العراقي من إستخدام سلاحه الجوي داخل حدوده الإقليمية*.

لذلك عرفت المناطق الشمالية عمليات تدمير واسعة خلفت خسائر إجتماعية هامة من خسائر بشرية ونقص في الغذاء، زادت من حدتها الظروف الطبيعية للمنطقة الكردية، خاصة بعد لجوء الأكراد جراء هذه العمليات إلى المناطق الجبلية، حيث كتب الكثير عن تعرض الشعب الكردي في العراق لأوضاع غير إنسانية خلال هذه الفترة*.

---

[2]ــ عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص220.

[3]ــ نفس المرجع، نفس الصفحة.

*ــ في 22 مارس 1991 تمكنت الجبهة الكردية من إخضاع 95% من الاراضي الكردية لرقابتها ما عدا مدينة الموصل.

*ــ تردد موقف دول الحلفاء حول هذه المسألة، ففي 27 فيفري 1991 كان القرار الأمريكي الموجه لقوات الحلفاء يقضي بمنع إستعمال هذه الأسلحة بعد وقف إطلاق النار، إلا أن قرار 22 مارس 1991 قضى بأن حظر إستعمال هذه الأسلحة لم يكن واردا في إتفاقيات وقف إطلاق النار، فلم يمنع العراق بذلك من إستخدام هذه الأسلحة داخل حدوده الإقليمية.

*ــ أرجعت بعض الدراسات فشل الإنتفاضة الكردية سنة 1991 إلى عدة أسباب أهمها:

نتيجة هذه الأوضاع تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية من جديد من خلال اللائحة رقم 688 لمجلس الأمن التي أدانت ما يحدث للأكراد في العراق و وصفه بالإضطهاد، إذ طالبت السلطات العراقية بوقف عملياتها في الشمال وفي الجنوب إلى جانب تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين المتضررين[(1)].
منع العراق بعد ذلك من إستخدام قوات طيرانه في شمال وجنوب البلاد، لتنتشر قوات الحلفاء داخل المنطقة الكردية لتأمين المساعدات الإنسانية للأكراد وتمكينهم من العودة إلى مناطقهم.
وبعد تحسن الأوضاع بالمنطقة تم سحب قوات الحلفاء مع إبقاء جزء من القوات العسكرية بها قامت بإنشاء منطقتين آمنتين الأولى في الشمال على خط 36° شمال خط الإستواء والثانية في الجنوب على خط 32° شمال خط الاستواء، وحظر تحليق الطيران العراقي بهما[(2)].

من خلال ما سبق يتضح بأن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها توجها إلى طرح المسألة الكردية من جانبها الإنساني وليس من جانبها السياسي والقومي، حيث ظهر التراجع عن فكرة إقامة دولة كردية مستقلة.

نتيجة هذه الأوضاع وتفاديا للضغوطات التي فرضتها لوائح وقرارات مجلس الأمن على العراق لجأت السلطة المركزية العراقية إلى فتح الحوار مع الأطراف الكردية وبالأخص الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني، وذلك من خلال إقتراح مشروع جديد للحكم الذاتي[*]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشروع 1974 الذي أعلنت عنه العراق بقي قائما إلى غاية الإقتراح الجديد.

---

أ ــ عدم معرفة المقاتلين الأكراد كيفية إستعمال الأسلحة العراقية التي إستولوا عليها، حيث أنهم إعتمدوا على أسلحتهم الخفيفة التي لم تتناسب والأسلحة المتطورة التي يمتلكها العراق مثل الصواريخ المضادة للطائرات.
ب ــ عدم توفر البنزيل للذبابات والغذاء للمقاتلين الأكراد.
ج ــ غياب القدرة على القيادة والتحكم بسبب إستخدام وسائل تقليدية في الإتصالات، إضافة إلى أن المقاتلين الأكراد أصبحوا غير قادرين على التحكم داخل المدن الكبيرة بدون مساعدة خارجية نتيجة تمرسهم على القتال في الجبال وليس على السيطرة على المدن التي كانوا يحلون فيها محل القوات العراقية.
أنظر: حنا يوسف فريج، مرجع سابق، ص23.

(1)ـ Kendal Nezan, Le malheur kurde, op.cit.

(2)ـ Ibid.

*ــ تضمن المشروع كافة الصلاحيات المحلية لهيئات الحكم الذاتي، المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي اللذان تتصل قراراتهما بالمركز، أما فيما يخص قرارات هيئات الحكم الذاتي فهي تمر بوزير العدل بالسلطة المركزية قبل دخولها حيز التنفيذ، هذا إلى جانب وجود لجنة مسؤولة عن عملية الرقابة فيما يخص مدى مشروعية قرارات هيئة الحكم الذاتي، التي يعين 4 من أعضاء هذه اللجنة رئيس الجمهورية، إضافة إلى أنه لا يجوز تعديل قانون الحكم الذاتي الذي يتضمن 5 أبواب و29 مادة إلا بمصادقة ثلثي المجلس الوطني الخاضع لحزب البعث.
أنظر: فالح عبد الجبار، مرجع سابق، ص 175.

وعلى إثر ذلك جرت مفاوضات بين الطرفين إستمرت إلى غاية شهر أوت من سنة 1991، إلا أنها فشلت نتيجة إنسحاب الأحزاب الكردية نظرا لظهور نفط خلاف عديدة أهمها:

أ ــ مشكلة تحديد المنطقة الكردية: حيث تجدد طرح مشكلة كركوك محل الخلاف منذ سنة 1970، إذ طالب الأكراد بضمها إلى المنطقة الكردية الحكم الذاتي في حين أصرت السلطة المركزية على إبقائها تحت سيطرتها، على إعتبار أن هذه المنطقة تضم أعراقا متعددة كالتركمان والأكراد والعرب، وبالتالي لا يمكن ضمها إلى منطقة الحكم الذاتي. إلا أن السبب الفعلي يعود إلى طبيعة هذه المنطقة الغنية بالنفط.

**ب** ــ مطالبة الجبهة الكردستانية بإبقاء منطقة الحكم الذاتي تحت الرقابة المحلية في حين رأت السلطة المركزية العراقية بإخضاعها لرقابتها[1].

**ج** ــ رفض الجبهة الكردستانية لمطالب السلطة العراقية المتعلقة بإعلان الأكراد إستعدادهم للدفاع عن النظام العراقي وقطع صلاتهم بالخارج مع تسليم أسلحتهم الثقيلة للسلطات العراقية[2].

بعد فشل هذه المفاوضات بقيت المنطقة الكردية بعيدة عن إدارة السلطة المركزية في ظل الظروف الإقتصادية والسياسية للعراق نتيجة الحصار الذي فرض عليه وفقدانه السيطرة والرقابة على المنطقة الشمالية، وبالتالي لم يكن بإمكان القوات العراقية القيام بأية عمليات عسكرية لإسترجاع رقابتها على هذه المنطقة.

نتيجة لهذا الوضع سيطر الحزبان الكرديان الأساسيان بقيادة جلال الطالباني ومسعود البرازاني على المنطقة الكردية العراقية و قاما بإنشاء إدارتهما الخاصة كل على حدى، حيث سيطر الإتحاد الوطني الكردستاني على منطقة السليمانية وجزء من منطقة أربيل المحاذي لها في حين تمتع الحزب الديمقراطي الكردستاني بنفوذ كبير في الجزء الأكبر من منطقة أربيل ودهوك[1].

ليتم بعد ذلك تنظيم إنتخابات تشريعية في المنطقة الكردية في 15 ماي 1992 شاركت فيها العديد من التنظيمات الحزبية[2]. أسفرت نتائجها عن فوز الحزبين المتنافسين بأكبر عدد من الأصوات، حيث تم إقتسامها مناصفة بينهما بنسبة 50% لكل حزب*، وعلى هذا الأساس تحصل كل حزب على 50 مقعدا(من 105 مقعد) و وزعت المقاعد المتبقية على الأحزاب الأخرى*.

---

[1]ــ سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، مرجع سابق.

[2]ــ محمد مصطفى شحاتة، مرجع سابق، ص231.

[1]ــ سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، مرجع سابق.

[2]ـ Serge Cordellier, Le dictionnaire historique et géopolitique du 20éme siécle,(Paris : La Découverte et Syros, 2000), p561.

*ــ أكدت بعض المصادر على فوز الحزب الديمقراطي الكردستاني بنسبة أكبر من هذه النسبة.

*ــ الإئتلاف المسيحي، في حين لم تتمكن الأحزاب الكردية الأخرى من دخول البرلمان الكردي بسبب عدم تمكنها من تحقيق النسبة المطلوبة لذلك والتي حددت بــ 7%.

رأت بعض التحاليل بأن هذه الإنتخابات ميزتها ثلاثة عوامل رئيسية هي:

أ ــ هذه الإنتخابات تعد الأولى من نوعها في المنطقة الكردية العراقية والتي رفضت معارضة السلطة العراقية التي كانت غائبة بصفة تامة عنها.

ب ــ إجراء هذه الإنتخابات تحت حماية ورعاية الدول الغربية الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا وفرنسا بحجة ملء الفراغ السياسي في منطقة كردستان.

جـ ــ التخوف التركي والإيراني من أن يؤدي نجاح هذه الإنتخابات إلى إمتداد التجربة الكردية بالعراق إليها.

على إثر هذه الإنتخابات تم تشكيل ولأول مرة في تاريخ الأكراد حكومة كردية شمال العراق وإعتبر ذلك بمثابة نجاح لأكراد العراق لم تتمكن بقية الجماعات الكردية في الدول الأخرى من تحقيقه.

لكن تطور الأوضاع فيما بعد لم يسمح بإنشاء إدارة مشتركة في المنطقة الكردية بين الحزبين الأساسين بقيادة كل من مسعود البرازاني وجلال الطالباني، حيث ظهرت العديد من الخلافات بينهما نتيجة التحديات التي بات على الإدارة الجديدة مواجهتها، إذ عرفت المنطقة الكردية المحمية بعد إنشائها ظروفا إقتصادية وإجتماعية وصفت بالصعبة ويرجع ذلك إلى عاملين أساسين هما:

أ ــ طبيعة العمليات الإنسانية التي رعتها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إنشاء المناطق الآمنة، حيث إتضح أن الهدف منها كان ضمان عودة الأكراد إلى مناطقهم وتأمين حمايتهم من أية محاولات هجومية عراقية، دون أن يرفق ذلك بإرادة سياسية تمنح الأكراد الوسائل والإمكانيات المالية لإدارة شؤونهم وتسيير إقتصادهم وإعادة بناء مناطقهم التي تعرضت لتدمير كبير.*

ب ــ إلى جانب تأثيرات الحصار الإقتصادي الذي فرض على العراق بما فيها المناطق الكردية تعرضت هذه الأخيرة إلى حصار داخلي(حصار مزدوج)، حيث قامت السلطات العراقية في أكتوبر 1991 بسحب جميع العمال وأشكال الإدارة من المناطق الكردية وفرض الحصار على دخول البنزين والوقود إليها وكذلك شبكة الكهرباء، مما أدى إلى عزل المنطقة، فلم يتمكن الأكراد من الحصول على الوسائل والإمكانيات اللازمة لتنمية مناطقهم وتسيير الحكومة الجديدة[1].

---

أنظر: "**الأكراد ضحايا القومية والتاريخ**: الغموض يكتنف مستقبل الأكراد بعد الإنتخابات التشريعية(تقرير)" مجلة قضايا دولية،(العدد 129، 22 جوان 1992)، ص10.

*ــ للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر:

Kendal Nezan, " Fragile printemps kurde en Irak", Le Monde Diplomatique,(août 2001) :
http : // www. Monde ـ Diplomatique.fr/2001/08/ Nezan/15517.(18ـ12ـ2003).

(1)ـ Kendal Nezan, Le malheur kurde, op.cit.

أدت الخلافات بين الحزبين الكرديين إلى الدخول في مواجهات مسلحة إبتداء من ماي 1994 وصفت بالحرب الأهلية، ولقد حاول كل حزب إقامة تحالفات إقليمية لإضافة الحزب الآخر، حيث إتجه الطالباني إلى التحالف مع إيران بشكل خاص، بينما تحالف مسعود البرازاني مع تركيا.

ولقد أدى تطور الأوضاع بين الطرفين إلى توجه البرازاني لطلب المساعدة من السلطة المركزية العراقية لمواجهة قوات الطالباني، حيث قامت السلطات العراقية بإرسال قوات مسلحة إلى منطقة أربيل سنة 1996 التي سيطر عليها الإتحاد الوطني الكردستاني في ديسمبر 1994. إلا ان قوات الطالباني تمكنت فيما بعد من السيطرة على منطقة السليمانية.

إنتهى النزاع بين الحزبين على إثر إتفاق لوقف إطلاق النار وبصفة نهائية في نوفمبر 1997، ليتم عقد إتفاق آخر وقع بواشنطن سنة 1998، وضع قاعدة للتفاوض السلمي بين قائدي الحزبين، بالرغم من المعارضة التركية والإيرانية له تخوفا من إستجابة الولايات المتحدة الأمريكية لمطالب الحركة الكردية العراقية المتمثلة أساسا في الإعتراف بالحكومة الكردية في الشمال.

على هذا الأساس دخلت المنطقة الكردية وحكوماتها شمال العراق مرحلة اللامركزية إبتداء من سنة 1997 بحيث أصبحت مقسمة إداريا إلى قسمين يمثلان مناطق نفوذ الحزبين الكرديين الأساسيين وذلك كالتالي:

أ ـــ إدارة كردية في الشمال: وتشمل منطقتا أربيل(المركز) ودهوك اللتان تعتبران منطقتي تواجد وإدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ب ـــ إدارة كردية في الجنوب: تمثل محافظة السليمانية التي تعتبر منطقة إدارة وتواجد الإتحاد الوطني الكردستاني.

لقد تمكن الأكراد بفضل المساعدات التي تلقوها من قبل المنظمات غير الحكومية من إعادة بناء أغلبية قراهم وإعادة النشاط الإقتصادي إليها، مما أدى إلى تحسين ظروفها الإقتصادية والإجتماعية بشكل جعلها تبدو أكثر تطورا ونموا من بقية مناطق العراق الأخرى، الأمر الذي أكدت عليه العديد من الدراسات[*]. كما إعتبرت لائحة مجلس الأمن رقم 986 في بداية جويلية 2001 حول "البترول مقابل الغداء " بأنها موجهة للأكراد بصفة خاصة على إعتبار أن 13% من العوائد التي تأتي من بيع البترول توجه إلى المناطق الكردية[(1)].

---

[*]ـــ منذ سنة 1997 وجهت حوالي4.9 مليار دولار إلى المناطق الكردية سمحت بتحسين مستوى العيش بها من تنمية وتطوير لمختلف المرافق الإجتماعية والإقتصادية خاصة وأن الإدارة الكردية تمون بصفة خاصة من عائدات التجارة خاصة البترول حتى مع الأطراف الإقليمية.إلا أن الإدارة الشمالية تتمتع بأوضاع أفضل من الإدارة الجنوبية.

للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر:

Kendal Nezan, Fragile printemps kurde en Irak, op.cit.

[(1)]— Ibid.

من خلال ما تقدم يتضح بأن الوضع الذي تشهده المنطقة الكردية العراقية منذ سنة 1997 يبين بأن الحركة الكردية العراقية وبالرغم من الخلافات الداخلية والمواجهات المسلحة إلا أنها تمكنت من تحقيق أهداف واسعة داخل العراق، لم تحققها بقية الحركات الكردية في الدول المجاورة، حيث لعبت الظروف الداخلية للعراق والظروف الدولية والإقليمية دورا كبيرا في تحديد وضع الأكراد بالعراق.
ولعل ما يجري حاليا في العراق منذ الإحتلال الأمريكي له قد أدخل المسألة الكردية مرحلة جديدة من تطورها، مغايرة تماما للمراحل السابقة، إذ إعتبر هذا الإحتلال بمثابة نقطة تحول هامة في تطور المسألة الكردية في العراق وحتى في دول الجوار خاصة تركيا.وهذا ما نوضحه في قسم لاحق من هذه الدراسة.

## **المطلب الثالث: تطور المسألة الكردية في إيران**

تشكل المجموعة الكردية إحدى المجموعات العرقية المكونة للمجتمع الإيراني، ذوالأغلبية الفارسية الشيعية، وشكلت المسألة الكردية إحدى المسائل الهامة به، ومن بين القضايا التي كانت لها تأثيراتها على الحياة السياسية والأمنية الإيرانية في فترات تاريخية من تطور إيران ذاتها، أومن مراحل تطور الحركة الكردية بها، إلا أن هذه المسألة لم تعد تطرح بالشكل الذي آلت إليه في العراق بصفة خاصة، ولا حتى في تركيا، على أساس أن تأثيرات هذه المسألة داخل إيران لم تستمر إلى فترات تاريخية قريبة كما يحدث داخل العراق بشكل خاص، وإنما إرتبطت تأثيراتها بفترات تاريخية، يمكن توضيحها من خلال تتبع تطور المسألة الكردية داخل إيران.

لقد شكل الحفاظ على وحدة الإمبراطورية الفارسية وإستقرارها في ظل التنوع العرقي والديني واللغوي بها، أولى إهتمامات رضا شاه بهلوى، منذ إعلانه عن قيام الإمبراطورية الإيرانية في أفريل من سنة1926، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تعين مواجهة المجموعات العرقية وخاصة الأكراد، تخوفا من قيام حركات إنفصالية من شأنها تهديد وحدة الإمبراطورية، وذلك من خلال عمليات نفي مست زعماء العشائر الكردية، وتهجير للقبائل الكردية إلى جانب العمل على نشر الثقافة واللغة الفارسية في المنطقة الكردية بإيران.

من جانب آخر، ظهر إتجاه مثله مجموعة من القوميين الفرس، يرى بأن الأكراد هم جزء من الشعب الفارسي، لا يمتلكون أية خصوصية قومية، و أنهم من الناحية التاريخية قد سكنوا أراضي ميديا، التي كانت تشكل الدولة الإيرانية القديمة، ووصل الأمر بهذه المجموعة إلى حد المطالبة بكل أجزاء كردستان (في كل من العراق وتركيا وسوريا وأذربيجان) بإعتبارها أجزاء لا تتجزأ من الأراضي الإيرانية ودعم هذا التفكير عاملين أساسيين:

أ ــ اللغة الكردية التي تنمي في أصولها إلى الفرع الهندو أوروبي الذي تنتمي إليه اللغة الفارسية.

ب ــ تأكيد الكثير من الكتاب على أن الأكراد كشعب تعود أصولهم إلى أصول آرية أو ميدية، وهي الأصول التي ينتمي إليها الشعب الفارسي[(1)]. أي وجود تقارب بين الأكراد والفرس، إلى جانب تأكيدهم على أن الوجود الكردي بإيران هو وجود تاريخي، على إعتبار أن إيران تعد دولة لم تتعرض في تاريخها إلى التقسيم الإستعماري، وبالتالي فإن مناطق الأكراد في إيران، لم تتعرض للتقسيم والتشتيت، كما حدث لمناطق الأكراد في كل من سوريا، العراق وتركيا وحتى في جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقا.

ولعل التوجه الإيراني في هذه النقاط، يتضح من خلال تغيير إسم الإمبراطورية الفارسية ــ كلمة فارس كانت تطلق على المقاطعات الجنوبية من البلاد فقط ــ إلى تسمية الإمبراطورية الإيرانية، لتعبر عن كافة الشعوب التي تقطن المنطقة، كما أن تسمية شاه إيران السابق لنفسه بآريا مهر(ختم الشعب الآري)، كانت لرغبته في أن يجعل من نفسه حارسا لكل الشعب الآري في إيران الذي يتضمن الشعب الكردي[(2)].

مع ذلك لم يمكن الشعور القومي غائبا عن أكراد إيران، وظهر ذلك من خلال رفضهم للخضوع للسيطرة الإيرانية، ولذلك فقد عرف تطور المسألة الكردية بإيران منذ نهاية الحرب العالمية الأولى العديد من المراحل، نوضحها كالتالي:

**المرحلة الأولى: المسألة الكردية بإيران خلال سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين:**

عرفت الإمبراطورية الإيرانية، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، العديد من الإنتفاضات الكردية كانت أهمها إنتفاضة أو ثورة إسماعيل آغا سيمكو(1920ــ1925)، الذي كان آنذاك زعيم قبيلة الشكاك الكردية، وقد تمكن من سبط نفوذه على جميع الأراضي الكردية التي تقع غرب بحيرة أورمية، وهدف إلى إنشاء دولة كردستان المستقلة عن إيران، كما عمل على تجنيد أكبر عدد من المقاتلين من قبيلته وعمل على تحويل الفصائل الكردية الإقطاعية الخاضعة لإمرته إلى وحدات عسكرية نظامية، وتمكن من بناء قوة عسكرية هامة، دفعته إلى حد تنصيب نفسه ملكا على كردستان وتشكيل حكومة وكردية، سعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية وعلى إصدار مجلة كردستان، التي دعى سيمكو من خلالها إلى إستقلال أجزاء كردستان الأخرى، التي إعتبرها خاضعة لإحتلال الدول المجاورة، مما دفعه إلى إقامة إتصالات مع القيادات الكردية في كل من تركيا والعراق لتنسيق عمل كافة الأكراد، وإقامة كردستان مستقلة وموحدة[(1)].

---

(1)ــ سعد ناجي جواد، القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيون منها(الورقة العربية)، مرجع سابق، في: مجموعة باحثين، العلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص550.

(2)ــ نفس المرجع، نفس الصفحة.

(1) ــ أحمد وهبان، مرجع سابق، ص173ــ ص174.

إلا أن ثورة سيمكو لم تتمكن من الصمود أمام القوات الإيرانية التي تمكنت من سحقها في المنتصف الأول من سنوات العشرينيات، ليتم القضاء عليها نهائيا سنة 1930، أين تم إغتيال سيمكو من قبل الحكومة الإيرانية، بعد أن واصل نضاله الذي لم يكن فعالا، ومع ذلك فسيمكو يعتبر قائد الثورة الكردية بإيران، أخذت منه العبر في تطور الحركة الكردية بها بعد ذلك.

أشارت العديد من الدراسات إلى أن الحركة القومية الكردية بإيران، عرفت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين نوعا من الضعف والتراجع، و يعود ذلك إلى غياب الوعي القومي الكافي، إلى جانب إقتصار القيادات الكردية على العنصر القبلي، نظرا لتخوف القبائل الكردية من فقدان نفوذها في المناطق التي تقطنها، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تظل المسألة الكردية من بين إهتمامات شاه إيران خلال هذه الفترة.

**المرحلة الثانية: قيام جمهورية ماهاباد الكردية:**

دخلت الحركة الكردية بإيران مرحلة جديدة، بعد أن تبلور الوعي القومي لديها، وكان من نتيجة ذلك، قيام أول تجربة لدولة كردية بإيران بعد الحرب العالمية الثانية، في المرحلة التي لم تعرف فيها لا العراق ولا تركيا مثل هذه التجربة، على الرغم من أن العديد من الدراسات تؤكد على أن الحركات الكردية داخل هاتين الدولتين، كانت أكثر نضجا من الحركة الكردية في إيران.

جاءت تجربة ماهاباد في فترة عرفت فيها إيران ظروفا داخلية خاصة، في ظل ظروف الحرب الباردة، التي أدت إلى إشتداد التنافس بين دول الحلفاء ودول المحور على إيران، هذا التنافس أدى إلى تدخل كل من الإتحاد السوفياتي وبريطانيا فيها، بعد أن رفض شاه إيران الإستجابة للمطالب السوفياتية بإبعاد النفوذ الألماني عن الأراضي الإيرانية، أدى هذا التدخل الذي جاء في25 أوت 1941، إلى تقسيم إيران إلى منطقتين، الشمالية التي سيطرت عليها القوات السوفياتية، بما فيها منطقة أذربيجان الإيرانية والمنطقة الكردية، في حين سيطرت القوات البريطانية على المنطقة الجنوبية الإيرانية[1].

أدى التواجد السوفياتي شمال غرب إيران(المناطق الكردية)، إلى تراجع النفوذ الإيراني بهذه المناطق مما سمح للعناصر القبلية الكردية بإسترجاع سيطرتها عليها، كما عمل الإتحاد السوفياتي على كسب هؤلاء العناصر إلى جانبهم ــ في إطار تحقيق المصالح السوفياتية بالمنطقة ــ، من خلال رفع شعارات تحقيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو الأمر الذي ترك لدى الزعماء الأكراد إنطباعا بإمكانية الدعم السوفياتي لهم لتحقيق مطالبهم في إيران.

---

[1]ــ رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين،(ج2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1983)،ص 106ــ ص111.

من هنا تم تأسيس حزب سياسي كردي بإيران تحت إسم جمعية بعث كردستان سنة1942، أخذ طابع العمل السري في البداية، وتمكن من توسيع دائرة نشاطاته بالمنطقة الكردية، خاصة بمنطقة ماهاباد وتولى قيادته قاضي ماهاباد القاضي محمد[2]. أبرز الشخصيات الكردية بهذه المنطقة.

لم يرغب الإتحاد السوفياتي في سحب قواته العسكرية من إيران مع إقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، بل أراد إبقاء نفوذه بها، وقام بتعويض قواته العسكرية بالعاصمة الإيرانية طهران، بقوات مدنية رغم مطالبة الحكومة الإيرانية له بسحب قواته العسكرية من البلاد، كما عمل على تثبيت نفوذه بإيران من خلال إستخدامه للجماعات الكردية، وذلك من خلال تأييد حزب الشعب الإيراني في القيام بثورة بأذربيجان الإيرانية سنة 1945، أدت إلى إستيلاء الثوار على العديد من المنشآت العامة بالمنطقة.
هذا إلى جانب إثارة جمعية بعث كردستان بزعامة القاضي محمد لإنشاء منطقة حكم ذاتي في أذربيجان الإيرانية عرفت بجمهورية أذربيجان المستقلة ذاتيا[3].
كما قدم الإتحاد السوفياتي الدعم للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني[*](التسمية الجديدة لجمعية بعث كردستان)، لتبني العمل العلني وإنشاء دولة كردية مستقلة ذاتيا في ماهاباد، وذلك بعد أن قام بثورة في أذربيجان الغربية ضد الحكومة المركزية الإيرانية، أدت إلى الإعلان عن قيام الجمهورية الشعبية الكردية بصفة رسمية بماهاباد القاضي محمد في جانفي 1946، وإنتخاب القاضي محمد رئيسا لهذه الجمهورية الذي أعلن عن حكومته في 11 فيفري 1946[1].

لكن رغم أهمية تجربة ماهاباد بالنسبة للحركة الكردية بإيران، إلا أنها لم تدم طويلا، إذ سرعان ما إنهارت مع إنسحاب القوات السوفيتاية من المنطقة، التي كانت تمنع القوات الإيرانية من القيام بأي نوع من العمليات، تمكنها من إسترجاع رقابتها على المنطقة، وهذا ما يؤكد أن هذه التجربة قد إرتبط إستمرارها وزوالها بالوجود السوفياتي بالمنطقة.

---

(2)ـ Chris Kutschera, Le défit kurde, op.cit, p147.

(3)ـ رياض الصمد، مرجع سابق، ص112.

*ـ جاءت أهداف ومباديء الحزب في نقاط هامة هي:

أ ـ تمتع الشعب الكردي بالحكم الذاتي في إطار الدولة الإيرانية وأن تكون اللغة الكردية لغة التعليم و اللغة الرسمية بالمنطقة الكردية.

ب ـ يتم إختيار الموظفون الرسميون من الأكراد.

ج ـ تحقيق المساواة القانونية بين كل من الفلاحين و الملاكين.

د ـ نضال الحزب لتحسين ظروف الشعب الكردي الإقتصادية والإجتماعية، مع إستغلال ثروات كردستان.

أنظر: منذر الموصللي، مرجع سابق، ص282.

(1)ـ Jan Piruz, " La mémoire meurtrie de Mahabad", Monde Diplomatique,(janvier1997) : (sur : CD : Le Monde Diplomatique :1980ـ 2000).

جاء الإنسحاب السوفياتي من شمال غرب إيران، على إثر الضغوطات التي تعرض لها نتيجة الخلافات التي ظهرت بينه وبين إيران من جهة، وبينه وبين مجلس الأمن الدولي والمعسكر الغربي من جهة أخرى بسبب مسألة تواجده بهذه المنطقة، إذ طالبت إيران من خلال مجلس الأمن الدولي الإتحاد السوفياتي سحب قواته من المنطقة، مدعمة في ذلك من قبل بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المفاوضات بين الإتحادالسوفياتي وإيران لم تؤد إلى إتفاق بشأن هذه المسألة.

إلا أن سحب بريطانيا لقواتها من جنوب البلاد إلى جانب ضغط المعسكر الغربي، أدى إلى موافقة الإتحاد السوفياتي سحب قواته من المنطقة*، بعد عدة أشهر فقط من قيام الجمهورية الكردية.

أدى الإنسحاب السوفياتي من المنطقة إلى إنهيار كل من الجمهورية الأذربيجانية والجمهورية الكردية بعد أن تمكنت القوات الإيرانية من إستعادة سيطرتها على هذه المناطق دون مقاومة كردية، بعد أن إستسلم قاضي محمد، الذي أعدم سنة 1947 رفقة عدد من أقربائه[2]. و إنهيار تجربة ماهاباد بصفة نهائية في ديسمبر 1946.

من خلال هذا يتضح بأن تجربة ماهاباد لم تأت في وقت مناسب، بالنظر إلى الظروف الدولية والإقليمية آنذاك، كما أنها لم تتناسب وإمكانيات الحركة الكردية الإيرانية، التي ربطت نشاطها بالدعم السوفياتي، الذي عمل على تحقيق أهدافه في إيران، وليس لخدمة الشعب الكردي ذاته، إلى جانب هذا فقد أشارت بعض الدراسات إلى جملة من الأسباب الأخرى التي عملت على فشل هذه التجربة التي لم تدم طويلا، منها أن قاضي محمد، لم يحظ بمساعدة بعض القبائل، و لم يكن يملك القوة عسكرية الكافية للدفاع عن هذه الجمهورية، كما أنه لم يتمكن من الحصول على الإعتراف الإيراني وكذلك الإعتراف الدولي بالحكم الذاتي بهذه المنطقة، وبالتالي فقد إجتمعت العديد من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى فشل تجربة الأكراد في إيران.

على الرغم من فشل هذه التجربة إلا أنها شكلت مرحلة هامة في تطور الحركة الكردية في إيران إذ شكلت تحديا كان على الحكومة الإيرانية العمل على مواجهته وتجنب تكراره من جديد، كما أنه وحسب قادة السلطة في إيران آنذاك، فإن نجاح هذه التجربة، كان بإمكانه أن يشكل تهديدا فعليا لوحدة إيران

---

*ــ تم التوصل إلى توقيع معاهدة سوفياتية إيرانية في 4 أفريل 1946 تتضمن عدة نقاط أهمها:

أ ــ سحب الإتحاد السوفياتي لقواته من الأراضي الإيرانية.

ب ــ إقامة شركة بترول إيرانية سوفياتية بنسبة 15% لصالح الإتحاد السوفياتي لمدة 25 سنة و50% لمدة 25 سنة أخرى إلا أن البرلمان الإيراني رفض هذه المسألة بأغلبية الأصوات.

جـ ــ إجراء مفاوضات مباشرة بين إيران وأذربيجان الإيرانية.

وبعد توقيع هذه الإتفاقية أخذ الإتحاد السوفياتي بسحب قواته تدريجيا من الأراضي الإيرانية.

(2) ــ Jan Piruz, op.cit.

وإستقرارها، من خلال فتحه الباب أمام جماعات أخرى لخوض تجربة مشابهة، يمكن أن تصل إلى حد الإنفصال.

تعرض الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بعد إنهيار تجربة ماهاباد لحملة إعتقالات واسعة وأحكام بالإعدام، أدت إلى تراجع نشاطاته العلنية، إلا أن عمله لم يتوقف، بل تواصل من خلال نشاط الأكراد في إطار جبهة معارضة النظام الإيراني الذي تولى قيادته محمد رضا شاه بهلوى سنة1941[1]. خلفا لأبيه رضا شاه بهلوى.

عرفت الحركة الكردية بإيران نوعا من الإنتعاش في فترة حكم مصدق(رئيس الوزراء) في بداية الخمسينيات، بعد نجاحه في حركة المعارضة التي قادها ضد حكم الشاه ، إلا أن حكومته أسقطت من قبل القوات الإيرانية[2]. مما أدى إلى تراجع الحركة الكردية، وتعرض أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني لحملة جديدة من الإعتقالات، إلى جانب سيطرة القوات الإيرانية على العديد من القرى الكردية.

نظرا للتطور الذي عرفته الحركة الكردية بالعراق مع بداية الستينيات، أخذت حكومة شاه إيران في إتخاذ العديد من الإجراءات لمنع إنتقال ذلك إلى الحركة الكردية بها، وذلك من خلال العمل على نشر اللغة الفارسية بالمنطقة الكردية وحظر اللغة الكردية في المدارس، مع إبقاء البث التلفزيوني بها، على إعتبار أنها تعد لهجة من لهجات اللغة الفارسية[3]. كما عمل الشاه على صهر الأكراد داخل المجتمع الإيراني، إنطلاقا من الأصول الإيرانية والكردية المشتركة، كما تم التشديد العسكري والإقتصادي بالمناطق الكردية، إلى جانب التشديد السياسي والثقافي، وهو الأمر الذي جعل من المناطق الكردية والأكراد تعيش طيلة فترة الستينيات أوضاعا إقتصادية وإجتماعية وصفت بالصعبة، خاصة مع حملة التهجير التي إتبعها الشاه مع الأكراد.

إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني إستعاد نشاطه مطلع السبعينيات، مع بداية الدعم العراقي له، ليتبنى بذلك مطلب الحكم الذاتي لكردستان إيران في إطار الدولة الإيرانية الديمقراطية، من إتباع العمل المسلح ضد حكم الشاه الذي وصفه بالدكتاتوري، مع عدم التخلي عن أشكال النضال الأخرى لتحقيق أهدافه[1]. إلى جانب هذا، فقد دعا الحزب إلى ضرورة إسقاط نظام الشاه الذي إعتبر مواليا للإستعمار(دول الحلفاء)، وإقامة نظام ديمقراطي يضمن الحريات الديمقراطية للشعب الإيراني، مع الإعتراف بالحكم الذاتي للشعوب التي وصفها بالمضطهدة داخل إيران ،هذا إلى جانب ضرورة إتباع

---

(1) – Chris Kutschera, Le défit kurde, op.cit, p148.

(2) – Idem.

(3)– عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص171– ص172.

(1) – Chris Kutschera, Le défit kurde, op.cit, p154.

سياسات إقتصادية و إجتماعية، تضمن تحسين الظروف بمستوياتها المختلفة لكافة الشعب الإيراني، بما فيه الشعب الكردي[2].

بهذا يتضح بأن الحزب قد أدرج نضاله الذي وضحه برنامج عمله هذا، ضمن عمل القوى المعارضة لنظام الشاه، وذلك إبتداء من سنة 1974 إلى غاية سنة 1978، وقد دعم هذا الموقف ما أصاب الحركة الكردية من تراجع بعد سنة1975 ، خاصة بعد محاصرة شاه إيران للحركة الكردية الإيرانية وتشديد الإجراءات الأمنية بالمناطق الكردية، ولذلك، وإلى غاية 1978 لم تعرف الحركة الكردية الإيرانية نشاطا فعالا بسب هذه الإجراءات.

**<u>المرحلة الثالثة: المسألة الكردية بإيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية:</u>**

إعتقد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني أن إسقاط نظام الشاه، من شأنه أن يمكن الحركة الكردية من تحقيق الحكم الذاتي، وهو الهدف الذي بلورته هذه الحركة كمطلب أساسي لها في إيران ولذلك إنظم نشاط الحركة الكردية إلى حركة الإحتجاج العامة المعادية لحكم الشاه، التي إنطلقت مع مطلع سنة 1978، لتمتد بذلك المظاهرات والإضطرابات إلى المنطقة الكردية كذلك، ومع تزايد الضغط الشعبي أعلنت الحكومة الإيرانية في السنة نفسها،علانية الأحزاب السياسية، مما مكن الحزب الديمقراطي الكرديستاني الإيراني من إستعادة نشاطاته بصفة رسمية بمنطقة كردستان.

أدت الأوضاع السياسية التي عرفتها إيران خلال هذه الفترة إلى نجاح الثورة الإسلامية بها، بزعامة آية الله الخميني من منفاه بفرنسا، والإطاحة بالنظام الإمبراطوري وإقامة الجمهورية الإسلامية بإيران سنة 1979.

مع نجاح الثورة الإسلامية، تمكن الأكراد من تجسيد الحكم الذاتي داخل المنطقة الكردية، وساعدهم في ذلك الفراغ الإداري و السياسي بالمنطقة بعد سقوط الحكم الإمبراطوري، إذ قاموا بإنشاء مؤسسات لإدارة الشؤون المحلية، وتشكيل ميلشيات شعبية مسلحة[3]. بعدها تم تعيين عبد الرحمن غاسملوا أمينا عاما للحزب الديمقراطي الكرديستاني الإيراني، كما تم تشكيل مجلس الشعب الكردي، الذي تولى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الإسلامية للحصول على إعتراف رسمي بالحكم الذاتي ــ الذي طبق في الميدان ــ ، إذ تقدم وفد كردي بمطالبه هذه إلى السلطة الجديدة بقيادة الخميني، الذي قدم في برنامجه وعودا بإحترام ودعم حقوق الأقليات ، غير أنه أوضح أن مطالب الحكم الذاتي غير مقبولة، وأن التعامل مع هذه المسألة، يكون من خلال إستعداده للإستجابة للمطالب الثقافية، الإجتماعية والإقتصادية للأكراد

(2) — Idem.

(3)ــ محمد صادق صبور، مرجع سابق، ص88.

على إعتبار أنه لا يوجد فارق بين المسلمين، مهما كانت لغاتهم، وهذا ما يوضح أن الخميني قد طرح الحل الإسلامي للتعامل المسألة الكردية بإيران.

إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني تمسك بمطلب الحكم الذاتي، مما أدى إلى ظهور الخلاف بين الحركة الكردية والنظام الإيراني الجديد حول المسألة الكردية منذ البداية، إذ إعتبر النظام الجديد أن الإعتراف بالحكم الذاتي لصالح الأكراد، بمثابة خطوة أولى أمام طرح مطالب من نفس النوع لدى القوميات الأخرى، مما قد يؤدي إلى تعريض إيران إلى الإنقسام والتشتت.

لذلك طرح النظام الجديد فكرة سياسة اللامركزية الموسعة في التسيير الذاتي الإداري للأكراد، بدلا من الحكم الذاتي، وقد أدى رفض الطرف الكردي لهذه الفكرة، إلى إثارة التوتر في العلاقات بين الطرفين وصلت إلى حد قيام مواجهات مسلحة بينهما، وعلى الرغم من محاولة إيران تهدئة الأمور، إلا أن أسباب التوتر بقيت قائمة، لتستأنف المواجهات بين الطرفين من جديد، إذ إعتبرت الأحداث التي عرفتها مدينة "تعاديه" من مواجهات بين الأكراد السنة والأتراك الشيعة والتي أدت فيما بعد إلى مواجهات بين الأكراد والقوات الإيرانية، بداية المواجهة بين المقاتلين الأكراد وقوات الجيش الإيراني[1].

بذلك يتضح أن المسألة الكردية شكلت تحديا هاما، كان على الجمهورية الإسلامية مواجهته مباشرة بعد تأسيسها، خاصة بعد تنامي المعارضة الكردية وإصرار السلطات الإيرانية على إسترجاع رقابتها على المنطقة الكردية للحفاظ على وحدة إيران.

تمكنت القوات الإيرانية من إسترجاع رقابتها على المدن الكردية مع نهاية شهر سبتمبر سنة 1979 من خلال إتباع الحل العسكري في ذلك، ليدخل الطرفان بعدها في مفاوضات إستمرت خلال الفترة الممتدة ما بين وديسمبر 1979، لكنها فشلت بسب الخلاف حول العديد من النقاط أهمها:

أ ــ رفض الحكومة الإيرانية لمطلب الحكم الذاتي وطرحها لمسألة الإدارة الذاتية، وهو الأمر الذي رفضته قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة عبد الرحمن غاسملوا، وإعتبرت حل الحكم الذاتي أوالفدرالي الحل الأنجع للمسألة الكردية.

ب ــ رفض الأكراد الإستجابة لطلب الحكومة الإيرانية بشأن تسليم السلاح كشرط أولي للتوصل إلى أي حل للمشاكل العالقة بين الطرفين[1].

أدى فشل هذه المفاوضات إلى عودة المعارك بين الطرفين الإيراني و الكردي، خلال سنة 1980 وزادت المسألة الدينية من حدة التوتر بين الطرفين الكردي والإيراني، نتيجة رفض القادة الأكراد سيطرة رجال الدين الشيعة على مجال السياسة في البلاد، ومواجهة العديد من الأحزاب الكردية لهذه المسألة من خلال تبني العمل المسلح.

---

[1]ــ نفس المرجع، ص88 ــ ص89.

[1]— Chris Kutschera, Le défit kurde, op.cit, pp188— 192.

تطورت الأمور بعد ذلك، ليأخذ الخلاف بعدا آخر، مع إنضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى المعارضة الإيرانية الممثلة في لجنة المجلس الوطني للمقاومة، برئاسة مسعود رجافي سنة 1981 حيث تم إعتبار الإطاحة بالجمهورية الإسلامية، إحدى أهداف الحزب، إلا أن الإنشقاقات التي حدثت داخل هذا الأخير بين رافض لمسألة التعاون مع النظام الإيراني في حل المسألة الكردية(عبد الرحمن غاسملوا) وبين مؤيد لضرورة حل هذه المسألة، من خلال تعديل المطالب الكردية وفقا لما تقتضيه المرتكزات الإيديولوجية للحكم الإسلامي، إلى جانب وقوف بعض القبائل الكردية الشيعية في صف الجيش الإيراني أدىت إلى تراجع الحركة الكردية من الناحية العسكرية، مما سمح للقوات الإيرانية بإسترجاع رقابتها على أغلب المدن الكردية مع حلول شهر جويلية سنة 1980.

سمح قيام الحرب العراقية الإيرانية بعودة النشاط الكردي من جديد، ليصبح جبهة داخلية، عملت إيران على مقاومتها ومواجهتها، إلى جانب مواجهة الجبهة الخارجية أي العراق، إلا أن ذلك لم يمنع إيران من إسترجاع رقابتها على المنطقة الكردية، بفعل العمل العسكري المكثف بها، الذي جندت له قوات عسكرية هامة، أضعفت من خلاله الحركة الكردية مع منتصف الثمانينيات، بالرغم من الدعم الذي كانت تتلقاه من العراق بشكل خاص، وهذا في إطار حربها مع إيران.

كل هذا أدى إلى تراجع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، مما إضطره إلى تجنب المواجهة المباشرة مع القوات الإيرانية، لتجنب الخسائر البشرية والمادية، كما فشلت بعدها محاولات التفاوض بين المعارضة الكردية المسلحة والسلطة الإيرانية، ليستمر بذلك الخلاف حول مسألة الحكم الذاتي الذي رفضت السلطة الإيرانية منحه للأكراد.

بعدها عملت إيران على التعامل مع الأكراد من خلال نشر المطبوعات الإسلامية في المنطقة الكردية، بعد تصفيتها من المقاتلين الأكراد، إلى جانب التقدم بمشاريع لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة الكردية، مع الشروع في منح حقوق ثقافية للأكراد، على غرار بقية القوميات، من خلال السماح بنشر اللغة والثقافة الكردية، بشكل لا يتعارض مع توجهات الجمهورية الإسلامية، كما أنها قدمت دعوة للأكراد بالتخلي عن العمل المسلح.

مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية، وجدت الحركة الكردية نفسها بدون دعم خارجي، مما أدى إلى تمكن الجيش الإيراني من حسم النزاع عسكري وبصفة نهائية لصالحه، وهو الأمر الذي دفع الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى اللجوء إلى العمل السياسي، بعد أن ظهر الفارق الكبير بين قوته التي ضعفت بشكل كبير وقوة الجيش الإيراني بتعداده وعدته، لتجري بعد ذلك مفاوضات بين السلطة الإيرانية والجانب الكردي في 30 و31 ديسمبر 1988، ثم ما بين 19 و20 جانفي 1989 بمدينة فيينا، أعيد إجراؤها بعد تولي هاشمي رفسنجاني السلطة في إيران، في نفس المدينة في الفاتح من شهر جويلية 1989.

تخلى الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد المفاوضات الأخيرة عن فكرة إمكانية نجاحه في حل النزاع عسكريا، خاصة بعد فقدانه لقيادته(عبد الرحمن غاسملوا وأعضاء وفده)، التي تم عليها القضاء

عليها خلال هذه المفاوضات، وهو الأمر الذي أرجعته السلطات النمساوية إلى عملية إغتيال نفذها أعضاء الوفد الإيراني*.

على الرغم من إستمرار الحزب في سعيه نحو الحل السلمي السياسي للنزاع، دون التخلي عن مطلب الحكم الذاتي، على إعتبار أنه الحل الأمثل، الذي يمكن القوميات من الحصول على حقوقها في إطار جمهورية إيرانية ديمقراطية موحدة، كما عبر عنه الأمين العام الجديد للحزب الديمقراطي الكردستاني محمد صادق المدعو سعيد شرفكندي، إلا أن تراجع النفوذ السياسي للحزب لم يمكنه من تحقيق هذا الهدف بعد فقدانه لقياداته تدريجيا.

الملاحظ أن سياسة إيران الجديدة المتمثلة في التفتح على الخارج وتحرير الحياة السياسية الداخلية، قد أدت إلى منح الأكراد حريات كبيرة على المستوى الثقافي ونشر اللغة الكردية ، وبالتالي أصبح التعامل مع المسألة الكردية، يتم من خلال طرحها من جوانبها الثقافية والإجتماعية والإقتصادية، دون السماح بتحقيق الأهداف السياسية المتمثلة أساسا في الحكم الذاتي، المطلب الذي ترفضه السلطات الإيرانية، التي عملت على إضعاف الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، حتى لا يتمكن من تحقيق هذا الهدف، ومع لم يتخل الحزب عن نضاله.

تمكنت إيران من خلال العمل العسكري من محاصرة الحركة الكردية داخلها، كما تمكنت من إضعاف الحزب الأساسي لهذه الحركة، سواء من خلال عمليات الإغتيالات التي مست أهم قادته إبتداء من غاسملوا وصولا إلى شرفكندي*، الذي خلفه بعد ذلك مصطفى حاجي كأمين عام للحزب، في مواصلة

*ــ كان عبد الرحمن غاسملوا أبرز شخصية كردية إيرانية، وشكل فقدانه ضربة قاتلة للحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران، ولقد وصفه العديد بالشخصية الفريدة من نوعها وبأنه شخصية كردية نادرة، تمكنت من أن تسمع صوتها وصوت الحزب لفئات واسعة سواء داخلية أوخارجية.

أغتيل غاسملوا في 13 جويلية 1989، حيث وجد ميتا رفقة أعضاء وفده: عبد الله قادري وفضيل رسول في الشقة التي دارت فيها محادثات سرية جرت في 12 جويلية 1989 بين الوفد الكردي برئاسته ووفد إيراني كان على رأسه كل من حاجي مسطفاوي وسحررودي (قادة في حرس الثورة الإسلامية)، حيث أكدت كل الكتابات تقريبا على أن غاسملوا قد أغتيل من قبل أعوان من القوات الخاصة الإيرانية، على إثر فخ أو كمين دبر له ولأعضاء وفده.

للمزيد من التفاصيل حول هذه الأحداث أنظر:

Chris Kutschera, Le défit kurde, op.cit.

*ــ تم إغتياله في برلين في أحد المطاعم بتاريخ 17 سبتمبر1992، رفقة كل من فاتح عبدولي ممثل الحزب في باريس وحوميون أردلان ممثل الحزب في ألمانيا ونوري يخوري(مترجم)، بعد حضوره مؤتمر الإشتراكية العالمية هناك، و لم يتم التوصل إلى منفذي هذه العملية، على الرغم من فتح تحقيق سنة1993، وقد كانت هذه الحادثة بمثابة ضربة أخرى للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، الذي فقد خلال 3 سنوات أبرز قائدين له.

أنظر:

العمل ضد إيران، لكن مصطفى حاجي وقواته تعرضت لملاحقة القوات الإيرانية داخل العراق، بعد الإنتفاضة الكردية بالعراق سنة1991، وعملت على إضعاف الحزب من خلال التعاون مع حزب البرازاني لقطع إمدادات هذا الأخير له داخل العراق، مما دفع مصطفى حاجي إلى التخلي عن منصب الأمين العام للحزب لعبد الله علي حسين زادة، الذي أصبح قائدا له، بعد المؤتمر العام للحزب من12 إلى 19 أفريل 1995.

من خلال ما تقدم، يتضح أن إيران قد تمكنت من محاصرة الحركة الكردية بها، و منعها من التطلع إلى تحقيق أهداف سياسية أهمها الحكم الذاتي، وحصر مطالبها في المطالب الثقافية والإجتماعية والإقتصادية لا أكثر، وبالتالي لم يتمكن أكراد إيران من تحقيق ما توصل إليه أكراد العراق، اللذين تجاوزوا مسألة الحكم الذاتي إلى إقامة حكومة كردية شمال العراق، وهذا في ظل غياب قوة كافية خاصة بالحركة الكردية الإيرانية ذاتها، وغياب الدعم الخارجي و ملاءمة الظروف الدولية والإقليمية لتمكينها من الوصول إلى هذه الأهداف.

## المطلب الرابع: المسألة الكردية في سوريا والجمهوريات السوفياتية سابقا

لا تطرح المسألة الكردية في كل من سوريا والجمهوريات السوفياتية سابقا، بنفس الحدة والأهمية التي تطرح بها داخل الدول الأخرى، خاصة العراق وتركيا، لذلك فإن الكثير من الدراسات لا تركز على هذه المسألة داخل هذه الدول، نظرا لكونها لم تؤثر بشكل كبير على الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كما هو الحال بالنسبة لكل من تركيا و العراق بصفة خاصة.

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها، أن الجماعات الكردية داخل كل من سوريا والجمهوريات السوفياتية (سابقا)، ليست لها أهمية عددية مقارنة مع بقية الدول التي تتقاسم الجماعات الكردية، إلى جانب عوامل متعلقة بالطبيعة الجغرافية والظروف الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية للأكراد والمناطق الكردية المتواجدة داخل هذه الدول، ونحاول في هذا المطلب توضيح المسألة في هذه الدول و ذلك كالتالي:

### أ ـ المسألة الكردية في سوريا:

يشكل الأكراد نسبة قليلة قدرت بحوالي 8% من تركيبة المجتمع السوري، الذي يتكون من الأغلبية العربية، إلى جانب جماعات عرقية أخرى، هذا بالإضافة إلى كون مناطق إنتشار الأكراد داخل سوريا لا تشكل إقليما موحدا كما هو الحال بالنسبة للعراق أو تركيا وحتى إيران، دون إهمال جوانب تاريخية هامة مرت بها الدولة السورية في تطورها، أثرت في تحديد طبيعة المسألة الكردية داخلها.

---

Chris Kutshera, Le défit kurde, op.cit, p217.

فخلال الإنتداب الفرنسي على سوريا، ظلت مناطق إنتشار الأكراد تحت السيطرة الفرنسية*، بالرغم من أنها كانت تحت إدارة الأعيان الأكراد، اللذين أبدوا معارضة لتشكيل إدارة مركزية من شأنها أن تحد من نفوذهم وإمتيازاتهم داخل هذه المناطق[1]. إلا أن القوات الفرنسية تمكنت من مواجهة هذه المعارضة وفرض إدارتها على المناطق الكردية بسوريا، وهو ما يوضح أن الجماعات الكردية قد عرفت طيلة تاريخها معارضة ورفضا للخضوع لأي نوع من السيطرة أو الإدارة الأجنبية، إذ قاومت مختلف أشكال الغزو والإحتلال.

لذلك، فقد عملت السلطات الفرنسية على تسهيل إدارتها في سوريا والمناطق الكردية بها، من خلال مواجهة التطلعات الكردية، و منع تطولاها، و كان من بين الإجراءات التي إتبعتها الإدارة الفرنسية خلال مرحلة الإنتداب، عدم تقديم أية إمتيازات سياسية لرؤساء القبائل والعشائر الكردية، إذ وفي إطار تقسيم فرنسا لسوريا الكبرى، لم تمنح للأكراد دولة خاصة بهم كما فعلت مع الجماعات والفئات العربية الأخرى.

مع ذلك فقد عرفت الجماعات الكردية داخل سوريا، خلال فترة الإنتداب هذه، مجالا من الحريات الثقافية والسياسية، حيث سمح للأكراد بإستخدام اللغة الكردية وإصدار منشورات بها، إلى جانب السماح بممارسة العادات والتقاليد الكردية وإنشاء الجمعيات وغيرها، إلا أن التعليم باللغة الكردية كان محظورا[2] ولعل ذلك كان من أجل كسب تأييد الأكراد، الذي من شأنه أن يسهل الإدارة الفرنسية داخل المناطق الكردية، وبالتالي لم تشكل الجماعات الكردية خلال فترة الإنتداب تهديدا فعليا و هاما لسوريا، إذ عملت فرنسا على إستمالة هذه الجماعات إلى جانبها، دون أن يعني ذلك منحها إمتيازات فعلية للأكراد.

بعد إستقلال سوريا سنة 1946، لم تعترف النخبة العربية الحاكمة بالحقوق القومية للأكراد، إلا أنهم لم يمنعوا من إستخدام اللغة الكردية، حتى أن العديد من الأكراد حضوا بمنصب نواب في البرلمان السوري (الحزب الشيوعي)، في الفترة الممتدة ما بين 1954 و1958، مع ذلك، فإنهم لم يقدموا بمطالب سياسية وثقافية، وإنما كانت مطالبهم تتمثل في ضرورة تحسين الظروف المعيشية بالمناطق التي ينتشر فيها الأكراد.

و في إطار النشاط السياسي الكردي بسوريا، تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري سنة 1957 مطالبا بالإعتراف بالأكراد كجماعة عرقية داخل سوريا وبحقوقها الثقافية وضرورة مساهمتها في الحياة السياسية السورية[1].

---

*ــ كان الإنتداب الفرنسي لسوريا إبتداء من سنة 1920، بعد التقسيم الذي مس الدولة العثمانية خاصة في إتفاقية سايكس بيكو، إذ تم وضع سوريا وولاية الموصل تحت السيطرة الفرنسية، وبالتالي خضعت المناطق الكردية في سوريا للسيطرة الفرنسية كما خضعت لها سوريا.

[1]ــ محمد صادق صبور، مرجع سابق، ص91 ــ ص92.

[2] ــ Sabri Cigerbi, op.cit ,p164.

أثناء الوحدة العربية السورية التي جاءت مع إنشاء الجمهورية العربية المتحدة، تضم كلا من سوريا ليبيا ومصر، خلال الفترة ما بين 1958 و1961، شددت سوريا في سياستها إتجاه الأكراد، حيث تم حظر التعليم والنشر باللغة الكردية، كما تعرض الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري لعمليات متابعة، أدت إلى القبض على مؤسسه نور الدين زازا(لاجي كردي تركي في سوريا)[2]. إضافة إلى هذا فقد أقر الدستور السوري آنذاك بأن الشعب السوري هو جزء من الأمة العربية بتاريخه وحاضره ومستقبله وجاءت هذه السياسة نتيجة تخوف سوريا من تنامي دور الحزب وإمكانية وصوله إلى ما وصلت إليه الحركات الكردية الأخرى في كل من تركيا والعراق وإيران آنذاك، مما قد يسمح له بأن يصبح قوة مؤثرة داخل السياسة السورية، إلا أن هذه الإجراءات، لم تحد من إستمرار نشاطات هذا الحزب.

إبتداء من سنة 1961، إتبعت سوريا تعريب الأقاليم الكردية، وكان ذلك من خلال تهجير الأكراد من مدنهم وقراهم إلى داخل المدن السورية بالجنوب، وبالتالي عملت سوريا من خلال هذا، على إقامة حزام عربي[3]. لفصل الأكراد عن بعضهم البعض وحتى عن بني جنسهم في الدول الأخرى، إلى جانب إتخاذ إجراءات إستثنائية في حق الأكراد، تمثلت في إصدار الحكومة السورية في 23 أوت 1962 القانون رقم 93، الذي بموجبه لم تمنح الجنسية السورية لــ 40% من سكان مقاطعة الجزيرة، حيث أسفرت النتائج آنذاك على أن 120 ألف كردي لم يمنحوا الجنسية السورية بهذه المقاطعة[4]. وإعتبروا بذلك كأجانب لا تربطهم أية حقوق بالهوية السورية.

مع مجيء حزب البعث إلى السلطة بسوريا سنة 1963، شددت السلطات السورية من قراراتها إتجاه الأكراد، خاصة أولئك اللذين لم يمنحوا الجنسية السورية، إذ منعت ممارسة مختلف النشاطات الكردية سواء الثقافية أو السياسية، وبذلك تراجع الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري، نتيجة الملاحقات التي تعرض لها من قبل السلطات السورية.

كما إستمرت في سياسة التعريب و تطبيق الحزام العربي الذي مس 323 قرية(140 ألف كردي أغلبهم من المزارعين تم تهجيرهم من مناطقهم إلى مناطق أخرى)، وعملت على نشر الثقافة العربية داخل المدارس، إضافة إلى إنشاء العديد من القرى الحديثة في الأقاليم الكردية حملت أسماء عربية، في حين تم تغيير أسماء قرى ومدن أخرى من الكردية إلى العربية، ومع ذلك قامت سوريا بتجنيد الأكراد سنة 1967 لمحاربة إسرائيل على جبهة الجولان، وفسرت هذه الإجراءات السورية على أنها هدفت إلى التشديد على النشاط الكردي بسوريا، في ظل الظروف التي عرفتها الحركات الكردية الأخرى في فترة الستينيات

[1]_ Idem.

[2]_ Ibid, p165.

[3]_ محمد صادق صبور، مرجع سابق، ص91.

[4]_ Sabri Cigerbi, op.cit, p165.

وحتى قبلها، خاصة في العراق، وذلك لمنع الحركة الكردية بسوريا من النمو والوصول إلى المطالبة بمطالب مماثلة للحركات الأخرى كالحكم الذاتي أو الإنفصال.

إستمرت عمليات ذمج الأكراد في إطار المجتمع السوري ، بعد تولي حافظ الأسد سنة 1971 ــ بعد إنقلاب عسكري سنة 1970 ــ منصب رئيس الجمهورية السورية الجديدة، فإستمرت بذلك عمليات تهجير الأكراد وتعريب المناطق الكردية، إلا أن هذه السياسة تغيرت إبتداء من سنة 1973، مع القرار الرسمي لحافظ الأسد سنة 1976 بتوقيف عمليات تحويل الأكراد[1].

عرف الأكراد بعد سنة 1976 تسامحا تدريجيا في التعبير عن هويته الثقافية، كما تم إطلاق سراح المساجين منهم، حتى أنه أصبح للأكراد مساهمة في الحياة السياسية السورية، كما حدث سنة 1990 من خلال مشاركة العديد من الشخصيات الكردية فيها، ولقد فسر هذا التغيير في السياسة السورية إتجاه الأكراد، بأنه كان يهدف إلى تخفيف الضغط على هذه الجماعات، بغرض إشراكهم في مواجهة الحركات الإسلامية التي شهدتها سوريا بشكل واضح مع بداية سنة 1980، خاصة من جانب السنيين.

وهذا يعني محاولة كسب تأييد الأكراد لمنع إمكانية نمو جهة معارضة أخرى، وإستخدامهم كطرف مساعد في تصفية بعض الحسابات والخلافات العالقة مع دول أخرى من المنطقة كتركيا والعراق، الأمر الذي إتضح مع بداية الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني التركي إبتداء من سنة 1981.

من خلال ما تقدم، يتضح بأن السياسة السورية إتجاه الأكراد ، نجحت في ذمجهم إلى حد ما داخل المجتمع السوري، وإستمالتهم إلى جانب السلطة السورية، خلال فترات رأتها مناسبة لذلك، فالتشديد على نشاطات الأكراد لم يكن مطلقا، بل كان خلال فترات إعتبرتها السلطة السورية فترات حرجة من شأنها أن تؤثر على وحدة وأمن سوريا، فالأكراد في سوريا لم يمنعوا من التعبير عن هويتهم الثقافية ولا من ممارسة النشاط السياسي والملاحظ حاليا، أن الأكراد يحظون بمناصب هامة داخل الحياة السياسية السورية.

إلى جانب هذا، أكد البعض على أن سياسة التشدد التي إتبعتها سوريا في تعاملها مع الأكراد، لم تكن سياسة إضطهاد للشعب الكردي، كما حدث في الدول الأخرى التي تتواجد بها الجماعات الكردية، وبالتالي فالمسألة الكردية داخل سوريا، لم تشكل طيلة تطور الدولة السورية تهديدا لوحدة هذه الأخيرة وإستقرارها كما حدث في الدول الأخرى.

وهذا يرجع إلى السياسة السورية إتجاه الأكراد، التي تمكنت من إستيعاب الأوضاع، إلى جانب عدم تمكن الأكراد بها، من تشكيل حركة كردية فاعلة وبلورة أهداف قوية وبارزة والعمل على تحقيقها، نظرا لقلة عددهم بها من جهة، وغياب العامل الخارجي في تحريك هذه الأقلية داخل سوريا من جهة أخرى، فسوريا لم تكن دولة مستهدفة، كما هو الحال بالنسبة للعراق، سواء من قبل بريطانيا أو الولايات المتحدة

[1]— Ibid, p166.

الأمريكية، وذلك يرجع إلى طبيعة الأهمية التي تمثلها سوريا بالنسبة لهذه القوى، فأهمية سوريا بالنسبة للولايات الأمريكية المتحدة ليست كأهمية العراق، ولذلك لم تعمل الأطراف الخارجية على تحريك هذه الأقلية في سوريا.

**ب ــ المسألة الكردية في الجمهوريات السوفياتية سابقا**

تتواجد الجماعات الكردية في هذه الجمهوريات بصفة مشتتة، وأكبر تواجد لهم هو بأرمينيا، وعلى الرغم من تعدادهم القليل وتواجدهم هذا، لم يتخلوا عن الدفاع عن الهوية الكردية، تأثرا بما حدث مع الأكراد في دول أخرى من المنطقة

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه، هو أن الأكراد في هذه المناطق يتمتعون بحرية في التعبير عن هويتهم الثقافية، إذ يسمح بإصدار الجرائد والمجلات باللغة الكردية، الأمر الذي كان محظورا ما بين سنوات 1937 و1946(تجربة ماهاباد)، إلى جانب الإعتراف بالحقوق الثقافية لهذه الجماعات، إذ يتواجد العديد من المثقفين والعلماء الأكراد داخل المناطق يسمح لهم بإجراء بحوث حول الثقافة الكردية، يشترط كتابتها بالحروف اللاتينية[1]، إلى جانب هذا فمنذ سنة 1956 وإذاعة إريفان(عاصمة أرمينيا) تبث برامجا وحصصا مشتركة باللغة الكردية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأكراد قد ساهموا في الحياة السياسية والعسكرية داخل الإتحاد السوفياتي سابقا، في العديد من الفترات التي مر بها هذا البلد، وعلى الرغم من تعرضهم للإضطهاد في عهد ستالين كما كتب البعض، إلا أنهم حظوا بحقوق ثقافية هامة خاصة بأرمينيا وجورجيا، إلى غاية اليوم.

إلا أن ذلك لا يعني أن الأكراد كانوا بعيدين عن الخلافات والنزاعات التي عرفتها بعض دول المنطقة، فالنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول منطقة نكورنو كراباخ، أدى إلى تهجير الآلاف من الأكراد من مناطقهم في أرمينيا، على إعتبار أنهم مسلمين، وبالتالي فإن تشتت الأكراد داخل هذه المناطق، وقلتهم العددية، لم يسمح لهم ببلورة حركة كردية تطالب بحقوق سياسية، رغم تمتعهم بحقوق ثقافية هامة.

(1)ــ Ibid, pp170ــ171.

## المبحث الثاني: الأبعاد الإقليمية للمسألة الكردية

إذا كانت المسألة الكردية داخل الدول المعنية، قد شكلت منذ ظهورها بها قضية تمس بأمنها وإستقرارها الداخلي، الأمر الذي إتضح من خلال تتبع تطور هذه المسألة بها، فإن هذا التطور أوضح كذلك أن تأثيرات هذه المسألة تتجاوز المستوى الداخلي إلى المستوى الإقليمي، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال تحليل وتوضيح أبعاد هذه المسألة في التفاعلات والعلاقات بين الدول المعنية بها.

### المطلب الأول: العلاقات العراقية التركية

تعد دراسة العلاقات العراقية التركية دراسة صعبة، ويعود ذلك إلى تدخل العديد من العوامل، منها طبيعة التحولات التي مرت وتمر بها التوجهات السياسية والأوضاع الإقتصادية للبلدين، هذا إلى جانب التداخل في بعض الجوانب الإجتماعية، إضافة إلى عامل هام وهو دور الأطراف الخارجية وكذلك طبيعة التحالفات الخارجية، خاصة بالنسبة لتركيا في تحديد وحتى توجيه هذه العلاقات، هذا فضلا عن طبيعة التوجهات والمصالح التركية بشكل خاص في المنطقة وفي العراق كذلك.

تعتبر المسألة الكردية من أهم المسائل التي طرحت ولا تزال تطرح وبشكل حاد في العلاقات العراقية التركية، ومما زاد ويزيد من حدة طرحها هو التأثير الخارجي والمرتبط بطبيعة التحالفات الخارجية لتركيا وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إلى جانب الأوضاع التي عرفتها تركيا إبتداء من سنة 1984 إلى غاية 1999 في حربها مع الأكراد من جهة، ومن جهة أخرى التطورات التي تعرفها المسألة الكردية بالعراق خاصة منذ نهاية حرب الخليج الثانية إلى يومنا هذا، إلى جانب التطورات السياسية وحتى الإقتصادية التي يعرفها العراق منذ ذلك التاريخ والتدخل الدولي والإقليمي في ذلك، حتى أن الحديث عن التأثيرات الإقليمية للمسألة الكردية ومنذ حرب الخليج الثانية، يخصص في التأثيرات بين العراق وتركيا، بشكل أكبر من تأثيراتها في علاقات هاتين الدولتين مع دول الجوار الأخرى المعنية بهذه المسألة، إيران وسوريا.

وربما يعود ذلك إلى تميز تأثيرات هذه المسألة بين تركيا والعراق من جهة، بالمقارنة مع تأثيراتها الأخرى ومن جهة أخرى، إلى كون تأثير هذه المسألة في علاقات هاتين الدولتين مع دول الجوار الأخرى لم يستمر وبشكل بارز بالمقارنة مع الوضع بين العراق وتركيا.

بدأ طرح المسألة الكردية بين العراق وتركيا مع ظهور مسألة منطقة الموصل كركوك، وهي المنطقة التي ظلت تطالب بها تركيا منذ الإنتداب البريطاني على العراق، حتى أنها أقرت وجودها ضمن الخريطة التركية في إطار ما سمي بالميثاق الوطني سنة 1920ــ في جلسة سرية ــ، وعلى الرغم من ضم هذه المنطقة إلى العراق بعد ذلك تحت ضغوطات بريطانية، إلا أن تركيا لم تتراجع عن إمكانية إستعادة هذه المنطقة ــ و إن لم تسع لذلك بشكل رسمي ــ ، في حالة توفر الظروف الدولية المناسبة.

مع ذلك فإن مسألة تركية الموصل ــ كركوك* كانت تثار من قبل المؤرخين وحتى الإعلاميين، عند حدوث أي تطور في الوضع في العراق، وظهر ذلك خلال حرب الخليج الثانية، حتى أن هذه المسألة وحسب بعض التحاليل، قد إنعكست أحيانا في بعض التصريحات أوالتلميحات الرسمية، خاصة خلال عهد الرئيس الراحل تورغوت أوزال، ولا يزال إهتمام تركيا بهذه المنطقة حتى يومنا هذاــ ظهر ذلك قبل وحتى بعد الإحتلال الأمريكي للعراق ــ.

مع ذلك فلم تشكل المسألة الكردية نقطة تصادم بين الدولتين في مراحل سابقة، بل ظهر تعاون بينهما لمواجهة الآثار السلبية لهذه المسألة منذ بدايتها وبروزها داخل الدولتين بعد الحرب العالمية الأولى، تجسد ذلك في عقد إتفاقيات في هذا الإطار، مثل معاهد سعد أباد وحلف بغداد، هذا فظلا عن الإتفاقيات الثنائية التي عقدت بين الطرفين لاحقا، إلى جانب حجم العلاقات الإقتصادية التي ربطت الطرفين ولا تزال.

شكل التحول الذي عرفته المسألة الكردية بالعراق مع بداية الستينيات، إعتبار الحركة الكردية العراقية عاملا من عوامل إنتعاش الحركة القومية الكردية بتركيا، وذلك من خلال تأثر الأكراد بها بثورة البرازاني في كردستان العراق، وقد ساهم ذلك في إبقاء نشاط هذه الحركة بتركيا، إلى جانب عوامل أخرى، وتجسد ذلك ميدانيا في العديد من النشاطات السياسية وحتى المسلحة، كما أوضحنا ذلك عند التطرق إلى تطور المسألة الكردية في تركيا آنفا، الأمر الذي دفع بالسلطات التركية آنذاك إلى تشديد سياستها في مواجهة الحركة الكردية بها خلال الستينيات، تخوفا من إنعكاس الأحداث شمال العراق على الحركة الكردية بتركيا.

ظهرت المخاوف التركية كذلك على إثر إصدار بيان مارس 1970 في العراق، القاضي بمنح الأكراد الحكم الذاتي، والذي شكل خطوة هامة في تطور المسألة الكردية بالعراق ــ على الرغم من المشاكل التي أثيرت حول تطبيقه ــ وذلك من خلال الحصول على الإعتراف بالحكم الذاتي به، وهو ما يمكن أن يدفع بالحركة الكردية بتركيا إلى رفع مطالب مشابهة، وهذا ما يفسر إلى حد كبير السياسة

*ــ شكلت هذه المنطقة أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا ولا تزال، نظرا لأهميتها النفطية، على إعتبار أن تركيا تفتقر إلى هذه الثروة وهو ما جعل تركيا ترفض ضمها إلى العراق في السابق ، هذا إلى جانب إعتماد تركيا بشكل هام على النفط العراقي وخاصة من هذه المنطقة في تأمين إحتياجاتها النفطية، و حاليا توجد إتفاقيات رسمية مع بغداد عبر خط نفط كركوك- يومور طاليق.

التركية خلال السبعينيات إتجاه الأكراد، التي أكدت خلالها تركيا أنها تشكل وحدة موحدة لا تقبل التقسيم ورغم تأثر الحركة الكردية بتركيا بالإتفاق الإيراني العراقي سنة 1975، لم تغير تركيا سياستها إتجاه الأكراد.

أظهرت سنوات الثمانينيات وإرتباطها بتطورات الحرب العراقية الإيرانية، إلى جانب دخول تركيا مرحلة جديدة في نزاعها مع الحركة الكردية، التي تبنت إبتداء من سنة 1984 أسلوب العمل المسلح المتصاعد مدى تأثير المسألة الكردية في العلاقات العراقية التركية، ففي ظل مواجهة العراق لجبهتين الأولى داخلية(الأكراد) والثانية خارجية(إيران) وتصاعد الحرب التركية الكردية، ظهر تنسيق في النشاط وتبادل الدعم بين الحركتين الكرديتين للبلدين، تمثل ذلك في عقد إتفاق بين حزب العمال الكردستاني التركي والحزب الديمقراطي الكردستاني العراق سنة 1983 ــ إلا أن هذا الأخير تراجع عن هذا الإتفاق سنة 1987 ــ وعقد إتفاق آخر مع الإتحاد الوطني الكردستاني سنة 1988.

هذه الإتفاقيات مكنت الحركتين داخل البلدين من إتخاذ المنطقتين الكرديتين داخلهما كقواعد خلفية للقيام بالهجمات ضد كل من تركيا والعراق، وذلك خاصة بالنسبة لحزب العمال الكردستاني التركي الذي إتخذ من المنطقة الشمالية العراقية قواعد خلفية لعملياته داخل تركيا، الأمر الذي أدى إلى إبرام كل من العراق وتركيا لإتفاقية في17 أكتوبر1984، تسمح لقوات الطرفين بالدخول لمساحات محددة ولعدة أيام لملاحقة الأكراد داخل الدولة الأخرى(1).

إلا أن هذا الإتفاق جعل من تركيا تتدخل وبشكل دوري في شمال العراق وتزايدت هذه التدخلات وحتى نوعيتها ونتائجها فيما بعد، مما أثار توترات حادة بين البلدين وحتى بين تركيا والأحزاب الكردية العراقية، هذا إلى جانب إتخاذ إجراءات أخرى، كان من بينها إقامة العراق لمنطقة آمنة خالية من السكان على طول الحدود مع تركيا خلال هذه الحرب مع إيران.

إلى جانب هذا، فقد ظهرت إتهامات تركية للعراق، مثل التي وجهت لسوريا حول إيواء حزب العمال الكردستاني التركي، وإن كانت تركيا قد إستخدمت مسألة المياه للضغط على سوريا لوقف دعمها لهذا الحزب، فإن الكثير من التحليلات أكدت إستخدام هذه المسألة للضغط على العراق كذلك لنفس السبب* ذلك بالنظر إلى كون أن مسألة المياه الخاصة بنهر الفرات، قد إرتبطت ولا تزال بالأطراف الثلاثة: تركيا سوريا والعراق، وذلك على الرغم من بروزها بشكل أكبر وإرتباطها بالمسألة الكردية بين كل من سوريا وتركيا. نوضح هذه المسألة في القسم اللاحق من هذا الفصل.

(1)- Elizabeth Picard, op.cit, p16.

*ــ أهمها عملية قطع مياه نهر الفرات لمدة شهر سنة 1990 لملء سد أتاتورك التركي و كذلك خلال السنوات الأولى للتسعينيات، مع إعلان تركيا عن حريتها الكاملة في إستخدام مياه الفرات و ذلك نظرا لزيادة العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني داخل و خارج تركيا، في ظل وجود تحليلات تشير إلىتعاون هذا الحزب مع الرئيس العراقي صدام حسين آنذاك.

تأججت المسألة الكردية بين العراق وتركيا مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية، ببروز مسألة اللاجئين الأكراد العراقيين نحو تركيا ــ على الرغم من كون أن مسألة اللاجئين الأكراد ونزوحهم سواء من تركيا نحو العراق أو العكس، كانت من نتائج سياسات الدولتين إتجاه الأكراد وعبر مراحل تاريخية سابقة ــ وهو الأمرالذي سبب قلقا كبيرا للسلطة السياسية التركية، حول كيفية تعاملها مع هذا الوضع الجديد على حدودها مع العراق.

إذ أدت حملة الهجمات التي شنها العراق على المنطقة الكردية مع نهاية الحرب مع إيران وهاجس تكرار الهجوم الكيميائي، الذي أكدت العديد من المصادر إستخدام العراق له في حملته هذه ضد الأكراد في الشمال إلى نزوح الآلاف من الأكراد العراقيين نحو تركيا وكذلك بإتجاه إيران بشكل كبير نهاية سنة 1988، وهو الموضوع الأساسي الذي طرح للنقاش في هيئة الأمن القومي في العاصمة التركية آنذاك.

وأوضحت العديد من التحاليل أن تركيا وجدت نفسها في بداية الأمر أمام ما سمي "بالمأزق الحقيقي" نظرا لتداخل الأبعاد السياسية والإنسانية في هذه المسألة دون إغفال أن تركيا معنية بالمسألة الكردية وبشكل واضح خاصة في تلك الفترة ، مما يجعل من فتح الأبواب أمام اللاجئين الجدد ذو تأثير بارز في التوازن داخل المنطقة الكردية التركية.

دفعت هذه الأوضاع على الحدود العراقية التركية إلى قيام نزهت كانديمير نائب وزير الخارجية التركي للشؤون السياسية، بزيارة إلى طهران على رأس وفد تركي لمناقشة الوضع على الحدود مع العراق[*] في الوقت التي قبلت إيران عددا كبيرا من اللاجئين الأكراد العراقيين.

إذا كان موقف تركيا إتجاه موجة اللاجئين الأكراد العراقيين لم يتضح في البداية، فإن سياسة تركيا في تعاملها مع هذه المسألة جاءت بشكل واضح خلال ذات السنة، وكان ذلك مع إعلانها أن ما يحدث على حدودها مع العراق يفوق التصور، حيث وصف رئيس الوزراء تورغوت أوزال العمليات التي تجري آنذاك في شمال العراق بالمجزرة، وأعلن بأن: « بلاده ستقوم بما يلزم لإستقبال العراقيين اللذين يتجاوزون الحدود وأن تركيا لا تستطيع رفض أناس يهربون من الموت حسب ما يقولون »[1].

---

[*]ــ أوضحت التقارير آنذاك أن أغلب اللاجئين الأكراد اللذين زاد عددهم عن 100 ألف نحو تركيا و تواجد حوالي 50 ألف منهم في مدينة حكاري التركية،لا يرغبون في العودة إلى مناطقهم في العراق خوفا من الأسلحة الكيميائية، و ذلك على الرغم من سماح الحكومة العراقية لعودة البعض منهم، إلا أن المعارضة الكردية العراقية رفضت ذلك العرض و إعتبرته بمثابة فخ للأكراد.

أنظر: سعيد محمد،" الأكراد ضحية صراع القوميات في العالم الإسلامي"، مجلة العالم،( العدد 239 ، سبتمبر1988) ص 10.

[1]ــ ورد في: "**محنة الأكراد**: العراق ينفي وتركيا تتحرك و إيران تبدي إستعداداها لإستقبال كل النازحين(تقرير)"، مجلة السياسة الدولية،( مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام،العدد 239، سبتمبر1988)، ص10.

ذلك بعد إبداء إيران موافقتها للطلب التركي القاضي بإستقبال كل اللاجئين الأكراد اللذين يريدون التوجه نحو إيران، ويرفضون الرجوع إلى العراق، وهذا في ظل نفي العراق لإستخدام السلاح الكيميائي في هذه العمليات*، وإدانة دولية خاصة من قبل منظمة العفو الدولية، نتيجة الوضع الذي آلت إليه المنطقة الكردية العراقية آنذاك، خاصة في ظل تأكيدات لمصادر كردية لوجود وضع إجتماعي بها، زادت من صعوبته الطبيعة الوعرة و"القاسية" لهذه المنطقة.

وهو الأمر الذي دفع بالفصائل الكردية حسب العديد من الدراسات إلى التوجه إلى الجهات الدولية لطلب المعونة والدعم، في الوقت الذي تحفظت فيه الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والإتحاد السوفياتي، عن تقديم المساعدات للأكراد العراقيين لعدة عوامل أهمها مجريات المفاوضات بين إيران والعراق و إمكانيات تأثير ذلك على سيرها، إلى جانب عدم إتضاح موقف ثابث حول هذه المسألة نظرا لطبيعة المصالح والتحالفات التي تسقى هذه الدول إلى الحفاظ عليها في المنطقة.

لقد أثارت هذه الأوضاع ردود فعل عديدة لدى الأكراد داخل العديد من العواصم الأوروبية والأمريكية من خلال قيام العديد من المظاهرات، تنديدا بتلك الأوضاع وضرورة التدخل الدولي في ذلك إلى جانب دخول الأطراف الثلاثة : تركيا ، إيران والعراق في نقاشات هامة حول الوضع في شمال هذا الأخير ومسألة اللاجئين، وهذا ما يوضح أن مسألة الأقليات، وإن تبدو مسألة داخلية، إلا أن تأثيراتها تتعدى التأثيرات الداخلية، إلى التأثيرات الإقليمية خاصة في حالة الأكراد التي تعرف التجزئة والتي أثارت خاصة سنة 1988 العديد من النقاشات، كما أوضحت التوجهات التركية والعراقية إتجاه المسألة الكردية إلى جانب إثارتها لتخوفات إقليمية ودولية، حول المسائل التي يمكن أن تطرحها هذه القضية على العلاقات بين الدول داخل المنطقة وحتى على إستقرارها.

شكلت حرب الخليج الثانية ونتائجها مرحلة هامة في إبراز مدى أهمية المسألة الكردية في العلاقات العراقية التركية، فإبتداء من مرحلة ما بعد الحرب و إلى غاية اليوم ـــ و حتى مستقبلا ـــ، يظهر دور هذه المسألة في تحديد التوجهات التركية بشكل خاص إتجاه العراق، و إتجاه تطوراتها داخله، وإذا كانت تركيا قد وجهت إهتماما إلى مراقبة أي تطور يحدث شمال العراق وربطه بإمكانية تأثيره على الحركة الكردية داخل تركيا في مرحلة سابقة السابق، فإن هذا الإهتمام تزايد إبتداء من نهاية هذه الحرب، وهو ما

---

*ـــ أفادت مصادر المعارضة الكردية آنذاك أن ضغط الهجوم قد إزداد على إثر بدء المفاوضات الإيرانية العراقية رسميا في جنيف في25أوت1988، كما أكدت إستخدام العراق للسلاح الكيميائي في ذلك،كما أفادت بأن المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في العراق الذين يشرفون آنذاك على وقف إطلاق النار مع إيران، منعوا من التوجه نحو المناطق الكردية في حين أوردت كالة الأنباء العراقية آنذاك أن مجلس قيادة الثورة،أصدرعفوا شاملاعن الأكراد العراقيين من كل أثرأو ملاحقة قانونية لأي عمل يعاقب عليه القانون قبل صدور البيان، وهو يشمل الأكراد داخل العراق أو خارجه، مع إستثناء زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البرازاني.
أنظر: محنة الأكراد، مرجع سابق، ص10.

جعل تركيا تحدد في غالب الأحيان سياسة التعامل مع المسألة الكردية بداخلها، تبعا لما يحدث شمال العراق، وهذا في إطار التداخل مع مصالحها في العراق ذاته، إلى جانب مصالح الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الإرتباطات التركية الأمريكية و كذلك التركية الإسرائيلية، إضافة إلى التطورات الداخلية في العراق، بما يحمله من تعدد عرقي وقومي وسياسي.

من خلال هذا، ومنذ تغير الأوضاع في العراق بعد حرب الخليج الثانية، إتضحت "ثوابت" تركيا إتجاه العراق، على الرغم من تغير الحكومات بتركيا، وذلك إنطلاقا من أهمية العراق بالنسبة لتركيا، وتتمثل أهم هذه الثوابت في:

**أ ــ** الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية إنطلاقا على إعتبار أن أي تقسيم للعراق قد يفتح الباب أمام تقسيم كل الدول المجاورة بما فيها تركيا.

**ب ــ** منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وذلك إنطلاقا من كون أن إقامة مثل هذه الدولة بشكل رسمي، سيؤثرعلى أكراد تركيا، من خلال التوجه نحو القيام بتجربة مماثلة، سواء من خلال الإنفصال عن تركيا أوعلى الأقل إقامة حكم ذاتي، خاصة وأن هذا الأمر أصبح واقعا شمال العراق.

**جـ ــ** التركيز على الأقلية التركمانية في العراق، لإبقاء إمكانيات التدخل التركي في الشؤون العراقية[1].

شكلت أوضاع التوتر التي عرفها العراق سنة 1991، وقيام إنتفاضة في الجنوب بقيادة الشيعة وأخرى الإنتقاطة في الشمال بقيادة الأكراد، عاملا هاما في التغير الذي إعتبر "مفاجئا" في السياسة التركية إتجاه الأكراد، والتي تجتسدت في العديد من الإجراءات التي قامت بها تركيا آنذاك وعلى صعيد رسمي كما تم توضيحه في قسم سابق من هذه الدراسة، و ذلك في محاولة لتخفيف التوتر، و إنعكاسات أحداث العراق على تركيا، حيث إتضح فيها بعد أن تركيا إتخدت تلك الإجراءات بشكل مؤقت فقط، و بأنها ليست سياسة واضحة وحاسمة إتجاه المسألة الكردية بها.

إذ وصلت الأمور إلى حد طرح ما سمي "بخريطة أوزال لكونفدرالية العراق ما بعد صدام"، والتي تهدف إلى إنفتاح تركيا على الأكراد، وتمثلت النقاط الأساسية للمشروع التركي كما يلي:

**أ ــ** إقامة كونفدرالية عراقية تتألف من ثلاث مناطق متساوية الحقوق: عربية، تركية وكردية وتضم المنطقة الكردية محافظتي السليمانية و أربيل، بينما تتألف المنطقة التركية من محافظتي كركوك والموصل النفطتين، وهنا تتضح محاولة تركيا السيطرة من خلال التركمان على هذه المناطق الغنية بالنفط، دون إغفال الطلبات التاريخية لتركيا بهذه المناطق، في حين تضم المنطقة العربية باقي أجزاء العراق.

**ب ــ** أن تكون إيران و تركيا و سوريا الدول المجاورة للعراق، الضامن لهذه الكونفدرالية العراقية التي ستقوم على أساس نظام برلماني، تمثل فيه المناطق الثلاث بطريقة متساوية.

---

[1]ــ محمد نور الدين،" تركيا والحرب العراقية"، مجلة شؤون الأوسط،( لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 111 2003)، ص187.

جـ ـــ إعتماد مشروع مالي لمساعدة العراق، كما تتعهد تركيا بالعمل على حل مشكلة مياه الفرات مع سوريا والعراق و تنفيذ مشروع أنابيب السلام الذي دعت إليه تركيا في مرحلة سابقة[1].

إلا أن هذا المشروع لقي رفض ومعارضة العديد من الجهات داخل السلطة التركية، التي أكدت العديد منها على ضرورة الحل العسكري للمسألة الكردية داخل تركيا.

كما أثارت مسألة اللاجئين الأكراد العراقيين، على إثر فشل إنتفاضة سنة 1991، تخوف السلطات التركية من تأثير ذلك على التوازن في المنطقة الكردية التركية، في مرحلة كانت تشهد فيها تصعيدا لعمليات حزب العمال الكردستاني.

تواصل الدور التركي، مع إقامة المناطق الآمنة شمال العراق لحماية الأكراد من أية هجمات عراقية وذلك من خلال ما سمي بـــ "عملية توفير الراحة "، التي إستدعت تواجد الطائرات الأمركية والبريطانية والفرنسية في قاعدة "أنجرليك" الجوية التركية، كما حاولت تركيا في العديد من المرات تولي آداء المهمة المحددة لعملية "توفير الراحة " بقواتها الجوية و البرية الخاصة، وأن تنفذ الطائرات التركية وبشكل منفرد طلعات المراقبة والتحقق، وبالتالي حماية الأكراد العراقيين من هجوم عراقي محتمل[2].

تجدد التخوف التركي من الوضع شمال العراق، مع إجراء الإنتخابات التشريعية الكردية سنة 1992وهي الإنتخابات التي رفضتها تركيا، في ظل تخوفها من إمكانية قيام دولة كردية مستقلة بالعراق، كما إستمرت في تدخلاتها شمال العراق والتي بدأتها منذ 1984، وهي الإنتخابات التي جاءت حسب بعض الدارسين، نتيجة تدهور الأوضاع شمال العراق، والفراغ الإداري العراقي بالمنطقة الكردية، حيث قامت القوات التركية بعمليات عسكرية برية وجوية داخل الأراضي العراقية، منها تلك التي تمت في أوت 1991 وأكتوبر من نفس السنة، إلى جانب عملية أخرى كانت أكثر إتساعا في منتصف أكتوبر وحتى بداية نوفمبر 1992، و ذلك على عمق 19 ميل داخل الحدود العراقية[3]. وهذا في ظل إنتقادات عراقية لهذه العمليات.

في ظل تطور الأوضاع شمال العراق، ظهر تقارب تركي كردي، تطور إلى تعاون بين الطرفين ولعل هذا التقارب جاء كمحاولة تركية لكسب الجهة الكردية في العراق، إلى صفها وإقامة علاقات تعاونية معها، تمكنها من جهة من تسهيل الحصول على مصالحها وأهدافها في العراق، ومن جهة أخرى تسهيل عملياتها في السعي نحو القضاء على مواقع العمال الكردستاني التركي شمال العراق.

تجسد ذلك إبتداء من أكتوبر 1992، حيث أطلقت التنظيمات الكردية العراقية، حملة ضد حزب العمال الكردستاني إلى إتفاق في 29 أكتوبر 1992، يقضي بتعهد الحزب بعدم إستعمال الأراضي الكردية شمال

---

[1]ـــ محمد مصطفى شحاتة، مرجع سابق، ص 232.

[2]ـــ د هام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص 235.

[3]ـــ صلاح سالم، مرجع سابق، ص 196.

العراق للقيام بعمليات عسكرية داخل تركية، مع الإبتعاد عن المناطق الحدودية وتوقيف الحملة الدعائية ضد الحكومة الجهوية والجبهة الكردستانية العراقية[1]. كما كانت هناك تصريحات سواء من جانب الطالباني أو البرازاني تنفي وجود دعم كردي عراقي لحزب العمال الكردستاني التركي.
كما جرت العديد من اللقاءات بين أوزال وجلال الطالباني زعيم الإتحاد الوطني الكردستاني العراقي أظهر فيها هذا الأخير رغبة الأكراد في البقاء ضمن العراق، دون أن يعني ذلك تراجعهم عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بهويتهم الخاصة*.
ولعل ذلك شكل إطمئنانا للسلطة التركية حول عدم وجود رغبة كردية في الإنفصال عن العراق وتكوين دولة كردية مستقلة، على إعتبار أن الحركة الكردية أصبحت بعد حرب الخليج الثانية كإحدى العوامل الهامة في تحديد التطورات الداخلية في العراق.
ظهر التعاون التركي الكردي العراقي كذلك في عقد تركيا لإتفاق أمني مع الأكراد العراقيين سنة1992 يقضي بتعاون قوات البشمركة الكردية العراقية في مواجهة عمليات الأكراد داخل تركيا[2]. وكان ذلك بالتوازي مع عقد العديد من الإجتماعات مع كل من سوريا وإيران لبحث تطورات الأوضاع شمال العراق، دارت أساسا حول معارضة أية تجزئة للعراق، على إعتبار أن وحدته تضمن وحدة بقية الدول المجاورة في المنطقة.

لقد فسر تعاون التنظيميين الحزبيين الكرديين مع تركيا، بأنه جاء نتيجة الضغوطات التي تعرضا لها من جانب هذه الأخيرة، مع تزايد الإنتقادات وحتى الإشتباكات بين تركيا وأكراد العراق، إلى جانب إتهام تركيا لأكراد العراق بمساندة ودعم حزب العمال الكردستاني من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة سعيهم للحفاظ على علاقات حسنة مع تركيا، التي تصلهم عبرها المساعدات الإنسانية، إضافة إلى ما خلفته التدخلات التركية من عمليات تدمير شمال العراق.
ولتحقيق تركيا لأهدافها سواء المعلنة(تدمير قواعد حزب العمال الكردستاني) أوغير المعلنة(المصالح داخل العراق)، واصلت تدخلاتها العسكرية شمال العراق، خاصة في الفترة التي شهدت فيها المنطقة الكردية مواجهات بين الحزبين الكرديين العراقيين(الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني) وهي الفترة التي عرفت ظهور تحالفات إقليمية، حيث تحالف مسعود البرازاني مع تركيا، في حين تحالف

[1]— Michel Verrier, " **Intervention de l'armée turque au nord de l'Irak** :la guerre s'etend au Kurdistan" , <u>Le Monde Diplomatique</u>, ( janvier 1993) : (sur CD : Le Monde Diplomatique : 1980 — 2000).

*— كانت نتيجة إحدى الإجتماعات بين الطالباني و وزير الخارجية التركية آنذاك، منح الأكراد إذنا بفتح مكتب إرسالي تمثيلي في تركيا.
أنظر: يوسف حنا فريج، مرجع سابق ص28.

[2]— صلاح سالم، مرجع سابق، ص 196.

جلال الطالباني مع إيران، حيث إهتمت تركيا بمجريات وتطورات الأحداث في هذه المواجهات، إذ دفع طرح هذين الحزبين الكرديين لمسألة ضرورة الإعتراف الدولي بالمؤسسات الكردية القائمة بتركيا إلى القيام بحملة إعلامية دبلوماسية حول خطورة تشكيل دولة كردية[1].

في هذا الإطار أدت الحملة التركية على الأكراد من خلال التدخل العسكري شمال العراق في 20 مارس 1995 والذي دام حوالي شهرين، إلى إثارة مواقف حول إنتهاك سيادة العراق، بل وتهديد وحدته ولقد برر الجانب التركي هذا التدخل بوجود فراغ سياسي وعسكري في المنطقة الشمالية العراقية، و وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 974، فإن عدم إحترام حقوق الإنسان والتعددية شرطا حفظ الأمن والسلم يبرران التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها[2]. وبالتالي فقد سعت تركيا إلى ملء هذا الفراغ السياسي والعسكري الذي عرفته المناطق الكردية بالعراق بعد حرب الخليج الثانية.

جاء هذا التدخل التركي[*]، في ظل ظروف تركية داخلية وخارجية أدت إلى طرح إحتمالات، حول أن هذا التدخل من شأنه أن يسبب مشاكل داخلية كبيرة لتركيا، التي شهدت تعقيدات سياسية آنذاك، إلى جانب تصاعد عمليات حزب العمال الكردستاني، إضافة إلى مجيء هذا التدخل بعد توقيع الإتفاق الجمركي بين تركيا والإتحاد الأوروبي، الذي هدد بتوقيف هذا الإتفاق وطلب السحب الفوري للقوات التركية من شمال العراق، في الوقت الذي أيدت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التدخل.

من جانب آخر، فقد أثار تدخل العراق إلى جانب قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني، لطرد مقاتلي الإتحاد الوطني الكردستاني من مدينة أربيل سنة 1996، العديد من المواقف التركية والأمريكية التي أوضحت مدى أهمية التطورات التي تحدث بالمنطقة الشمالية بالعراق بالنسبة لتركيا، فعلى إثر هذا التدخل العراقي، شنت الولايات المتحدة الأمريكية هجمات على أهداف ومنشآت في الجنوب العراقي، فيما سمي بـــ"ضربة الصحراء"، حيث وسعت الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الحظر الجوي في هذه المنطقة إلى خط عرض33، لتصبح منطقتا الحظر الجوي في الشمال والجنوب تغطيان60% من مساحة العراق[3]

---

[1]ـ Kendal Nezan, Le Malheur Kurde, op.cit.

[2]ـــ عبد الله صالح،" أبعاد الحملة التركية على الأكراد"، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد 121، جويلية 1995)، ص157.

[*]ـــ جندت تركيا قوات هامة في هذا التدخل، قدرت بحوالي 35 ألف جندي إلى جانب العتاد العسكري الكبير، وأكدت مصادر عديدة سقوط أعداد كبيرة من الضحايا الأكراد من قتلى وجرحى، إلى جانب قيام القوات التركية بعمليات تفتيش واسعة بالمنطقة الكردية الشمالية، سواء بالقرى أوالمدن إلى جانب عمليات توقيف للمشتبه بهم بإنتمائهم إلى حزب العمال الكردستاني، كما منعت الصحافة من دخول المنطقة الكردية العراقية.

و للمزيد من الفاصيل حول التدخل التركي شمال العراق سنة 1995 أنظر:

Kendal Nezan," **Le dernier quart d'heure de l'année Turque** : fuite eu avant au Kurdistan" Le Monde Diplomatique,(mai 1995) : (sur CD : Le Monde Diplomatique : 1980ـ2000).

[3]ـــ جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص153.

رفضت تركيا توجيه هذه الضربة للعراق وذلك قبل تنفيذها على إعتبار أنها لا ترغب في "التورط" في ذلك الوضع الذي شهدته العراق آنذاك، وتجدر الإشارة إلى أن تركيا قامت بتدخلات شمال العراق خلال سنة 1996، كما وافقت على تمديد عمل القوات الأمريكية إلى جانب القوات البريطانية والفرنسية فوق أراضيها وخاصة في قاعدة أنجرليك*.

و قد فسر هذا الموقف التركي، برغبة تركيا في الحفاظ على علاقاتها مع العراق، في ظل الإرتباطات الإقتصادية بين الطرفين، إلى جانب محاولة كسب علاقات مع الجهة الكردية وبشكل خاص تحسين علاقاتها مع البرازاني الذي يسطر بشكل واضح على كردستان العراق بما فيها منطقة السليمانية، لتسهيل عملياتها في القضاء على مواقع حزب العمال الكردستاني، ومنع تسلل الأكراد عبر الحدود، هذا من جهة ومن جهة أخرى لتأمين المنطقة الكردية العراقية لما تشكله من أهمية إقتصادية بالنسبة لتركيا.

يتضح من خلال تتبع العديد من الأحداث التي عرفتها تركيا، والتطورات التي عرفها ويعرفها العراق من تحول إقتصادي وسياسي، إلى جانب دور الأطراف الخارجية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، أن توجهات تركيا وسياستها التي إتبعتها وتتبعها في التعامل مع تطورات المسألة الكردية ترتبط بالعديد من القضايا، لا تنحصر فقط في ربط هذه المسألة بالأمن الداخلي لتركيا، وذلك من خلال النقاط التالية:

أ ــ التخوف الذي واكب الحكومات التركية إلى غاية اليوم، من مسألة التفكك و الذي بدأ مع إقامة دولة أرمينية في شرق الأناضول وفقا لإتفاقية سفير سنة 1920، و إذا كان الخطر الأرميني غير واقعي، لعدة إعتبارات مرتبطة بالمنطقة بحد ذاتها، إلا أن المسألة الكردية ظلت و منذ قيام الدولة التركية، تحتل المكانة الأولى في قائمة الإهتمامات التركية، وذلك لكثافة الوجود الكردي بتركيا.

كما أن الحرب الكردية التركية إبتداء من سنة 1984، قد شكلت خطرا فعليا على وحدة وإستقرار تركيا إلى جانب أهمية ذات المسألة في العراق بالنسبة لتركيا، والذي يرجع إلى كون المنطقة الجغرافية لتواجد أكراد العراق، محاذية للمنطقة الجغرافية لتواجد أكراد العراقية، بل تعتبر إمتدادا لها، فالمجموعة الكردية العراقية قطعت شوط كبيرا في تجسيد هويتها الثقافية والقومية، وذلك إبتداء من الحصول على الحكم الذاتي في بداية السبعينيات وتطورت الأمور مع إكتسابها لأبعاد سياسية بعد حرب الخليج الثانية، وصولا

*ــ أشارت مصادر عراقية آنذاك، أن أربكان عارض قبل توليه الحكومة، وجود القوات الأمريكية في الأراضي التركية وإستخدام قواعدها، إلا أنه غير موفقة بعد توليه الحكومة بفترة قصيرة، ووافق على هذا التواجد، وذلك مقابل موافقة واشنطن على قرار مجلس الأمن بشأن السماح للعراق بتصدير كمية محدودة من نفطه مقابل الغذاء وغيرها من الإحتياجات الإنسانية وفي هذا الإطار، فمن بين المسائل التي إستجابت لها الولايات المتحدة الأمريكية، هي رفع الحظر المفروض على تجارة تركيا مع العراق، خاصة وأن تركيا تضررت و بشكل واضح جراء هذا الحظر التجاري على العراق.

أنظر: جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص152.

إلى تشكيل حكومة مستقلة وإنشاء مؤسسات كردية فعلية داخل العراق، ولذلك يحظى الوضع في شمال العراق بإهتمام كبير بل وإستثنائي من جانب السلطات التركية، نظرا لربط هذه الأخيرة أمن تركيا الداخلي بتطور الوضع شمال العراق.

**ب ــ** يرتبط إستمرار التدخلات التركية شمال العراق بشكل كبير بسعي تركيا للعب دور إقليمي منفرد بالمنطقة، خاصة بعد تراجع العراق كقوة إقليمية منافسة، فهذا التدخل يضعف العراق، ويخدم من جهة أخرى المصالح الأمريكية فيه و في المنطقة، هذا إلى جانب تمكين تركيا من التدخل في الشؤون الداخلية العراقية، فتركيا إستمرت في القيام من حين إلى آخر بعمليات توغل في شمال العراق حتى بعد تمكنها من إخماد الحرب مع حزب العمال الكردستاني مع نهاية سنة 1998 والقبض على زعيمه عبد الله أوجلان. وهو الأمر الذي تعزز بإحتفاظ تركيا بشريط أمني حدودي داخل العراق، لإبعاد الخطر عن حدودها بإقامة منطقة عازلة أو أمنية*، على غرار المنطقة الأمنية التي أقامتها إسرائيل في جنوبي لبنان ذلك لمنع تسللات مقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى تركيا عبر الحدود العراقية.

**جـ ــ** إستخدام الأقليات ذات الأصل التركي في الدول المجاورة لتركيا، خاصة العراق التي تتواجد بها هذه الأقليات وبشكل خاص في منطقة كركوك النفطية، وهو ما يشكل عاملا آخر من عوامل إهتمام تركيا بأوضاع، وبرز هذا الإستخدام وتعززت هذه التوجهات التركية في إتفاق أنقرة، الذي وقعه الحزبان الكرديان العراقيان والخاص بوقف إطلاق النار بينهما في15 توفمبر1996، إذ نص بند منه على إدخال التركمان في عملية السلام في كردستان العراق، من خلال إشراكهم في اللجان المشرفة على وقف إطلاق النار، وتعيين خطوط التماس بين المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الحزبين، مع السامح للتركمان بالإبقاء على روابطهم الثقافية مع تركيا [1]. وهي الورقة التي لازالت تراهن تركيا بها في التعامل مع العراق مما يشكل إحدى وسائل تركيا في التدخل في شؤون العراق.

**د ــ** سعي تركيا لتعديل الحدود العراقية التركية، من خلال إثارة مسألة تركية الموصل ــ كركوك ــ، إذ طالب الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل سنة 1995 بإعادة ترسيم الحدود بين العراق وتركيا، مع التأكيد على أن تركيا تبدأ من المناطق التي ينتهي بها البترول(الحدود البترولية)، وهو ما يوضح أن التوجه التركي إزاء العراق له أبعاد الإقتصادية، حيث يمثل العراق أهمية كبيرة للإقتصاد التركي، إذ شكل حجم التجارة التركية مع العراق قبل حرب الخليج الثانية، نصف حجمها الكلي مع جميع الدول العربية.

*ــ أعلنت تركيا رغبتها في إقامة هذه المنطقة سنة 1996 إلا أن هذه الفكرة واجهت العديد من الإنتقادات والرفض حتى من قبل دول مجاورة وغير مجاورة لإرتباطها من جهة بالمساس بوحدة العراق، وبتحقيق أهداف أمريكية وإسرائيلية بالمنطقة من جهة أخرى، إلا أن تركيا تمكنت من إقامة هذه المنطقة سنة 1997 بدعم أمريكي.

للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر:

جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص161 ــ ص 192.

[1]ــ دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص237.

مع الإشارة إلى أن تركيا تضررت من الحظر الإقتصادي علىالعراق، و هو الأمر الذي دفعها إلى السعي لرفض الحظر التجاري التركي مع العراق، لتعويض خسائرها الإقتصادية.

وترتبط الشركات التركية الآن بعقود وإستثمارات كبيرة في العراق، كما تلعب التجارة الحدودية مع المنطقة الشمالية الكردية، دورا هاما في تدعيم الإقتصاد التركي، وتجدر الإشارة إلى أن تركيا بعد حرب الخليج الثانية، أقامت علاقات تجارية هامة في مجال النفط مع العراق وبشكل خاص مع المنطقة الشمالية وعزز من ذلك علاقاتها مع التنظيمات الكردية العراقية خاصة البرازاني، إذ سعت إلى حث الأمم المتحدة على إتخاذ قرار يمكن الأكراد من السيطرة على تصدير النفط.

**ه ـ** أوضحت التحالفات التي أقامتها تركيا مع التنظيمات الكردية، سعيها إلى كسب الجهة الكردية إلى جانبها، وذلك لضمان فوائد إقتصادية من جهة، والتمكن من التدخل في العراق من جهة أخرى عن طريق البوابة الشمالية بإقامة علاقات حسنة معها.

كل هذه العناصر توضح أن إهتمام تركيا بالمسألة الكردية وتطورها في العراق، يشكل مسألة هامة في التوجهات التركية إزاء العراق، وتتداخل معه العديد من العوامل ترتبط من جهة بمصالح تركيا الذاتية ومن جهة أخرى بتحالفات تركيا الخارجية وما تتطلبه هذه الأخيرة.

وستوضح في القسم اللاحق من هذه الدراسة، تطورات هامة توضح مدى أهمية وتأثير المسألة الكردية على مستقبل التوجهات التركية إزاء العراق وعلى العلاقات العراقية التركية، كمنطلق لتوضيح التأثيرات المستقبلية لهذه المسألة على المستوى الإقليمي.

## المطلب الثاني: العلاقات التركية السورية

ترجع الخلافات في العلاقات بين تركيا وسوريا إلى مراحل تاريخية سابقة، إذ يعد الخلاف الحدودي حول منطقة الإسكندرونة المطلة على البحر الأبيض المتوسط أقدم خلاف تاريخي بين الدولتين[*] تقريبا.

أما نقطة الخلاف الأخرى بين تركيا وسوريا والتي تعد أكثر بروزا، فتتمثل في الخلاف حول مسألة المياه، وتجدر الإشارة إلى أن مسألة المياه تعد مسألة جد هامة في منطقة الشرق الأوسط، ولقد شكلت ــ و لاتزال ــ نقطة خلاف بارز بين العديد من دول المنطقة، و يرجع ذلك إلى ندرة الموارد المائية بها

---

[*]ــ يعود الخلاف حول هذه المنطقة، إلى سنة 1938، حين أعلنت فرنسا إستقلال الجزء الشمالي الغربي من منطقة إنتدابها في سوريا، وضمتها بعد ذلك إلى تركيا، بموجب معاهدة أبرمت بين الطرفين في جوان سنة 1939، ولقد أدت مطالب سوريا في حقها في هذه المنطقة، على إعتبار أن خرائطها الرسمية تتضمن لواء الإسكندرونة كجزء من إقليمها، وذلك بعد إستقلالها سنة 1946، إلى توترالعلاقات بين البلدين، وسببت حربا بينهما سنة 1957.

أنظر:

Christine More, Les kurdes une fois encore oubliés, op.cit.

بالمقارنة مع متطلبات التزايد الديمغرافي الذي تعرفه، وأهمية المياه في مجال التنمية بمختلف أشكالها داخل دول المنطقة.

فمنذ منتصف الثمانينيات، تكرر الحديث عن ما يسمى بــ"أزمة المياه" في جميع مراكز البحوث العربية و حتى الأجنبية، وذلك بسبب التحولات التي تشهدها البيئة من جهة، ومن جهة أخرى ظاهرة الإسراف في إستخدام الموارد المائية، دون إغفال ظاهرة التلوث البيئي، وهو الأمر الذي إنعكس بصورة واضحة في ندرة المياه التي تعد مصدرا حيويا لا غنى عنه في حياة كل كائن حي، في ظل وجود تزايد في الطلب على الماء، لذلك فقد عبر العديد من الباحثين عن هذه المسألة بحديثهم عن أن العالم يجتاز عصر الثورة الصناعية الثالثة مع نهاية القرن العشرين، نحو الثورة الرابعة وهي ثورة البيئة والتنمية المرتبطة بها.

يرجع الخلاف التركي السوري حول مسألة مياه نهر الفرات، إلى منتصف سنوات الستينيات وبالضبط سنة 1964، وذلك رغم تباحث مسألة تقسيم مياه هذا النهر منذ سنوات الأربعينيات بين الدول الثلاث: تركيا، سوريا والعراق، الذي لم يؤد إلى توصلها إلى إتفاقية ملزمة بينها[1]. حيث ظهرت خلال هذه السنة أزمة بين الطرفين السوري والتركي وحتى مع العراق، بصدد برنامج تركيا حول إنشاء سد كيبان التركي* الذي أثار العديد من النقاشات والخلافات حول الحقوق المكتسبة على نهر الفرات، وهو الأمر الذي أدى إلى عقد العديد من اللقاءات بين الأطراف الثلاثة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى أي إتفاق حول المسألة، في ظل مطالب كل دولة بحقها في مياه النهر.

إلا أن هذا الخلاف برز بشكل أكبر إبتداء من منتصف السبعينيات(1973 ــ 1975)، وذلك مع شروع تركيا في ملء سد كيبان وحجزها لمياه النهر لإكمال ملئه، إلى جانب شروع سوريا في ملء حوض الأسد الذي يحجز مياهه سد طبقة، بعد الإنتهاء من بنائه، وهو الأمر الذي أدى إلى إنخفاض منسوب مياه النهر مما أثر حتى على المنتوج الزراعي العراقي.

وهو الأمر الذي دفع بالعراق إلى الدخول في مفاوضات جديدة مع الطرفين السوري والتركي، للسعي نحو توقيع إتفاق أو بروتوكول مع تركيا حول مياه النهر، نص على تشكيل لجنة فنية مشتركة تعمل على تحديد

---

[1]ــ مجدي صبحي،"أزمة المياه في المفاوضات المتعددة " ، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد 114، أكتوبر 1993)، ص125.

*ــ لقد أكد الجانب التركي أن إنشاء هذا السد لن يؤدي إلى المساس بالمياه اللازمة للري في كل من سوريا والعراق، وأن الحكومة التركية قد حددت مخططاتها في هذا المجال، بطريقة تضمن وصول المياه اللازمة والكافية بواسطة فتحات في السد لتأمين تصريف أعلى قدرة 3500 متر مكعب في الثانية أثناء فترة ملء خزان السد.

أنظر: مجدي صبحي، مرجع سابق، ص125.

الكمية المناسبة التي يحتاجها البلدين، و وافقت سوريا على هذا البروتوكول سنة 1983، لتتعدد بعد ذلك الإجتماعات واللقاءات بين الأطراف الثلاث حول مسألة حصصها في مياه نهر الفرات[1].

إلا أن الخلاف السابق تراجع بين سوريا وتركيا ، بعد الإنتهاء من ملء سد كيبان وحوض الأسد دون أن يعني ذلك حسم أسباب الخلاف ذاته، وذلك في ظل سعي تركيا إلى القيام بالعديد من المشاريع التنموية التي إعتبرتها سوريا وحتى العراق، خطوات هامة بإمكانها أن تجعل من تركيا المتحكم الأول في الموارد المائية الهامة بالمنطقة(نهري الجلة والفرات).

مع ذلك يرى العديد من الباحثين أن المشكلة بين سوريا وتركيا هي مشكلة سياسية بالأساس ، ومسألة المياه ما هي إلا وسيلة من وسائل الضغط المتبادل بينها، ذلك على أساس أن العلاقات بين البلدين ظلت تتأرجح بين القطيعة والتوتر والتهديد[2]. منذ إستقلال سوريا وبقية الدول العربية الأخرى عن الإمبراطورية العثمانية سنة 1916.

تجددت الخلافات السورية التركية حول مياه نهر الفرات سنة 1985، مع إقدام تركيا على إنشاء العديد من السدود على مجرى النهر، كان أهمها سد كراكايا، مما مكن تركيا من التحكم في كميات المياه المتدفقة، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض كبير في منسوب مياه النهر خلال هذه السنة، مما أثار إحتجاج سوريا رسميا أمام تركيا بالنظر إلى الأضرار الذي لحقتها من جراء ذلك الإنخفاض[*].

في ظل هذه الظروف المتوترة بين الطرفين السوري والتركي، برزت المسألة الكردية كنقطة خلاف جديدة وهامة في العلاقات السورية التركية، وفي هذا الإطار كتبت العديد من الدراسات أن سوريا لجأت إلى إستخدام المسألة الكردية بتركيا كوسيلة لحسم خلافاتها معها، وبالأخص الخلاف حول مسألة المياه وذلك من خلال تقربها من حزب العمال الكردستاني التركي وتقديم الدعم له بمختلف أشكاله له.

كما تشير العديد من الكتابات أن التقارب بين سوريا والتنظيم الكردي التركي، ظهر بعد الإنقلاب العسكري الثالث داخل تركيا في سبتمبر 1980، وذلك مع تحصل زعيم الحزب عبد الله أوجلان على حق اللجوء في سوريا إلى جانب عدد من أعضاء حزبه، بعد عمليات المتابعة والملاحقة التي شهدها نشطاء الحزب آنذاك، و لذلك وحسب العديد من الكتابات، فإن سوريا عملت بين سنتي 1981 و1982، على فتح مراكز ومحطات تدريب للمقاتلين الأكراد الأتراك، إلى جانب سعيها إلى تشجيع التقارب بين حزب العمال

---

(1)ــ محمد علي المداح،"أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط "، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد100، 1990)، ص178.

(2)ــ نفس المرجع، نفس الصفحة.

*ــ سبب هذا الإنخفاض حالة من الجفاف لسوريا إضطرت على إثرها إلى إيقاف 5 محركات لتوليد الطاقة الكهربائية من بين 8 محركات المقامة على سد طبقة، مما أدى على إنقطاع التيار الكهربائي.

أنظر: عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص258.

الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، لتنسيق العمل لمواجهة السلطات المركزية في كل من العراق وتركيا منذ 1981.

الملاحظ هنا، هو أن مشكلة المياه بين سوريا وتركيا تعد الأسبق من الناحية الزمنية في توتير العلاقات التركية السورية من المسألة الكردية، إذ برزت هذه الأخيرة كمشكلة بين الطرفين مع بدء عمليات حزب العمال الكردستاني في تركيا، بعد إعلانه العمل المسلح إبتداء من سنة 1984.
ولذلك ظهرت الإتهامات التركية لسوريا وبشكل رسمي، بإعتبارها القوة الأساسية المدعمة لعمليات حزب العمال الكردستاني منذ بدئه شن الهجمات ضد تركيا ــ وحتى القبض على أوجلان ــ ، ذلك من خلال إيواء عناصر الحزب وتأمين تدريباتهم العسكرية في معسكرات داخل أراضي سوريا وفي سهل البقاع اللبناني، هادفة من خلال ذلك إلى عرقلة تنفيذ مشروع الأناضول، مع الضغط على تركيا في مسألة المياه. وعلى هذا الأساس أضحت كل من مسألتي أمن الحدود والمياه، من أهم محاور لقاءات وإجتماعات مسؤولي البلدين منذ منتصف الثمانينيات.

على الرغم من عقد الطرفين السوري والتركي لبروتوكول أمني سنة 1986، والذي يقضي بقطع سوريا لمساعداتها لحزب العمال الكردستاني، إلا أن التوتر في العلاقات بينهما بقي قائما، على إعتبار أن الحزب بقي يتخذ من الأراضي السورية قواعدا خلفية لنشاطاته داخل تركيا، وبلغ التوتر حدته مع نهاية سنة 1987، نتيجة إعلان السلطات التركية إكتشافها لما أسمته بـــ"مؤامرة " لتدمير بناء سد أتاتورك من قبل جماعة تتكون من 12 عنصرا من أعضاء حزب العمال الكردستاني بدعم من سوريا[1].
وعلى إثر ذلك قام رئيس الوزراء التركي آنذاك تورغوت أوزال بزيارة إلى سوريا، أدت إلى إبرام الطرفين لإتفاقية في 17 جويلية 1987، تقضي بتزويد سوريا بـــ500 متر مكعب من مياه الفرات، إلى جانب عقد إتفاقية أخرى إعتبرت إتفاقية أمنية، تقضي بفرض سوريا قيودا صارمة على مختلف نشاطات حزب العمال الكردستاني لمنع تسلل عناصره عبر الحدود بين البلدين، للقيام بعمليات ــ وفصتها بالإرهابية ــ في تركيا[2].

عاودت تركيا تهديداتها لسوريا بإستخدام سلاح المياه، نتيجة تواصل وإتساع أعمال الحزب الكردي بها، وظهر ذلك من خلال"رسالة التحذير" التي وجهها أوزال في 3 سبتمبر 1989 ــ خلال زيارته للمناطق الجنوبية الشرقية التي شهدت إضطرابات آنذاك ــ ، حيث حذر الدول المجاورة و خاصة سوريا و ذلك بقوله:« إن من مصلحة الدول المجاورة أن تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا، ولكنها ستعرض مصالحها للخطر إذا إستمرت في دعم الأنشطة الإنفصالية لحزبPKK المحظور، ولن تتردد تركيا في الدخول في صراع مسلح في المنطقة »[3].

[1]ــ جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص198.

[2]ــ نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]ــ ورد في: نفس المرجع، ص199.

هذا ما يوضح مدى التأثير السلبي للمسألة الكردية بتركيا على علاقاتها مع سوريا، إلى جانب ربط هذه المسألة بمسألة المياه بين الطرفين، في ظل التهديدات التركية بقطع مياه الفرات عن سوريا أو بالأحرى خفض تدفقها إليها نتيجة أعمال هذا الحزب*.

دخلت العلاقات التركية السورية مرحلة وصفت بالخطيرة مع بداية سنة 1990، وذلك إثر إعلان الحكومة التركية في 13 جانفي من هذه السنة وقف منسوب نهر الفرات لمدة شهر، بغرض تسريع ملء سد أتاتورك ـــ بعد تدشينه من قبل الرئيس أوزال ـــ ، وبالفعل فقد قطعت تركيا مياه النهر من 13 جانفي إلى 13 فيفري خلال تحويل النهر وتخزين مياهه لملء السد.

أثار الإعلان التركي وخلال فترة القطع، العديد من النقاشات والجدل وحتى الخلافات بين سوريا وتركيا كما إستمرت تداعيات هذه العملية بعد ذلك، إذ أدت إلى خفض تدفق مياه النهر من500 متر مكعب إلى 120 متر مكعب في الثانية[1]. وهو الأمر الذي سبب أضرارا للجارتين سوريا والعراق، عبرت عنها تصريحات مسؤولين من البلدين، وهو ما يتعارض مع الإتفاقية المبرمة بين كل من سوريا وتركيا سنة 1987.

لقد طلبت كل من العراق وسوريا من تركيا عدم قطع مياه النهر لتلك المدة، على إعتبار أن ذلك سبب أخطارا لها وصفت بالكارثية، وذلك لما مثله نهر الفرات من أهمية، حيث أنه يشكل أهم مصدر للشرب وإنتاج الطاقة الكهربائية وري الأراضي الزراعية خاصة بالنسبة للعراق، مع ذلك نفذ القرار التركي، حيث أكد مسؤولون بوزارة الأشغال التركية، أن تركيا أحق بالمياه التي تنبع من عندها* في الوفاء أولا بإحتياجاتها التنموية.

*ـــ أشارت بعض المصادر آنذاك أن هناك وجهتي نظر داخل السلطة المركزية بأنقرا، فيما يخص إمكانية إستخدام المياه ضد سوريا بسبب دعمها للحزب، الأولى مثلها كل من أوزال والمؤسسة العسكرية، رأت ضرورة خفض تدفق مياه الفرات إلى سوريا لإجبارها على وقف الدعم للحزب، في ظل أهمية حفاظها على علاقاتها مع تركيا بصفة جديدة، أما الثانية، فقد مثلها وزارة الخارجية وطالبت بالفصل بين المسائل السياسية والمسائل الإقتصادية في التعامل مع سوريا.

[1]ـــ محمد علي المداح، مرجع سابق، ص176.

*ـــ نهر الفرات هو أكبر نهر في بلاد ما بين النهرين، يبلغ طوله 2800 كلم وهو ينبع من المنطقة الجبلية شمال منطقة أرضروم التركية، حيث يتواجد 1000 كلم منه هناك، وهو يدخل الأراضي السورية عند طرابلس، إذ يصب فيه إلى الجنوب منها بحوالي 30 كلم، و يدخل بعد ذلك داخل الأراضي السورية نحو الجنوب والجنوب الشرقي حتى حصيبة التي تقع على الحدود العراقية السورية، أما مصبه في الأراضي العراقية في إتجاهه الجنوبي الشرقي، دون أن تتصل به أية روافد بإستثناء بعض الوديان، ولذلك فطوله داخل سوريا يبلغ675 كلم و طوله في العراق 1200كلم، وبالتالي تعد تركيا دولة المنبع أما العراق وسوريا فهما دول المصب، حيث تسيطر تركيا على كل من نهري دجلة والفرات، على إعتبار أنه ينبع منها حوالي 88% من مصادر مياه الفرات وتقتسم معها سوريا النسبة المتبقية، في حين لا توجد للنهر موارد جديدة بالأراضي العراقية.

أنظر: محمد علي المداح، مرجع سابق، ص178، و: مجدي صبحي، مرجع سابق، ص125.

كما أكد الرئيس التركي أوزال آنذاك أن عملية تخزين المياه ستستمر في بحيرة السد، حتى تصل مناسب المياه البحيرة و سد أتاتورك، إلى المستوى الذي يتمكن فيه من توليد الطاقة الكهربائية[1].

نتيجة لما شكلته هذه المنجزات التركية من ضغوطات على كل من سوريا والعراق سارع الطرفان إلى توضع أول إتفاق بينهما لتوزيع مياه الفرات في أفريل 1990، يقضي بحصول سوريا على نسبة 42% بينما تتحصل العراق على58% من مياه النهر[2]. كما دخلت الأطراف الثلاثة في العديد من المفاوضات والمحادثات حول مسألة المياه بعد ذلك، أظهرت فيها تركيا معارضةها لإبرام إتفاقية مع كل من سوريا والعراق لتقسيم مياه الفرات، وعرضها لضرورة تركيز الجهود حول إيجاء سبل للتعاون الفني لضمان حسن إستغلال وإدارة مياه الفرات إلى جانب مياه دجلة، مع ضرورة تبادل المعلومات وتنفيذ مشروعات مشتركة في هذا المجال.

كما أكد ديميريل في 6 ماي 1990، أن تركيا لها السيادة على مواردها المائية وبأن كل من نهر الفرات ونهر دجلة هي من الأنهار التركية، حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي[3].

من خلال هذا ومنذ عملية ملء سد أتاتورك، تزايدت مخاوف الجارتين خاصة سوريا، وفسر ما تقوم به تركيا بأن له أهدافا أخرى، غير التي أعلنت عنها، وبأن مشاريع تركيا في مجال المياه ذات دوافع سياسية خاصة إتجاه سوريا، حيث أشار المراقبون آنذاك أن أبرز هذه الدوافع، هي الضغط على سوريا لوقف عمليات حزب العمال الكردستاني التي دخلت مرحلة التسعينيات بأساليب أكثر قوة، وذلك رغم تأكيد تركيا عدم إستخدامها لمسألة المياه كوسيلة تهديد في المنطقة ونفيها لإمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في علاقاتها خاصة مع سوريا، وعن عدم رغبتها في الدخول في أية نزاعات مع جيرانها من خلال مسألة المياه، و بأن إهتمامها ينصب على الجانب الإقتصادي لا غير.

إلا أن الموافق الرسمية التركية ـــ والتي إستمرت إلى مرحلة لاحقة ـــ تبين إستخدامها أو إستعدادها لإستخدام المياه كأداة للضغط خاصة على سوريا، لإرتباطها بالحركة الكردية في تركيا.

من جهة أخرى إعتبرت ـــ و حتى بعد ذلك ـــ تركيا من خلال مشاريعها المائية، وحتى قبل البدء في تنفيذ مشروع الأناضول، تسعى للسيطرة والتحكم بصفة منفردة على الموارد المائية في كل من نهر الفرات و نهر دجلة ـــ خاصة على نهر الفرات ـــ، وهذا في ظل تقديرات أشارت آنذاك إلى أن كمية المياه السطحية الجوفية التي تتوفر عليها تركيا، تحقق لها إكتفاء ذاتيا في المستقبل، في مجال توليد الطاقة الكهربائية والري ومياه الشرب، وهو ما يعني أنها ليست بحاجة إلى السدود الضخمة، التي أخذت في إنشائها بشكل خاص من خلال مشروع الأناضول، الذي زاد من حدة التوتر فيما يخص مسألة المياه

---

[1]ـــ محمد على المداح، مرجع سابق، ص180.

[2]ـــ حسن بكر،"حروب المساه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل"، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد111، 1993)، ص81.

[3]ـــ جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص194ـــ ص195.

خاصة بين تركيا وسوريا، على إعتبار أن السدود التي يتم إنجازها في إطاره، تمنح تركيا سيطرة أكبر على موارد المياه بالمنطقة*.

هذا في ظل التوجهات التركية، خاصة بعد حرب الخليج الثانية، نحو لعب دور جديد في المنطقة وإحتلال مكانة هامة في إطار التكتلات الدولية، بعد أن لعبت دورها خلال الحرب، دون إغفال إرتباطاتها مع الجمهوريات الآسيوية الإسلامية في الإتحاد السوفياتي.

في ظل هذه الأوضاع تواصل طرح المسألة الكردية كنقطة هامة في الخلافات بين تركيا وسوريا التي ظهرت مع تواصل الإتهامات التركية لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني، وطرح هذا الموضوع في المفاوضات بين الطرفين حول مسألة المياه.

إذ كان من نتائج زيارة وزير الداخلية التركي لدمشق في17 أفريل 1992، إغلاق معسكرات تدريب حزب العمال الكردستاني في سهل البقاع اللبناني(حيث ينتشر الجيش السوري)، إلا أن تركيا إعتبرت ذلك غير كاف، وأعلنت مواصلة مساعيها لدى سوريا ولبنان لطرد كل عناصر الحزب من لبنان[1]. و وفقا للعديد من التحاليل، فإن سوريا عاودت دعم الحزب الكردي التركي، نتيجة فشل المفاوضات مع تركيا بعد العملية التي قامت بها بداية سنة 1990، أي أن سوريا حاولت أن تضغط على تركيا من خلال المسألة الكردية لقبول مطالبها فيما يخص مسألة المياه.

إستمرت مساعي تركيا في هذا المجال، في ظل إعتبارها أن مواجهة الخطر الكردي ــ كما وصفته تركيا ــ، يتطلب حسم خلافاتها مع سوريا خاصة في مسألة المياه، وذلك من خلال العمل على إيجاد صيغ للتخفيف من حدة مشكلة المياه بين الدولتين.

في ظل هذه المساعي، جاءت زيارة أخرى لوزير خارجية تركيا إلى سوريا، لدراسة تقاسم مياه الفرات ومسألة حزب العمال الكردستاني، إلى جانب مواضيع أخرى، وتم التأكيد على أن التصريحات التركية قد أسيء فهمها، وأنه يوجد إستعداد تركي لمشاركة سوريا في بناء سدود على نهر الفرات، وأدى

---

*ــ أثار هذا المشروع قلقا كبيرا لدى الدولتين الجارتين سوريا والعراق، فيما يخص إمكانية توفير المياه لمشاريعهما الزراعية والصناعية وحول أن إنشاء السدود التركية، يؤدي إلى إعتمادها على المياه التركية في ظل وجود إمكانية نقص في تدفق النهر خاصة بالنسبة للعراق، وتجدر الإشارة إلى أن تركيا كانت قد إقترحت سنة 1987، مشروعا أثار هو كذلك مخاوف الجارتين و لذي عرف بأنابيب السلام وهومشروع يتضمن نقل المياه من تركيا إلى كافة دول المنطقة المحيطة بها عبر خطين للأنابيب، الأنبوب الغربي ويذهب إلى سوريا والأردن والضفة الغربية والمنطقة الغربية للمملكة السعودية، أما الخط الشرقي فيتجه إلى سوريا ثم الكويت، فالمنطقة الشرقية من المملكة السعودية ثم البحرين وقطر، وصولا إلى الإمارات العربية المتحدة وأخيرا عمان.

ولقد لقي هذا المشروع معارضة من قبل دول عربية وذلك لسببين أولهما أن المشروع يمنح تركيا (دولة المنبع) إمكانية كبيرة في التحكم في مصدر حيوي للدولة العربية (المياه)، و ثانيهما هو وجود إسرائيل ضمن أنابيب السلام كمستفيد منه.

أنظر: مجدي صبحي، مرجع سابق، ص126.

[1]ــ حسن بكر، مرجع سابق، ص81.

ذلك إلى عقد مؤتمر ثلاثي لإزالة التوتر حول مسألة تقاسم المياه، في أكتوبر سنة 1992، أين أبدت تركيا رغبتها في تحديد إحتياجات كل دولة من المياه، من خلال إجراء مسح مشترك للأراضي القابلة وغير القابلة للري، في حين رفضت سوريا وكذلك العراق الطلب التركي، وطالبتا بحق كل دولة في تحديد إحتياجاتها هذه بصفة مستقلة، وهذا يعني أن الدولتين ترفضان التصرف الحر لتركيا في مياه نهري دجلة والفرات، وبذلك لم تؤد هذه المحادثات إلى نتائج مرضية لمختلف أطرافها، في ظل رفض تركيا منح أي إلتزام بزيادة حصة أي من العراق أو سوريا من مياه النهرين[1]. على إعتبار أنها ترى في نهري دجلة والفرات "حوض نهر واحد"، وبأنها ليست من الأنهار الدولية.

أعيد طرح المسألة التي تم التطرق إليها في المؤتمر السابق، وذلك في بداية سنة 1993، حيث أكد رئيس الوزراء التركي آنذاك سليمان ديميريل على إثر زيارته لسوريا، على الإنفصال التام بين مشكلة الأكراد ومشكلة المياه، وبأن هناك دراسة تحظى بالعناية، في إطار العمل على التوصل إلى نتيجة نهائيه فيما يخص مسألة الحقوق المائية في الفرات ودجلة، وذلك قبل نهاية عام 1993، إلا أن تطور الأحداث داخل تركيا خلال السنة ذاتها، أدى إلى تغير الموقف التركي بشكل واضح، إذ جاء إعلان ديميريل مع نهاية شهر جويلية 1993، عن سيادة تركيا الكاملة على مياه دجلة والفرات، وبأن موارد المياه بهما هي ملك لتركيا، وأنه لا يحق لكل من العراق وسوريا أن تشاركا تركيا في مواردها المائية، على إعتبار أن ذلك يخص السيادة التركية.

إعتبر هذا الإعلان بمثابة الطلقة الأولى فيما سمي بحرب المياه بالمنطقة، وجاء ذلك مع تصاعد العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني بتركيا، في بداية السنة ذاتها، خاصة بعد إستئناف إطلاق النار بين الحكومة التركية وقوات الحزب، الذي بدأ آنذاك حملة من العمليات، مست بالمصالح التركية في الداخل وفي الخارج، هذا يعني أن سوريا عاودت دعمها للحزب الكردي التركي، للضغط على تركيا في مسألة المياه، وبالمقابل لجأت تركيا إلى الضغط على سوريا من خلال مسألة المياه ذاتها، بالنظر إلى ما حدث بها من عمليات مكثفة لهذا الحزب.

إزدادت حدة التوتر بين الطرفين السوري والتركي، مع تزايد حدة الإتهامات التركية لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني وإيواء زعيمه أوجلان، وظهر ذلك في التصريحات التركية آنداك إتجاه سوريا و بشكل واضح لدى وزير الخارجية التركي آنذاك حكمت تشتين، الذي طالب سوريا بالوفاء بتعهداتها بغلق معسكرات تدريب الأكراد الأتراك في سهل البقاع اللبناني.

وتجدر الإشارة إلى أن حدة الإنتقادات التركية لسوريا قد تصاعدت بشكل خاص منذ أكتوبر1993، مما دفع سوريا إلى نفي هذه الإتهامات، كما قامت تركيا بإرسال وفد أمني إلى سوريا، طالبها بوضع حد

[1]ــ نفس المرجع، ص82.

نهائي لوجود قواعد للحزب في البقاع اللبناني، أو في الأراضي اللبنانية[1]. ووصلت الأمور إلى حد قيام تركيا بإغلاق الحدود البرية مع سوريا وإقامة منطقة عازلة لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

أدت مباحثات بين البلدين إلى نوع من التقارب بينهما، خاصة مع تعهد الرئيس السوري حافظ الأسد آنذاك بالتعاون لمواجهة حزب العمال الكردستاني، في ظل طمأنة تركيا لسوريا بخصوص مسألة المياه وحصتها في مياه الفرات، و هو الأمر الذي أدى إلى عقد الطرفين لإتفاقية ضد ما سمي بالإرهاب الكردي.

لم تحسم نقاط الخلاف بين تركيا وسوريا حول مسألة المياه، مع إستمرار تركيا في إنشاء السدود على نهر الفرات، فحسب تقدير لدراسة سورية سنة 1994، فإن السدود التركية المقامة على مجرى الفرات الأعلى، أدت إلى تقليل تدفق مياه النهر من حوالي 32 إلى 23 مليار متر مكعب سنويا[2]. مع الإشارة إلى أنه في إجتماع لوزراء خارجية كل من تركيا وسوريا وإيران في إسطنبول من نفس السنة جرت محادثات حول التنسيق لمواجهة المشكلة الكردية.

إتسمت مرحلة ما بعد أوزال بتركيا، بتواصل الإتهامات التركية لسوريا حول دعمها لحزب العمال الكردستاني، حيث عادت هذه الإتهامات للظهور بشكل أكثر مع نهاية سنة 1995 وبداية سنة 1996، مع ظهور الإحتجاجات السورية ــ وكذلك العراقية ــ على إنشاء سدي بيرجيك وقداقامش التركيين على الفرات، وعقب ذلك إجتماعات فنية بين البلدين، للتنسيق بينهما حول جهودهما الهادفة إلى التوصل إلى إتفاق نهائي مع تركيا، فيما يخص التوزيع العادل لمياه الفرات، بما يضمن مصالح الدول الثلاث.

كل هذا أدى إلى عودة التوترات إلى العلاقات السورية التركية، حيث طالب وزير الخارجية التركي (دينزبايكال) في نهاية سنة 1995، بضرورة توقف سوريا عن دعم نشاطات حزب العمال الكردستاني وإيواء زعيمه في أراضيها، بالنظر إلى مخلفات الحرب الكردية التركية، من خسائر بشرية هامة.

كما عرفت سنة 1996، توترات حادة في العلاقات بين البلدين، بسبب تصاعد تهديدات تركيا لسوريا، إلى جانب معارضة سوريا لإتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، ففي رسالة وجهها رئيس الوزراء التركي يلماز أثناء زيارته للإسكندرونة في شهر أفريل من ذات السنة، طالب سوريا بعدم إيواء من وصفهم بالمتمردين الأكراد أو دعمهم، مع تأكيده على عدم إستعداد تركيا للتنازل عن أي جزء من أراضيها وذلك في إشارة إلى منطقة الإسكندرونة، كما طرح مسألة المياه، من خلال رفض الموقف السوري، حول عدم تحصلها على مياه كافية من جراء السدود التركية الجديدة على نهر الفرات.

و تجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية خلال هذه الفترة كان له نفس موقف الحكومة التركية و المؤسسة العسكرية فيما يخص التعامل مع سوريا، وذلك على خلاف الموقف السابق الذي كان قائما على أساس

---

[1]ــ صلاح سالم، مرجع سابق، ص197.

[2]ــ جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص193.

ضرورة الفصل بين المسائل السياسية(المشكلة الكردية وأمن الحدود) والمسائل الإقتصادية(المياه)، عند التعامل مع سوريا.

جاء التحذير الثاني ليلماز لسوريا من مخاطر إستمرار دعمها لحزب العمال الكردستاني، في ماي 1996، وذلك منذ توقيع إتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في فيفري من نفس السنة[1]. وفي هذا الإطار برز الدعم والمساندة الأمريكية للموقف التركي حول إتهاماتها وتهديداتها لسوريا، حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية سوريا ضمن قائمة الدول المتهمة برعاية الإرهاب، نتيجة دعمها لحزب العمال الكردستاني التركي، وذلك فيما سمي بتقرير الإرهاب الدولي السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في ماي 1996[2].

فسر الموقف التركي هذا، بأن تركيا قد عملت على إدخال إسرائيل في إطار علاقاتها مع سوريا، من خلال التعاون العسكري و في مجال مكافحة الإرهاب، للضغط على سوريا وعلى دول أخرى مجاورة فيما يخص مسائل المياه وحتى مسألة المفاوضات مع إسرائيل، لتتواصل بعدها الإتهامات التركية وحتى الأمريكية لسوريا بدعمها لما سمي بالإرهاب، ووصلت الأمور إلى حد تهديد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بالسعي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل فرض عقوبات إقتصادية دولية ضد سوريا.

وصل التوتر بين سوريا وتركيا ذروته في جوان 1996، حيث أوضح المراقبون أن البلدين وصلا إلى حافة الدخول في مواجهة عسكرية*، وذلك نتيجة تصاعد الإتهامات والتهديدات التركية لسوريا، مما أدى إلى تدخل حلف الأطلسي، من خلال تأكيد مصادر دبلوماسية فيه، على متابعتها للوضع الذي وصف بالمتأزم بين تركيا(عضو الحلف) وسوريا، وذلك من خلال متابعة الوضع العسكري على طول الحدود بين البلدين، وفسر ما قامت به تركيا من خلال توجيه الإتهامات إلى سوريا، بمحاولة منها لتوجيه الأنظار إلى وجود خطر خارجي وهو سوريا، مما قد يؤدي إلى إحداث تماسك داخلي في تركيا بعد الإنتخابات البرلمانية لسنة 1995، التي عرفت بعدها تركيا العديد من الإنقسامات الداخلية.

هذا إلى جانب عملها على إلقاء عبء فشل حكوماتها في مواجهة المشكلة الكردية على طرف خارجي يحرك حزب العمال الكردستاني.

---

[1] Philippe Boulanger, " Les kurdes, tarot noir du proche orient", Etudes,(Paris : Assas Edition, tome 394, n°=1, janvier 2001), p23.

[2] Idem.

* أشارت وكالة أنباء الأناضول التركية في16 جوان 1996 إلى وقوع إنفجارات جديدة في المناطق الشمالية السورية كإستمرار لحوادث تفجيرات سابقة، حيث تم إعتقال بعض المتورطين في ذلك من أصل تركي، كما قام الجيش السوري بنشر قواته بالغرب من الحدود التركية، وأشارت العديد من المصادر العربية آنذاك إلى حشد سوريا حوالي 40 ألف جندي على حدودها مع تركيا.

إلا أن هذا لا يعني أن سوريا كانت بعيدة كما كان يجري في تركيا، في ظل التوترات بين البلدين حول العديد من المسائل خاصة مسألة المياه، مع وجود تأكيدات واقعية على الدعم السوري للحزب الكردي التركي.

مع مجيء نجم الدين أربكان إلى رئاسة الوزراء بتركيا، ظهرت مبادرة سوريا إلى التأكيد على تطلعها في حل كل خلافاتها مع تركيا، مع العمل على إستمرار تطوير علاقاتها معها، و هذا في ظل إعتبار أربكان الشخصية التركية، التي عقدت عليها آمال كبيرة في حل خلافات تركيا مع سوريا، خاصة مسألة المياه التي ربطتها تركيا بمسألة أمن الحدود، وهو الأمر الذي أدى إلى خلق جو من الإنفراج في العلاقات بين الدولتين، بعد توضيح الرغبة حول بحث المسألة الكردية وإقتسام مياه الفرات.

إلا أن هذا الإنفراج النسبي، لم يمنع من ظهور العديد من التطورات التي أثرت بشكل سلبي على العلاقات بين البلدين، منها رفض سوريا لإقامة منطقة أمنية شمال العراق مع إعلان تركيا عن خطة إقامة هذه المنطقة في سبتمبر 1996.

وبذلك فلم تنته الإتهامات التركية لسوريا فيما يخص إرتباطها بالحركة الكردية التركية، من خلال تواجد مسؤولي حزب العمال الكردستاني داخل سوريا، و تسلل الأكراد منها إلى الأراضي التركية، بهدف تهديد إستقرار تركيا، لخلق موقع أفضل لها في إطار التفاوض حول مسألة المياه، وحتى في مسألة الإسكندرونة.

وصف الخطاب التركي الرسمي إتجاه سوريا بالتناقض، إذ جمع بين مفردات تعاونية، وأخرى نزاعية في نفس الوقت، وذلك يرجع إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية، أبرزها تلك المتعلقة بطبيعة الإئتلاف الحكومي التركي آنذاك برئاسة نجم الدين أربكان، من خلال القدرة على موازنة توجهات أربكان وضبطها من قبل الحزب المقابل(الطريق الصحيح برئاسة فانسو تشللر)، بدعم من قوى داخلية أخرى أبرزها المؤسسة العسكرية، لمنع الوصول إلى حلول مقبولة لصالح سوريا بصدد المشاكل المثارة مع تركيا، أي إتضاح التوجهات التركية في سياستها إتجاه سوريا خاصة في مسألة المياه.

هذا إلى جانب دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار الداخلي والخارجي التركي، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، حيث وحسب العديد من المحللين، ساهمت هذه المؤسسة في تصعيد الخطاب الرسمي التركي في التعامل مع سوريا، بسبب التخوف من تنامي القدرات العسكرية لسوريا خاصة في مجال الصواريخ.

تراجعت وبشكل ملحوظ خلال سنة 1997، مشكلة المياه في العلاقات بين سوريا وتركيا، مع ظهور قضايا ومسائل أخرى، أهمها تطور تحالف تركيا مع إسرائيل، ودورها المتزايد في شمال العراق ــ من خلال مناورات ثنائية وحتى ثلاثية مع الولايات المتحدة الأمريكية ــ، ومع ذلك فقد شهدت سنة 1997 العديد من التطورات فيما يخص الموقف التركي إتجاه مسألة المياه، حيث إستمرت تركيا في موقفها من هذه المشكلة، مع مواصلة مشروع الأناضول، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض تدفق مياه نهر الفرات في

منتصف شهر جوان من نفس السنة، من ما يتراوح ما بين 29 ــ 30 مليار متر مكعب سنويا، إلى ما بين 13 ــ 15 مليار متر مكعب[1].

وهذا في ظل مواصلة تركيا رفضها لطلب كل من سوريا والعراق حول تقسيم مياه الفرات ودجلة وتمسكها بمسألة الإستخدام العقلاني لهذه المياه، إنطلاقا من أن مشاريعها التنموية لا تشكل أضرارا للبلدين مع عدم وجود نية في توقيف المياه عنهما، وهذا في ظل وجود تأكيدات سورية حول أن المياه التي تصلها من الفرات غير كافية لمشاريعها الزراعية والكهربائية.

لكن الملاحظ هنا، هو أن تركيا خلال سنة 1997 رفضت تسوية مشكلة المياه مع سوريا والعراق* ورفضت إستئناف العديد من الإجتماعات الخاصة باللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه.

تجدر الإشارة إلى أنه وإلى غاية شهر أكتوبر من سنة 1997، لم يشهد الموقف التركي إتجاه سوريا إقترانا إتهامات تركيا لسوريا بدعمخها لحزب العمال الكردستاني ، بتهديداتها بإمكانية إستخدام مسألة المياه ضدها .

إتضح من خلال تتبع تطور المسألة الكردية داخل تركيا، أن حزب العمال الكردستاني أخذ يعرف تراجعا في قوته مع بداية سنة 1998، و يرجع ذلك إلى العديد من العوامل، أهمها تصعيد تركيا لعملياتها العسكرية في جنوب شرق تركيا لمحاصرة مقاتلي الحزب، وساعدها في ذلك الدعم الأمريكي، من خلال إدانة أعمال هذا الحزب داخل تركيا، و حتى من خلال الدعم المادي لها في حملتها الواسعة ضد نشاطات هذا الحزب، تمكنت من خلالها تركيا من توجيه ضربات له خاصة في قياداته التي كان أولها القبض على القائد العسكري شمدين صافيق في أفريل 1998.

إلا أن الأمر الهام هنا، هو أن تركيا أثارت في نهاية شهر أكتوبر 1998*، وبشكل إعتبره العديد من المحللين بالمفاجئ، مسألة زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان ومسؤولية سوريا عن تواجده بها وعن ممارسة نشاطات الحزب من داخل الأراضي السورية، مما أدى آنذاك إلى طرح العديد من التساؤلات حول الدوافع التركية من إثارة هذه المسألة في ذاك الوقت بالذات.

هددت تركيا بشن الحرب على سوريا في حالة عدم إستجابتها للمطالب التركية والتي تلخصت في:

---

[1]ــ Philippe Boulanger, op.cit, p23.

*ــ لقد رفضت تركيا الموافقة آنذاك على الإتفاقية الدولية الجديدة حول قانون الإستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ماي1997، وأهم ما تضمنته من قواعد هو الإنتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان، مع الإلتزام بعدم التسبب في أضرار كبيرة أوهامة إضافة إلى مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، هذا إلى جانب الإلتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المراد إتخاذها.

*ــ كان ذلك في 29 أكتوبر1998 خلال الإحتفالات بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس مصطفى كمال أتاتورك لتركيا الحديثة.

أ ـــ وقف الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني وتسليم زعيمه إلى تركيا لمحاكمته، مع عدم السماح للحزب بحمل السلاح أو تلقي أية إمدادات أو مساعدات مالية أو شن حملات دعائية من الأراضي السورية.

**ب ـــ** عدم سماح سوريا لأوجلان بعد طرده منها بالعودة إليها، و كذلك الأمر بالنسبة للتنظيمات أوالمنظمات التي تنتمي إليه، مع إعتراف سوريا بكون هذا الحزب منظمة إرهابية.

في ظل هذه المواقف، أخذت القوات العسكرية التركية تتجه نحو الحدود السورية، و هو الأمر الذي أثار قلقا كبيرا في الأوساط السياسية بالمنطقة وحتى لدى العديد من المنظمات الدولية، وذلك في الوقت الذي أعلنت فيه السلطات التركية مد حالة الطوارئ إلى6 مقاطعات كردية أخرى وهي دياربكر، هكارى و سيرت، سيرناك وتونجلى وبافان[1].

لقد أوضحت السلطات التركية أن موقفها ذاك لم يكن بالمفاجئ، على إعتبار أنها دخلت في العديد من المفاوضات مع الجانب السوري، ربطت ببروتوكولات لمكافحة الإرهاب، إلا أن هذه المفاوضات لم يتم التوصل من خلالها إلى تنفيذ الطلبات التركية، مما يسمح لتركيا بممارسة حق الدفاع عن أمنها وحدودها.

إلا أن العديد من التحاليل، فسرت الموقف التركي إتجاه سوريا مع نهاية سنة1998، بأنه موقف لا يرتبط فقط بنشاطات حزب العمال الكردستاني بسوريا، وإنما يرجع إلى العديد من العوامل الأخرى المتعلقة بمسائل الحدود(الإسكندرونة) وحتى بمسألة المياه، التي تشكل نقاط خلاف هامة بين الطرفين.

كما أرجع التهديد التركي لسوريا إلى محاولتها القضاء تماما على حزب العمال الكردستاني بعد أن حققت نجاحات عسكرية هامة في محاصرة نشاطاته داخلها، إلى جانب سيطرتها على تحركاته في شمال العراق و منطقة الحدود مع إيران، وذلك بالقضاء على أي دعم تبقي لهذا الحزب وهو الدعم السوري، وذلك من خلال الضغط على سوريا لوقف هذا الدعم بشكل نهائي.

لقد جاء هذا التصعيد العسكري التركي ضد سوريا، في ظل العديد من الأحداث الإقليمية والدولية أهمها إستضافة واشنطن للزعيمين الكرديين العراقيين مسعود البرازاني وجلال الطالباني، إلى جانب إستضافة البرلمان الإيطالي لإجتماع برلمان حزب العمال الكردستاني بالمنفى، وهذا ما أثار مخاوف تركيا حسب العديد من الباحثين حول إمكانية إقامة كيان كردي شمال العراق، وحول إمكانية تعامل الإتحاد الأوروبي، الذي تسعى تركيا للإنضمام إليه مع هذا الحزب ككيان سياسي، وذلك يعني أن تركيا إتخذت ذلك الموقف دفاعا عن مصالحها الداخلية و الخارجية خاصة مع الإتحاد الأوروبي.

إلى جانب هذا، فقد إعتبر التركيز على الموضوع الكردي فيما سمي بالأزمة التركية السورية سنة 1998 بأنه كان يهدف إلى منع سوريا من تحقيق نجاحات تمكنها من لعب دور إقليمي هام بالمنطقة خاصة لو تم

[1]ـــ حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص329 ـــ ص330.

النجاح في تحقيق إتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل، مما يدعم سوريا في مواجهة تركيا والذي ينعكس على تقوية حزب العمال الكردستاني ضد تركيا.

إلا أن التركية السورية لسنة 1998، مهما كانت أسبابها، فهي لم تصل إلى حد المواجهة المسلحة بين الطرفين، إذ جاءت تدخلات دولية لإيجاد حل لها، فكان التدخل المصري من خلال شخص الرئيس حسني مبارك الذي قام بزيارة لتركيا، إجتمع أثناءها بالرئيس التركي سليمان ديميريل، كانت نتيجتها إحداث تقارب بين كل من سوريا وتركيا، وأدت المفاوضات بينهما إلى توقيع إتفاق في أطنة على الجانب التركي من الحدود، وتضمن هذا الإتفاق الذي وضع بداية للحوار بين البلدين ما يلي:

**أ ـــ** تعهد سوريا بطرد عبد الله أوجلان وحزبه من أراضيها.

**ب ـــ** عدم سماح سوريا لحزب أوجلان بتلقي إمدادات مهما كان نوعها، مع منعه من القيام بحملة دعائية ضد تركيا من فوق الأراضي السورية، إلى جانب منع أوجلان من العودة إلى سوريا بعد طرده منها وكذلك المنظمات التابعة له، إضافة إلى إعترافها بكون هذا الحزب حزبا إرهابيا.

يتضح أن هذا التقارب بين تركيا وسوريا، الذي أدى إلى توقيع بروتوكول أمني نص على مراقبة الحدود وإغلاق معسكرات التدريب التابعة لحزب العمال الكردستاني في سهل البقاع اللبناني، قد زاد من ضعف حزب العمال الكردستاني، الذي تبنى بعد ذلك فكرة الكفاح أوالنضال السلمي والتخلي عن الكفاح المسلح، في إطار إحترام الوحدة والسيادة التركية، و التراجع في مطالبه إلى حد المطالبة بالحقوق الثقافية والسياسية للأكراد داخل تركيا، خاصة بعد القبض على الزعيم أوجلان مع بداية سنة 1999.

لقد تمكنت تركيا من الخروج من حالة الطوارئ، التي عرفتها منذ منتصف الثمانينيات في حربها مع حزب العمال الكردستاني، كما تمكن الأكراد وإن لم يحققوا مطلبا سياسيا هاما كإقامة كيان سياسي كردي بتركيا، من الحصول على حقوق ثقافية وسياسية هامة، جاءت بعد الإصلاحات العديدة التي قامت بها تركيا و لا تزال، في إطار سعيها للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

من خلال ما تقدم، يتضح بأن المسألة الكردية كان لها تأثيرها البارز في العلاقات التركية السورية وتدخالت مع العديد من نقاط الخلاف بين الدولتين، خاصة مسألة المياه، كما أنها كانت وسيلة ضغط متبادل بين الطرفين، في إطار إدارة نقاط الخلاف بينهما، وتجاوز تأثيرها الداخلي لتركيا إلى التأثير في علاقاتها مع سوريا، دون أن يعني ذلك أنها شكلت نقطة الخلاف الوحيدة أوالأساسية بين البلدين، وإنما كان هناك تفاعل بين مختلف نقاط الخلاف، لعبت فيها المسألة الكردية دورا هاما، كما تأثرت هذه المسألة بدورها بطبيعة الخلافات والصراعات بين الطرفين.

إلا أنه وفي ظل الظروف الدولية الراهنة، لا يستبعد حدوث خلافات جديدة حول المسألة الكردية بين تركيا وسوريا، ولو بطريقة وبشكل مخالف لسابقه، وهذا في ظل ما تعرفه المسألة الكردية من تطورات داخل العراق، ظهرت تأثيراتها الأولية في المواقف التركية، وطرحت نقاط جديدة فيما يخص هذه المسألة خاصة داخل العراق.

## المطلب الثالث: العلاقات العراقية الإيرانية

مثلت مسألة التباين القومي والمذهبي، إلى جانب الإختلاف الإديولوجي وطبيعة التوجهات الخارجية إضافة إلى السعي نحو لعب دور إقليمي بارز وحتى منفرد، أهم نقاط الخلاف وحتى التباعد بين النظامين العراقي والإيراني وذلك منذ تأسيس الدولة العراقية مع مطلع العشرينيات من القرن العشرين.
مع ذلك فقد عرفت العلاقات العراقية الإيرانية مرحلة من التقارب بشكل واضح، وذلك من إنتهاء الحرب العالمية الثانية، ودعم هذا التقارب بإنضمام الدولتين إلى حلف بغداد سنة 1955، ليشكلا بذلك محور تحالف في صف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في مواجهة المد الشيوعي، مع بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

لم تكن المسألة الكردية بعيدة عن تفاعلات العلاقات بين الدولتين، إذ شكلت هذه المسألة محور تنسيق بينهما في إطار مواجهة ما سمي بالخطر الكردي، وما يمكن أن يشكله من تهديد لإستقرار أمن الدولتين وحتى أمن وإستقرار المنطقة، لذلك فقد سعى الجانبان إلى إتخاذ عدة إجراءات في هذا الإطار، تمثلت أساسا في إبرام معاهدة سعد أباد سنة 1937، وكذلك في إطار حلف بغداد، لمواجهة تصاعد هذه المسألة.

إلا أن التحول في العلاقات العراقية الإيرانية، برز مع تغير النظام السياسي بالعراق بعد سقوط النظام الملكي في نهاية الخمسينيات ومجيء سلطة جديدة في العراق، فتحت الباب أمام الحوار مع قادة الحركة الكردية، إلى جانب سياسة التفتح على المسألة الكردية من خلال تلك الحقوق الثقافية وحتى السياسية التي منحها آنذاك النظام العراقي للأكراد، والأهم من ذلك فتح الباب أمام تطلعات مصطفى البرازاني من خلال السماح له بالعودة إلى العراق من منفاه بالإتحاد السوفياتي، ومنحه إمتيازات شملت مناطق نفوده بالمنطقة الكردية العراقية.

هذه التطورات التي مست المسألة الكردية مع قيام نظام جمهوري بالعراق، شكلت نقطة إستقطاب لبقية الحركات الكردية من بينها الحركة الكردية بإيران، وهو الأمر الذي شكل تخوفا لدى السلطات الإيرانية حول أن هذه الإجراءات من شأنها أن تفتح الباب أمام الحركة الكردية العراقية للحصول على أهداف أخرى تتمثل في الحكم الذاتي، الأمر الذي يمكن أن يمتد إلى داخل الحركة الكردية بإيران، مما قد يشكل مساسا بوحدة إيران، من خلال خلق مطالب أكبر لدى الحركة الكردية الإيرانية، قد تصل إلى حد المطالبة بالإنفصال.

من هنا، دخلت المسألة الكردية كنقطة خلاف هامة في العلاقات العراقية الإيرانية، برزت مع بداية المواجهات المسلحة بين الحركة الكردية والسلطات العراقية مع بداية الستينيات، لذلك فقد عملت إيران إبتداء من تلك المرحلة، إلى جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على إضعاف العراق وذلك من خلال إثارة الإضطرابات الداخلية أو تدعيمها لأهداف سبقت الإشارة إليها في هذه للدراسة.

إلا أن أهداف إيران من خلال إستخدام المسألة الكردية في علاقاتها مع العراق، كانت تتمثل من جهة في منع أي تطور يمكن أن يحدث داخل الحركة الكردية الإيرانية تأثرا بما يحدث في العراق، ومن جهة أخرى الخلافات التاريخية سواء حول السعي للعب دور إقليمي منفرد، أو الحصول على إمتيازات فيما يخص مسألة الحدود(شط العرب) أو غيرها، التي شكلت بدورها عوامل هامة في محاولة إضعاف العراق، من خلال إستخدام هذه المسألة، هذا إلى جانب طبيعة تحالفاتها آنذاك مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية أوإسرائيل.

تمثل تعامل إيران مع الحركة الكردية العراقية في تقديم المساعدات المالية والعسكرية، إلى جانب الدعم السياسي إبتداء من سنة 1961، وهو الأمر الذي مكن وحسب العديد من الدراسات من إستمرار نشاط الحركة الكردية بالعراق لمدة 14 عاما، تمكنت خلالها إيران من إضعاف العراق وحتى إختراق وحدته الوطنية[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في نفس الوقت الذي كانت إيران تدعم فيه حركة الملا البرازاني في العراق، كانت تعمل على إفشال الإنتفاضات الكردية بداخلها تأثرا بما كان يحدث من مواجهات بين السلطات العراقية والحركة الكردية.

هذا ما يوضح أن طبيعة المساعدات التي كانت تقدمها إيران آنداك للحركة الكردية العراقية، كانت مرتبطة بالمستوى الذي يمكن أن يضعف العراق وكذلك إلى الحد الذي لا يمكن هذه الحركة من تحقيق أهداف هامة في العراق، قد تنعكس سلبا على إيران.

من هنا، فقد شكلت إيران في عهد الشاه، الطرف الثالث إلى جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في تدعيم الحركة الكردية لإضعاف العراق، وكانت تمثل نقطة عبور للمساعدات الأمريكية والإسرائيلية للحركة الكردية بالعراق.

تمثلت المساعدات الإيرانية للحركة الكردية العراقية في المسائل التالية:

**أ ــ** الدعم العسكري من خلال الدعم بمختلف الأسلحة.

**ب ــ** فتح مراكز للتدريب لأعداد كبيرة من المقاتلين الأكراد.

**جـ ــ** تبادل الزيارات بين قادة الحزب الديمقراطي العراقي والمسؤولين الإيرانيين[2].

**د ــ** تقديم مساعدات فيما يخص وسائل الإتصال خاصة في مجال البث الإذاعي.

إستمر هذا الدعم الإيراني طوال فترة المواجهات بين الحركة الكردية والسلطة العراقية، وفسر إلى جانب أهداف إيران الذاتية، بوجود إرتباط وثيق في تلك الفترة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فيما يخص أهداف هاتين الأخيرتين في العراق، والدي دعمته متطلبات الحرب الباردة، في مواجهة الإتحاد السوفياتي الذي أخذ بالتقرب من العراق، الذي أظهرت سلطته مع مجيء النظام الجمهوري تأييدا

---

[1]ــ دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص229.

[2]ــ حنا يوسف فريج، مرجع سابق، ص14ــ ص17.

للسياسة السوفياتية، خاصة بعد إنسحاب العراق من حلف بغداد في نهاية الخمسينيات، وبالتالي فقد لعبت المصالح الخارجية دورا هاما في توتر العلاقات الإيرانية العراقية، بسبب المسألة الكردية.

إن التقارب السوفياتي العراقي يعني إمكانية حصول الإتحاد السوفياتي على مناطق نفوذ بالمنطقة وهو الأمر الذي لم تكن ترغب فيه بطبيعة الحال الولايات المتحدة الأمريكية، والذي دفع بها إلى العمل على الإطاحة بنظام قاسم آنذاك.

تزايد الدعم الإيراني للحركة الكردية بالعراق مع نهاية الستينيات وخاصة بعد حرب 1967(الحرب العربية الإسرائيلية) وظهور الدعم المعلن للعراق لأهداف الإتحاد السوفياتي، وهو الأمر الذي أدى إلى وضع العراق كدولة منضمة إلى المعسكر السوفياتي، وبالتالي ضرورة منعها من لعب دور أو نفوذ داخل المنطقة، خاصة بعد الإنسحاب البريطاني منها سنة 1968.

في هذا الإطار، رأت العديد من التحاليل أن دور منع العراق من إحتلال تلك المكانة، أوكلته الولايات المتحدة الأمريكية لإيران، وذلك من خلال العمل على إستمرار التوتر داخل العراق عن طريق تدعيم الحركة الكردية به[1]. هذا في ظل التوتر القائم بين العراق وإيران، حول مسائل عدة منها مشاكل الحدود والإختلاف فى التوجهات، على إعتبار أن إيران في ذلك الوقت كانت إلى جانب المعسكر الغربي، في حين أن العراق توجهت إلى المعسكر الشرقي، وبالتالي فإن إضعاف العراق يخدم المصالح الإيرانية قبل أن يخدم المصالح الأمريكية أو الإسرائيلية في المنطقة.

تطورت الأوضاع مع إشتداد الحرب الباردة والتنافس الأمريكي السوفياتي في المنطقة، مما أدى إلى زيادة دعم الحركة الكردية بالعراق، وحسب العديد من الدراسات فإن الدعم المقدم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وكذلك إيران، قد جعل الأكراد يرفضون ما جاء في بيان مارس 1970، على إعتبار أن هذه الأطراف الثلاثة قدمت لهم وعود بالإستقلال، مع منحهم الثقة الكافية في إمكانية تحقيق ذلك.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن العلاقات العراقية الإيرانية، تدهورت بشكل واضح مع إستيلاء إيران على جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى في الخليج سنة1971 وبداية سنة 1972، وكان من نتيجة ذلك أن قامت السلطات العراقية بطرد العديد من العراقيين ذووا الأصل الإيراني، وهو الأمر الذي أثار مخاوف الأكراد، على إعتبار أن العديد منهم من الشيعة، ولقد إعتبر هذا الإجراء محاولة عراقية لتخفيض عدد الأكراد داخله.

إن النقطة الهامة التي يجب التطرق إليها هنا، هي إعتماد الحركة الكردية العراقية بزعامة البرازاني بشكل كبير على الدعم الخارجي وخاصة الدعم الإيراني، إلى درجة خلق مجال واسع لتحكم شاه إيران في نشاطات هذه الحركة داخل العراق، وتشير العديد من الدراسات، إلى أن البرازاني أصبح يعتمد إعتمادا

---

[1]ـــ نفس المرجع، ص14.

متزايدا على شاه إيران للحصول على إمدادات السلاح، وعلى الرغم من كون إسرائيل زودت الإنتفاضة الكردية العراقية بمختلف أنواع قطع المدفعية المتوسطة المدى، إلا أن شاه إيران، أبقى ـــ عن قصد ـــ هذه الإمدادات محدودة، حتى تكون عملية قطعها ممكنة في أي وقت*، إلى جانب هذا فإن المساعدات الإيرانية للحركة الكردية العراقية، كانت مقابل عدم تقديم هذه الحركة لأي نوع من المساعدة أو الدعم للحركة الكردية الإيرانية، يمكنها من خلق تهديدات لإيران، سواء كان ذلك من المنطقة الكردية الإيرانية أو من المنطقة الشمالية الكردية بالعراق.

من هنا يتضح بأن الحركات الكردية في العراق وإيران، وإن إجتمعت على هدف واضح وهو إيجاد حل نهائي للمسألة الكردية داخل هاتين الدولتين، مهما كان شكله، إلا أن الإختلاف في التوجهات وحتى في الإرتبطات الخارجية، جعل منها تدخل في صراعات فيما بينها، حتى داخل الدولة الواحدة، كما حدث مع كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني من مواجهات مسلحة، خلال سنوات التسعينيات، نظرا لإختلاف توجهاتهما وحتى طريقة عملهما، إلى جانب طبيعة التحالفات الخارجية الخاصة بهما.

ويلاحظ بأن هذه الإختلافات قد إستغلت من قبل دول مجاورة، لضرب الأكراد بعضهم ببعض حتى تضطر للدخول في مواجهات مباشرة مع الأكراد، يمكنها أن تخلق أوضاعا أكثر تطورا وحتى تأزما.

إذا كانت إيران قد علمت على تقوية الحركة الكردية داخل العراق لإضعافه، فالعراق من جهته عمل على تقديم دعمه خاصة السياسي، للعديد من حركات الأقليات داخل إيران خاصة الحركة الإنفصالية للبالوتش، إلى جانب دعمها السياسي لجهات معارضة لنظام الشاه، خاصة الإمام الخميني الذي سمح له نظام البعث بالإقامة داخل العراق، مع إستقبال الشيعة الإيرانين به، وهو الأمر الذي رأت فيه السلطات الإيرانية وعلى رأسها الشاه تهديدا لنظام هذا الأخير.

إستمرت المساعدات الإيرانية للحركة الكردية العراقية بعد سنة 1970، وإزداد إعتماد هذه الأخيرة عليها، في ظل الوعود المقدمة فيما يخص تحقيق الإسقلال عن العراق، وهو الأمر الذي أدى إلى عودة المواجهات بين السلطات العراقية وتنظيم البرازاني، بعد أن شكلت فترة الأربع سنوات التي حددت لتنفيذ مشروع الحكم الذاتي المطروح سنة 1970، فترة لتجديد القوى من الجانبين الكردي والعراقي، كما أوضحت ذلك بعض الدراسات.

صحيح أن المساعدات الخارجية قد مكنت الحركة الكردية العراقية من الحصول على هدف يعتبر الأول من نوعه وهو الإعتراف بالحكم الذاتي سنة 1970، إلا أن توقف هذا الدعم كان سببا مباشرا في

---

*ـــ أشارت بعض الدراسات إلى أن البرازاني قد عبر عن أسفه لوجود بعض المقاتلين في صفوف قواته، يزيدون عددا عن الأسلحة التي يمكن تزويدهم بها، كما أضاف أن الأكراد كانوا أكثر عونا من الناحية العسكرية للإيرانيين مما كان الإيرانيون لهم.

أنظر: حنا يوسف فريج، مرجع سابق، ص17.

تراجع هذه الحركة سنة 1975، إذ أدى تطور الأوظاع في العراق إلى توجه هذا الأخير إلى إيجاد حلول للمشاكل العالقة مع إيران وإيقاف بذلك دعم هذه الأخيرة لأكراد العراق، إذ تضمنت إتفاقية الجزائر التي أبرمت بين إيران والعراق سنة 1975، حصول إيران على تنازلات هامة في منطقة شط العرب، وبذلك توقف الدعم الإيراني لأكراد العراق.

وهذا ما يوضح أن الخلافات والنزاعات بين إيران والعراق، أدت إلى تقوية الحركة الكردية العراقية، وأن المسألة الكردية لعبت دورها في توتر العلاقات بين الدولتين، كما يوضح أن تسوية النزاع بين الطرفين شكل آثارا سلبية على الحركة الكردية في العراق وحتى في إيران وفي تركيا.

لم تنه إتفاقية الجزائر أسباب الخلاف بين إيران والعراق، وذلك لكونها جاءت نتيجة ضرورة عراقية لوقف الدعم الإيراني للحركة الكردية العراقية والقضاء على الثورة الكردية، إذ أثيرت مسألة الخلاف حول قضية الحدود بين الدولتين وذلك بعد سقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، كما أدت ظروف اللاإستقرار في إيران نتيجة هذه الأحداث، إلى تراجع العراق عن تلك الإمتيازات التي منحها لإيران من خلال إتفاقية الجزائر، وهو الأمر الذي أدى إلى عودة التوتر في العلاقات الإيرانية العراقية لتطرح المسألة الكردية كوسيلة ضغط متبادل الطرفين في محاولة لإضعاف الطرف الأخر.

إتضح ذلك مع دعوة إيران للقادة الأكراد العراقيين وعلى رأسهم مسعود البرازاني، لإعادة الدعم الإيراني للحركة الكردية العراقية إنطلاقا من الأراضي الإيرانية، بالمقابل إتجهت العراق إلى تقديم تأييدها السياسي للحزب الديمقراطي الإيراني وقادته، خاصة عبد الرحمن غاسملوا[1].

ظهر تأثير المسألة الكردية في العلاقات الإيرانية العراقية وحتى تأثرها بها، خلال الحرب العراقية الإيرانية و ظهر دلك مع بداية المواجهات بين الطرفين على الحدود في سبتمبر 1980، وما ميز هذه الحرب، هو إقامة تحالفات إقليمية داخل الحركة الكردية، إذ تحالف الحزب الديمقراطي الإيراني مع بغداد الذي تمثلت مساعداتها له، في حق العبور وفتح مكاتب ببغداد، ويبدو أن الحزب قد قبل هذه المساعدات مع وجود تحفظ في ذلك، و الذي يرجع إلى سعي هذا الحزب نحو المحافظة على إستقلاليته إتجاه بغداد[2]

أما الحركة الكردية العراقية، فقد عرفت في البداية توجهان أساسيان، هما تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني مع إيران وقبوله للدعم المقدم له، في حين توجه الإتحاد الوطني الكردستاني إلى التقارب مع السلطة المركزية العراقية، لكن هذا الحزب وبعد فشله في هذا التقارب، أزاح تردده في قبول الدعم الإيراني وذلك إبتداء من سنة 1986، حيث ومند إنطلاق الحرب ظهر فشل الحكومة العراقية في تجنيد الأكراد إلى جانبها أو تحييدهم في هذا النزاع، رغم الإجراءات التي إتخذتها، وذلك قبل بداية الحرب من منح تنازلات فيما يخص قانون الحكم الذاتي لسنة 1974.

[1]ـ دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص230 ـ ص231.

[2]_ Christiane More," Les Kurdes un enjeux oublié au poche orient", Le Monde Diplomatique (octobre 1986) : (sur CD : Le Monde Diplomatique : 1980 – 2000).

لقد أدت هذه التحالفات إلى جعل المناطق الكردية داخل البلدين مسرحا للمعارك بينها، فخلال هذه الحرب تمكنت الأحزاب السياسية الكردية العراقية من الحفاظ على مناطق نفوذها، رغم الخطر الذي فرض على المنطقة، وتم تقديم المساعدات للقوات الإيرانية بشقيها الجيش الإيراني وحراس الثورة الإسلامية على المنطقة الحدودية، فتمكنت بذلك إيران من مراقبة الطرق والمناطق الإستراتيجية، إذ أدركت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الكردية من ناحية ضمانها للإيرادات النفطية التي تمكن العراق من الإستمرار في الحرب، مع أهمية أنابيب نقل النفط عبر سوريا وتركيا في ذلك، خاصة بعد تراجع إمكانية التصدير من الجنوب، نظرا لتعرض ناقلات النفط العراقية الأجنبية للتدمير من قبل الطيران الإيراني في منطقة الخليج ومضيق هرمز.

من خلال هذا كانت هناك هجمات مشتركة بين القوات الإيرانية و القوات الكردية على المنشآت النفطية بمنطقة كركوك، السليمانية، أربيل والموصل*(المنطقة الكردية)،كما تمكنت القوات الكردية من بسط نفوذها على المنطقة الكردية العراقية خاصة سنة 1986*.

أما على الجانب الإيراني، فقد فتحت هذه الحرب جبهتان للقتال بالنسبة لإيران، كما فعلت مع العراق وهما الجبهة الخارجية(العراق) والجهة الداخلية(الأكراد)، إلا أن الإختلاف يكمن في أن الجيش الإيراني لم يفقد سيطرته على المنطقة الكردية الإيرانية وذلك رغم الدعم العراقي ودعم الإتحاد الوطني الكردستاني للحركة الكردية الإيرانية، كما لم تنجح محاولات التفاوض مع السلطات الإيرانية، وتشير العديد من الدراسات أن الدعم الكردي العراقي للقوات الإيرانية كان أكبر من الدعم الكردي الإيراني للعراق وهو الأمر الذي مكن إيران من تحقيق تقدم على القوات العراقية أثناء هذه الحرب.

مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية تغيرت الأمور بالنسبة للمسألة الكردية، سواء داخل العراق أوإيران، وذلك بعد الأهمية التي إكتسبتها هذه المسألة أثناء هذه الحرب، إذ تعرض الأكراد في العراق نتيجة لدعمهم للقوات الإيرانية لهجمات مكثفة من قبل القوات العراقية، تمثل أعنفها في الهجوم العراقي على مدينة "حلبجة"، الذي تم فيه إستخدام السلاح الكيميائي، إذ شكلت تلك الأحداث"مجزرة" حقيقية، حسب

---

*ـــ كما مكن الدعم الكردي للقوات الإيرانية من تحقيق إنتصار لهذه الأخيرة على الجبهة الشمالية، مع إحتلال أقسام من الأراضي العراقية بالمنطقة، و جاء هذا الإنتصار والتعاون خاصة بعد 1986، و بعد توجه الطالباني إلى إيران وذلك بعد فشل محاولات التقارب بين الإتحاد الوطني الكردستاني والسلطات العراقية، إذ كان هذا الحزب يعتبر أن التهديد الإيراني على كردستان العراق أخطر من التهديد العراقي لها، ليتم بعد ذلك توقيع إتفاق لتنسيق العمل السياسي والعسكري مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لمواجهة النظام العراقي.

أنظر:

Christiane More, Les kurdes un enjeux oublié au poche orient, op.cit.

*ـــ لتوضيح هذه النقطة أنظر: خليل فايز،" قواتنا تسيطر على مناطق واسعة في شمال العراق(حوار مع الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني العراقي جلال الطالباني)"، مجلة العالم،( العدد147، 6 ديسمبر 1986)، ص14ـــ ص15.

العديد من الملاحظين، لما خلفه هذا الهجوم من قتلى وجرحى، حيث قدر عدد القتلى بحوالي خمسة ألاف قتيل*، إلى جانب آثار سلبية بشرية ومادية بهذه المنطقة، وأدين العراق على إثرها، كما بقي هدا الأمر نقطة سوداء في تحديد العلاقة بين العراق وأكرادها، وأصبح ذلك نقطة إضافية في زيادة العداء بين الطرفين.

إلى جانب هذا، فمع إعلان الطرفين العراقي والإيراني وقف إطلاق النار في 20 أوت 1988 لإنهاء الحرب بينهما، بعد قبول لائحة مجلس الأمن رقم 598، شرعت كل دولة في سحب دعمها للحركة الكردية داخل الدولة الثانية، مما أثر سلبا على هده الأخيرة، ففي إيران تمكنت القوات الإيرانية من حسم النزاع بينها وبين الحركة الكردية عسكريا لصالحها.

أما في العراق فقد تأزم الوضع بالمنطقة الشمالية، مع شن القوات العراقية لهجمات واسعة على المنطقة، كان على رأسها الحرس الجمهوري، الذي تفرغ لها مع نهاية الحرب مع إيران، ولقد خلفت هذه العمليات المتوالية، نتيجة دعم الأكراد لإيران خلال الحرب، آثارا سلبية على المنطقة، من قتلى وجرحى ودمار(حتى من جانب المفقودين مند 1988)، بعد قيام القوات العراقية بعمليات تطهير واسعة بالمنطقة ووضع منطقة عازلة عمقها 17 كلم.

لقد أدى كل ذلك إلى إثارة مسألة هامة في علاقة العراق مع دول الجوار، خاصة إيران وتركيا وهي مسألة اللاجئين الأكراد هروبا من تلك العمليات التي أكدت العديد من المصادر كالمصادر الإيرانية وحتى المصادر الكردية آنذاك، إستخدام العراق للسلاح الكيميائي[(1)].

أوضحت الحرب العراقية الإيرانية أن الأكراد قد إستغلوا، من قبل الطرفين الإيراني والعراقي لتحقيق الإنتصار على الطرف الآخر، إلى درجة حدوث مواجهات بين الأحزاب الكردية ذاتها كما حدث بين الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وذلك لضرب

*ـــ مدينة حلبجة هي مدينة كردية تقع جنوبي كردستان العراق على بعد كيلومترات على الحدود الإيرانية، ولقد تمكنت قوات الطالباني من الإستيلاء عليها بدعم من القوات الإيرانية في مارس 1988، وهو ما أدى إلىقصفها بالسلاح الكيميائي من قبل القوات العراقية ما بين16ـــ18 مارس من نفس السنة، ولكنه وحسب العديد من التقارير الأممية فإنه لم تكن هذه المرة الأولى التي إستخدم فيها العراق السلاح الكيميائي، فقد سبق لها إستخدامه قبل هدا التاريخ، لكن أحداث حلبجة كانت الأعنف، فقد بدأ هذا الإستخدام ضد الأكراد إبتداء من 15 أفريل 1987، بشكل واضح بعد تنصيب حسن علي المجد كرئيس لمكتب إدارة أعمال الشمال أي كردستان، إذ تم وضع ووفقا للمرسوم رقم 160 لـــ29 مارس1987، برنامجا لإيجاد حل نهائي للمسألة الكردية بالعراق وذلك بمسح المنطقة بكاملها من كل آثار الحياة.

للمزيد من التفاصيل حول هذا البرنامج وطريقة تنفيذه، إلى جانب أحداث منطقة حلبجة أنظر:

Kendal Nezan," Quand notre ami Saddam gazart ses kurdes", Monde Diplomatique, (mars 1998) : (sur CD : Le Monde Diplomatique : 1980 — 2000).

(1)ـــ محنة الأكراد، مرجع سابق، ص10.

الحركة الكردية، دون أن يعني ذلك أن الحرب مع جبهة الأكراد لم تخلف آثارا سلبية للدولتين خاصة العراق.

إلا أن نهاية الحرب العراقية الإيرانية، لم تأتي بحل نهائي للمسألة الكردية كنقطة خلاف بين الدولتين إذ أدت هذه المسألة إلى خلق توترات بين الطرفين، إلى جانب تأثرها هي الأخرى بالتطورات اللاحقة.

أدت حرب الخليج الثانية إلى تفجير المشكلة الكردية من جديد في العلاقات العراقية الإيرانية، فبعد هذه الحرب تمحورت هذه العلاقات، حول مشكلتي الأكراد والشيعة، نتيجة الإضطرابات التي عرفها العراق آنذاك، حيث عملت إيران على إثارة الإضطرابات الداخلية، في إطار سعيها للعب دور إقليمي، مع تراجع العراق في ذلك، و بتواري المشكلة الشيعية بشكل سريع، بقيت المشكلة الكردية أهم مصادر التفاعل بين البلدين من خلال إتجاهين هما:

أ ــ **الإتجاه الأول**: و إعتبر إتجاها إيجابيا في هذا التأثير، و يتمثل في الرفض المبدئي لإيران لمسألة الدولة الكردية المستقلة في شمال العراق، خاصة بعد الإنتخابات التشريعية الكردية سنة 1992، تخوفا من إنتقال تلك التجربة إلى إيران، وهو ما أثار إمكانية تقارب بين الطرفين، وتمثل ذلك في عقد إجتماعات على مستوى وزارة خارجية كل من إيران وسوريا و تركيا خاصة في نهاية سنة 1992 و سنة 1993 لبحث الأوضاع شمال العراق[*]، و إستمرار مراقبة الوضع بعد ذلك، هذا إلى جانب عقد إجتماعات بين مسؤولين إيرانيين وعراقيين، تضمنت تسوية بعض المسائل الخاصة بنتائج الحرب التي دارت بين البلدين.

ب ــ **الإتجاه الثاني**: الإتجاه السلبي لهذا التأثير، وجاء ذلك نتيجة بداية التدخلات الإيرانية شمال العراق خلال سنة 1993، بغرض متابعة أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وهو الأمر الذي عارضته السلطات العراقية وكذلك الحكومة الكردية.

هذا التدخل الإيراني أدى إلى إثارة موقف عراقي، تمثل في عمله على الرد على كل عمل إيراني بإمكانه تهديد السيادة العراقية، إلى جانب تقدم العراق بطلب بإعادة فتح مكتبي الأمم المتحدة في كل من بغداد وطهران لمراقبة وقف إطلاق النار بينهما، والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم 598 الذي أنهى الحرب بين البلدين، إلى جانب التصريحات العراقية، التي وجهت إنتقادات للتدخلات العسكرية الإيرانية شمال العراق والتي رفعت حتى إلى الأمين العام للجامعة العربية سنة 1993 ، ووضحت بأنها تهدد الأمن العراقي.

كما أشارت العديد من المصادر الكردية آنذلك، إلى محاولة إيران التقرب من الأكراد العراقيين من خلال طلبها من الإتحاد الوطني الكردستاني، وضع حد لنشاطات المعارضين الأكراد الإيرانيين.

---

[*]ــ ذكرت صحيفة إيران تايمز سنة 1992 أن مشكلات الأكراد في شمال العراق، يجب حلها إستنادا إلى أسس ومبادئ مشروعة وضمن سيادة العراق وليس من خلال إنتخابات إقليمية تجرى تحت رعاية واشنطن.

أنظر: صلاح سالم، مرجع سابق، ص194.

زادت التدخلات المتكررة للقوات الإيرانية شمال العراق خلال التسعينيات، من حدة التوتر بين العراق وإيران رغم محاولات تطبيع العلاقات بينهما، وكان أهم تلك التدخلات خلال المرحلة الهامة من النزاع الذي دار بين الحزبين الكرديين العراقيين خاصة سنة 1996[*]، حيث تدخلت القوات العراقية في مدينة أربيل، لمساندة الإتحاد الوطني الكردستاني ضد قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني، مما أشار إلى إمكانية حدوث مواجهة عسكرية بين البلدين.

تم تفسير التدخلات الإيرانية شمال العراق، بأنها تهدف إلى جانب ملاحقة مناظلي الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، إلىمحاولة التدخل في شؤون العراق ذاته، لإضعافه في ظل الموروث التاريخي للخلاف بين البلدين، وكذلك للتمكن من الحصول على دور إقليمي متميز بالمنطقة، ولعله الدور الذي لا تزال إيران تسعى للوصول إليه.

على الرغم من عدم إثارة المسألة الكردية كموضوع خلاف بارز بين العراق والإيران، في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يستبعد أن تثار هذه المسألة من جديد مستقبلا في العلاقات بين البلدين، في ظل التطورات الراهنة التي تعرفها هذه المسألة داخل العراق، وما يمكن للتأثيرات الخارجية وكذلك التحولات الإقليمية أن تلعب دورها في ذلك.

---

[*]ـ حيث توجه الإتحاد الوطني الكردستاني لطلب الدعم من إيران في حربه مع الحزب المنافس التي توجه إلى تركيا وتمكنت القوات الإيرانية بقيادة سحر رودي من دخول السليمانية، لبضعة كيلومترات وإلى الإقليم الذي يخضع لرقابة الإتحاد الوطني الكردستاني، وعملت على قنبلة مخيمات الأكراد الإيرانيين المتواجدة بالقرب من منطقة كوي سنجاق، في حين منع من قبل البرازاني من الدخول إلى إقليم نفوذه.

لمزيد من التفاصيل حول التدخل الإيراني شمال العراق سنة 1996 أنظر:

Chris Kutschera, Le dèfit kurde, op.cit, pp 219 – 221.

## المبحث الثالث: آفاق المسألة الكردية

شكلت المسألة الكردية منذ ظهورها، قضية ترتبط بأمن وإستقرار الدول المعنية، إلى جانب تجاوز تأثيراتها إلى المحيط الخارجي، من خلال تأثيرها في العلاقات بين هذه الدول، والذي إتضح من خلال تتبع تطور المسألة الكردية داخل هذه الدول، وبالأخص تركيا، العراق وإيران، وتوضيح تأثيرات تطورها داخل كل دولة على الأطراف المجاورة، وهو الأمر الذي إتضح بشكل أكبر منذ نهاية حرب الخليج الثانية، وهي تعرف في المرحلة الحالية طرحا حادا، بل ومتميزا بالمقارنة مع أي وقت مضى، وذلك إنطلاقا من تطور هذه المسألة داخل العراق، إذ شكل الإحتلال الأمريكي له، نقطة تحول حاسم في النظام العراقي ومستقبل العراق بشكل عام، ومكانة الأكراد فيه بشكل خاص، وتأثير ذلك وبشكل هام على دول الجوار، التي لها كلها تقريبا إمتداد في العراق، وخاصة تركيا، التي ربطت أمنها الداخلي ومستقبله بالتطورات شمال العراق، وبشكل واضح إبتداء من نهاية حرب الخليج الثانية، إلا أن التطورات الحالية وحتى التطورات التي شهدها العراق والمسألة الكردية به، خلال السنوات القليلة التي سبقت هذا الإحتلال جعلت من تركيا تركز وبشكل كبير وحتى حساس، على هذه المسألة، وأصبح الحديث أو ذكر الأكراد في العراق، يرتبط مباشرة بذكر تركيا، والعكس.

وعليه فقد أصبح الحديث عن حاضر ومستقبل المسألة الكردية في المنطقة، وتأثيراتها بها، مرتبط بواقع ومستقبل هذه المسألة وتأثيراته في ما سمي بعراق ما بعد صدام، لذلك يجب التطرق إلى أهم التطورات التي شهدتها هذه المسألة قبل وبعد الإحتلال الأمريكي للعراق، حتى يتسنى لنا توضيح توجه مستقبلي لهذه المسألة في العراق، وفي المنطقة ككل، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه التطورات التي حدثت وتحدث في العراق، لا تثير فقط طرح المسألة الكردية خاصة مع تركيا، وإنما تتداخل العديد من المسائل الأخرى تتعلق بمصالح دول الجوار في العراق، وفي المنطقة، وبشكل أكبر بمصالح الأطراف الخارجية التي تعتبر إستراتيجية وبالأخص المصالح الأمريكية.

قبل إحتلال العراق، كانت كل الوقائع في المنطقة وكذلك على الساحة السياسية الأمريكية، تدل على وجود ضربة أمريكية للعراق متوقعة بل أكيدة، ومع بروز الحديث عن هذه الضربة المتوقعة، ظهر الحوار وكذا النقاش حول إدارة العراق الجديد، كما تم طرح مساهمة ودور التركيبة العرقية والدينية المعقدة التي تميز المجتمع العراقي في ذلك، فكان التركيز على دور الأكراد في عراق ما بعد صدام، ولم تكن تركيا بشكل خاص بعيدة عن هذه النقاشات، فأول مسألة طرحت لديها هي المسألة الكردية، على إعتبار أنها مسألة حساسة بالنسبة لها.

لذلك وحسب العديد من التحاليل، فالمخاوف التركية من ضرب العراق ومن تداعيات ذلك على المسألة الكردية، ظهرت مع بروز كل تلك النقاشات والحوارات، ففي إطار السياسة التركية بالتدخل في كل ما يتعلق بشؤون كردستان العراق، وحتى شؤون العراق ككل، دخلت تركيا وبصفة عملية في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مسألة ضرب العراق، والدور التركي فيها صيف 2002 أين دخلت تركيا في أجواء الإنتخابات النيابية العامة، وبعد فوز حزب العدالة والتنمية (إسلامي)، بزعامة رجب طيب أردوغان في هذه الإنتخابات بأكثرية ساحقة، وتشكيل حكومة جديدة بزعامة عبد الله غول (نوفمبر2002) بدأت المساعي الأمريكية في تركيا، حول مسألة ضرب العراق، نظرا لما تشكله تركيا من أهمية في هذه العملية.

إذ جرت عملية تبادل زيارات بين الطرفين، كان أهمها زيارة بول وولفويتيز(مساعد وزير الدفاع الأمريكي) إلى أنقرة في 5 ديسمبر 2002، قدم خلالها مطالب إلى الحكومة التركية، بشأن المساعدة على فتح جبهة شمالية ضد بغداد، مع ضرورة الإسراع في تلبية هذه المطالب ــ وهذا بعد الزيارة التي قام بها في صائفة ذات السنة ــ، إلى جانب الزيارة التي قام بها أردوغان إلى واشنطن في 10 سبتمبر2002.

لم تثر مسألة ضرب العراق تركيا فقط، بل طرح النقاش لدى العديد من دول الجوار، وظهر ذلك في الجولة التي قامت بها تركيا ممثلة في رئيس حكومتها عبد الله غول إلى كل من سوريا، الأردن، مصر السعودية وإيران، في محاولة لتنسيق المواقف اتجاه الحرب المحتملة ضد العراق[*].

إلا أن النقطة الهامة هنا، هي ظهور تردد تركي حول مسألة ضرب العراق، وحللت توجهات تركيا بأنها تسير نحو إتجاهين:

أ ــ الإتجاه الأول: الحؤول دون قيام الحرب.

ب ــ الإتجاه الثاني: التقارب التدريجي مع الو م أ في بعض الخطوات المهيئة للحرب، أي كلما اقتربت مؤشرات الحرب، كلما تقدمت المشاركة التركية فيها.

ففي البداية ظهر نوع من التقارب حول التعاون التركي الأمريكي في ضرب العراق، خاصة مع الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى الإتحاد الأوروبي، لتحديد موعد لبدء مفاوضات

---

[*]ــ أثمرت هذه الجولات بعقد إجتماع لوزراء خارجية دول"الجوار العراقي" في إسطنبول بتاريخ 27 جانفي 2003، حيث دعا بيانه الختامي الرئيس العراقي صدام حسين، إلى الإلتزام بتنفيذ كل القرارات الدولية، ولا سيما القرار1441، وذلك للحؤول دون قيام الحرب، وفسر ذلك على أنه تحميل المسؤولية الكاملة للرئيس العراقي، مع التحلل من مسؤوليات بعض الدول المشاركة في الإجتماع اتجاه عجزها عن منع الحرب، وفي نفس الإطار قامت تركيا آنذاك بدعوة نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان، إلى أنقرة والإجتماع مع عبد الله غول، بهدف التوصل إلى حل ما سمي بالمسألة العراقية.
إرجع إلى: محمد نور الدين، مرجع سابق، ص193.

العضوية مع تركيا، في قمة كوبنهاغن في 12 ديسمبر2002، لكن الموقف التركي فيما بعد أظهر وجود تردد تركي حول هذه المسألة، جعل من تركيا طرفا غير مشارك في الحرب التي شنت ضد العراق.

ظهرت المخاوف التركية من ضرب العراق، بربطها مع المسألة الكردية بشكل بار، ففي خضم المفاوضات التركية الأمريكية، جاء تطور هام على مستوى الحياة السياسية الكردية في العراق، وذلك من خلال الإعلان عن تشكيل البرلمان الكردي الموحد، في أكتوبر 2002، إذ بعد حوالي ثمانية سنوات من الخلافات والمشاكل العالقة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، والتي سادتها حوالي أربع سنوات من الحرب الداخلية بينهما، ثم مرحلة وفاق وتقسيم في الإدارة الكردية، والعمل على بناء المنطقة الكردية وتنميتها، والتي عرفت وبشكل واضح تطورا كبيرا في مختلف المجالات، وصفته بعض التحاليل بنموذج ناجح للديمقراطية في هذه المنطقة جاءت مرحلة إعتبرت تاريخية في المسار السياسي للحركة الكردية في العراق، مع إعادة إحياء البرلمان الكردي الموحد من جديد، من خلال عقد الجلسة الأولى له، هذا في وقت كان يمر فيه العراق بظروف حساسة.

هذا التطور طرح العديد من التفسيرات، أهمها أن الأكراد في العراق قد بدؤوا في تمهيد طريق دورهم في العراق الجديد، وبأن هذه الخطوة تعد خطوة هامة نحو توحيد صفوف الأكراد في العراق، على إعتبار أن التغيرات التي تحدث في هذا البلد وفي المنطقة الشمالية، التي تعد حساسة بالنسبة للعراق، تهم بدرجة أكبر الأكراد، إلى جانب كونها خطوة نحو مواجهة ومعالجة ما يمكن أن يطرح على مدى المستقبل، و بأن الأكراد قد حددوا موقفا ثابتا، فيما يخص التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير النظام في العراق، أما الموقف التركي فقد فسر هذه الخطوة بأنها تعني تمهيد الأكراد الطريق للإستقلال، فتوحدهم هذا سيكون مشجعا للقوى الكردية على الإنفصال عن العراق، وتشكيل حكومة وطنية مستقلة.

على إثر هذه التطورات، جاءت تحذيرات وحتى تهديدات تركية، تمثلت في كون تركيا لن تتردد في التدخل، في حالة قيام الأكراد العراقيين بمواقف سلبية إتجاه تركيا، وأن المسألة قد تصل إلى حد التدخل العسكري المباشر في شمال العراق، إن إستدعت الضرورة ذلك[1]. وهذا ما يدل على مدى حساسية المسألة الكردية في العراق بالنسبة لتركيا، وعلى مدى الرغبة التركية الكبيرة في حضورها في كل ما يحدث أو يتعلق بالمنطقة الكردية العراقية، وفي العراق بشكل عام.

[1]ـــ يونس الموسوي،" **تركيا تهدد بحرب شاملة**: الجار العنيد":

http://www. Alshahid.com/syria/s911gg2r.htm.

هذا رغم تأكيدات من جانب الحزبين الكرديين العراقيين، على أن الهدف ليس الإنفصال*، إلا أن تأكيدهما على مسألة الفدرالية والمطالبة بمنطقة كركوك التي إعتبرت "قلب كردستان العراق"، جعل من تركيا ترفض هذا الحدث وإعتبرت الفدرالية تمهيدا للإستقلال، وفي الوقت الذي أخذت فيه تركيا تلوح بإستخدام القوة ضد الأكراد، كانت ردود أفعال هؤلاء تدور في نفس الإطار، حول أن تنفيذ هذه التهديدات سيلاقي ردود أفعال قوية من جانب الأكراد.

من هنا فقد جاء الموقف التركي إزاء هذه الضربة المتوقعة للعراق، وفي إطار المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية على مرحلتين:

**المرحلة الأولى**: تميزت بموافقة الحكومة التركية في جانفي 2003 على السماح لبعض الخبراء العسكريين بتفقد القواعد العسكرية التركية، تمهيدا لتحضيرها لأية عمليات عسكرية مستقبلية، وجاءت بعدها موافقة البرلمان التركي على مذكرة الحكومة حول تطوير القواعد والمطارات والموانيء التركية وإنشاء حتى 9 قواعد عسكرية جديدة[1].

ومع ذلك فلم تظهر موافقة البرلمان التركي على نشر قوات أمريكية على الأراضي التركية، ودخول قوات تركية إلى شمال العراق، كون أن المفاوضات بين الطرفين لم تصل في تلك الفترة إلى نتائج محددة، إذ شكل شهر فيفري 2003، شهر المفاوضات الشاملة بين الطرفين، لتحديد كل تفاصيل الإتفاق، على مساعدة تركيا لأمريكا على فتح جبهة شمالية عبر تركيا، ومكاسب هذه الأخيرة من ذلك، إلا أن تركيا كانت تؤيد الفكرة، فمشروع الإتفاق كان يتضمن السماح لما بين 60 ــ 70 ألف جندي أمريكي، المتموقع على الأراضي التركية، ومن ثم عبورها إلى شمال العراق، وذلك مقابل دخول قوات تركية معهم، لا يقل عددها عن مئة ألف إلى شمال العراق، وبعمق 20 كلم، ولا يدخل الأكراد العراقيون الموصل وكركوك مع حصول تركيا على مساعدات بقيمة 24 مليار دولار و6 مليارات دولار كهبة[2].

هذا ما يوضح أن تركيا أرادت أن تكون طرفا موجها للأحداث في العراق، كما يوضح أنها وضعت أهدافا إقتصادية، إلى جانب أهداف سياسية وأمنية في هذه الحرب، و في هذه المرحلة ظهر وبشكل واضح الرفض الكردي للتدخل التركي، حتى وإن كان مع القوات الأمريكية، وتحت أية ذريعة كانت*.

*ــ أعلن البرازاني في كلمته التي ألقاها أمام البرلمان الكردي، بأن الهدف هو تحرير كردستان وتحرير كافة الأراضي العراقية، كما حاول الطالباني في أنقرة أن يوضح بأن الهدف من إنعقاد هذا البرلمان الكردي، ليس تشكيل حكومة مستقلة في شمال العراق.

(1)ــ محمد نور الدين، مرجع سابق، ص194.

(2)ــ نفس المرجع، نفس الصفحة.

*ــ قام الأكراد العراقيون بمسيرتي تنديد رفضا للتدخل التركي في الحرب على العراق، ولم تكن مقصورة على الأكراد فقط بل إمتدت إلى حشد جماهير أخرى من التركمان، اللذين لا ينتمون إلى دائرة الجبهة التركمانية بكردستان العراق.

**المرحلة الثانية**: إذا كانت تركيا، قد أبدت في البداية تأييدا للضربة الأمريكية للعراق، ومساعدتها في ذلك فإن عدم إتضاح الموقف الأمريكي من عدة مسائل، أهمها دور ومستقبل الأكراد أثناء الحرب وبعدها، كان من بين أهم العوامل التي جعلت تركيا تغير من موقفها إتجاه المشاركة في الحرب ضد العراق.

وعزز من ذلك، ظهور تقارب أمريكي كردي، تجلى في زيارة وفد المعارضة العراقية لواشنطن سنة2002 وتوضيح الطالباني إستعداد الأكراد لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق وكذلك من خلال تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإنعقاد الجلسة الأولى للبرلمان الكردي الموحد في ذات السنة.

من هنا جاء الموقف التركي متمثلا في رفض البرلمان التركي الموافقة على مذكرة الإتفاق الأمريكي التركي، في الفاتح من مارس2003*، وفسر هذا الموقف بالضربة التركية لأمريكا، خاصة وأن القوات الأمريكية كانت قد وصلت إلى ميناء الإسكندرون، في إنتظار نتيجة التصويت للإنتشار على الأراضي التركية.

ويمكن إرجاع المخاوف التركية من ضرب العراق، وتبلور موقف التردد تم رفض المشاركة و تقديم المساعدة للولايات المتحدة الأمريكية فيها، إلى العوامل التالية والتي يمكن وصفها بمكاسب وخسائر تركيا من هذه الحرب:

أ ــ التخوف من أن لا تسير العملية وفق الخطط المعدة مسبقا، مما قد يؤدي إلى تقسيم العراق وتكوين دولة كردية مستقلة.

**ب** ــ التخوف من أن تؤدي تطورات الحرب إلى هجمات الميليشيات الكردية، ذات القدرات القتالية العالية وإمتلاكها لأسلحة متطورة، على كركوك، والإستيلاء على منابع النفط بها، مع تعريض التركمان إلى الخطر، مما يضطر تركيا إلى التدخل، وبالتالي إمكانية نشوب حرب كردية تركية، وهو الإحتمال الذي أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم حدوثه.

**جـ** ــ إمكانية عودة التوتر والأخطار من عملية تدخل عسكري واسع، تعيد إلحاق الأذى بالإقتصاد التركي بعد تضرره من جراء الحظر الإقتصادي الذي فرض على العراق، بعد حرب الخليج الثانية.

**د** ــ إمكانية عودة التوترات إلى العلاقات التركية العربية، خاصة مع سوريا والعراق، بعد أن عرفت تحسنا في الآونة الأخيرة.

**ه** ــ إمكانية حدوث إضطرابات وصراعات داخلية، قد تنعكس على الحياة السياسية والإقتصادية لتركيا.

---

*ــ لم تنل هذه المذكرة العدد الكافي من الأصوات، بالرغم من كون أن حزب العدالة والتنمية يحظى بالأكثرية الساحقة في البرلمان التركي.

**و ــ** تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لمسألة الحل الفدرالي في العراق، من خلال كونه حل فدرالي إداري إلا أن تركيا إعتبرت هذا الحل على أساس عرقي في العراق[1].

من هنا يتضح أن تركيا، وفي إطارعدم تحصلها على ضمانات قوية حول هذه المسائل، من ضمانات حول تقسيم العراق، والوحدة التركية، إلى جانب ضمانات حول إستمرار المساعدات الدولية لإقتصادها والأهم من ذلك ضمانات كافية حول أكراد العراق، غيرت من موقفها، إضافة إلى التخوف من خسارة المكاسب التي تتمتع بها في المنطقة و ذلك كالتالي:

**أ ــ** بقاء العراق موحدا بالرغم من الإضطرابات والمشاكل التي يعرفها منذ حرب الخليج الثانية.

**ب ــ** تواجد قوات تركية شمال العراق منذ 1991، وهذا يعني إبقاء أكراد العراق تحت رقابة تركيا.

**جـ ــ** نجاح الحزام الأمني الذي تحتفظ به تركيا داخل العراق، على إمتداد الحدود مع تركيا، في إضعاف حزب العمال الكردستاني.

**د ــ** تطور العلاقات التجارية التركية العراقية.

وبالتالي فكل هذا يضمن لتركيا تدخلا كبيرا في العراق، ويمكنها من لعب دور المهيمن في المنطقة، مع تراجع القدرات العراقية في ذلك.

رغم رفض تركيا المشاركة في الضربة الأمريكية للعراق، إلا أن الحرب وقعت، وذلك على الرغم من تقديم مسؤولين أتراك وعودا للولايات المتحدة الأمريكية، بتمرير المذكرة من جديد، وتشكيل حكومة جديدة بزعامة أردوغان، إذ لم تنجح تركيا في الحؤول دون نشوب هذه الحرب، ففي خضم ترددها حول إعطاء قرار حاسم في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، جاء القرار الأمريكي بشن الحرب دون تركيا وتأكد ذلك مع توجيه الولايات المتحدة الأمريكية إنذارا إلى الرئيس العراقي صدام حسين في 18 مارس 2003، مما جعل تركيا تسارع بإجتماع لتقديم مذكرة جديدة إلى البرلمان التركي، لنشر قوات أمريكية على الأراضي التركية وفتح جبهة شمالية، وإكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بطلب فتح المجال الجوي التركي لها في هذه الحرب.

من هنا فقد أدى سقوط بغداد في أفريل من ذات السنة، إلى إلغاء الحاجة الأمريكية لفتح جبهة شمالية كما أدى إلى دخول الأكراد مناطق كركوك والموصل، مباشرة في اليوم التالي لسقوط بغداد.

إذا كان الحوار قبل إحتلال العراق، يدور حول الدور القادم للأكراد، فقد تم طرحه بشكل أكبر أثناء الحرب و بعدها، ولا يزال مطروحا.

خلال الحرب ظهر تقارب أمريكي كردي، تمثل في زيارة زلماي خليل زاد ــ مبعوث الرئيس الأمريكي إلى كردستان العراق ــ ، أين قدمت وعود للأكراد حول الرغبة الأمريكية في مساندتهم، مع التأكيد على

---

[1]ــ تركيا و ضرب العراق...المطرقة الكردية والسندان الأمريكي:

http://www.Aljazeera.net/cases-analysis/2002/11/11-17-1.htm.(6/3/2004)

وجود تنسيق تام بين القوات الأمريكية وقوات البشمركة الكردية، هذا إلى جانب تقديم وعود حول بناء عراق جديد مع وجوب إقامة نظام ديمقراطي فدرالي.
وتجدر الإشارة إلى أن التقارب الأمريكي الكردي، تزايد مع تطورات الحرب، ومع تقوية علاقات الأكراد مع القوات الأمريكية، وذلك بعد أن لم يكن هناك موقف واضح خاصة لدى التنظيمين الكرديين الأساسيين حول مشاركة الأكراد للقوات الأمريكية، حيث أشارت العديد من التحاليل إلى وجود تنسيق ميداني يومي بين القوات الأمريكية وقوات البشمركة الكردية، وهذا ما يوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية، عملت على التقارب مع أكراد العراق، لتسهيل عملياتها العسكرية، بفتح جبهة شمالية، خاصة بعد التردد ثم الرفض التركي لذلك.

أثار تخوف تركيا من إمكانية لعب الأكراد دور البديل للدور التركي في المنطقة، في ظل التقارب الأمريكي الكردي، إلى جانب مخاوفها من قيام كيان كردي مستقل شمال العراق، إلى إتخاذها موقفا أثار العديد من النقاشات والحوارات، و تمثل ذلك في قرار مجلس النواب التركي يقضي بإرسال قوات تركية إلى العراق، والتدخل العسكري في الشمال، وهذا ما أثار رفضا لدى أحزاب وقيادات عراقية عديدة وعلى رأسها الأكراد، من خلال رفض الوجود التركي أيا كان نوعه في المنطقة الشمالية العراقية، وكان ذلك من خلال القيام بالعديد من المظاهرات هددت بالتصدي له، وصلت إلى حد التهديد بأن كردستان ستكون مقبرة للجيش التركي[1].

في المقابل فقد رأت أطراف أخرى خاصة مجلس الحكم الإنتقالي العراقي، الذي تم تشكيله بعد سقوط العراق كخطوة أولى نحو إدارته، أن دول الجوار يمكنها مساعدة العراق، ولكن ليس عن طريق التدخل لأن الناحية الأمنية تثير العديد من الحساسيات والمشاكل، خاصة وأن هذا التدخل التركي، قد يفتح الباب أمام أطراف أخرى للتدخل، خاصة دول الجوار، التي لها إمتداد في العراق، وهذا ما يمكنه أن يحدث الفوضى، مع معارضة العديد من التركيبات العرقية والدينية في العراق له، ومن هنا تبرز أهمية هذه التركيبات في لعب دورها في تحديد مستقبل العراق.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن تشكيل مجلس الحكم الإنتقالي العراقي، أثار العديد من النقاشات حول الهدف من تشكيله، وطبيعة التمثيل فيه، إلى جانب الصلاحيات التي أنيط بها، وهذا في ظل تعيين بول بريمر حاكما عاما للعراق، إذ إعتبر بمثابة وسيلة لتكريس الإحتلال الأمريكي في العراق، وإدارته له.

تكون هذا المجلس من 25 عضوا، 14 من الشيعة، 4 من العرب السنة، 5 من الأكراد وممثل واحد من التركمان والمسيحيين، وهو الأمر الذي جعل العديد من التحاليل ترى بأن تشكيل هذا المجلس، تم على أساس عرقي ومذهبي، وليس على أسس سياسية أو تمثيلات حزبية، كما أن طريقة تشكيله لم تأت وفقا

---

[1]ـــ تداعيات قرار إرسال قوات تركية إلى العراق( حوار بتاريخ 2003/10/12):
http://www.Aljazeera.net/programs/Iraqseen/2003/10/10-16-1.htm.

لإحصائيات أو إستطلاعات للرأي العام، وإنما وفقا لتقديرات أسندت إلى تقارير قدمتها بعض التشكيلات العراقية المعارضة للنظام العراقي السابق، تضمنت أن الشيعة يمثلون ما يزيد عن50% من سكان العراق، ويمثل السنة أقل من 20% والأكراد 20% من سكان العراق[2].

كما أشارت بعض التحاليل أن هذا التمثيل على أسس عرقية ومذهبية يخفي وراءه إنتماءات سياسية عديدة منها ما أظهر عداءه للإحتلال الأمريكي، مثل الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة، ومنها ما أظهر تأييده للولايات المتحدة الأمريكية، وبأن التمثيل على أسس سياسية يعني إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالأحزاب العراقية، ومنها تلك المعادية لها، كما تم إستبعاد تيارات شيعية تعتبر متطرفة من هذا المجلس، كتيار مقتدى الصدر، الذي شكل أقوى تيار شيعي في الشارع العراقي، في المقاومة العراقية للإحتلال الأمريكي، من خلال تشكيله ما سمي بجيش المهدي، وقد أوضح هذا الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية إتجهت للتعامل مع التركيبة العرقية والدينية التي تميز المجتمع العراقي، لما لها من أهمية في تحديد مستقبل النظام العراقي.

أما عن الصلاحيات التي أنيط بها هذا المجلس، فقد تمثلت في القيام بالعديد من المهام التي تقوم بها أية سلطة تنفيذية داخل أية دولة، مع منح صلاحيات للحاكم المدني الأمريكي في نقض القرارات التي تصدر عنه، وهو الأمر الذي أدى إلى إعتبار هذا المجلس مجرد هيكل فقط ، ولا يعبر عن وجود سلطة وطنية فعلية، وهذا بالنظر إلى الأهداف التي كانت وراء تشكيله، والتي أوضحتها العديد من التحاليل في كون أن تكوين هذا المجلس جاء في وقت إزدادت فيه عمليات المقاومة العراقية، ضد القوات الأمريكية أي محاولة التخفيف من حدة هذه العمليات على إعتبار أن أية عمليات مقبلة هي موجهة ضد السلطة الوطنية العراقية التي يمثلها هذا المجلس، هذا إلى جانب الإنتقادات التي ظهرت داخل الإدارة الأمريكية حول ضرورة تحقيق الأهداف من هذا الإحتلال، خاصة من جانب الشركات النفطية الأمريكية، من خلال منحها إمتيازات في العراق، وبالتالي فتشكيل هذا المجلس بإمكانه أن يمرر الأهداف الأمريكية[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المجلس قد عرف العديد من الخلافات بين أعضائه حول طريقة رئاسته كما لقي أول قرار له والمتمثل في إلغاء الإجازات الصادرة بعد سقوط الملكية في العراق، خاصة العيد الخاص بسقوط الملكية، إحتجاجات في الشارع العراقي، الذي كان ولا يزال يعرف أوضاعا معيشية صعبة.

وبالعودة إلى مسألة القرار التركي بتدخل القوات التركية في العراق، دارت نقاشات عديدة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ــ التي أكدت رغبتها في العمل وبشكل جاد على بناء الوحدة العراقية ــ حول هذا التدخل والطريقة التي يتم بها، خاصة وأن تركيا كانت تريد الدخول إلى مناطق

---

[2]ــ خالد السرجاني،"مجلس الحكم الإنتقالي ومستقبل نظام الحكم في العراق"، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد154، 2003)، ص74.

[1]ــ نفس المرجع، ص76.

حساسة بالمنطقة الشمالية العراقية، خاصة منطقة كركوك، التي طالما طالبت بها، والتي عرفت العديد من الإضطرابات نتيجة هذا القرار التركي، من إشتباكات بين الأكراد والتركمان، اللذين كان من بينهم من يرحب بهذا التدخل التركي.

إلا أن أهداف تركيا من هذا التدخل، تتضح في سعيها نحو منع الأكراد من إقامة دولة كردية، إلى جانب العمل على الحفاظ على الإمتيازات التي تحظى بها في العراق وفي شماله، سواء من الناحية الإقتصادية، أومن الناحية السياسية، إلا أن العديد من التحاليل أوضحت بأن تركيا كانت تهدف من خلال هذا القرار، إلى إعادة توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ عليها، بعد الموقف الذي ظهرت به قبل قيام الحرب.

مع ذلك فالموقف الأمريكي إزاء هذا التدخل، جاء ليحدث المزيد من التقارب مع الأكراد، من خلال إعتبارها عدم وجود حاجة لتدخل عسكري تركي، وبأنه توجد طرق أخرى لمعالجة المخاوف التركية غير التدخل العسكري، وفسر ذلك بكون أن بحاجة الولايات المتحدة الأمريكية لكل من تركيا والأكراد، لتحقيق أهدافها في العراق، وبالتالي فلا يمكنها السماح بوقوع مواجهات بين حليفين هامين لها.

ما شكل نقطة إهتمام كبير لدول جوار العراق بعد هذه الحرب وخاصة تركيا، طريقة إدارة العراق في المرحلة الجديدة، وتم التركيز على دور الأكراد في ذلك، وفي هذا الإطار طرح الأكراد مشروع قانون تبناه البرلمان الكردي، والذي تقدم به ممثلوهم الخمسة في مجلس الحكم العراقي، ينص على إنشاء إتحاد فدرالي برلماني في العراق، مع ضم كركوك إلى المنطقة الكردية، بحيث تتكون كردستان من أربع محافظات: أربيل، دهوك والسليمانية التي يسيطر عليها الأكراد منذ سنة 1991 وكركوك، إلى جانب المناطق الكردية بمحافظة ديالي مثل خانقين ومندلي و جلولاء والسعدية، كما ينص على ضم مدن شيخان وسنجار ومخمور، بمحافظة الموصل إلى المناطق الكردية[1].

وهو المشروع الذي تبناه البرلمان الكردي سابقا، بأن تتألف محافظة كردستان من المناطق ذات الأغلبية الكردية حسب إحصاء 1957، أي قبل تطبيق سياسة التعريب في منطقة كركوك، كما أوضح هذا المشروع طبيعة العلاقة بين بغداد ومناطق كردستان، ورافق ذلك إجتماعات بين الحزبين الكرديين الأساسيين، لتنسيق المواقف فيما يخص مسألة الفدرالية في العراق.

وترافق كذلك مع مظاهرات بمدينة كركوك ذات التركيب العرقي المتعدد، خاصة الأكراد والتركمان تطالب بالإنفصال عن العراق، و الإنضمام إلى المنطقة الكردية.

أثار هذا المشروع الكردي ردود أفعال كثيرة، سواء داخل العراق أو من قبل دول الجوار، إذ جاء الموقف التركي الرافض لإنفصال كركوك عن العراق، على إعتبار أن ذلك قد يؤدي إلى إثارة مطالب

---

[1]ـــ أكراد كركوك وحلم الإنفصال:

http://www.aljazeera.net/cases-analysis/2004/1/-1-14-1.htm.(6/3/2004)

مماثلة بتركيا، إلا أن الأهمية النفطية لهذه المنطقة تفسر إلى حد كبير وهام، مختلف المواقف سواء العراقية أو التركية، خاصة وأن هذه المنطقة ومنذ السابق شكلت نقطة خلاف هام بين الحركة الكردية العراقية و السلطة العراقية، كما شكلت حجر عثرة أمام مشاريع الحكم الذاتي التي اقترحت، والتي لم يتمكن الأكراد من ضمها إلى المنطقة الكردية، بعد حرب الخليج الثانية.

فتركيا إعتبرت الحل الفدرالي ممهدا للإنفصال، خاصة وأن الإقتراح الكردي، يدعو إلى حل فدرالي على أساس القوميتين العربية والكردية، وليس على أساس التقسيمات الإدارية والمحافظات، الذي طرحه الجانب الأمريكي وحلفاؤه، مع أن يكون للأكراد علم ونشيد خاص، وأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية بالإقليم الكردي[1].

ومن بين أهم ردود الفعل والتي تظهر مدى أهمية مستقبل المسألة الكردية في العراق، بالنسبة لدول الجوار، الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا بداية سنة 2004، والتي إعتبرت زيارة تاريخية، كأول زيارة لرئيس سوري إلى تركيا منذ إستقلال سوريا سنة1946، وأهم موضوع طرح في هذه الزيارة، هو مناقشة الوضع في العراق و مستقبله وبالأخص المسألة الكردية، إذ ظهر إتفاق حول حساسية الملف الكردي بالنسبة للطرفين، وتم التحذير من مسألة إنفصال الأكراد، على إعتبار أن أي تغيير لن يؤثر على العراق وتركيا فقط، وإنما يمتد إلى كل الدول المجاورة، وبالتالي فإستقرار العراق، يضمن إستقرار باقي الدول المجاورة[2].

كما إعتبرت هذه الزيارة، بمثابة تتويج لمجهودات سابقة بين البلدين لتوثيق علاقاتهما الثنائية، سواء من الناحية الأمنية أو الإقتصادية، حيث عرفت العلاقات السورية التركية تحسنا في السنوات الأخيرة، بعد تراجع حدة طرح المسألة الكردية بين البلدين.

إن هذه الأوضاع التي عرفها العراق ومختلف الحوارات والنقاشات التي أثيرت بصدده، طرحت أن مسألة مستقبل العراق وإدارته، مرتبطة بإجراء إنتخابات ديمقراطية ــ كما وصفت ــ تضمن وحدة العراق، وهو الأمر الذي أكدت عليه إدارة بوش، من خلال توضيحها أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالحفاظ على هذه الوحدة، إلا أنه من الضرورة ترك هذا الأمر للعراقيين ذاتهم، كما شاركت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المسألة أوساط داخلية وخارجية خاصة من قبل دول الجوار، و كذلك حول ضرورة مشاركة جميع العراقيين في إدارة شؤون العراق وتقرير مصيرهم عبر إنتخابات تجرى تحت إشراف الأمم المتحدة، لإختيار مجلس تشريعي يضع دستورا للبلاد.

---

[1]ــ عمرو الشوبكى،"المعارضة العراقية بين التصورات الأمريكية والأزمات الداخلية"، مجلة السياسة الدولية،(مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد153، جويلية2003)، ص141.

[2]ــ الأسد يزور تركيا ويحذر من إنفصال أكراد العراق:

http://www.Aljazeera.net/arabic/2004/1/1-6-12.htm.(6/3/2004).

مهما كانت الشعارات التي رفعت حول هذه الإنتخابات، ومهما كانت النوايا المعلنة منها والخفية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها جرت بتاريخ 30 جانفي 2005، في ظل وضع أمني متأزم، والذي يعرفه العراق منذ بداية الحرب عليه، كما أثارت إهتمام الجميع لما يمكن أن تفصل فيه حول مستقبل العراق السياسي والإجتماعي.

أفضت نتائج هذه الإنتخابات التي شاركت فيها تنظيمات حزبية كثيرة، حسب ما أعلنته مفوضية الإنتخابات العراقية، إلى فوز لائحة الإئتلاف العراقي الموحد المدعوم من المرجع الشيعي آية الله السيستاني، بأكثرية المقاعد بنسبة 48.1% من أصوات الناخبين، وإحتل الأكراد المرتبة الثانية بحصول لائحة الأحزاب الكردية، التي تضم كلا من الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني على نسبة 25.7% من مقاعد الجمعية الوطنية، أي على 2.175 مليون صوت، إذ أعلن في محافظة كركوك عن فوز هذه اللائحة بما يقارب 60% من أصوات الناخبين[1].

تلتها لائحة رئيس الوزراء المنتهية عهدته إياد علاوي بـــ 13.5%، في حين عرف تمثيل السنة بزعامة عدنان الباجه جي والإئتلاف العراقي الموحد الذي يضم الأحزاب الشيعية الدينية بزعامة عبد العزيز الحكيم ضعفا تمثيليا[2].

شكلت هذه النتائج فوزا بالنسبة للأكراد، جعلت من حزب الإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، يعلن تصميم التحالف الذي يضمه، على منصب رئيس الجمهورية في مرحلة لاحقة، وبالرغم من ردود الأفعال المختلفة التي أثارتها هذه النتائج، من مرحب ومشكك في نزاهتها وديمقراطيتها وعدم كونها لا تعبر عن مختلف مكونات المجتمع العراقي، إلا أنها طرحت بدورها العديد من الحوارات حول كل ما يتعلق بالعراق، من جوانبه السياسية والقانونية والدستورية و كذلك طبيعة العلاقة التي سوف تربط بين مختلف هذه التشكيلات، كما أثارت مسألة هامة تتعلق ببقاء أو خروج القوات الأمريكية وحلفائها من العراق.

دخل الأكراد في مفاوضات مع الشيعة، بإعتبارهما الطرفين الأساسيين في المجلس التشريعي بعد هذه الإنتخابات، حول تشكيل الحكومة العراقية المقبلة والتي تبدو بأنها سوف تعطي سيطرة شيعية كردية على المناصب السيادية بها.

كانت أهم نقاط الخلاف بين الطرفين في هذه المفاوضات، تدور حول منطقة كركوك والبشمركة الكردية حيث أوضح جلال الطالباني(مرشح لمنصب رئيس الجمهورية العراقية) أن الطرف الكردي يطالب بحكومة واسعة النطاق، يشارك فيها أيضا رئيس الحكومة المؤقتة إياد علاوي والأحزاب الأخرى، إلى

---

(1)ـــ تشكيك شيعي وفرح كردي بنتائج الإنتخابات العراقية:
http://www.Aljazeera.net/NR/esceres/082EA039-393B-44B2-9B93-4EA6CFA572E9.htm.(16/3/2005).

(2)ـــ نفس المرجع.

جانب السنة، الذين ظلوا مسيطرين على العمل السياسي في العراق، منذ بداية الستينيات إلى غاية سقوط نظام البعث في أفريل من سنة2003، مع عدم إستبعاد أي تيار داخل العراق في المشاركة في تسيير هذا الأخير في مرحلته الجديدة، لأن هذا الإستبعاد من شأنه أن يدخل العراق في صراعات داخلية، قد تزيد من مشاكله، إضافة إلى المطالبة بإحدى مناصب وزارات السيادة كالداخلية أو المالية أو الدفاع، إلى جانب طلب رفع حصة الأكراد من العوائد النفطية إلى 25% بدلا من 17%، وضرورة ضم كركوك إلى المنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي[3].

ورغم كل ما أثير حول أبعاد هذه المفاوضات بين الطرفين، إلا أنهما توصلا إلى إتفاق، تمثلت أهم محاوره في:

أ ــ تأجيل النزاعات الخاصة بمدينة كركوك لحين إجراء إحصاء سكاني وإقرار دستور للبلاد.

**ب** ــ موافقة الأكراد على أن تتولى الحكومة العراقية الجديدة توزيع الثروات النفطية في كركوك وغيرها من المدن العراقية بالتساوي بين جميع محافظات البلاد.

**جـ** ــ موافقة الأكراد على ذمج قوات البشمركة في القوات الأمنية العراقية[1].

في ظل كل هذه التطورات، إلى جانب إستمرار الوضع الأمني المتأزم في العراق، وفي ظل الخلافات حول وجهات النظر وفي التوجهات والإيديولوجيات بين مختلف التشكيلات السياسية العراقية خاصة بين الأكراد والشيعة، حول طريقة إدارة العراق في مرحلته الحالية والمستقبلية، من وضع دستور جديد للبلاد، مع تشكيل حكومة عراقية جديدة تضم تشكيلات عديدة، أهمها التشكيلات الكردية و الشيعية التي حققت فوزا واضحا في الإنتخابات التي جرت مع بداية سنة 2005، وفي إطار طبيعة الدور الخارجي في العراق، والمرتبط بالمصالح الخارجية خاصة المصالح الأمريكية، إلى جانب التطورات الإقليمية في المنطقة وطبيعة توجهات دول الجوار، خاصة تركيا إتجاه العراق.

وبالنظر إلى مدى أهمية وحتى حساسية المسألة الكردية وتطورها في العراق في الوضع الحالي والمستقبلي، خاصة بعد الإنتخابات العراقية الأخيرة، والفوز الذي حققه الأكراد فيها، إلى جانب التوجهات الكردية الحالية، سواء من خلال الترشح لرئاسة الجمهورية العراقية، والتأكيد على مسألة الفدرالية الديمقراطية في العراق وذلك على أساس القوميات، يتضح بأن مختلف التطورات التي سوف تعرفها المسألة الكردية داخل العراق، سيكون لها تأثيرها البارز داخل العراق، بإعتبار أن الإئتلاف الكردي الذي يمثله الحزبان الكرديان الأساسيان، الإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرازاني، يشكل حاليا جهة قوية على الساحة السياسية العراقية

---

[3]ــ الطالباني: الخلاف مع الشيعة بشأن كركوك والبشمرغة:

http://www.Aljazeera.net/NR/esceres/63615542-5772-4590-9991ae-9b08b 18ea02

[1]ــ الشيعة والأكراد يوقعون إتفاقا يمهد لتشكيل الحكومة غدا:

http://www.Aljazeera.net/NR/esceres/9acb6194-6fs1-46b8-b6b8-4f3ea3b664bd htm.(16/3/2005).

فمن الواضح أن الأكراد سوف يحتلون مكانة السيطرة إلى جانب الشيعة داخل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في العراق، دون إستبعاد السنة من ذلك.

من جهة أخرى فإن هذا التأثير، سوف تتعدى أبعاده الداخلية إلى المستوى الإقليمي، والمرتبط أساسا بدول الجوار المعنية بالمسألة الكردية خاصة تركيا، سواء من ناحية علاقاتها مع العراق أو من ناحية علاقاتها مع الجهة الكردية فيه أو من ناحية تعاملها المستقبلي مع الجماعات الكردية والمسألة الكردية بها.

على هذا الأساس فإن محاولة وضع توجه مستقبلي للمسألة الكردية في المنطقة، وذلك إنطلاقا من مستقبلها داخل العراق، تتضح من خلال إتجاهين هما:

أ ـــ إتجاه الإنفصال وتكوين دولة كردية مستقلة.

**ب ـــ** إتجاه تحقيق مكتسبات أوسع ضمن الحكم الذاتي، وصولا إلى الحل الفدرالي.

**أ ـــ** من خلال التطورات الحالية التي يعرفها العراق، وفي ظل التوجهات الكردية الحالية في العراق، تبدو مسألة إنفصال الأكراد مسألة مستبعدة، ويتضح ذلك من كون الإئتلاف الكردي الحالي لم يبد وحتى قبل تنفيذ الإحتلال الأمريكي للعراق، رغبة صريحة أو على المستوى الرسمي في الإنفصال عن العراق وهي المسألة التي أثارت تخوف دول الجوار خاصة تركيا كما ذكرنا آنفا، وذلك بالرغم من توفر الإمكانيات لتحقيق هذه المسألة، على إعتبار أن الحزبين الكرديين يمتلكان جيشا متطورا(البشمركة) يتمتع بقدرات قتالية عالية، وكان بإمكانه وبمجرد سقوط العراق تحقيق إنتصار عسكري والسيطرة على مختلف المناطق الكردية بالعراق وإعلان الإنفصال.

هذا من الناحية العسكرية، أما من الناحية السياسية والإدارية، فالمنطقة الكردية منذ حرب الخليج الثانية تتمتع بوضع شبه إستقلالي عن العراق، كما تتمتع بإمكانيات إقتصادية وإجتماعية وحتى ثقافية، تمكنها من تكوين كيان سياسي خاص بها منفصل عن العراق، إلى جانب ما يتمتع به الحزبان الكرديان الأساسيان من وزن سياسي به، خاصة بعد إعادة إحياء البرلمان الكردي الموحد.

إلا أنه من الواضح أن الجهة الكردية في العراق، قد وضعت بل درست حسب ما يبدو، جوانب مكاسبها وخسائرها من التطورات اللاحقة في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين مع الإحتلال الامريكي للعراق وذلك حتى قبل تنفيذ هذا الإحتلال، من خلال الأخذ بعين الإعتبار العوامل الداخلية للعراق ذاته، وكذلك العوامل الإقليمية، من ردود فعل محتملة حول التوجهات الكردية في العراق، خاصة من جهة تركيا والتي تم توضيح مخاوفها هذه حتى قبل الإحتلال الأمريكي للعراق.

من جهة أخرى فإن طبيعة الظروف الإقليمية المرتبطة أساسا بمسألة المصالح، تشكل عائقا أمام إمكانية مسألة إنفصال الأكراد في العراق وتكوين دولة كردية مستقلة، خاصة من جهة تركيا، التي لم ولن تقبل بحدوث مثل هذا الأمر بها أو خارجها، حتى أن الأطراف الخارجية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، لن تكون مستعدة لمساندة مثل هذه المسألة، لأن ذلك سوف يكون على حساب مصالحها الذاتية

التي لا يمكن أن تجازف بها من أجل الأكراد، الذين إستغلتهم بدورها في وقت سابق لخدمة هذه المصالح. فمن المعروف أن العلاقات الأمريكية التركية تحكمها شراكة عسكرية قوية وعبر إتفاقيات رسمية، تعززها عضوية كل منهما في حلف شمال الأطلسي، هذا إلى جانب مصالح متبادلة بين الطرفين، كل حسب حاجته للآخر، فتركيا تتمتع بكون جيشها يعد ثاني أقوى جيش في حلف الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية و بكون النسبة الكبيرة من التسلح التركي تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فتركيا لديها العديد من المشاكل على المستوى الإقليمي ومع دول تنتمي إلى الإتحاد الأوروبي، وبالتالي فإعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها لمواجهة الضغوط التي تنجر عن ذلك يعد أمرا واقعا، هذا فضلا عن المشاكل الإقتصادية التي تعرفها تركيا، والتي تدفعها إلى اللجوء إلى الدعم الخارجي من صندوق النقد الدولي والإعتماد بشكل واضح على الدعم الأمريكي في ذلك.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تعتمد بشكل كبير على الدور التركي لتحقيق أهدافها في العديد من المناطق كالقوقاز، آسيا الوسطى والبلقان، نظرا للروابط الدينية والثقافية التي تربط بين تركيا وهذه المناطق، هذا فضلا عن أهمية الموقع الإستراتيجي الذي تحتله تركيا ذاتها، خاصة من جهة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية السياسية والعسكرية والإقتصادية(النفط والغاز الطبيعي بشكل خاص)، خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي.

هذا إلى جانب طبيعة التعاون التركي الإسرائيلي، ولذلك فلا يمكن تصور مجافزة الولايات المتحدة الأمريكية بمصالحها مع تركيا، والقيام بما يمكنه أن يضر بهذه المصالح، التي تعد إستراتيجية بالنسبة لها من خلال إعتمادها على تركيا في تحقيق أهم أهدافها في العديد من مناطق العالم ولعل ما دار بين الطرفين حول مسألة توجيه ضربة عسكرية للعراق كما إتضح آنفا، لخير دليل على ذلك.

**ب ــ** هذا الإتجاه تدعمه العديد من العوامل، أهمها تلك المتعلقة بالتشكيلة السياسية الكردية ذاتها التي فتحت أمامها حاليا بعد الإنتخابات العراقية الأخيرة، مجالات أوسع سواء على المستوى التشريعي أوعى مستوى الحكومة العراقية المقبلة، لتمرير مطالب تتضمن الحصول على صلاحيات أوسع، خاصة وأن الإتجاه العام الحالي للتشكيلات السياسية على الساحة السياسية العراقية، هو العمل على إدارة العراق بطريقة عبروا عنها بالديمقراطية، وذلك حسب يتضح لتفادي النزاعات والصراعات الداخلية، التي عانى منها العراق لفترات طويلة.

هذا فضلا عن أن ما ميز ردود الفعل الكردية داخل العراق حتى قبل إحتلال هذا الأخير، هو طرحها لمسألة الفدرالية على أساس القوميات داخل العراق، مع الإصرار على ضم منطقة كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي الكردية، وهي المنطقة التي ظلت تحت الإدارة العراقية، بالرغم من المفاوضات بين الطرفين حول حدود منطقة الحكم الذاتي في وقت سابق، إلا أن الأكراد ظلوا يطالبون بها، كما أصرت السلطة العراقية على ضرورة إبقائها ضمن الإدارة العراقية لما تشكله من أهمية نفطية إقتصادية بالنسبة للعراق

وتجسد ذلك في المشروع الذي طرحه ممثلي الأكراد في مجلس الحكم العراقي كما إتضح ذلك آنفا وسعيهم لضرورة تطبيقه في العراق.
وما يدعم هذا الإتجاه هو الموقف الأمريكي حول شكل إدارة العراق مستقبلا، وذلك من خلال تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على مسألة الفدرالية الديمقراطية في العراق، وذلك بغض النظر عن معنى وشكل الديمقراطية الذي تتحدث عنها وتريد تحقيقها في العراق، كنموذج يمكن أن تقتدي به بقية الأنظمة العربية، وذلك وفق ما تتطلبه المصالح الأمريكية في العراق وفي المنطقة ككل.

وبالتالي ففي ظل الظروف التي يعرفها العراق، وبالنظر كذلك إلى العوامل الإقليمية، يبدو أن التوجه الكردي نحو توسيع صلاحيات الأكراد دون الإنفصال عن العراق، قد ينظر إليه على أنه الحل الأمثل في نظر التشكيلات الكردية الأساسية، بإعتباره الوضع الأمثل لتقوية الدور الكردي في العراق مستقبلا، فهو من جهة يحافظ على الإمتيازات التي يتمتع بها الأكراد منذ التسعينيات و يدعمها، كما يضمن للأكراد تحقيق أهداف متبقية لم يتمكنوا من تحقيقها في فترات سابقة.

من جهة أخرى فهو يجنبها الدخول في خلافات سواء داخلية أو مع دول الجوار، خاصة تركيا التي تتحس بشكل واضح من المسألة الكردية بالعراق، وحتى مع سوريا التي أظهرت مخاوفها من إنفصال أكراد العراق، على إعتبار أن ذلك سوف يثير لا محالة مطالب مماثلة لدى الأكراد في دول الجوار، ولقد لاحظنا كيف خرج الأكراد في سوريا بعد الإحتلال الأمريكي للعراق للتظاهر، في حدث لم تشهده سوريا في السابق، وهي الدولة من بين دول الجوار التي لم تطرح فيها المسألة الكردية بالشكل الذي طرح في كل من العراق وتركيا وحتى إيران، من ناحية تأثيراتها على أمن وإستقرار هذه الدول، إلى حد عدم إعتبار سوريا لم ولا تعاني من مشكلة تسمى المشكلة الكردية.

إلى جانب هذا ومن خلال التقارب الكردي الأمريكي الذي ظهر حتى قبل الإحتلال الأمريكي للعراق يبدي أن الطرف الكردي سوف يعمل على أن يكون ضمن الأطراف الفاعلة و بشكل قوي، لا المفعول بها في العراق، فهذا التقارب سوف يضمن له الحصول بالدرجة الأولى على الإعتراف الدولي بالمطالب القومية للأكراد داخل العراق، دون النظر إلى المسألة الكردية على أنها مسألة إنسانية فقط ، كما ظهر ذلك بعد حرب الخليج الثانية بشكل خاص.

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن مستقبل المسألة الكردية في العراق يتجه نحو الحل الثاني، وذلك بالنظر إلى كل المعطيات سواء الخاصة بالجهة الكردية داخل العراق، أو المتعلقة بالمعطيات الإقليمية وحتى الدولية الحالية، فمن المتوقع أن يحظى الأكراد ممثلين في كل من الإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرازاني، بمراكز وبمناصب هامة على مستوى الحياة السياسية العراقية وذلك على مستوى المستقبل القريب، تعزز من بقائهم ضمن

الوحدة الوطنية للعراق، وتضمن لهم تحسينا أكثر على مختلف المستويات، سواء الإقتصادية أو الثقافية أوالإجتماعية، وهذا ما يؤكد أن الأكراد في العراق، كانوا و لا يزالون يحضون بإمتيازات لم يتمكن أكراد آخرون في الدول المجاورة من الحصول عليها، حتى وقتنا الحالي.

وهذا الوضع قد يسمح لأكراد العراق من توطيد علاقاتهم مع دول الجوار و خاصة تركيا، وذلك بشكل خاص من الناحية الإقتصادية، إلى جانب تحسين علاقاتهم مع أطراف خارجية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

أما على المستوى الإقليمي فقد تظهر مطالب كردية سواء مماثلة، أي المطالبة بمسألة الحكم الذاتي أو الفدرالية، أومطالب تتعلق بحقوق جديدة على المستوى السياسي أو على المستوى اللاإقتصادي والإجتماعي، خاصة داخل تركيا، وذلك على إعتبار أن المسألة الكردية والحركة الكردية داخل العراق شكلت ومنذ فترات تاريخية سابقة، محط إستقطاب لبقية الحركات الكردية في الدول المجاورة، خاصة تركيا و إيران، إلا أن دول الجوار سوف تعمل على تسوية المسائل التي لا تزال عالقة مع أكرادها، حتى تتجنب حدوث إضطرابات داخلية أومطالب هي رافضة لها، وذلك من خلال التفتح أكثر على هذه المسألة بها، قد تصل إلى منح حقوق سياسية وثقافية هامة لصالح الأكراد بها.

## خلاصة الفصل

ما يمكن إستخلاصه من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل، هو أن المسألة الكردية قد شكلت أحد أهم التحديات التي واجهتها الدول المعنية بها، وذلك منذ بروزها بها بعد الحرب العالمية الأولى، خاصة تركيا،العراق وإيران، حيث ومن خلال تتبع تطور المسألة الكردية داخل هذه الدول، تبين بأن هذه المسألة قد شكلت في الكثير من الأحيان، مصدر تهديد فعلي لإستقرار و وحدة الدولة، وإتضح ذلك من خلال النزاعات الداخلية بين السلطات المركزية والحركات الكردية، والتي إستمرت في عمومها مدة طويلة من الزمن.

فالملاحظ أن العوامل الداخلية سواء المتعلقة بالمجموعات الكردية ذاتها من ناحية الجانب الجغرافي والعامل العددي الذي تتميز به في كل دولة، أو المتعلقة بطبيعة سياسات الدول إتجاه المسألة الكردية بها إضافة إلى التدخل الخارجي، كان لها تأثيرها في تحديد مسار الحركة الكردية بها، كما جعل النشاط السياسي وحتى العسكري لهذه الحركات داخل هذه الدول يختلف من دولة لأخرى.

إذ كان أكثر بروزا وتأثيرا في كل من تركيا، العراق و إيران، بالمقارنة مع هذا النشاط في كل من سوريا، والجمهوريات السوفياتية سابقا، والتي لم تعرف فيها المسألة الكردية طرحا بالشكل الحاد الذي عرفته الدول السالفة الذكر، وذلك يرجع إلى تواجد جماعات كردية قليلة بها، إلى جانب عدم وجود إتصال

بين المناطق التي تقطنها هذه الجماعات وبقية الجماعات الكردية الأخرى في المنطقة، إذ ساهمت طبيعة التجزئة سواء للجماعات الكردية أو للأقاليم الكردية عبر هذه الدول، في عدم قيام تنسيق في العمل بين نشاط الحركات الكردية التي ظهرت بها.

كما ساهمت هذه العوامل في جعل مطالب الحركات الكردية وأساليب تحقيقها تختلف فيما بينها ومن دولة لأخرى، فإذا كانت مطالب الأكراد قد إقتصرت في كل من سوريا والجمهوريات السوفياتية سابقا على الحقوق الثقافية، للحفاظ على هويتها الثقافية.

فقد تراوحت هذه المطالب في كل من تركيا، العراق وإيران ما بين المطالبة باللامركزية الإدارية والحكم الذاتي والإنفصال، الذي كان تطالب به الحركة الكردية في تركيا ىمنذ ظهورها بها، وإزداد ذلك منذ منتصف الثمانينيات.

من جهة أخرى فطريقة العمل قد إختلفت من حزب لآخر ومن حركة لأخرى، ففي الوقت الذي تبنت فيه بعض الأحزاب والحركات الكردية، العمل السياسي لتحقيق مطالبها، فقد لجأت أحزاب وحركات أخرى إلى العمل المسلح من خلال تنظيم الثورات والوصول إلى الدخول في حرب مع السلطات المركزية للدولة، تواصلت لسنوات عديدة والتي خلفت خسائر بشرية ومادية للطرفين. دون أن تلغي العمل السياسي وهو ما تبناه حزب العمال الكردستاني في تركيا، في حين أن الإتجاه العام للحركة الكردية في العراق تمثل في تبني العمل السياسي، مع اللجوء إلى العمل المسلح من فترة لأخرى، للضغط على الحكومة المركزية للعودة إلى طاولة المفاوضات، و تلبية المطالب الكردية.

فالنزاعات الكردية وإن لم تؤد إلى تحقيق إنتصار فعلي لصالح طرف على حساب طرف آخر في أوقات معينة إلا أنها كانت تتجدد في كل مرة تتوفر فيها الظروف الداخلية أو الخارجية لذلك. فعلى الرغم من تراجع الحركة الكردية في فترات تاريخية معينة إلا أنها عاودت نشاطها، حيث سمحت العديد من الظروف خاصة الدولية منها لهذه الحركات من تحقيق أهداف لم تتمكن من تحقيقها في فترات سابقة ويظهر ذلك وبشكل خاص في العراق، حيث تمكن الأكراد بعد حرب الخليج الثانية من تعزيز مسألة الحكم الذاتي وذلك بإقامة حكومة كردية شمال العراق، بعد أن تحصلوا على الإعتراف به سنة 1970، كما تمكنوا من بناء المنطقة الكردية وتنميتها، بالرغم من النزاعات الداخلية التي دارت بين كل الإتحاد الوطني الكردستاني و الحزب الديمقراطي الكردستاني، خلال التسعينيات.

والنقطة الهامة هنا هي كون أن هذه المسألة لم تؤثر على إستقرار الدول المعنية فقط (تركيا العراق وإيران)، وإنما أثرت كذلك على إستقرار المنطقة ككل التي تتوزع فيها المجموعات الكردية، إذ أن تطور المسألة الكردية داخل كل دولة كان له تأثيره المباشر أو غير المباشر على تطور المسألة في الدول المجاورة، أي كان له صدى وردود فعل داخل الدول الأخرى.

فالحركة الكردية في العراق، شكلت نقطة إستقطاب لباقي الحركات الكردية الأخرى نظرا لخصوصيتها وللأهداف التي حققتها في مرحلة الستينيات والسبعينيات. إلى جانب الصدى الذي لقته تجربة ماهاباد في

إيران لدى الدول الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية، والواقع الكردي في العراق منذ بداية التسعينيات فالحركات الكردية رغم الإختلافات فيما بينها، وحتى داخل الدولة الواحدة، لم تتخلى عن جانب التضامن فيما بينها.

فالمسألة الكردية لم تقتصر تأثيراتها على المستوى الداخلي للدول( تركيا، العراق وإيران)، بل تعدتها إلى المستوى الإقليمي، وتجلى ذلك في تأثيرها على العلاقات بين هذه الدول ، وبشكل خاص العلاقات التركية السورية، العلاقات العراقية التركية والعلاقات العراقية الإيرانية، كما تأثرت هذه المسألة بدورها داخل هذه الدول بهذه العلاقات ذاتها، إذ ظهر إعتماد الحركة الكردية على الدعم الخارجي بشكل كبير لتحقيق أهدافها، سواء على أطراف إقليمية أو أطراف دولية، من خلال قيام تحالفات بين الأكراد وبين هذه الأطراف الإقليمية، حكمتها طبيعة أهداف الحركة الكردية من جهة وطبيعة مصالح هذه الأطراف وخلافاتها فيما بينها من جهة أخرى.

إلا أن التطورات التي عرفتها هذه المسألة في هذه الدول، أدت إلى حدوث العديد من التغيرات أهمها تحول حزب العمال الكردستاني التركي إلى النضال السياسي والتخلي عن فكرة الإنفصال في نهاية التسعينيات، بعد إلقاء القبض على زعيمه عبد الله أوجلان، إلى جانب تمكن السلطات الإيرانية من حسم نزاعها مع الحركة الكردية بها لصالحها. إلا أن الأهم من ذلك ما حدث و يحدث في العراق الذي يعد البلد الأكثر تأثرا بتداعيات المسألة به، إذ ساعدت الظروف الداخلية له وكذلك العوامل الخارجية، من جعل المسألة الكردية به تتخذ طابعا أكثر أهمية، خاصة بعد الإحتلال الأمريكي له، فالإتجاه الحالي للجهة الكردية داخل العراق، يشكل محور مستقبل هذه المسألة في بقية الدول المجاورة الأخرى، خاصة تركيا فالمعطيات الحالية تشير إلى أن الأكراد سوف يكون لهم دور كبير وهام في إدارة العراق مستقبلا، بما يحمله ذلك من تأثيرات داخلية وخارجية.

## الخاتمـــة

رغم تشعب وتعقيد الموضوع الذي تناولناه بالتحليل والتوضيح في دراستنا هذه، إلا أننا حاولنا بقدر الإمكان توضيح وتحليل أهم جوانبه، وذلك وفقا للإشكالية المطروحة. فموضوع المسألة الكردية كان ولا يزال من أهم المواضيع التي تطرح للتحليل والنقاش وتتخذ كنموذج لتوضيح العديد من القضايا المرتبطة بالأقليات وطبيعة أهدافها ومطالبها و وسائل تحقيق ذلك، إلى جانب تحليل النزاعات الداخلية التي تكون هذه الجماعات سببا في نشوبها في الكثير من الأحيان وما تخلفه من نتائج سواء على مختلف المجالات داخل الدولة أو على المستوى الإقليمي أو الدولي من ناحية الإستقرار والأمن بمفهومه العام.

لذلك فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، وهي تؤكد الفرضية التي إعتمدناها في البداية، وتقدم محاولة للإجابة عن الإشكالية التي طرحت حول هذا الموضوع.

أ ـــ إن المسألة الكردية تستمد أهميتها وأساسها من طبيعة المجموعة الكردية ذاتها، هذه المجموعة التي تعد من أكبر وأهم الجماعات القومية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تتمتع بطابع عرقي وخصائص لغوية وثقافية تميزها عن بقية القوميات المتواجدة في المنطقة من عرب وفرس وأتراك بشكل خاص، إلا أنها تتعايش معها، على إعتبار أن المجموعة الكردية تشترك مع هذه القوميات في العديد من الروابط التاريخية، الدينية والثقافية.

إلا أن النقطة الهامة والتي تجعل من المسألة الكردية تأخذ طابعا خاصا ومتميزا بالمقارنة مع مسائل أخرى مرتبطة بالأقليات، هي كون أن المجموعة الكردية لا تتمتع بوحدة سياسية مثل المجموعات الكبرى الأخرى، فالأكراد يتوزعون بشكل أساسي على خمس دول وهي: تركيا، العراق، إيران، سوريا والجمهوريات السوفياتية سابقا خاصة بأرمينيا، إلى جانب تواجد جماعات هامة في الخارج كجاليات خاصة بأوروبا وبشكل خاص في ألمانيا. كما أن الأكراد وبالرغم من كونهم يتميزون بجانب عددي هام في إطار عام، إلا أنهم يأخذون صفة الأقلية داخل هذه الدول.

**ب ـــ** بالرغم من التواجد التاريخي للمجموعات الكردية في المنطقة، إلا أنه لم تظهر مشكلة أو مسألة تسمى بالمسألة الكردية إلا بعد التطورات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من تسوية للأوضاع بالمنطقة. فالمجموعات الكردية لم تعرف على إمتداد تاريخها شكلا من أشكال الوحدة السياسية، إذ ظلت مناطق تواجدهم ومنذ سنة 1639 عرضة للتنافس والتجزئة بين كل من الإمبراطورتين العثمانية والفارسية، لتبقى مجزأة على النحو الذي هي عليه الآن وبصفة رسمية بعد التسوية التي تمت بالمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، مهدت لها التطورات وكذلك الإتفاقيات التي عقدت بين القوى الكبرى.

منح الأكراد حق تأسيس دولة كردية مستقلة لأول مرة ضمن إتفاقية سيفر سنة 1920، التي لا تزال تعد إلى حد يومنا هذا أهم إتفاقية في تاريخ الأكراد، والتي شكلت الخلفية الهامة التي إستمدت منها أهم الحركات الكردية التي ظهرت بالمنطقة أسباب وحتى شرعية نشاطها السلمي والمسلح، خاصة بعد إلغاء ما جاء فيها لصالح الأكراد من خلال إتفاقية لوزان لسنة 1923 التي وضعت وبشكل رسمي التقسيم الذي تعرفه مناطق الأكراد حاليا.

مع ذلك فالحركة القومية الكردية لم تكن وليدة نتائج الحرب العالمية الأولى إذ ظهرت قبل ذلك مع ظهور موجة الحركات القومية خلال القرن التاسع عشر، للتخلص بشكل خاص من سيطرة الدولة العثمانية، لذلك فالصفة التي يتخذها الأكراد ومنذ زمن طويل هي كونهم القومية الوحيدة تقريبا التي تعرضت وبشكل أكبر لظلم التاريخ، والذي ظهر بشكل بارز بعد التطورات التي شهدتها المنطقة نتيجة الحرب العالمية الأولى.

لذلك فالأكراد وحسب أغلب الدراسات، لم يساهموا في تقرير مصيرهم وتحديد مستقبلهم، مقارنة مع بقية الشعوب الأخرى بالمنطقة خاصة العرب منهم، بل أن ذلك كان من وضع وتوجيه القوى الكبرى آنذاك توافقا مع مصالحها في المنطقة.

جـ ــ لم تنحصر المسألة الكردية بعد ظهورها داخل هذه الدول بعد الحرب العالمية الأولى في كونها مسألة تخص إحدى الأقليات التي عملت على المطالبة بحقوقها القومية، بل تطورت لتتخذ طابعا نزاعيا مع ظهور النزاعات الكردية داخل الدول المعنية خاصة تركيا، العراق وإيران، والتي ظهرت وتطورت نتيجة العديد من الأسباب، لعل أهمها حالة التجزئة ذاتها التي تعيشها الجماعات الكردية، إلى جانب طبيعة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وكذلك الثقافية التي عرفتها المناطق الكردية والتي وصفها الكثير من المحللين بالأوضاع المزرية، لمدة طويلة من الزمن. وساهمت في ذلك الطبيعة المنعزلة للمناطق الكردية التي تتصف بالمناطق الجبلية والوعرة.

هذا بالإضافة إلى سياسات الدول المعنية خاصة تركيا في إبقاء المناطق الكردية بها في مستوى التخلف حتى لا تتمكن من تحقيق التطور من خلال ما تمتلكه من ثروات طبيعية هامة، للإنفصال عن الإدارة المركزية للدولة. لذلك فقد واجهت هذه الجماعات سياسات هذه الدول إتجاهها، خاصة محاولات الصهر والذمج(التتريك، التعريب والتفريس) التي كانت تتم في غالب الأحيان بطريقة قسرية.

جـ ــ إن محاولة فهم تطور المسألة الكردية وتأثيراتها الداخلية والإقليمية، يتطلب معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك ودعمته. وهنا تثار نقطة هامة، وهي أن الجماعات الكردية عبر الدول التي تتوزع عليها تختلف فيما بينها من ناحية الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، إلى جانب الإختلاف في الجوانب الجغرافية والعددية.

هذا الأمر جعل من الحركات الكردية التي ظهرت داخل هذه الدول تختلف في طبيعة مطالبها وأهدافها وحتى في وسائل تحقيق ذلك. وهي ذات الأسباب إلى جانب حالة التجزئة، التي ساهمت في غياب التنسيق في عمل هذه الحركات في إطار عام، دون أن يعني ذلك أنها لم تشترك في هدف عام وهو العمل على إيجاد حل نهائي ومناسب للأكراد يضمن لهم حقوقهم القومية والسياسية إلى جانب الحقوق الإقتصادية والإجتماعية وكذا الثقافية. لذلك إختلفت طبيعة المسألة الكردية من دولة لأخرى، كما إختلفت الحركات الكردية حتى الدولة الواحدة في توجهاتها وإيديولوجياتها وكذلك في أهدافها وطريقة عملها.

لعل العامل الهام إلى جانب مجمل العوامل التي ذكرت آنفا والذي أدى إلى إختلاف المسألة الكردية من دولة لأخرى هو العامل الخارجي أو دور القوى الدولية، التي أذكت هذه المسألة وعملت على تطورها على النحو الذي هي عليه الآن. وإرتبط هذا الدور بمصالح هذه القوى في الدول المعنية، حيث تم إستخدام المسألة الكردية كعامل ضغط على السلطات المركزية لهذه الدول لتحقيق أهدافها فيها، وظهر ذلك بشكل خاص لدى بريطانيا التي تعد صاحبة الدور الأول في هذه المسألة، الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ تراجع الدور البريطاني والسوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، صاحبة الدور الهام في المنطقة وفي المسألة الكردية.

لذلك فكل دولة من الدول المعنية عرفت وتعرف المسألة الكردية بشكل يختلف عن الدولة الأخرى فمنها من شهد ومنذ البداية نزاعا كرديا تطور ليأخذ طابع الحرب بينها وبين الحركة الكردية، إستمرت مدة طويلة من الزمن، الأمر الذي ظهر بشكل أكبر داخل كل من تركيا، العراق وإيران. حيث زاد من أهمية المسألة الكردية بها ضمها لأجزاء وأعداد كبيرة من المنطقة والمجموعة الكردية، خاصة في تركيا في حين أن أهمية هذه المسألة تعد أقل أهمية ولا تتناول بالتحليل الكبير في كل من سوريا والجمهوريات السوفياتية سابقا، على أساس أنها تضم أعدادا قليلة من المجموعات الكردية ومناطق كردية متفرقة.

كما إختلفت مطالب الحركات الكردية وأساليب عملها في كل من تركيا والعراق وإيران عن هذه المطالب والأساليب في كل من سوريا والجمهوريات السوفياتية. ففي حين تمثلت مطالب الأكراد في المجموعة الثانية بشكل عام في تحقيق المطالب الإجتماعية والثقافية وتحقيق المساواة مع بقية أفراد المجتمع الذي يحتويهم وطبع عملها أسلوب النضال السلمي، تراوحت مطالب الحركات الكردية في المجموعة الأولى ما بين الإنفصال والحكم الذاتي، إلى جانب إستخدامها في غالب الأحيان العمل المسلح دون إهمال العمل والنشاط السياسي في ذلك. ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

**أ ــ تركيا**: برزت بها المسألة الكردية وبشكل واضح منذ عهد كمال أتاتورك الذي لم تعترف سياسته بوجود شعب في تركيا يسمى الشعب الكردي، بل كان يطلق عليهم أتراك الجبال. وهي السياسة التي إستمرت فيها تركيا منذ تلك الفترة وإلى عهد قريب.

لذلك واجه الكماليون في السنوات الأولى لقيام الجمهورية الكمالية الإنتفاضات الكردية التي ظهرت آنذاك وبالرغم من تمكن السلطات التركية من القضاء على هذه الثورات، إلا أنها لم تقض على الحركة الكردية بها، حيث عاودت هذه الحركة نشاطها مع قيام أول تجربة ديمقراطية تعددية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية. لتصبح المسألة الكردية بعد ذلك أولى إهتمامات السلطات التركية، التي عملت عن طريق الخيار العسكري على القضاء عليها.

إلا أن الحركة الكردية دخلت مرحلة جديدة في نزاعها مع تركيا إبتداء من منتصف الثمانينيات، مع إعلان حزب العمال الكردستاني التركي العمل المسلح والحرب الشاملة وبشكل رسمي ضد تركيا. وهي الفترة التي عرفت فيها تركيا مرحلة خطيرة من التوتر والمواجهات المسلحة مع قوات هذا الحزب، الذي لم تقتصر عملياته في الداخل فقط، بل إمتدت لتمس المصالح التركية بالخارج مخلفة بذلك خسائر بشرية وإقتصادية وإجتماعية هامة من الجانبين. لتصبح بذلك المسألة الكردية إحدى أكبر التحديات التي عملت تركيا على مواجهتها.

لكن تركيا تمكنت من إضعاف هذا الحزب مع نهاية التسعينيات وإلقاء القبض على زعيمه عبد الله أوجلان، ليظهر تحول بارز في توجهات وأهداف وطريقة عمل هذا الحزب، فبعد أن كان يطالب بالإنفصال عن تركيا، تحول إلى المطالبة بالحكم الذاتي، فالمطالبة بالحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للأكراد داخل تركيا. من جهة أخرى فقد أدت التطورات التي عرفتها تركيا خاصة من خلال إرتباطاتها مع الإتحاد الأوروبي، إلى حدوث تغير هام في السياسة التركية إتجاه الأكراد، وذلك من خلال منحهم العديد من الحقوق خاصة من الناحية السياسية والثقافية، نصت عليها وثائق تركية رسمية.

**ب ــ إيران**: رغم وجود تقارب بين المجموعات الكردية والفارسية من عدة جوانب لغوية وتاريخية، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور المسألة بها، حيث عرفت العديد من الفترات مواجهات بين الحركة الكردية والسلطات الإيرانية، إذ عمل محمد شاه على مواجهة الإنتفاضات الكردية خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين، أهمها حركات إسماعيل آغا سيمكو.

بالرغم من أن نشاط الحركة الكردية في إيران لم كبيرا وفاعلا كنشاط الحركة الكردية بتركيا أو العراق، إلا أنها شهدت أول تجربة لجمهورية كردية بماهاباد سنة 1946، التي إنهارت لعدة أسباب أهمها إنسحاب الدعم السوفياتي لها، والذي كان بحد ذاته سببا أساسيا في قيامها. مع ذلك لا تزال هذه التجربة تعد إلى حد اليوم حدثا هاما في تاريخ الأكراد سواء داخل إيران أو خارجها.

إنتعشت المسألة الكردية بإيران بعد تغير النظام السياسي بها، وذلك مع مجيء الحكم الإسلامي بعد نجاح الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني، حيث إستمرت الحركة الكردية في المطالبة بالحكم الذاتي في حين رفضت السلطات الإيرانية ذلك.

كما إستمر ذلك خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية. لتتمكن بعدها السلطات الإيرانية من محاصرة نشاطات الحزب الديمقراطي لكردستان إيران وإنهاء المواجهات بينها وبين الحركة الكردية من خلال الإنتصار العسكري الذي كان لصالحها. لذلك يمكن القول أن تطور المسألة الكردية بإيران قد إرتبط بفترات وأحداث تاريخية، جعلت من هذه المسألة لا تستمر وبشكل بارز ومؤثر إلى فترات لاحقة كما حدث مع تركيا وبشكل هام في العراق.

**جـ ـــ العراق**: إذا كانت المسألة الكردية قد شكلت مصدر تهديد لأمن وإستقرار كل من تركيا و إيران، فإن العراق يبقى الدولة الأكثر تأثرا بهذه المسألة، فتأثيراتها لا تزال قائمة إلى حد اليوم. إذ ظهرت المواجهات بين الحركة الكردية والسلطات العراقية منذ قيام الدولة العراقية، وبرزت بشكل أكبر خلال ثورات الشيخ محمود البرزنجي وأحمد ومصطفى البرازاني خلال الثلاثينيات وإنتفاضة الملا مصطفى البرازاني خلال الأربعينيات(1943-1945).

دخلت المسألة الكردية في العراق مرحلة جديد ة مع قيام الجمهورية العراقية، حيث بدأت الحروب الكردية العراقية مع بداية الستينيات، وتمكن أكراد العراق من تحقيق هدف هام لم تتمكن من تحقيقه وحتى اليوم بقية الحركات الكردية في الدول المجاورة، وهو الحصول على الإعتراف بالحكم الذاتي من خلال ما جاء في بيان مارس 1970، لكن هذا الشكل من النظام بقي إلى غاية بداية التسعينيات حقا شكليا فقط، لأنه لم يتضمن الشروط الكردية حول هذا الشكل من الحكم داخل العراق.

شكل قيام حرب الخليج الثانية نقطة تحول في تطور المسألة الكردية داخل العراق، فنتيجة للحماية الدولية من خلال إقامة مناطق آمنة في الشمال والجنوب، تكمن الأكراد من تجسيد الحكم الذاتي وتشكيل حكومة كردية شمال العراق بمؤسساتها المختلفة، بقيادة الحزبين الكرديين الأساسين، الإتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكردساني بقيادة مسعود البرازاني. و وصف العديد من المحللين هذه التجربة بالتجربة الديمقراطية الناجحة، وبأنها أهم تجربة لم يتمكن إلى حد اليوم أكراد الدول الأخرى من تحقيقها.

بالتالي فالمسألة الكردية بالعراق تتميز بخصوصية تختلف عنها في الدول الأخرى، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى دور العامل الخارجي المرتبط بالتدخلات الخارجية في العراق خاصة التدخل الأمريكي، فمصالح هذه الدول مكنت من إستخدام المسألة الكردية ضد السلطات العراقية في أغلب الفترات، كما أدت إلى إقامة تحالفات مع الجانب الكردي خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية، وهو الأمر الذي مكن الأكراد من تحقيق العديد من النتائج داخل العراق، فهذا الأخير يعد الدولة الأكثر إستهدافا من قبل الولايات المتحدة وحلفائها بالمنطقة، الأمر الذي لا تعرفه لا تركيا التي تعد حليفا إستراتيجيا للولايات المتحدة ولا إيران ولا حتى سوريا.

**د ــ** لم تقتصر تأثيرات المسألة الكردية على المستوى الداخلي للدول، بل تجاوزتها إلى المستوى الإقليمي وهو الأمر الذي جعل من هذه المسألة مسألة إقليمية وحتى دولية. فإذا كانت المسألة الكردية قد تطورت داخل كل دولة على حدى، إلا أنه كانت لها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على تطور المسألة في الدول الأخرى، إذ شكلت المسألة الكردية بالعراق وعلى مر تطورها نقطة إستقطاب لبقية الحركات الكردية في الدول المجاورة، حيث تأثرت الحركة الكردية التركية بما حققه الأكراد في العراق، وكذا الأمر في إيران، حيث كانت تنتعش نشاطات هذه الحركات تزامنا مع نشوب أية مواجهة بين الحركة الكردية والسلطات العراقية، كما أدى تراجع الحركة بالعراق في منتصف السبعينيات إلى تراجع نشاط الحركة الكردية في كل من تركيا وإيران.

إلى جانب هذا، حدث في الكثير من المرات تعاون بين حركات الدول الثلاث، سواء بين الحركة الكردية العراقية والحركة الكردية الإيرانية أو بين الحركة الكردية العراقية والحركة الكردية التركية، كما حدثت بينها مواجهات كذلك نظرا لإختلاف توجهات وطريقة عمل كل منها، والمثال على ذلك ما حدث بين أكراد العراق وأكراد إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية.

من جهة أخرى فقد شكلت المسألة الكردية ولا تزال أحد أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث توترات في العلاقات بين هذه الدول، تجسد ذلك بشكل خاص في العلاقات التركية العراقية، العلاقات العراقية الإيرانية والعلاقات التركية السورية، وكادت في الكثير من المرات أن تؤدي إلى مواجهة فعلية بين هذه الدول.

إذ تداخلت المسألة الكردية مع مسألة المياه في العلاقات التركية السورية التي طبعها لمدة من الزمن إتهامات تركية بالدعم السوري لحزب العمال الكردستاني، حيث طغت على المفاوضات بين البلدين مسألة الربط بين المشاكل العالقة بينهما خاصة مشكلة المياه والمسألة الكردية. وتطورت حدة التوتر بينهما منذ منتصف الثمانينيات تزامنا مع التطورات التي عرفتها المسألة الكردية في تركيا، لكن العلاقات بين البلدين عرفت في المدة الأخيرة تحسنا ملحوظا، خاصة بعد عقدهما للعديد من الإتفاقيات الأمنية فيما يخص المسألة الكردية ذاتها.

أما العلاقات العراقية الإيرانية فقد عرفت العديد من التوترات بسبب المسألة الكردية، خاصة منذ بداية الحروب العراقية الكردية وبروز التطلعات الإيرانية للعب دور إقليمي فعال بالمنطقة، حيث قدمت الدعم للحركة الكردية العراقية لإضعاف العراق، بالتعاون وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية. وإشتدت حدة هذا التوتر خلال الحرب التي دارت بين البلدين حيث تعاملت كل دولة مع الحركة الكردية داخل الدولة الأخرى لإضعافها.

إلا أن أهم تأثير لهذه المسألة يظهر في العلاقات التركية العراقية، فنظرا للطبيعة الجغرافية التي تربط بين المنطقة الكردية العراقية والمنطقة الكردية التركية، ربطت تركيا أمنها الداخلي وإستقرارها وكذلك سياسة تعاملها مع المسألة الكردية بها بتطورات هذه المسألة في العراق، وبشكل خاص منذ نهاية حرب

الخليج الثانية، إذ ومنذ تلك الفترة إزدادت التدخلات التركية في شمال العراق، بهدف ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، دون إغفال أهداف تركيا الذاتية في العراق، والمرتبطة بشكل كبير بالمصالح الأمريكية في المنطقة، كما أنه أصبح ومنذ تلك الفترة التركيز على المسألة الكردية بين العراق وتركيا.
حيث ظهرت العديد من المسائل بين البلدين بسبب هذه المسألة خاصة مسألة اللاجئين في نهاية الحرب العراقية الإيرانية ومع بداية التسعينيات، إلى جانب التعاون الذي ظهر بين الأحزاب الكردية للبلدين من خلال إتخاذ المناطق الكردية للبلدين قواعد خلفية لعملياتها خاصة بالنسبة لحزب العمال الكردستاني. هذا إلى جانب التحالفات التي ظهرت خاصة بين تركيا والأحزاب الكردية العراقية.

**ه ـ** دخلت المسألة الكردية في العراق مرحلة جديدة منذ الإحتلال الأمريكي له، والذي إعتبر بمثابة نقطة تحول هامة في تطور هذه المسألة، سواء داخل العراق أو داخل الدول المجاورة خاصة تركيا، حيث يثير دور الأكراد الحالي والمستقبلي في العراق نقاشا حادا، وصل إلى حد تخوف تركيا من تشكيل دولة كردية مستقلة، دفعها إلى حد التهديد بالتدخل العسكري شمال العراق.

وبالتالي فإن ما تعرفه المسالة الكردية حاليا داخل العراق وما سوف تعرفه في المستقبل القريب سوف يكون له تأثير بارز في تطور العراق ذاته وفي توجهات دول الجوار سواء إتجاه العراق أو إتجاه المسألة الكردية بها خاصة تركيا. خصوصا وأن المؤشرات الحالية تدل على أن الأكراد سوف يحتلون مكانة هامة داخل السلطة العراقية، مما يمكنهم من الحصول على حقوق أوسع، مما قد يثير مطالب كردية مماثلة داخل دول الجوار، التي سوف تعمل على إتباع سياسة التفتح إتجاه هذه المسألة داخلها، لتجنب أي نوع من المواجهة مع أكرادها.

في الأخير يمكن القول بأن ما تم تقديمه في هذه الدراسة المتواضعة لموضوع المسألة الكردية وتأثيراتها الإقليمية، يبقى جزء بسيطا، على إعتبار أن هذا الموضوع يعد موضوعا متشعبا ومعقدا وتطرح فيه العديد من القضايا والمسائل. وبالتالي فإن مجال البحث والدراسة في هذا الموضوع لا يزال واسعا لتقديم نتائج أخرى حول جوانب أخرى له.

# المراجع

# قائمة الجداول